جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

قضايا التخطيط والتنمية في مصر
رقم (٧١)

انعكاسات أزمة الخليج ٩٠ / ١٩٩١ على الاقتصاد المصري

القاهرة

إبريل ١٩٩٢

محتويـــــات البحـــــــث

رقم الصفحـــه

الفصل الأول : الإقتصاد المصرى فى عام أزمـــة الخليـــج ٩٠ / ١٩٩١

٠١٠١ استمرارية المشكلة الاقتصادية فى مصر : ٣

٠١٠١٠١ الناتـــج ٦

٠١٠٢٠١ البطالـــه ٧

٠١٠٣٠١ التضخـم ٨

٠١٠٤٠١ ميزان المدفوعـــــات ٩

٠١٠٥٠١ سعر الصـــــــرف ١٤

٠٢٠١ الإقتصاد المصرى بين مغارم ومغانم أزمة الخليج : ١٦

٠٢٠١٠١ الأزمة وتحويلات العاملين وعودتهم وامكانيات استيعابهـم ٢٠

٠٢٠٢٠١ مفاجئة الصدمه والآداء المصرفـــى ٢٢

٠٢٠٣٠١ المساعدات ومعالجة الإختلالات ٢٦

٠٢٠٤٠١ خفض الديون وبداية الإصلاح ٢٨

٠٣٠١ صدمة أزمة الخليج والسياسة الإقتصادية المصرية : ٣١

٠٣٠١٠١ الماليه العامـــه ٣١

٠٣٠٢٠١ السياسة النقدية والمالية ٣٥

٠٣٠٣٠١ سعر الصـــــرف ٣٧

٠٣٠٤٠١ القطاع العام- الإصلاح والتحول الى القطاع الخاص ٣٩

٠٣٠٥٠١ الأسعار - فى قلب حزمة الإصلاح ٤٠

رقم الصفحه

٠٦٠٣٠١ الإستثمـــــار ٤١

٠٧٠٣٠١ التجارة الخارجيـة ٤٢

٠٨٠٣٠١ الصندوق الاجتماعـي ٤٢

٠٩٠٣٠١ الادارة ٤٣

٠٤٠١ الاقتصاد المصرى والدعم الدولي وآفاق النمو : ٤٦

٠١٠٤٠١ إسقاط وتخفيف الديون ٤٨

٠٢٠٤٠١ شروط الإصلاح وآفاق النمـو ٥٣

المراجـــــع ٥٦

الفصل الثانى : تأثير الأزمة على الصادرات والواردات المنظوره وأثر ذلك على ميزان المدفوعـــات

مقدمـــة ٦٠

٠١٠٢ الأزمة والصادرات السلعيـــة : ٦٢

تمهيـــد ....

٠١٠١٠٢ صادرات البترول ٦٧

٠٢٠١٠٢ الألبسة والمنسوجات القطنية ٧١

٠٣٠١٠٢ الملابس الجلديـــة ٧٧

٠٤٠١٠٢ الألومنيوم الخام ومصنوعاتـه ٧٩

٠٥٠١٠٢ البطاطـــــــس ٨٣

٠٦٠١٠٢ البرتقـــــال ٨٦

رقم الصفحـــه

٠٢٠٢ الأزمة والواردات السلعية : ٩٠

تمهيـــد ....

٠١٠٢٠٢ غاز اويل سولار ٩٤

٠٢٠٢٠٢ البوتاجـــــاز ٩٤

٠٣٠٢٠٢ الأسمنـــــت ٩٧

٠٤٠٢٠٢ واردات أخـــــرى ١٠٠

٠٣٠٢ الأزمة وميزان المدفوعات المصرى : ١٠٤

ملخـــص ١١١

المراجـــع ١١٢

الفصل الثالث : تأثير الأزمة على الصادرات والواردات غير المنظوره وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعـــات

مقدمـــة ١١٩

٠١٠٣ أهمية المتحصلات غير المنظوره في ميزان المدفوعات : ١٢١

٠١٠١٠٣ تطور ميزان المدفوعات في الفترة من ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩ ١٢٢

٠٢٠١٠٣ أهمية المعاملات غير المنظوره في ميزان المدفوعات ١٢٨

٠١٠٢٠١٠٣ أثر تحويلات المصريين العاملين في الخارج على ميزان المدفوعـــات ١٢٨

٠٢٠٢٠١٠٣ أثر القطاع السياحى على ميزان المدفوعات ١٣٢

٠٣٠٢٠١٠٣ أثر ايرادات قناة السويس على ميزان المدفوعات ١٣٨

رقم الصفحة

٠٢٠٣ دراسة معادلة الاتجاه العام للتنبؤ بالقيم المتوقعه للصادرات غيرالمنظوره : ١٤٤

٠١٠٢٠٣ تطور معدل نمو النشاط السياحي وايرادات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٩٠/٨٩ ١٤٤

٠٢٠٢٠٣ دراسة معادلة الإتجاه العام ١٥٠

٠٣٠٢٠٣ القيم المتوقعة للصادرات غير المنظوره وفقا لبديل معدل النمو ١٥٩

٠٢٠٣ إنعكاسابت أزمة الخليج على الصادرات غير المنظوره : ١٦٥

٠١٠٢٠٣ إنعكاسات أزمة الخليج على القطاع السياحى ١٦٨

٠٢٠٢٠٣ إنعكاسات أزمة الخليج على قناة السويس ١٧٧

٠١٠٢٠٣٠٣ تطور حركة الملاحة فى القناه خلال الفترة من ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠ .... ١٧٨

٠٢٠٢٠٣٠٣ تطور حركة الملاحه وحركة البضائع فى القناة لكل من السفن الحربيه وناقلات البترول خلال عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ١٨٥

٠٣٠٢٠٣ انعكاسات أزمة الخليج على تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ١٩٠

٠١٠٢٠٣٠٣ تقدير عدد المصريين العاملين فى الخارج وتقدير دخولهم ومدخراتهم ١٩٢

٠٢٠٢٠٣٠٣ تقدير عدد العاملين فى كل من الكويت والعراق حتى بداية اغسطس ١٩٩٠ وتقدير مدخراتهم وتحويلاتهم ١٩٤

٠٣٠٢٠٣٠٣ أهمية تحويلات المصريين العاملين فى الخارج كمصدر من مصادر النقد الأجنبى ١٩٧

٠٤٠٢٠٣٠٣ أهمية تحويلات المصريين العاملين فى الخارج بالنسبه لبعض المؤشرات الرئيسية فى الإقتصاد المصرى ٢٠١

الملخص ٢٠٨

المراجع ٢١٠

رقم الصفحه

الفصل الرابع : تأثير الأزمة على تدفق الإستثمارات الى مصر

٠١٠٤ عن الاستثمار في مصر : ٢١٤

٠١٠١٠٤ قوانين الاستثمار فى مصر ـ مزيد من المزايا والاعفاءات ٢١٥

٠٢٠١٠٤ العوامل الموضوعية والنفسيه لمناخ الاستثمار فى مصر ٢١٧

٠٣٠١٠٤ المناطق الحره فى مصر ـ التجربة وتحقيق الأهداف ١٢١

٠٤٠١٠٤ عرض وتحليل لبيانات الاستثمار فى مصر حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ .... ٢٣٢

٠٢٠٤ التدفق الدولي للاستثمارات الي مصر ومدى تأثير الأزمة عليه : ٢٥٧

٠١٠٢٠٤ المشروعات الموافق عليها التى يساهم فيها مستثمرون من دول السوق الاوروبية المشتركة ٢٥٧

٠٢٠٢٠٤ عرض وتحليل تدفق استثمارات الولايات المتحدة الاميريكية الى مصر ٢٦٥

٠٣٠٢٠٤ عرض وتحليل لبيانات تدفق استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبعض الدول الآسيوية ٢٦٩

٠٣٠٤ التدفق العربي والخليجي للاستثمارات الي مصر وانعكاس أزمة الخليج عليه ٢٧٤

٠١٠٣٠٤ حركة رؤوس الأموال العربية بين تجربة العمل العربى المشترك وانطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الإستثمار والاحتمالا ت المستقبليه لتداعيات أزمة الخليج عليها ٢٧٤

٠٢٠٣٠٤ عرض وتحليل لبيانات تدفق الاستثمارات العربيه والخليجيـة الى مصر وانعكاس ازمة الخليج عليها حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ .... ٣٠١

رقم الصفحة

٤٠٤ الوضع الاستثمارى وانجازاته وآفاقه بعد أزمة الخليج : ٣١٠

المراجـــــــــع ٣١٧

خاتمـــــة عامـــــة ٣١٩

الملاحـــــــــق ٣٢٢

بيـــــــان الجـــــداول

رقم الجدول		رقم الصفحه
١	أهم مصادر النقد الأجنبى فى مصر وأهميتها النسبية خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٨٩/٨٨	٦٤
٢	صادرات القطن المصرى الى أهم الدول المستوردة خلال الفتـــرة ١٩٨٤/٨٣ ـ ١٩٨٩/٨٨	٧٢
٣	الأهمية النسبيه للصادرات المصريه من الألبسه والمنسوجـــات القطنية للدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠	٧٥
٤	الأهمية النسبية للصادرات المصرية من الملابس الجلديـــــة للدول العربيه خلال الفترة ٨٦ ـ ١٩٩١	٧٨
٥	الأهمية النسبيه للصادرات المصريه من الألمنيوم الخام ومصنوعاتة لاهم الدول العربيه خلال الفترة ٨٦ـ ١٩٩٠	٨٠
٦	الأهمية النسبيه للصادرات المصريه من البطاطس لاهم الـــدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠	٨٤
٧	الأهمية النسبيه للصادرات المصريه من البرتقال لأهم الـــدول العربيه خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠	٨٨
٨	الأهمية النسبيه للواردات المصريه من الدول العربية خـــلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠	٩٥
٩	الأهمية النسبيه للواردات المصريه من أهم الدول العربيـــة خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠	٩٩
١٠	ميزان المدفوعات المصرى ـ ملخص عام ١٩٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩	١٠٥

رقم الجدول		رقم الصفحة
١١	تطور حساب ميزان المدفوعات فى الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٠/٨٩	١٢٢
١٢	تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ونسبتها الى إجمالى المتحصلات الجاريه والصادرات والواردات والناتج القومى الاجمالى .	١٣٠
١٣	تطور ميزان العمليات غير المنظوره فى الفترة من ١٩٨١/٨٠ حتى ١٩٩٠/٨٩	١٣٢
١٤	الايرادات السياحيه ونسبتها الى إجمالى المتحصلات الجاريه والصادرات والواردات والناتج القومى الإجمالى	١٣٥
١٥	إيرادات قناة السويس ونسبتها الى المتحصلات الجارية والصادرات والواردات والناتج القومى الإجمالى	١٣٩
١٦	نسبة كل من تحويلات المصريين العاملين فى الخارج والايرادات السياحيه وايرادات قناة السويس الى كل من المتحصلات الجاريه وحصيلة الصادرات غير المنظوره وقيمة الواردات والناتج القومى الإجمالى	١٤١
١٧	تطور ومعدل نمو النشاط السياحى وايرادات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩	١٤٥
١٨	معادلات الإتجاه العام لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠ / ١٩٩١	١٥٢
١٩	القيم المتوقعه لمتغيرات الدراسة فى ظل افتراض استمرار المسار الاتجاهى (وفقا للمعادلات الخطية والنصف لوغاريتميه)	١٥٣

رقم الجدول		رقم الصفحه
٢٠	القيم المتوقعه لمتغيرات الدراسه بافتراض استمرار معدل النمو للسنه الأخيرة ١٩٩٠/٨٩	١٦٠
٢١	تطور عدد السياح والليالى السياحيه خلال الفترة فى عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٠	١٧٠
٢٢	تطور عدد وحمولة السفن العابره فى قناة السويس شهريا خلال الفترة من عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٠	١٧٩
٢٣	عدد السفن العابره لقناة السويس وحمولتها الصافيه خلال عامى ١٩٨٩، ١٩٩٠ على فترات ربع سنوية	١٨٣
٢٤	عدد السفن الحربيه وحمولتها وعدد ناقلات البترول وكميـــة البترول المارة فى القناة خلال عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠	١٨٦
٢٥	تقدير عدد المصريين العاملين فى الخارج وتقدير دخولهـــم انمكتسبه ومدخراتهم المتوقـــعه ٠	١٩٣
٢٦	تقدير عدد العاملين فى الكويت والعراق وتقدير مدخراتهـــم السنوية	١٩٥
٢٧	تحويلات المصريين العاملين فى الخارج فى الفترة من عـــام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ٨٧/ ١٩٨٨	١٩٨
٢٨	نسبة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج الى الناتـــج المحلى الاجمالى خلال عامى ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨	٢٠٣
٢٩	بيان تطور الموافقات على المشروعات الموافق عليها بنظـــام المناطق الحره العامه حتى ١٩٩٠/٦/٣٠	٢٢٨
٣٠	بيان تطور الموافقات على المشروعات الموافق عليها بنظـــام المناطق الحرة العامه حتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٢٩

رقم الجدول		رقم الصفحة
٣١	بيان تطور الموافقات على المشروعات الموافق عليها بنظام المناطق الحره الخاصة حتى ١٩٩٠/٦/٣٠	٢٣٠
٣٢	بيان تطور الموافقات على المشروعات الموافق عليها بنظام المناطق الحره الخاصه حتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٣١
٣٣	اجمالى الموافقات فى نطاق قانون الاستثمار حتى ١٩٩٠/٦/٣٠	٢٣٣
٣٤	اجمالى الموافقات فى نطاق قانون الاستثمار حتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٣٤
٣٥	بيان إجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٩٠/٦/٣٠	٢٣٦
٣٦	بيان إجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٣٨
٣٧	تطور الموافقات على المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٤١
٣٨	مساهمة المستثمرين المصريين فى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد فى ١٩٩٠/٦/٣٠ حتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٤٢
٣٩	مساهمة المستثمرين المصريين فى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحره فى ٩٠/٦/٣٠ وحتى١٩٩٠/١٢/٣١	٢٤٣
٤٠	بيان مساهمة القطاع العام والخاص فى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٩٠/٦/٣٠	٢٤٤
٤١	بيان مساهمة القطاع العام والخاص فى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٤٦

رقم الجدول		رقم الصفحه
٤٢	بيان مساهمة القطاع العام والخاص فى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة حتى ١٩٩٠/٦/٣٠	٢٥٥
٤٣	بيان مساهمة القطاع العام والخاص فى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة حتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٥٦
٤٤	المشروعات الموافق عليها التى يساهم فيها مستثمرون من دول السوق الأوروبية المشتركة فى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٥٧
٤٥	مساهمة السوق الأوروبية المشتركه فى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد قطاعيا فى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٥٩
٤٦	مساهمة السوق الأوربية المشتركه فى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة فى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٦٣
٤٧	مساهمة الولايات المتحدة الأميريكيه فى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد قطاعيا فى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٦٥
٤٨	مساهمة الولايات المتحدة الاميريكية فى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة فى ١٩٩٠/٦/٣٠وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٦٨
٤٩	اجمالى المشروعات الموافق عليها والتى يساهم فيها مستثمرون من مجموعة OECD فى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٧٠
٥٠	إجمالى المشروعات الموافق عليها والتى يساهم فيها مستثمرون من الدول الآسيوية فى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٢٧٢
٥١	الاستثمارات العربيه المباشرة حسب الدول العربية المضيفة الأكثر أهمية (١٩٨٧-١٩٨٩) .	٢٨٢

رقم الجدول		رقم الصفحه ×
٥٢	نصيب الدول العربيه المستفيده من المجموع التراكمى للعمليات التحويليه لمؤسسات التنمية العربية حتـــى ١٩٨٩/١٢/٣١	٢٨٦
٥٣	التوزيع القطاعى للاستثمارات العربيه بين الدول العربية (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩) بالدولار	٢٨٧
٥٤	إجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام الاستثمار الداخلى ونظام المناطق الحرة والتى يساهم فيها مستثمرين من الدول العربية (عدا دول الخليج) وكذلك التى يساهم فيها مستثمرون من دول مجلس التعاون الخليجى فـــــى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٣٠٤
٥٥	مساهمة الدول العربية مجتمعه فى المشروعات الموافق عليهـــا للعمل داخل البلاد قطاعيا فى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٣٠٥
٥٦	مساهمة الدول العربية مجتمعه فى المشروعات الموافق عليهـــا للعمل بنظام المناطق الحرة فى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١	٣٠٨
٥٧	انجازات الاستثمار خلال الفترة من ١٩٩٠/٧/١ وحتى ١٢/٣١/ ١٩٩٠	٣١٦

تمهيد عـــام :

فى الوقت الذى أفلحت فيه دول التحالف فى تحقيق ضربة عسكرية ساحقه أنهت بهـــا أزمة الخليج الثانيه وحررت دولة الكويت ، نجحت دول التحالف تلك فى تدبير التمويـــلات اللازمة الضرورية للحرب كذلك · إلا أن العديد من الأقطار النامية بقيت تئن من تبعـــات الأزمة متأثرة بها على نحو قاس ومؤلم ·

فباستثناء الكويت التى ألحقت بها القوات الغازية أضرارا تصعب على الحصر مهمـــا عظمت الإجتهادات المبدئية فى محاولة تقديرها ، والعراق الذى أصيب إقتصاده بضربـــات صاعقه ماحقه من جراء الخطر الشامل الذى فرضه المجتمع الدولى عليه ودمار منشآته ومرافقـــة الأساسيه والإنتاجية بسبب القصف الصاروخى والجوى المكثف ، عانت (وماتزال وستظـــل) شعوب أربعين بلدا آخر من تأثيرات ما حدث ·

وفى الإعتقاد أن هذه الانعكاسات الإقتصادية السلبيه لا تقتصر على شعوب منطقـــة الشرق الأوسط بل تتعداها الى أقطار بعيدة كالفلبين والصين وموزامبيق وباراجواى · أمـــا طبيعة هذه الإنعكاسات فتشمل أمورا وأبعادا عدة ، منها خسارة الصادرات وتقلبـــات أسعار النفط وتوقف أو هبوط التحويلات الوارده من المشتغلين العاملين فى العراق ودول الخليج العربيه وإنقطاع ثم توقع تراجع أو توقف أرقام المعونات والمنح والقروض السهله ثم أخيـــرا توقف تدفق الإستثمارات الى المناطق التى ألفت نمو وتدفق الإستثمارات الخليجية اليها ·

ومع تعدد التقارير التى صدرت فى كثير من بلدان العالم المهتمه بأزمة الخليج حسب تقرير متخصص قدم حديثا ومع بداية ١٩٩١ لاحدى لجان مجلس العموم البريطانى هذه الإنعكاسات الإقتصادية كالتالى وكذلك التقرير الذى أعدته المنظمات الخيرية الغربية جاء فيها :

(١) تحمل الأردن خسارة بقيمة ٨ر١ مليار دولار من جراء اندلاع الأزمة الخليجية ثم الحرب ، وهو ما يعادل ربع ناتجه الإقتصادى السنوى ٠

(٢) أن ٤٠ بلدا ناميا تمتد من باراجواى الى موازمبيق تكبدت خسائر إقتصادية تعادل فى حجمها تأثيرات كارثة طبيعية كبرى ، وهى لذلك بحاجة الى معونات خاصة من المجتمع الدولى٠

(٣) كما أن مركز انماء ما وراء البحار البريطانى ، أعدأول محاولة من نوعها لحساب تأثير وانعكاسات وتكلفة الأزمة الخليجية للأقطار الناميه ، فمثلا تكبدت تركيا خسارة ماليه قدرت قيمتها بحوالى ٤ر٣ مليارات دولار على الرغم من أن هذا الرقم لا يشكل غير ٥ر٤ ٪ تقريبا من ناتجها المحلى الإجمالى٠

(٤) أما من حيث نسبة الضرر الى الناتج المحلى الاجمالى ، فتأتى الأردن فى الترتيب الأول ثم اليمن الذى قدرت خسارته بحوالى ٨٣٠ مليون دولار لتعادل ٤ر١٠٪ من ناتجه الوطنى ٠

(٥) كما طالت الأضرار دول الخليج النفطية التى مولت العمليات الحربيه الى حد بعيد وساهمت فى هذه العمليات ، فضلا عن تأثيرات الأزمة المثبطه على إقتصادياتها والحاجة الى تصعيد نفقاتها العسكرية فى المستقبل ٠

(٦) كما أمتدت تلك التأثيرات والانعكاسات الضارة الى سوريا وايران ولبنان وشمال أفريقيا وفلسطين المحتله من جراء هبوط التحويلات المرسله من قبل رعايا هذه الدول الذين يعملون فى العراق ودول الخليج العربيه ، والحاجه لاعتماد وترتيبات خاصه ومكلفة لمواصلة تصدير النفط وتراجع مبالغ التبادل التجارى ، وهبوط عدد السياح القادمين فضلا عن العواقب المؤثرة على الجدارة والثقه الاقتصادية العامه وتأثر المناخ العام لتدفق الاستثمارت ٠

(٧) ولم تتوقف الأضرار عند بلدان المواجهة او اقطار الشرق الاوسط بشكل اعم ، بل وصلت الى مناطق بعيدة فمثلا ، تقدر خسارة سريلانكا عند ٣ر٧ ٪ من ناتجها الوطنى وخسارة باكستان عند ٢ر١ ٪ وجاميكا ٢ر٤ ٪ وجمهورية الدومينيكان ٢ر٧ ٪ وبوتسوانا ٣ر٢ ٪ ٠

(٨) كما قدرت بعض هذه التقارير خسارة الهند عند ١ر٦ مليار دولار وهى الثالثه من حيث الحجم الا انها لا تشكل غير ٠ر٦ ٪ من ناتج البلد الاجمالى٠

(٩) وتقدر التقارير اجمالى الخسارة لل ٤٠ بلدا التى لحقتها أضرار بما يعادل ١ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى او اكثر عند ١٢ مليار دولار ، وهو رقم صغير بالقياس لتكلفة الاستعدادات العسكرية للحرب ، وبالتالى فان الاقطار الغنية فى التحالف الدولى لابد ان تقدم المعونة اللازمة تبعا لمقياس ١ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى والذى يعادل كارثة طبيعية (زلزال ـ اعصار ـ فيضان ـ ٠٠٠ الخ) خصوصا فى فى حالة البلدان الفقيرة جدا

(١٠) وبالنسبة لمصر فقد اختلفت وتضاربت تقديرات معظم التقارير الدولية وما صدر عن الجهات الرسميه المصرية ، حتى بداية تخمينات الخبراء والمتخصصين

والمهتمين بالموضوع داخل وخارج مصر فقد تراوحت هذه التقديرات بين ٩٨٥ مليون دولار تمثل ٩ر٢ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى وبين ٢٠ مليار و ٣٣ مليار دولار.

وواضح ان التداعيات والاثار لانعكاسات ازمة الخليج على الاقتصادات العالمية اختلفت وتباينت من منطقة الى اخرى ، ومن دولة الى اخرى طبقا للارتباطات الاقتصادية والسياسية المختلفه بمنطقة الخليج .

ولا شك ان الاقتصادات العربية بشكل عام هى اكبر الاقتصادات التى تحملت افدح الخسائر وقد تعرض الاقتصاد المصرى بشكل خاص لضربات قاسية ستكون لها اثارها الحاده الممتده على التنمية الاقتصادية الاجتماعيه المصريه فى الاعوام المقبله بشكل عام .

وتعرض الفصول الثلاث التالية للفصل الاول من هذه الدراسة محاولة قراءة بداية هذه الاثار رغم قصر فترة القياس من خلال ثلاث محاور اساسيه : الاول عن انعكاس الازمة على الصادرات والواردات المنظوره ، والثانى عن انعكاس الازمة على الصادرات والواردات غير المنظوره (قناة السويس ـ السياحة ـ تحويلات العاملين المصريين بالخارج) ، والثالث فى محاولة رصد الاستثمارات العربية والاجنبيه و تأثير الازمة وانعكاسها على تدفق الاستثمارات الجديدة الى مصر .

ان تزامن صدمة ازمة الخليج الثانيه وتأثيراتها الممتده على الاقتصاد المصرى والبدء فى تنفيذ حزم التغيير لبرنامج الاصلاح الاقتصادى، يستدعى التعرض فى الفصل التمهيدى لهذه الدراسة لمحاولة بدء القراءة لعملية التغيير الذى ستتم تحت ظل هذه الظروف العاصفه دوليا وانعكاساتها اقليميا ومدى التأثيرات الممتده عنها محليا .

والبحث اذ يعتبر جولة اولى ومحاولة تمهد لتعميق الموضوع وابتكار منهجية للقيـــاس السليم فى جولات اخـرى - لم تتوفر له البيانات التىكان يجـب الحصول عليها لاغراض البحث العلمى من الجهات الرسمية - التى سيأتى ذكرها خلال البحث - على النحو المرجـــو وبشكل تسهل مهمتنا ورغم ذلك فتقديرنا لكل الجنود المجهولون الذين اسهموا فى ذلك تقديرا منهم للرسالة التى يبتغيها دائما البحث العلمى لصالح الوطن الذى نتوجه الى الله رجاء له امـلا وعملا ان يقبله من عشرات الطريق ٠

المشرف والباحث الرئيسى

د٠ مصطفى احمد مصطفـــــى

فريق البحث المشـــــارك

٠١	د٠ مصطفى احمد مصطفى	الفصل الاول + الفصل الرابـــع
٠٢	د٠ سلوى محمد مرســـى	الفصل الثالـــث
٠٣	د٠ مجدى محمد خليفـــه	الفصل الثانـــى
٠٤	السيده / فاتن محمد سليمان	(مساعدة البحث)

الفصـــــل الأول

الاقتصاد المصرى فى عام أزمة الخليـــج ٩٠ / ١٩٩١

لبحـــــث

انعكاسات أزمـة الخليج على الاقتصاد المصـــــرى

اعداد

دكتور مصطفى أحمد مصطفـــى

خبير أول ـ مركز العلاقات الاقتصادية الدوليـة

الباحث الرئيسى للفريق البحثى للدراسة

يعتبر هذا الفصل من البحث مدخلا تمهيديا عاما لعرض بانوراما الاقتصاد المصرى فى عام كارثة أزمة الخليج ١٩٩١/٩٠ .

وسيتم التعرض للنقاط الرئيسية الأربع الآتية :

* استمرارية المشكلة الاقتصادية فى مصر .
* الاقتصاد المصرى بين مغارم ومغانم أزمة الخليج .
* صدمة أزمة الخليج والسياسة الاقتصادية المصرية .
* الاقتصاد المصرى والدعم الدولى وآفاق النمو .

١٠٠ استمرارية المشكلة الاقتصادية فى مصر

مع بداية ١٩٩٠ استمر الاقتصاد المصرى فى معاناته من النمو البطىء ، التضخم ، متزامنا مع تنامى البطالة وتعاظم سوء استخدام قوة العمل المتاحه ، مع نقص ملموس فى العملات الأجنبيه ، وتفاقم فى نمو أرقام متأخرات الديون المصريه للمؤسسات الدوليه وحكومات الدول الأجنبيه . ولا شك فقد ضاعفت أزمة الخليج الثانية من حدة المعاناه بشكل زاد من تعقيدها اثر موجات العودة للمصريين العاملين بالعراق والكويت ومن منطقة الخليج بشكل عام . والملاحظ كذلك أن رواج قطاع السياحة الذى حققته مصر فى الفترة الأخيرة قد أضير بشكل قاسى ليضيف بعدا آخر من الأبعاد التى أثرت بشكل سلبى على الاقتصاد المصرى والمستوى الحقيقى للنشاط الاقتصادى على نحو متردد.

ان ذلك كله تواكب متزامنا مع النيه المعقوده على تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى لمواجهة استمرارية المشكلة الاقتصادية فى مصر وازدياد تفاقمها ان تأخر أو تباطأ تنفيذ هذا البرنامج الاصلاحى المناط به ، كما أقرته المفاوضات المكثفة المتواصله من جانب البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، تصحيحا للاختلالات الماكرو اقتصادية واعادة توجيه الاقتصاد الى آليات السوق ودعم دور القطاع الخاص.

وخلال عام كارثه أزمة الخليج الثانية ١٩٩١/٩٠ (اغسطس ١٩٩٠ ـ حتى الآن وقت تحرير هذا التقرير) فقد اتخذت الحكومة المصرية عدة اجراءات لتنفيذ هذه العمليه بغرض الوصول أساسا الى تخفيض عجز الميزانية العامه تدريجيا والذى بدأت بما يسمى تحديد سعر الصرف وصولا الى سياسة نقدية متسقه تنظيميا مع استراتيجية تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى . وذلك يقتضى عمليا تحرير سعر الفائدة من التحكم ،

تقوية آداء النظام المصرفى ، وتهيئة كافة الظروف الى سوق حرة للتعامل مع النقد الأجنبى وتحرك تحديد معدلات الصرف لأليات السوق الحرة تماما · والملاحظ ان اقرار ذلك كان لابد أن يمر عبر اقرار تشريعى قانونى ينظم ما عرف بقانون قطاع الأعمال العام (٢٠٣ لسنة ١٩٩١) ، لينظم بذلك وحدات هذا القطاع بما يخضعها لمقاييس كفاءة السوق استمرارا أو بيعا للمستثمر الخاص لاقالتها من عثر تها الفنية والتمويلية والادارية والتسويقية ··· ألخ · أن عملية الاصلاح سلسلة متصلة من معالجة الجزئيات فى اطار الكل وباحداث صدمات تغيير اجرائيه محسوبه الواحدة تلو الأخرى ، وفى هذا السياق فإن تحرير الأسعار وتحرير قطاع التجاره الخارجية وتهيئة أفضل للاستثمار الخاص ··· ألخ ليست فى معزل عن هذا الاطار ·

ولمعالجة كل الآثار المترتبه على تناغم احداث هذه العمليه ترقبا وتحسبا للمعاناه الاقتصادية لدى محدودى ومنخفضى ومعدومى الدخل فان اجراءات قد اتخذت لانشاء ما أسمى بالصندوق الاجتماعى بدعم ومعونه أجنبيه لتمويل المشروعات التى سيقوم على تنفيذها ·

وقد تم تأييد كل هذه الاجراءات ومباركتها أخيرا فى اجتماعات المجموعة الاستشارية الدولية لنادى باريس (يوليو ١٩٩١) وكافة المؤسسات والهيئات المالية الدولية المعنيه بقضية برنامج اصلاح الاقتصاد المصرى ، وللتعديلات الهيكلية الواجبة التنفيذ لهذا البرنامج لتمكين مصر من الحصول على التمويل المطلوب خلال الفترة القادمة من الجهات الأجنبيه هذا من ناحية ، وعلى الجانب الآخر فقد أتفق على اسقاط جزء من المديونية الثقيله بنمط متعدد الأطراف تمهيدا لفتح الطريق الطويل امام برنامج الاصلاح الاقتصادى وعلى نحو متدرج·

وعلى صعيد المستثمرين سواء محليين أو أجانب فان الفترة القادمة ينبغى أن تثبت لديهم الاقتناع بأن بداية السير فى خطوات برنامج الاصلاح الاقتصادى انما لينعكس على آداء المجال الاستثمارى بالدرجة الأولى لاثبات مصداقية التوجه بكافة السياسات نحو اقتصاد سوقى حقيقى.

والملاحظ أنه مع قسوة وصعوبة الظروف التى فرضت نفسها بالحدث (أزمة الخليج) - لكن ما تحقق خلال الفترة على جانب اجراءات الاصلاح الاقتصادى يقدم أدلة أساسية على تنفيذ نوايا اعادة توجيه الاقتصاد بدعم من أطراف المجتمع الدولى على أمل انعاش تدريجى للاقتصاد المصرى ، الذى نحاول ايجاز عرض أركانه وجوانبه من خلال : الناتج ، التضخم ، البطالة ، ميزان المدفوعات ، سعر الصرف .

٠١٠١٠١ الناتـــــج :

حسبما تشير البيانات الرسميه المتاحه فإن الدخل المحلى الأجمالـــــى بالأسعار الثابته (مصححا بمؤشرات التضخم) ارتفع فى السنة الماليـــــــة ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ ، ولكن بعض المحللين والمراقبين يعتقدون بالمبالغة فى حساب معدلات النمو المحققه ، كما تشير البيانات المتاحة كذلك بـــــطء الآداء الاقتصادى فى السنة الماليه ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ ، ومع تزامن أزمة الخليـــــج الثانية ، فان مزيدا من تفاقم الأوضاع حدث مع نهاية ١٩٩٠ وبداية ١٩٩١ فقـــد هبط الناتج الحقيقى بشكل ملحوظ فى السنة المالية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ٠

وتجابه حسابات الناتج مشكلة أساسية عند حساب النمو الاقتصـــــادى الحقيقى فى مصر ، هذه المشكلة تتمثل فى وجود قطاع غير رسمى كبير(القطاع غير المنظم) ، الذى تؤلف وحداته الكثيرة المتباينه النشاط الصغيرة الحجـــم الغير منمقة التوزيع فى أرجاء النشاط الاقتصادى المصرى بشكل غير مقنن أو يصعب تقنينه فى ظل استمرار ممارسته ومساهماته الحاليه التى قدرها البعض بحوالـــى من ٣٠٪ ـ ٥٠٪ من مجمل أنشطة الاقتصاد المصرى ٠ ولو كان ذلك حقيقيـــا بالفعل فإن الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجاريه سيزيد على ما يربو مـــن ١٠٠ مليار جنيه عما تم حسابه بالفعل بحوالى ٧٧ مليار جنيه فى ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠٠

وبالرغم من أن القطاع غير المنظم هذا يضائل من تقلبات النمـــــو الاقتصادى ، مستوعبا العماله الزائدة فى أوقات الكساد ، ويعوض نسبيا عـــن هبوط امكانية القطاع الرسمى ، الا أنه من جهة أخرى ، له طاقة استيعابيـــة محدودة متوقفه على بقيه روابطه بأجزاء الاقتصاد الوطنى المختلفه الأخرى٠

٠٢٠١٠١ البطالـــــــة :

ما يظهر بشكل واضح للانسان المصرى العادى أنه معموجات ارتفـــــاع الأسعار التى شهدها العام ١٩٩٠ وما يشهده العام ١٩٩١ ، هو تفاقم وحدة فرص العمل المتاحه فى المجتمع بما يؤكد قناعة العامه بعدم امكانية القطـاع الرسمـى باتاحة فرص عمل جديدة ودائمة لموجات الخريجين من الشباب من كافـــــة التخصصات ومن كافة المراحل التعليمية المختلفه ٠ واستدعى ذلك البحث عـــن فرصة عمل ـ أى فرصة عمل ـ فى القطاع الغير منظم ، بالاضافة الى ذلك فإنـه فى النصف الثانى من ١٩٩٠ (تزامن أزمة الخليج) أصبح الوضع أكثر قســوة وسوءا وتفاقما لاضافة اكثر من ٥٠٠ ألف عاطل فى اعقاب العودة الاجبارية لهـم لجيش من شباب العاطلين فى مصر ، التى أشارت اليها الاحصاءات المتاحـــة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء بأن البطاله ارتفعت من ٨ر١٪ لقوة العمل البالغة فى ديسمبر ١٩٨٩ الى ٨ر٩٪ فى ديسمبر ١٩٩٠ (بالرغـــــــم من أن بيانات البنك المركزى تظهرهافى معدل نحو ٧٪ خلال ١٩٨٨/٨٩ ، ٦ر٧٪ خلال ١٩٨٩/١٩٩٠) ، وذلك يوضح تفاقم الاتجاه العام بالرغم من أن هذه المؤشرات بالنسبة لبعض المحللين والمراقبيين أنها أقل من الحقيقه ، ذلك نظرا لأن بعض مناهج الحساب السابقة كانت مختلفه بالاضافة الى دراسة حديثة لمنظمة العمـــــل الدولية قدرت البطالة فى مصر عند مدى النسبـــة ١٥٪ ٠ وذلك لحالة الكســـــاد الممعنه التى يعانى منها سوق العمل خاصة بالنسبة للخريجين الجدد الداخلين فـــى سوق العمل بما يتوافق مع مؤهلاتهم وما حصلوا عليه من تدريب لممارسة أعمـــــال مناسبة ٠ واذا أضفنا الى ذلك هذا الرقم الكبير من سؤ الاستفادة من العمالـــة

المتاحه للقطاع الحكومى والرسمى والقطاع العام ، والذى ارتفع بالرغم من امكانيات القطاع غير الرسمى (غير المنظم) ببعض الفرص غير المنتظمة (الدورية أو الموسميه) . فإن الأجور لمعظم العاملين خاصة فى القطاع الزراعى وقطاع التشييد والانشاءات قد هبطت نتيجة للفائض فى جانب العرض لتلك القطاعات والذى أخذ يتنامى خاصة بعد اضافة العائدين الفارين من جراء أزمة الخليج .

٣٠١٠. التضخم :

تظهر البيانات المنشورة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء هبوط أرقام أسعار المستهلك من ٢٨ر٥٪ ، فى ١٩٨٩ الى ٧ر٢٪ فى ١٩٩٠ ، وهذا يظهر تحسنا ملحوظا وبالرغم من ذلك فان الأسباب الحقيقيه لذلك لا تنبع من أسباب منطقيه ولكن من درجة التغيرات الضاغطه على التضخم . نظرا لأن توقيت رفع الأسعار المحدده رسميا والمدعمه لبعض السلع لها أهمية خاصة فى هذا الصدد بعد عام من الارتفاع المفاجئ الملموس لدعم أسعار السلع الغذائية ، ولكن الحكومة فى ١٩٩٠ قررت التحرك بشكل أكثر تدبرا . حيث تم رفع أسعار الطاقة بشكل ملموس اعتبارا من مايو ١٩٩٠ ، قامت الحكومة برفع أسعار عدد محدود أو قليل من قائمة السلع الغذائية الحاكمه كذلك فى عام ١٩٩٠ (مع استثناء الأرز - الدقيق - السكر) . ولذا فقد تدنت أسعار بعض أصناف السلع الغذائية الذى استفاد منها محدودى الدخل خاصة فى حالة الاستقرار السعرى الذى

ساد فى الأسواق . كذلك فقد ساهم فى ذلك (انخفاض الأسعار) الاستقرار النسبى لسعر الصرف منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى نهاية ١٩٩٠ ، وبالرغم من ذلك فقد شهدت بدايات عام ١٩٩١ تعجيلا بارتفاع الأسعار مرة أخرى.

وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على التعديلات السعرية والارتفاعات المفاجئة لها فى عام ١٩٩٠ بالنسبة لأسعار القطاع الخاص لأن معظم المنتجين أندفع بسرعة لبيع منتجاتهم الى المستهلكين الذين تآكلت دخولهم أمام التضخم وكذلك الذين حطمت أزمة الخليج آمالهم فى زيادة الدخول أو احتمال استمرارها على النحو الذى كان .

٤٠١٠. ميزان المدفوعات :

تظهر البيانات المتاحه أن عجز الحساب الجارى المصرى فى السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ قد ضاقت هوته بعد التردى الملموس له فى السنة الماليه ١٩٨٩/٨٨ ، وهذا التحسن المتواضع يرجع فى جزء منه الى ال ٥٢٪ زيادة فى التحويلات الحكومية (المعونه) ، والى استقرار اختلال ميزان التجارة (فى أعقاب عامين من التآكل الحاد) وقد ساعد كلاهما فى تقويض الآثار السلبية التى انعكست على امكانية زيادة قدرت بـ ٥٠٪ على مدفوعات الفائدة . وكان من بين المصادر الأساسية للعملة الصعبه السياحه وقناة السويس التى كان نموها ملحوظا على عكس تحويلات المصريين العاملين بالخارج التى بقيت عند مستوى متواضع وشبه مستقر . وسجلت الصادرات المصريه كذلك زيادة بلغت نسبتها حوالى ١٧٪ (قيمة)

وهذا يعود الى الزيادات المتواصله فى الصادرات التقليدية لمنتجات الغـــــزل والمنسوجات ، الزيادات التى سجلها البترول ١٥٪ (قيمة) وهذا يعـــــود الى ارتفاع الأسعار وفى مقابل ذلك الاتجاه الموجب لم تأتى أرقام الصادرات الزراعية والصادرات غير التقليدية لتقوى هذا الاتجاه لما عانته من هبوط فـــــى قيمتها . وفيما سجلت قيم الواردات ثلاث أمثال قيم الصادرات فيما يمثـــل ٥ر١ ـ ٤ ٪ وبناء عليه لم يحقق الميزان التجارى لعام ١٩٩٠/٨٩ أى تغيـــــــرا ملموسا عن العام الذى سبقه .

ونظرا لصعوبة الحصول على بيانات يمكن الاعتماد عليها لبيانات ميزان المدفوعات للعام الحالى ١٩٩١/٩٠ ، فانه يمكن تقدير عجز الحساب الجـــارى بشكل أكثر سوءا نظرا لانعكاس أزمة الخليج الثانية والذى يقدر بحوالى ٥ر٢ مليار دولار.

وفى تقرير للبنك المركزى المصرى حول الأوضاع النقدية والائتمانيـــة خلال السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ ، ولبيان انعكاسات برامج التصحيح الاقتصـــادى (المزمع تنفيذها) على ميزان المدفوعات المصرى ـ فان ذلك التقريـــــر يشير الى اتساع العجز الجارى فى ميزان المدفوعات حيث يجسد العجز التجارى فيه طبيعة التحديات التى تواجه جهود الاصلاح الاقتصادى اذ ارتفع عجز الميزان التجارى بمقدار ٩ر٢٨١ مليون جنيه بنسبة ٥ر١ ٪ ليصل الى ٦ر١٨٨٢١ مليـــون جنيه فى الوقت الذى تراجع فيه فائض المعاملات غير المنظورة بمقدار ١ر٧٢ مليون جنيه بنسبة ٥ر٢٪ ليصل الى ٢٨٥٦ مليون جنيه الأمر الذى وصل معه رقـــم

العجز الجارى الى ١٥٩٧٥ر٦ مليون جنيه مقابل ١٥٦٢٠ر٦ مليون جنيه للسنة الماليه السابقه . على أنه باضافة التحويلات فإنه يلاحظ تراجع رصيد عجز المعاملات الجاريه بما فيها التحويلات بنحو ٣٧٦ر٢ مليون جنيه بنسبة ٨ر٦ ٪ ليبلغ ٤٠٠٧ر٢ مليون جنيه مقابل ٤٣٨٣ر٤ مليون جنيه للسنة الماليه السابقة وهو ما يعكس ارتفاع اجمالى التحويلات بمقدار ٧٣١ر٢ مليون جنيه بنسبة ٥ر٦٪ ليصل الى ١٩٦٨ر٤مليون جنيه .

لقد بلغ اجمالى حصيلة الصادرات خلال السنة المالية ٨٩/١٩٩٠ حوالى ٥٧٣٤ر٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٠٢٢ر٢ مليون جنيه بنسبة ٢١ر٧٪ بالمقارنة بالسنة الماليه السابقة وترجع الزيادة فى غالبيتها الى زيادة حصيلة صادرات الغزل والنسيج والسلع الصناعية الأخرى ولحصيلة صادرات البترول ومنتجاته فقد حققت زيادة بلغت نحو ١٧٨ر٧ مليون جنيه بنسبة ١٥ر٢٪ لتصل الى ١٣٥١ر٦ مليون جنيه . أما حصيلة صادرات السلع الزراعية فقد تراجعت نتيجة الهبوط الملحوظ فى حصيلة صادرات القطن الخام حيث انخفضت الحصيلة بنسبة ٤٦ر٩٪ لتقتصر على ١٨٩ر٩ مليون جنيه مما يعزى الى هبوط الكمية المتاحة للتصدير بسبب تدهور المحصول.

من جانب آخر سجلت المدفوعات عن الواردات زيادة بلغت نحو ١٣٠٤ر٢ مليون جنيه بنسبة ٥ر٦٪ لتصل الى ٢٤٥٦٦ مليون جنيه وتشير التقديرات الأولية الى أن معظم هذه الزيادة تركزت فى الواردات من السلع الرأسمالية (الآلات ومعدات النقل) والسلع الوسيطة (الشحوم والدهون والمنتجات الكيماوية

والخشب والأصناف المصنوعة المنوعه) وهكذا أسفرت تلك التطورات عن زيادة رصيد العجز فى الميزان التجارى ليصل الى ٦ر١٨٨٣١ مليون جنيه وان كانت قد ارتفعت نسبة تغطية حصيلة الصادرات للمدفوعات من الواردات من ٣ر٢٠٪ الى ٣ر٢٣٪ .

كما حققت المعاملات غير المنظورة فائضا قدرة ٢٨٥٦ مليون جنيه بينما حققت المتحصلات غير المنظورة زيادة بنحو ٩ر٩٣٠مليون جنيه بنسبة ٤ر٩ ٪ لتبلغ ٥ر١٠٧٨٩ مليون جنيه فإن المدفوعات غير المنظورة سجلت زيادة قدرها ١٠٠٤ مليون جنيه بنسبة ٥ر١٤ ٪ لتصل الى ٥ر٧٩٣٣ مليون جنيه أما فيما يتعلق بالتحويلات فقد بلغت من جانب واحد - الحكومية وتحويلات العاملين بالخارج - ٤ر١١٩٦٨ مليون جنيه خلال السنه الماليه ٨٩-١٩٩٠ مقابل ٢ر١١٢٣٧ مليون جنيه خلال السنه الماليه السابقه أى بزيادة قدرها٢ر٧٣١ مليون جنيه بنسبة ٥ر٦٪ ويرجع ذلك الى ارتفاع التحويلات الحكومية التى تتمثل فى المنح النقدية والمنح فى صورة واردات سلعيه بمقدار ٣ر٤٨٠ مليون جنيه بنسبة ٩ر٢٥٪ لتصل الى ٩ر٢٣٢٤ مليون جنيه كذلك زادت تحويلات العاملين بالخارج (نقدا وعينا) بمقدار ٩ر٢٥٠ مليون جنيه بنسبة ٧ر٢٪ لتصل الى٥ر٩٦٣٣ مليون جنيه حيث بلغ الارتفاع فى التحويلات النقدية ما مقداره ٨ر١٧٧ مليون جنيه بنسبة ٣ر٥٪ لتصل الى ٢ر٣٥١٩ مليون جنيه أما الواردات الممول من الموارد الخاصه (العينيه) فقد كان الارتفاع فيها محدودا حيث بلغ ٧ر٨٨مليون جنيه بنسبة ٨ر١٪ لتصل الى ٥ر٥٠٠٢ مليون جنيه فى حين تراجعت الواردات من مستلزمات الانتاج فى نطاق مشروعات الاستثمار بمقدار ٦ر١٥ مليون جنيه بنسبة ٤ر١٪ لتصل الى٨ر١١٠ مليون جنيه.

البيان / السنه الماليه	١٩٨٨/٨٩ *		١٩٨٩/٩٠ *		١٩٨٩/٩٠
	قيمه	٪	قيمه	٪	التغيير (-)
المعاملات الجارية :					
المتظورة :					
حصيلة الصادرات	٤٧١٢ر١	٢٠ر٣	٥٧٣٤ر٤	٢٣ر٣	١٠٢٢ر٣
المدفوعات عن الواردات	٢٣٢٦١ر٨	١٠٠ر٠	٢٤٥٦٦ر٠	١٠٠ر٠	١٣٠٤ر٢
عجز المعاملات المتظورة	(١٨٥٤٩ر٧)		(١٨٨٣ر٦)		(٢٨١ر٩)
غير المتظورة :					
المتحصلات	٩٨٥٨ر٦		١٠٧٨٩ر٥	١٣٦ر٠	٩٣٠ر٩
المدفوعات	٦٩٢٩ر٥	٢٠ر٣	٧٩٣٣ر٥	١٠٠ر٠	١٠٠٤ر٠
فائض المعاملات غير المتظورة	٢٩٢٩ر١	١٤٢ر٣	٢٨٥٦ر٠		(٧٣ر١)
عجز المعاملات الجاريه	١٥٦٢٠ر٦	١٠٠ر٠	١٥٩٧٥ر٦		(٣٥٥ر٠)
التحويلات :					
حكوميـــة	١٨٥٤ر٦		٢٣٣٤ر٩		٤٨٠ر٣
تحويلات العاملين فى الخارج	٩٣٨٢ر٦		٩٦٣٣ر٥		٢٥٠ر٩
المجموع	١١٢٣٧ر٢		١١٩٦٨ر٤		٧٣١ر٢
عجز المعاملات الجارية والتحويلات	(٤٣٨٣ر٤)		(٤٠٠٧ر٢)		٣٧٦ر٢

لاغراض المقارنه تم تقييم المعاملات التى تمت فى نطاق السوق المصرفيه الحره على اساس سعر صرف ثبت عند مستوى ٢٦٠ر٧ قرشا للدولار لكل من السنتين الماليتين ١٩٨٨/٨٩، ١٩٨٩/٩٠ و ١١٠ قرشا للدولار للمعاملات التى تمت فى نطاق البنك المركزى.

* أرقام مبدئية لعام ١٩٨٩/٩٠.

المصدر : البنك المركزى المصرى - تقرير الأوضاع النقدية والائتمانيه خلال السنه المالية .

٠٥٠١٠١ سعـــر الصـــرف :

منذ منتصف عام ١٩٨٩ - تظهر البيانات المتاحه تراجعا وتآكلا فـــى قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى ، حيث سجل سعر الدولار فى ســوق البنوك التجارية ارتفاعا قدر بنحو معدل يقارب ٥٪ سنويا ٠ ومع ذلـــــك فإن الدولار تراجع وتآكلت قيمته أمام العملات الأساسية الصعبه الأخرى خـــلال نفس الفترة ، وعلى ذلك فأن قيمة حقوق السحب الخاصة كســـلةعملات أساسية ارتفعت نسبيا أمام الجنيه المصرى بشكل أكبر ، وعلى أى حال فإن معدل تآكل قيمة الجنيه المصرى كانت غير كافيه لتعويض معدل التضخم العالى بعد هـــــذه الفترة ٠

واذا أخذنا فى الحسبان حسابات حقيقيه لتعديل اختلافات معـــدلات التضخم فإن الجنيه المصرى يكون قد سجل ارتفاعا فى مقابل حقوق السحـــــب الخاصه فيما يهيىء الى تلاشى أثر المنافسه السعرية على الرغم من العجز الـذى يسجله ميزان المدفوعات المصرى ونقص رصيد العملات الحره ٠

وفى الربع الأخير من العام ١٩٩٠فإن معدل تآكل قيمة الجنيه المصـــرى قد تسارع بشكل ملحوظ خاصة فيما يسمى السوق الحرة (الموازيه) ، وقـــــد أعزى هذا بفعل أزمة الخليج لنقص فى تحويلات المصريين العاملين فى الخـــارج وشبه التوقف والركود الذى انتاب القطاع السياحى٠

وحتى فبراير ١٩٩١ وبتطبيق بداية اجراءات برنامج الاصلاح الاقتصادى بتحرير سوق سعر الصرف فقد عانى الجنيه المصرى تآكلا أمام الدولار الـــــذى ارتفع بأكثر من ١٠٪ مع بداية الشهر الأول لبداية البرنامج ٠

٢٠١. الاقتصاد المصرى بين مغارم ومغانم أزمة الخليج

أجريت كثير من التقارير والدراسات والندوات السريعة التى أعدتها وعقدتها بعض الجهات الرسميه وغير الرسميه اثر وقوع أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت وقبيل وأثناء وبعد نشوب معركة تحرير الكويت - تمت محاولات متعددة على مختلف المستويات الرسميه لدراسة وبحث الآثار الاقتصادية التى نجمت عن أزمة الخليج وموقع مصر من تأثير وانعكاسات هذه الأزمة . ومن بين هذه الدراسات يأتى بحثنا فى محاولة قراءة مبدئية وأوليه فى الاقتصاد السياسى للأزمة ، ونصيب وموقع مصر فيها (١) .

ومن بين أحد هذه الدراسات كذلك دراسة أعدتها وزارة القوى العاملة حول الآثار الاقتصادية التى نجمت عن أزمة الخليج وتحملتها مصر ، قالت الدراسة أنه لابد أن يؤخذ فى الاعتبار عند تقدير الخسائر حتى ١٥ يناير ١٩٩١ العناصر الأساسية التالية :

(١) التحويلات المصرفيه للعماله المصريه فى كل من الكويت والعراق وتقدر بنحو ٢ر٤ مليار دولار سنويا .

(٢) الاستثمارات المطلوبه لتوفير فرص عمل للعماله العائده وتقدر بحوالى ٥ر٤ مليار دولار.

(٣) الخسائر المادية المباشرة التى لحقت بالعماله العائدة (أجور + مكافأة نهاية الخدمه + أرصدة بالبنوك + تحويلات مصرفيه مجمده + متعلقات عينية) وتزيد فى جملتها عن عشرة مليارات دولار.

(٤) تكاليف لنقل العماله العائده والتى تقدر فى حدود ٣٠٠ دولار للفرد ويمكن حساب

---

(١) حاول الفريق البحثي للدراسة الحصول على اى من هذه الدراسات الرسميه واستحال عليه تماما الاطلاع على أى منها رغم اظهار اهمية ذلك لتدعيم منهج البحث العلمى لاعداد دراسات متعلقه بالأزمة تفيد مستقبلا فى استقرار نتائج مستقبلية خاصة تحت ظل تطبيق بعض الاجراءات التدريجية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى،وتعميق عملية اتخاذ القرار.

(٥) نفقات التدريب التحويلى للعماله العائدة ٠

(٦) مقدار الزيادة فى الدعم السلعى للمواد الغذائية والبترول نتيجة لعودة هذه الأعـــداد بشكل مفاجىء ودخول ما يزيد عن ١٧ ألف سيارة ٠

(٧) انخفاض الدخل السياحى ويقدر بحوالى ٢٠٠٠ مليون دولار٠

(٨) انخفاض دخل قناة السويس ويقدر بحوالى ٣٠٠ مليون دولار٠

(٩) مقدار الزيادة الاستهلاكيه وانعكاسات ذلك على التضخم ٠

(١٠) مقدار الانخفاض فى حصيلة الموارد (تصاريح العمل + التأمينات الاجتماعيـــة) حيث يبلغ قيمة ما ستتحمله الخزانه العامه لهذه العودة المفاجئة بحوالى ٣ر٦٤٧ مليون جنيه ٠

(١١) الاستثمارات المطلوبه لبناء الأبنيه التعليمية والنفقات الجاريه للعمليه التعليمية نتيجة عودة ١٠٠ الف طالب بشكل مفاجىء ٠

(١٢) مقدار الانخفاض فى عائدات شركة مصر للطيران وشركات التشييد والصادرات غير المنظوره ويقدر بحوالى ٨٢٠ مليون جنيه٠

وعلى المستوى الرسمى فإن بيان الحكومة أمام مجلس الشعب فى ٢٨ يناير ١٩٩١ ، قدرت خسائر مصر بسبب أزمة الخليج بنحو ٣٣ مليار دولار أى حوالى ١٠٠ مليار جنيه مصرى

وفى التقرير الذى تم توزيعه على الهيئات والمنظمات الدولية ومن بينها صنـــــدوق النقد والبنك الدوليين قدرت خسائر الدوله بحوالى ١٢ مليار دولار، وخسائر الأفراد نتيجة فقد ممتلكاتهم وأرصدتهم بالبنوك بحوالى ١٥ مليار دولار ، وذلك خلال فترة ستة أشهـــــر فقط هى الفترة من اغسطس ١٩٩٠ وحتى آخر يناير ١٩٩١ وفيما يختص بالخسائر التى لحقـــت بالاقتصاد الوطنى (الدولة) يوزعها التقرير كالتالى :

(١) تحويلات المصريين بالخارج ٣ مليارات ٠

(٢) السياحه ٢ مليار دولار ٠

(٣) قناة السويس ٥٠٠ مليون دولار٠

(٤) توفير فرص عمل للعائدين الذين بلغ عددهم ٧٠٠ ألف ، بحوالى ٥ مليارات دولار على أساس أن تكلفه فرصة العمل ٧ آلاف دولار٠

وبالرغم من عدم التيقن من الرقم المؤكد لاجمالى الخسائر ، ودون احتساب خسائر الأفراد فاءن رقم الخسائر الذى أخذ به صندوق النقد هو ١٢ مليار دولار٠ غير أن أزمة الخليج لم تنته خسائرها بانتهاء الحرب ، بل ستظل سببا لخسائر للاقتصاد المصرى لسنوات قادمة ، فالدول الخليجيه ، بعد تكاليف الحرب والتعمير والتسليح ومع انخفاض أسعار النفط ، لن تكون بنفس القدرة الماليه التى كانت عليها الأمر الذى سينعكس مباشرة على تحويلات المصريين العاملين فى الخليج (تقليص العماله وخفض أجورها) وعلى السياحة وعلى المساعدات الانمائية الخليجيه(١).

من هنا ، فإن أزمة الخليج قد زادت عجز ميزان المدفوعات بحوالى ٦مليارات دولار (خسائر تحويلات المصريين والسياحه وقناة السويس) خلال العام الحالى وسيستمر ضغطها على العجز خلال السنوات القادمة ٠

---

(١) رضا هلال ، (الاقتصاد المصرى بعد حرب الخليج ، حساب الأرباح والخسائر) فى الأهرام الاقتصادى ، العدد ١١٦٠ - ١٩٩١/٤/١٨ ، ص٠ص٠ ٢٠-٢١

ولعل أهم بنود حساب أرباح مصر من أزمة الخليج ، إعفاء الولايات المتحدة مصر من ديون عسكريه تبلغ حوالى ٧ مليارات دولار ، واسقاط الدول الخليجيه لديون مستحقة على مصر بقيمة ٦ مليارات دولار ، بالاضافة الى منحة سعودية قدرها ٥ر١ مليار دولار. وبذلك يشمل بند اسقاط الديون والتمويل الجديد المبدئى للدول الصناعية السبع الكبرى، على الغاء ما بين ٣٠ ٪ ، ٤٠ ٪ من الديون الحكومية المستحقه على مصر وذلك بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى. اذ أن المؤكد أن الخسائر التى أصابت الاقتصاد المصرى بفعل أزمة الخليج ، قد زادت من عجز ميزان المدفوعات بحوالى ٦ مليارات دولار ، كما زادت نسبة العجز فى الموازنه العامه من ٧٪ عام ١٩٨٩ الى ١٧ ٪ فى العام الحالى حسب بيان الحكومة . والنتيجة الطبيعية لذلك هى مزيد من الانخفاض فى قيمة الجنيه المصرى وزيادة فى معدل التضخم . كما ذكرنا من قبل .

أما فى حساب الأرباح فإن اسقاط الديون الأمريكية ، قد أعفى مصر من سداد ١١٠٠ مليون دولار فى العام الأخير عبارة عن فوائد بقيمة ٧٠٠ مليون دولار وأقساط تصل الى ٤٠٠ مليون دولار فى الوقت الذى عنى فيه اسقاط الديون الخليجية اسقاط الرصيد لأن خدمة تلك الديون لم تكن.

وإذن أصبح واضحا كذلك أن حرب الخليج قد قللت وقلصت بشكل مفاجىء وحاد عوائد مصرمن العملات والنقد الأجنبى خاصة بالنسبة لنشاط القطاع الخاص ، وقدر البعض ذلك فيما يقارب ٥ر٢ مليار دولار حتى منتصف العام ١٩٩١ (أى فى نهاية السنة المالية ١٩٩١/٩٠) وواضح أنه ستظل الأمور جد حادة وخطيرة لوقت غير قصير قادم . وأنه أضحى من المتفق عليه أن تعاظم الخسائر بلغ مبلغه فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج والسياحه فيما كانت موجات التأثير سريعه وملموسه عبر الاقتصاد الوطنى وفيما

انعكس على طلب المستهلك ، الناتج ، والايرادات السيادية ، تآكل قيمة الجنيه على نحو متسارع أثر فقد حجوم ضخمه من موارد النقد الأجنبى.

١.٢.٠١. الأزمة وتحويلات العاملين وعودتهم وامكانيات استيعابهم :

قدرت وزارة القوى العامله النقص فى تحويلات المصريين العاملين بالخليج بحوالى ٢٤٠٠ مليون دولار وذلك على النحو التالى:

(١) ١٠٠٠ مليون دولار نتيجة توقف تحويلات المصريين العاملين بالعراق وعددهم يقرب من مليون مواطن .

(٢) ٦٦٠ مليون دولار نقص فى تحويلات المصريين العاملين بالكويت وعددهم حوالى ٢٠٠ ألف مواطن .

(٣) ٧٤٠ مليون دولار نقص فى تحويلات المصريين العاملين فى الأردن والسعودية ودول الخليج الأخرى.

كما تم تقدير النقص فى حصيلة الضرائب على دخل العاملين بالخارج ويقدر هذا النقص بحوالى ٢٨٫٥ مليون جنيه - هذا فضلا عن الانخفاض المتوقع فى حصيلة الموارد من تصاريح العمل والتأمينات الإجتماعية .

ولم تكن مدخرات المصريين فى منأى عن مجال الخسارة فقدرت بما يتراوح ما بين ١٢ - ١٥ مليار دولار هذا فضلا عن خسائر ممتلكاتهم ومستحقاتهم ومكافآت نهاية الخدمة والتى تزيد قيمتها عن ١٠ مليارات دولار وبالطبع فقد عكس سيناريو العودة المفاجئة شدة الحاجة الى زيادة فى الاستثمارات المطلوبة لتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للعائدين مثل بناء الفصول المدرسية وتوفير

الرعاية الصحية والإجتماعية وغير ذلك من الخدمات الأساسيه وتقدر هذه الزيادة بحوالى ١٢٥٠ مليون جنيه . وأحدثت العودة بهذه الأعداد طلبا جديدا ومفاجئا على مختلف السلع والخدمات ، ولما كان عرض هذه السلع والخدمات قليل المرونه فى المدة القصيره - خاصة بالنسبه للسلع الغذائية - فإن هذا يؤدى بالضرورة الى زيادة حدة التضخم .

وجدير الذكر أنه فى حالة عدم امكانيه توظيف العماله العائدة فى مجالات منتجه تضمن زيادة حقيقيه فى الإنتاج فإن تيار الدخول النقديه الحديث سوف يستمر فى ممارسة آثاره التضخمية فى الاقتصاد المصرى.

وتظل عملية استيعاب العماله العائده من أخطر المشاكل والآثار الاقتصادية الناجمه عن عودة العمالة المصريه ، وذلك فى محاولة لدمجها مع المجتمع المصرى الذى يعانى أساسا من العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية وقد يصعب على الجهود المبذولة استيعاب هذه العماله العائده كلية لأن سوق العمل فى مصر تعانى منذ سنوات طويله من اختلالات كمية ونوعية ترتب عليها تزايد معدلات البطاله فى صورتها السافره والمقنعه . ولا شك أن إضافة ما يقرب من نصف مليون عائد (إن لم يكن أكثر) الى هذه السوق - وبصورة فجائية - يزيد فى حدة هذه الاختلالات . أما محاولة إعادة تشغيل نسبة من العائدين بأعمالهم السابقه بالحكومة والقطاع العام فهو أمر يستند فى المقام الأول الى اعتبارات انسانية وإجتماعيه ولا يعتبر حلا إقتصاديا لأنه يمثل مزيدا من البطاله المقنعه فى هذين القطاعين .

كما قدرت وزارة القوى العاملة و التدريب الأعباء المتوقعه على الموازنة العامه للدولة (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) في هذا المجال بحوالى ١٨٩ مليون جنيه زيادة في الأجور السنويه نتيجة عودة العاملين في الحكومة ، هذا عدا نفقات التدريب التحويلى ، كما قدرت الاستثمارات الإجماليه المطلوبه لتشغيل العماله العائدة بحوالى ٤ مليار دولار. ولا يجب هنا أن نغفل الزيادات المتوقعه فى أعباء الدعم السلعى بالنسبه للمواد الغذائية والبترول نتيجة عودة هذه الأعداد بشكل مفاجىء ودخول ما يزيد عن ١٧ ألف سيارة كما ذكرنا من قبل . وعلى الرغم من أننا ذكرنا وتعرضنا لجانب الخسائر الناجمة عن عودة العماله المصريه ، إلا أن هذا لا يعنى عدم وجود آثار ايجابيه لهذه الظاهرة . فالثروة البشريه العائده تتضمن عماله ماهره ومؤهله التخصصات المطلوبه فى سوق العمل فى مصر سواء فى المجال الحرفى أو الزراعى أو فى المجال الخدمى . ولا شك أن التخفيف من حدة الآثار السلبيه للعودة وتعظيم الآثار الايجابيه لها يتوقف الى حد بعيد على قدرة الاقتصاد المصرى وفعالية السياسات المتبعه فى استيعاب هذه العماله العائدة بما يساهم فى تخفيض تكلفة الإنتاج ويزيد الطاقات الإنتاجيه للحد من الميول التضخمية ومشاكل البطاله.

٠٢٠٢٠١ مفاجئه الصدمه والآداء المصرفى :

عقب غزو العراق للكويت توقعت وكالة رويتر حدوث أضرار بالبنوك المصريه على المدى القصير بسبب أحداث الخليج (١) ، وفى نفس الوقت صرح مصدر مسئول عن زيادة حجم التحويلات من المصريين العاملين بالخارج الى البنوك المصرية

(١) جريدة الوفد ، ٠١٩٩٠/٩/٨

بنسبة ٥٠ ٪ خلال أغسطس ١٩٩٠ عن حجم التحويلات فى أغسطس ١٩٨٩[١] ، كما بعثت السفارة الأمريكية بالقاهرة برسائل الى المكاتب السياحيه فى ٨٦ مدينة أمريكية تؤكد فيها عدم تأثر مصر بأحداث الخليج وأن مصر مازالت ولا تزال بلد الاستقرار والأمن والأمان وأن الأعمال التجارية فيها تسير بشكل عادى ونصحت رجال الأعمال الأميريكيين باستمرار الاستثمار فى مصر لبعدها عن الصراع الدائر فى المنطقة[٢] ، وهذا يجعلنا نتساءل هل أصيب الآداء المصرفى سلبا من جراء الأزمة ؟

ويلزم لذلك توضيح التالى :

(١) أن زيادة التحويلات كانت لخوف العاملين فى الخارج من تطور الأزمة فى الخليج وخوفهم من تكرار ما حدث لهم فى الكويت والعراق وما سبق الأزمة من المشاكل التى ترتبت علىسلوك شركات توظيف الأموال.

(٢) الإحساس بالإستقرار فى مصر بالنسبه لاضطراب المنطقه جعل الأخوة العرب يحولون أموالهم الى مصر بمعدلات أكبر عن المألوف فى نفس التوقيت (سياحة العرب فى موسم الصيف).

(٣) أهم الأضرار التى لحقت بالبنوك المصريه انعكاسا لأزمة الخليج الثانية هو الانخفاض الكبير والملوحظ فى التحويلات بالعملة الأجنبية ، وتأثير ذلك على الارتفاع المستمر فى الطلب علىالنقد الأجنبى مع إنخفاض المعروض منه مما يؤثر على سعر صرف الجنيه المصرى وبالتالى زيادة تكلفة الاستثمارات وما يتبعه من سلسلة تنتهى بالزيادة فى الأسعار بشكل يغذى مشكلة التضخم .

---

(١) جريدة الاهرام ، ١٩٩٠/٩/١٤.
(٢) جريدة الاهرام ، ١٩٩٠/٩/١٥ .

وبالقطع فإن ذلك يخدى تلك المشاكل والتحديات التى تواجـــــــة الجهاز المصرفى المصرى والتى نوجزها فيما يلـــى :

(١) تعثر الجهاز المصرفى فى إقناع العاملين بالخارج بتحويل مدخراتهم الى مصر ٠

(٢) مشاكل الجهاز المصرفى فى استمار أمواله ٠

(٣) مشاكل العاملين فى الجهاز المصرفى ٠

(٤) مشاكل التدريب وخلق كوادر مصرفيه جديدة ٠

(٥) أزمة الثقه بين الأفراد وبنوك الدولة ٠

وكذلك فإنه بالنسبه لبنوك القطاع العام فإنه يمكن اجمال آدائها (١) خلال عام الأزمة الخليجية فى التالى : ٠

(١) أنه لا توجد استراتيجيه موحدة تعمل بموجبها بنوك القطاع العام اللهم الا تأمين إحتياجات القطاعات المختلفه بشركات وهيئات القطاع العام والحكومة ، وبصرف النظر عن نظرية التكلفه والعائد ٠

(٢) من هذه البنوك من تكون أرباحه المحققه دفتريه وليست حقيقيه نتيجـة لاضطرارها تمويل شركات خاسرة استهلكت معظم روءوس أموالهـــا ولمجرد دعم الدوله لها ٠

(٣) إن ضعف روءوس أموال هذه البنوك بالنسبه لحجم ودائعها وإجمالـــى إلتزاماتها قد لا يعطيها دفعه للمساهمه فى ترويج المشروعات المتلاقـة والتى يحتاجها الإقتصاد الوطنى أكثر من أى وقت مضى٠

---

(١) الأهرام الأقتصادى : العدد رقم ١١٦٦ ، ١٩٩١/٥/٢٠ ، البنوك المصريه الأربعه الكبار ووقفه للحسابات ص٠ص٠ ٤٦ - ٤٨ ٠

(٤) أن الفوائض المحققة لا تتناسب وأحجام التشغيل (كما وكيفـــــا) بدليل تزايد المخصصات بشكل مطرد فى بعض البنوك بشكل · قد يهدد هذه الفوائض منذ البداية ·

(٥) أنه قد تكون هناك حاجة ضرورية لاعادة صياغة الجهاز المصرفى من حيث حجمه وعدد وحداته بالشكل الذى يسمح باستيعاب فلسفة خطة وبرنامـــج الإصلاح الاقتصادى·

(٦) أن البنوك يجب أن تخضع لرقابة واعيه من البنك المركزى المصرى خاصة فى ظل الإعتماد على آليات السوق ، كما أن التدقيق فى إختيـــار الكفاءات الإدارية المناسبه من شأنه أن يجنب الاقتصاد الوطنـــى ويلات سوء التخبط فى إتخاذ القرارت·

(٧) إن إصلاح الجهاز المصرفى مرتبط بإصلاح الإختلالات الهيكلية الأساسيـــة وهى الإنتاج ، والاستهلاك ، والإدخار ، والإستثمار ، الميـــزان التجارى وميزان المدفوعات ، الموازنه العامه للدولة ؛ وهى تتطلـــب خططا محكمه لضبطها فى الأجل القصير والمتوسط وذلك لما ترتبت عليـــه من تراكمات بنيت على أوضاع وظروف سياسيه فى المقام الأول·

(٨) لابد من إعادة النظر فى التشريعات الخاصه بالبنوك والإئتمان والضرائب والجمارك والإسكان وملكية الأراضى الزراعيه والإستثمار فيها وما يهىء مناخ أكثر تحفيزا على الإستثمار وتحديث الآداء المصرفى لمواكبه لغة عصر البنوك والموءسسات الماليه العملاقه · وتعزيز برنامج الإصـــلاح الإقتصادى الوطنى فى المرحله المقبله·

٣٠٢٠١٠ المساعدات ومعالجة الإختلالات :

لا شك فى أن جميع المساعدات التى قدمت لمساندة الإقتصاد المصرى بعد أزمة الخليج ستعزز فرص الاقتصاد المصرى نحو معالجة الإختلالات الهيكليه على طريق الإصلاح الإقتصادى ، ولكنه فيما يبدو لا تزال المهمه غير يسيره بسبب مواطن الخلل الأساسيه التى يئن منها الاقتصاد الوطنى والتى نوجزها فى التالى :

(١) الإعتماد على الخارج فى إستيراد ٦٠٪ من الحاجات الغذائية ، بينما يصل العجز السنوى فى الميزان التجارى الى نحو يقارب ٧ مليارات دولار.

(٢) تفاقم مشكلة البطالة التى ازدادت حدة وسوءا بوقوع أزمة الخليج الثانيه بسبب عودة الأعداد الكبيرة من العاملين بالعراق والكويت ودول الخليج الأخرى ، وتضع بعض التقديرات عدد العاطليين عن العمل عند ٢٠ ٪ أو أكثر من السكان القادرين على العمل والراغبيين فيه ، أى حوالى ٢٫٥ - ٣ مليون عاطل ، مع تخرج نصف مليون من الشباب كل سنه .

(٣) الضرر العام الذى لحق بمناخ الإستثمار ، لتشجيع الإستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبيه التى يمكنها توفير المزيد من فرص العمل.

(٤) بطء الأجهزة المتصله بتطبيق القانون والاداره العامه بما يبقى برامج الإصلاح التى تندرج فى إطار "برنامج الألف يوم" لتحرير الاقتصاد المصرى من القيود.

(٥) قصور الإستثمارات الأساسيه لتهيئة التسهيلات والخدمات للمستثمرين وللقطاع الخاص خاصة فيما يتعلق بقطاعات الإنتاج الأساسى ومجالات كسب العملات الصعبه لتهيئة خدمات أساسيه فى مجالات الاتصالات والطرق والتدريب المهنى والاستشارات واستصلاح الأراضى بما يؤدى الى تسهيل اقامة الوحدات المنتجه للإستعاضة عن الإستيراد ثم العمل على زيادة الصادرات فى إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى.

(٦) تكبيل التطوير والتحديث التكنولوجى بما يبعده عن إعطاء زحف حقيقى تنشيطى لمجمل الحركة الإقتصادية صوب برامج الإصلاح.

وحيث جاء الإتفاق الأخير بين مصر وصندوق النقد الدولى بعد مفاوضات عسيره ومتقطعه إمتدت طوال أكثر من ثلاث سنوات فى أعقاب إنهيار إتفاق سابق عقد فى العام ١٩٨٧ ، كما يأتى الإتفاق الجديد فى سياق حملة دوليه لمساعدة مصر وإقتصادها بعد موقفها حيال أزمة الخليج .

والإتفاق الجديد الذى أبرمه مفاوضو الصندوق مع المسئولين المصريين ، والذى يتطلب مصادقة المجلس الأعلى للصندوق ، ينص على تقديم تسهيلات ماليه لمصر بقيمة ٢٥٠ مليون دولار مع تنفيذ برنامج إصلاح إقتصادى يضم تحرير سعر الصرف للجنيه المصرى وترك قيمته الى عوامل السوق بالكامل ، إطلاق الحرية للمصارف لإختيار أسعار الفائدة ، زيادة أسعار الطاقة لتقترب من المستويات العالميه ، خفض عجز الموازنه الحكومية ، إضافة ضريبه على المبيعات .

وفى أعقاب الاتفاق قدر تقرير لصندوق النقد الدولى أن مصر استفادت بحوالى ١٧ر٤ مليارات دولار من أزمة الخليج ، منها ٣ر٤ مليار دولار حصلت عليها مصر من لجنة التنسيق المالى الخاصة بأزمة الخليج بالاضافة الى ١٤ مليار دولار قيمة اسقاط الديون العسكرية الأمريكية والديون الخليجيه التى أعفيت منها مصر ، مشيرا (أى التقرير) الى أن تلك الأموال كانت العامل الأكبر وراء تحسين وضع مصر فى السوق العالميه وأورد التقرير الذى ألحق بموافقة مجلس مديرى صندوق النقد الدولى بنهاية الأسبوع الثالث من مايو ١٩٩١ على منح مصر إعتمادات عند الطلب أن تلك الإعتمادات ستخصص لدعم إستراتيجية مصر لإعداد الإقتصاد المصرى وتحويله إلى إقتصاد السوق فى المدى المتوسط .

وأوضح التقرير أن مصر تسعى بالإضافة الى توسيع دور القطاع الخاص الى تخفيض دعم المواد الإستهلاكية وتخفيض العجز فى ميزانية الدولة من ٢١٪ من الناتج المحلى الإجمالى الى ٦ر٥ فى السنتين القادمتين وكان مجلس مديرى الصندوق قد وافق على حق مصر فى سحب مبالغ لغاية ٢٧٨ مليون وحده من وحدات حقوق السحب الخاصه (٣٧٢ دولار) خلال الأشهر ال ١٨ القادمة .

٤٠٢٠١. خفض الديون وبداية الإصلاح :

من المتوقع أن يتيح القرار الذى اتخذه نادى باريس بخفض الديون العامه لمصر بنسبة ٥٠ ٪ على ثلاث سنوات إعطاء مصر الفرصه للتصدى لجوهر المشاكل الاقتصادية للبلاد. ويكلل الإتفاق ، الذى يتسم بطابع سياسى الى حد كبير ، ثلاث سنوات من المفاوضات الشاقة مع الهيئات النقدية الدولية ، وهو يأتى بعد مشاركة مصر فى التحالف المناهض للعراق خلال حرب الخليج.

ويقدر المسئولون الديون العامه والخاصه لمصر حاليا بنيف و ٢٢ - ٢٤ مليار دولار بعد أن كانت تقدر بأكثر من ٥٠ مليار دولار قبل الغزو العراقى للكويت . وكانت الولايات المتحدة الأولى التى قررت منذ سبتمبر ١٩٩٠ اسقاط ديون مصر العسكرية ، وتبعتها بعد قليل دول الخليج مسقطه بدورها الديـــــون المصرية ليبلغ ذلك حوالى ١٤ مليار دولار كما ذكرنا .

ومنذ عام ١٩٨٨ ، تعاقبت بعثات صندوق النقد الدولى والبنك الدولـــى على مصر بمعدل كبير سنويا ، ورغم الجهود المعترف بها للجانب المصرى قـــــدم الجانب الدولى عدة طلبات جديدة أخرت بانتظام إنهاء المفاوضات . وكـــــان مؤخرا عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولى فى منتصف مايو ١٩٩١ وهو الاتفـــــاق الذى كان يطالب به نادى باريس قبل اى اعادة بحث للديون المصرية . ويتيح هذا الإتفاق لمصر إمكانية طلب قروض جديدة فى المجتمع الدولى مع مطالبتها فـــى الوقت نفسه بعدد من الإصلاحات التى تهدف الى تصحيح مسارها الاقتصادى.

وقد بدأ بالفعل وضع بعض هذه الإصلاحات موضع التنفيذ فى الآونـــــة الأخيره ، مثل إطلاق حرية سوق الصرف ، وفرض ضريبة على المبيعات بهـــدف زيادة موارد الدولة ، وصدور قانون قطاع الأعمال العام ، ومناقشة إصلاحـــات يجب أجراؤها فى المؤسسات العامه وإجراء إصلاحات إدارية.

وكما أوضح البيان الذى أصدرة نادى باريس إثر المحادثات ، فـــإن السياق السياسى المرتبط بأزمة الخليج وبخاصة الدور الأساسى المحرك لمصر داخل العالم العربى بعد إحتلال الكويت لعب دورا كبيرا فى عقد مختلف هذه الإتفاقات مع المجتمع الدولى.

ويشير بعض المراقبون الى أن مصر ، وإن كانت تشعر بخيبه الأمـــل على عدة أصعده الآن بعد إنتهاء حرب الخليج ، فانها إستخلصت مع ذلـــــك نتائج مفيده على صعيد ديونها الخارجيه ، حتى وإن كان نادى باريس لم يلب معظم رغباتها.

فقد كان المفاوضون المصريون يأملون فى الحصول على خفض فـــورى بمقدار ٥٠٪ من الديون ، فى حين يقضى الإتفاق بالغاء تدريجى يبدأ بـ ١٥٪ فى أول يوليو ١٩٩١ والباقى مشروط بتقديرات صندوق النقد الدولى لمسار خطـط الإصلاح الجارية (١٥٪ خلال ١٨ شهرا فى نهاية الخطة الحاليه و ٢٠٪ خـــلال ثلاث سنوات إثر إتفاق جديد مع صندوق النقد الدولى).

ومع ذلك فإن هذا الإتفاق الذى يقضى أيضا باعادة جدولة الديـــون المتبقيه بشروط (تفضيليه) يجب إعتباره حدا أدنى نظرا لأنه يتضمـــن إمكانية تخفيضات إضافيه يمكن منحها على الصعيد الثنائى فى إطار محادثـات لاحقه تجريها مصر مع كل من مدينيها الغربيين . ومن المتوقع أن يتيح هـــذا التخفيف للضغوط الماليه التى تعانى منها مصر للمسئولين المصريين إمكانيـــة التصدى أكثر للأسباب الرئيسيه لصعوبات مصر الإقتصادية الذى أسلفنا ذكرهـــا وأكدنا عليها أكثر من مرة فيما أوردناه بهذا الخصوص إضافة الى المشكلـــة المؤرقه للنمو السكانى الضخم نظرا لتزايد عدد السكان بواقع أكثر من مليـــون نسمه سنويا . ومن المتوقع أن يهتم المسئولون أكثر من أى وقت مضى أثناء هذه الفترة الانتقالية لتدرج خطة الإصلاح الإقتصادى بمدى وأهمية وخطورة الإستجابـه الإجتماعيه للإرتفاعات المتتاليه للأسعار فى الأسواق.

٠٣٠١ صدمة أزمة الخليج والسياسة الإقتصادية المصرية

تهيأت الجهات الرسميه فى الأونه الأخيره الى البدء فى تنفيذ برنامج واسع المدى لاصلاح مجمل حزمة السياسات الإقتصادية فى مصر ، ولقد صممت إحدى مجموعات الإصلاح تأسيسا على المشاورات المعمقه مع صندوق النقد الدولى وتتعلق بالإختلالات الماكرو إقتصادية للإقتصاد المصرى بغرض تصحيح الآثار التضخميه الناتجة عن السياسات الماليه والنقدية وافساح المجال أمام سعر الصرف والفائدة وإعمال الإستجابه لآليات السوق الحره فى هذا الصدد ، ووصولا إلى تحسين الوضع النهائى لميزان المدفوعات . أما المجموعة الثانية من الإصلاح المعلقه على بقية السياسات والتى خطط لها باحكام مع البنك الدولى وتم تدعيمها بواسطة وكالة التنمية الدولية فقد تأسست على برامج المساعدات ، تخفيض المعوقات والعقبات وشدة التحكم المحدثه لتشوهات تهدر حفز تشجيع التوسع فى نشاط القطاع الخاص ودورة فى الإقتصاد الوطنى . وسيتم تناول مجمل هذه السياسات الماليه العامه - السياسة النقدية والماليه - سياسة سعر الصرف (بداية تدريج عملية الإصلاح المبرمج) - القطاع العام - الأسعار - الإستثمار - التجارة الخارجية - الإدارة ، والتى سنقوم بعرضها فى هذا الجزء على نحو مركز .

٠١٠٣٠١ الماليه العامه :

من المتفق عليه أن الهدف الأساسى لسياسة الماليه العامه ينصب على تقليص العجز الكبير الذى تعانى منه الميزانيه العامه للدولة ، التى وصلت فى بعض الأوقات بمدى يقدر على نحو من ١٥ - ٢٠ ٪ من الدخل القومى . وبطبيعة الحال فإن هذا العجز يعكس عوامل متعددة منها :

مساعدة ودعم منخفض ومحدودى الدخل من شرائح المجتمع الدخليه خاصة فى مجالات الغذاء والتزام الدولة بتعيين وتوظيف الشباب من خريجى المراحل التعلمية المختلفه والتى أدت فى نهاية الأمر الى تكوين عماله لاضرورة لها مما أنتج ظاهرة البطالة المقنعه خاصة فى مؤسسات الدولة والقطاع العام ، عقبات فى رسملة واستمرار تدعيم وحدات القطاع العام غير كفؤة الآداء ، تآكل الدخول وإيرادات الدولة من احتكار الصادرات خاصة بالنسبه للقطن والبترول هذا كله بالإضافة الى نظام ضريبى غير كفئ لا يتميز بالمرونه .

وفى المحاولات التى بذلت للتحكم وترشيد الانفاق فى السنوات الأخيرة فإن مجمل إجراءات قد تمت فى هذا الشأن وقد إنصبت على التقليل من اعتمادات الدعم ، وميزانيات الوظائف الجديده بتجميد التعيين فى الوظائف العامه بالحكومة والقطاع العام . كما تمت تعديلات برفع بعض الشرائح الضريبية وتم تطوير إدارة نظام ضريبى أكثر مرونه . ومن خلال السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ فقد أتخذت عدة إجراءات لتخفيض عجز الموازنة العامه للدولة بما يقارب حوالى ٣ مليارات جنيه مصرى وهذا يعادل حوالى ٣ ٪ من تقديرات صندوق النقد الدولى للدخل المحلى الإجمالى ، ولم تكن هذه الإجراءات بالقدر الكافى (العجز فى السنة الماليه ١٩٨٩/٨٨ حوالى ١٧ ٪ وفى السنه الماليه ١٩٩٠/٨٩ حوالى ١٥ ٪ من الدخل المحلى الإجمالى) .

وفى ١٩٩٠ جددت مصر عزمها على تنفيذ برنامج (التثبيت) من خلال رفع أسعار الطاقة ، بعض بنود الغذاء ، السجائر ، الأسمدة الكيماوية ،

بعض أنواع الخبز ، وأختتم ذلك برفع أسعار البنزين ، ولم يكن محسوسا حجم التحسن الذى يجب أن ينعكس على حجم العجز وعلى العكس فى ذلك ربما ازداد الأمر سوءا خلال السنة المالية ١٩٩١/٩٠ ، والذى انعكس بطبيعة الحال على تآكل قيمة الجنيه فى مقابل العملات الأجنبيه ، فيما عبرت عنه قيم واردات الأغذية ، وتكلفة الإلتزام بأقساط خدمة الديون مما يعكس أثر إنعكاس أزمة الخليج على الموقف العام بشكل إجمالى.

وذلك قد يعكس جهودا لاحقه لإتخاذ إجراءات أكثر فاعليه بغرض تقليص عجز الميزانية العامه فى ٩١ - ١٩٩٢ كجزء من تدرج تنفيذ برنامج (التثبيت) برفع أسعار الطاقة إلى مستوى الأسعار العالميه الغير مدعمة وكذلك الكهرباء ، المنتجات البترولية (ويلاحظ أن التعديلات السعريه الشامله الكاملة التى تدعم هذا الإتجاه ستتزامن مع فترة السنوات الثلاث القادمة التى يعبر عنها بـ (الألف يوم) .

وبتطبيق ضريبة المبيعات (رغم اللغط واللغو وعدم الوضوح الكافى حولها) فإن ذلك يقتضى بالضرورة رفع مستويات ومعدلات التعرفات الجمركية ، وبرغم التفاؤل نحو إرتفاع أسعار البترول والدخل السياحى فإن السير فى إتجاه الإصلاحات الهيكليه المتجه بالنمو من خلال ترشيد القطاع العام وأداؤه وتوجيهه وتحويل بعض وحداته الى القطاع الخاص تأخذ مساحات عريضة - ومازالت - من الجدل الدائر حول جدوى ما سيتم فى هذا الشأن لدعم برامج الإصلاح الاقتصادى.

وتأمل الحكومة فى أن يصل عجز الموازنة العامه إلى نحو يقترب من أقل من ١٠ ٪ من الدخل المحلى الإجمالى ، خلال ٩١ ـ ١٩٩٢ ٠

وعلى ذلك فمن الواضح أن محتويات بنود الإنفاق العام ، وتقليل الدعم وتوسيع الأوعية والأنظمة لقاعدة الضرائب ، والإرتفاع بمرونة نظم الإيرادات العامه ستشكل ملامح أساسية لبرنامج (التثبيت) والإصلاح الإقتصادى فى المدى المتوسط ٠

وفى هذا الصدد نرى أن نشير إلى أنه من أهم ما تضمنه خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولى خفض عجز الموازنة العامه للدولة بنسبة ٦ ٪ من الدخل القومى خلال سنتين (المدى المتوسط) ، ونعتقد كما يعتقد بعض خبراء الإقتصاد أن إصلاح خلل الهيكل الإقتصادى يستند فى أساسة الى ضرورة ترشيد الإنفاق إلى أقصى الحدود الممكنه والإبتعاد عن كافة جوانب الإسراف وحظر الصرف على أية أغراض لا ترتبط بالإنتاج أو بأداء الخدمة التى تقوم بها الجهة المسئولة ، كما أن ضغط الإنفاق لا يعنى فقط جانب النفقات بل يجب أن يمتد الى جانب الإيرادات وترشيد بند الإستثمارات العامه ٠ (١)

---

(١) جريدة الأهرام ، ١٩٩١/٧/٢٦ ، ص ٩ (إرجع فى ذلك الى آراء : د٠ عثمان محمد عثمان ـ د٠ ابراهيم العيسوى ـ د٠ احمد الصفتى ـ د٠ حسنى حافظ ـ السيد/ سعد الشربينى) ٠

٠٣٠٣٠١ السياسة النقديه والماليـــه :

بالرغم من العجز المتفاقم فى الماليه العامه ألا أن مقابلة ذلك بسياســة نقدية لم يكن أمرا عسيرا خاصة إذا ما إرتكن ذلك إلى ازدياد الإقراض المصرفى عاما بعد عام بشكل أساسى مما أشعل أرقام التضخم وفاقم من الإختلالات الخارجية للإقتصاد المصرى الذى وجدت تعبيرها فى أسعار الفائدة وأرقام الإئتمان التـــى أصيبت ملامحها بتشوهات تدفقاتها ، وتباطأ تدفق الإستثمارات مما شجع علـــى هروب رؤوس الأموال توقيا للخسارة ٠

وتظهر البيانات الرسميه المتاحه أن عرض النقود (فى المفهـــــوم الضيق) حقق نموا قدر بـ ٩ر٥٪ فى السنة الماليه ١٩٨٩/٨٨ ، وأنه حقـــــق ١٦٪ (فى المفهوم الواسع لمعايير السيوله) ٠ وبالرغم من عدم اتاحـــــة البيانات ١٩٩١/٩٠ ، ولكنه يتضح أن معدل التوسع النقدى قد تسارع بشكـــل ملموس خلال السنة الماليه ١٩٩١/٩٠ ٠ وبإرتفاع معدل الصرف بين الجنيـــــه والدولار خلال الآونه الأخيرة قد أثر على حجم الودائع بالجنيه المصرى وأمـــــد القطاع الخاص فى نفس الوقت بسيوله من العملات الحره مما شجع على إنجـــــاز كثير من أعماله ٠

وقد استهلت مصر إجراءاتها لتنفيذ اتفاقاتها الجاهزة التطبيق مـــــع صندوق النقد الدولى بتطبيق اجراءات واسعة النطاق بالنسبه لسعر الفائدة وإصلاح هياكل الائتمان والتى سوف تعزز من تنظيم التوسع فى النمو النقدى. ومن هـــــذه

الإجراءات الإصلاحيه ما تم الإتفاق عليه فى يناير ١٩٩١ والتى تركزت حول بيع أذون خزانة والتى تخدم فى إتجاه إرساء نظام لأسعار الفائده على أساس السوق الحرة ٠ وسيدعم ذلك سعر خصم من البنك المركزى يصل الى ٢ ٪ من أسعار بيع أعلى من الخزانه والتى ستكون مفتوحه لكل المزايدين ٠ كما أقر عدم تقييد سقوف الودائع والقروض ، وفيما سبق تطبيق اجراءات الإصلاح فأن المعدلات الرسميه قد تدرجت من ٥ر٨ ـ ١٦ ٪ منسوبه الى المدى الزمنى للوديعه أو القرض بحد أقصى من ١٣ ـ ١٩ ٪ تبعا للقطاع ، كما أخذ نسبة ١٢ ٪ كحد أدنى لودائع الثلاث شهور فى مقابل ما كان مقدرا بحوالى ٥ر٨ ٪ ٠

وبينما ارتفعت أسعار الفائدة بشكل عام ، فقد أثر ذلك أيضا على الودائع قصيرة الأجل بشكل ملحوظ ، وقد إنعكس ذلك أيضا على محاولة البنوك الاستجابه الى حرية التسعير ، فقد استفادت تلك الودائع ذات المدى الطويل بمعدلات أعلى بالرغم من أن السلف والودائع التى تتم خلال السنه ضمن الأنشطة المصرفية تقدر بمعدلات أقل ٠

وقد إنعكس ذلك أيضا على الاحتفاظ بالاحتياطيات بالعمله المحلية للودائع حيث تم تخفيضها من ٢٥ ٪ الى ١٥ ٪ وقد خففت شروط نسب السيولة من ٣٠ ٪ الى ٢٠ ٪ وذلك فى مقابل ضبط عملية الإشراف على رؤوس الأموال٠

وقد قامت الحكومة بتعزيز وتحسين موقف الهياكل الرأسماليه لبنوكهـــا الأربعه الرئيسيه العامله فى القطاع العام مع محاولة تدعيم ذلك مستقبلا وخاصة فيما يتعلق بفرص ادماج البنوك الصغيرة وإقالتها من بعض العثرات عن طريق البنـــك المركزى المصرى ٠

ويرى البعض أن الإستمرار فى الإصلاحات النقدية والماليه يلزمة بعـــض الوقت لتظهر آثاره فى أرجاء الاقتصاد الوطنى متوازيا مع الإصلاح فى حزمـــــة السياسات الأخرى التى سنشير اليها لاحقا ، والتى ستجد تعبيرها المناسب فـــى تقليص أرقام التضخم ، المنافسه مع معدلات الفائدة على المستوى العالمـــى ، كأسعار فائدة حقيقيه ، تخصيص أكفأ للإئتمان خاصة بين القطاعات مـــــــع مراعاة مع ما يعانيه الإقتصاد المصرى من إختلالات ماليه آنيه ٠

٠٣٠٣٠١ سعر الصـــرف :

ساعدت الرقابه الحادة على سعر الصرف وتقدير العمله المحلية بأكثـــــر من سعرهاالحقيقى بالنسبة لأسعار العملات الحرة فى السوق ولفترة غير مقيده علـــى الإبقاء وتكريس حالة الإختلالات الخارجيه للإقتصاد المصرى ٠ ومع بداية ١٩٩٠ كان هناك ثلاثة أسعار صرف للجنيه المصرى ، السعر الأول هوالسعر الذى يحدده مجمـــع البنك المركزى بمعدلات رسميه تقوم على المشتروات والصادرات العامه لتدعيـــم الواردات العامه الحاكمه للإقتصاد المصرى ، والسعر الثانى هو السعر الذى يحـــددة مجمع البنوك التجاريه الذى يحدده لجنة من البنك نفسه ، والسعر الثالث هـــــو السعر الذى يحدده السوق الموازى(السوداء) الذى أخذ صفة شبه شرعيه فى الآونـــه الأخيرة رغم كافة أشكال الضغوط الرسميه عليه ٠

وفى ٢٧ فبراير ١٩٩٠ أحلت الحكومه نظام السوق المصرفيه الحره من خلال نظام لهيكل انتقالى مزدوج ، الهيكل الأول ينصرف الى إنشاء سوق حره جديدة مصممه على أساس السماح بالتعامل بالعملات الأجنبيه شراء وبيعا من خلال البنوك والهيكل الثانى ينصرف الى السماح بالتعامل مع صيارفة القطاع الخاص . ويتأسس هذا السوق الحر الجديد على التعامل مع النشاط السياحى ، تحويلات العاملين بالخارج ، الحسابات الحره ، وعمليات البنكنوت الحره . وتحدد أسعار الصرف فى هذا السوق بقوى آليات السوق . وينصرف نشاط مجمع البنك المركزى (السابق) الى التعامل فى السوق الأولية التى تستقبل النقد الأجنبى من المصادر الحكومية التقليدية وتنصب أساسا على قناة السويس - البترول - القطن . المساعدات النقدية الوافده من الخارج بالإضافة الى مبيعات الصادرات ونشاط المصدرين للنقد الأجنبى الذى كان يتم التعامل فيه سابقا من خلال مجمع البنوك التجاريه . ويقوم السوق الأولية هذا بامداد الحكومة بحاجتها للنقد الأجنبى بما فيها الواردات الأساسية والتزامات خدمة الدين وتمويل الواردات من المصادر المتاحه والممكنة . ولأن معظم الطلب على النقد الأجنبى موجه أساسا الى الواردات وللأغراض الأخرى يمكن اشباعه من خلال السوق الحره . وتتشكل الأسعار اليومية لسعر الصرف فى السوق الأولية تذبذبا حول مدى لا يزيد عن ٥ ٪ من المعدل السائد اليومى لسعر السوق الحره ، والمأمول أن يتم ادماج هذا السوق الأولى فى السوق الحرة خلال عام من بداية تطبيق النظام .

٤.٣.١ القطاع العام - الإصلاح والتحول الى القطاع الخاص :

يعتقد البعض أن قلب مشاكل الاقتصاد المصرى تكمن فى سيطرة القطاع العام على معظم المشروعات الصناعيه والتى تقدر على نحو يصل الى ٧٠٪ وفى غير مجالات الانتاج الزراعى ، ولقد كثرت الكتابات حول عدم كفاءة القطاع العام- الذى يصل عدد مشروعاته (مستبعدا منها أى مشروعات تمويلية) حوالى ٣٦٠ مشروعا -من جانب المؤسسات الدولية (دراسات البنك الدولى) .

وفيما كانت الإدعاءات تشمل تحميل ميزانية الدوله بأعباء خسارة بعض مشروعاته والعجز عن خدمة ديونها ، فقد فشل كذلك فى مجاراة تقاليد التعامل المصرفى التى إنعكست على الآداء المصرفى والمالى بالتالى. ولقد حاولت الحكومة بشكل دائم الإصرار على تطبيق حزمة اجراءات لمساعدة استمرار القطاع العام على النحو الذى يمكنه من قيادة عملية التنميه من خلال التمييز البين عبر إقرار سياسة الدعم ، الحمايه من منافسة الواردات الأجنبيه وتطبيق حوائط تعرفية جمركية عاليه ، قائمة المسموح والمحظور للواردات ، حظر الاستثمار وإقامة مشروعات فى قطاعات ومجالات معينه على القطاع الخاص (المحلى - العربى - الأجنبى) .

ومع إنتاج السلع بأسعار منخفضة وعمالة عاليه التكلفة انخفضت الانتاجية على مستوى الإقتصاد ككل مما أنعكس على المستويات المعيشية المختلفه لمختلف الشرائح الدخليه للمجتمع . مما استدعى اقتناع الحكومة باقرار برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تم التوافق عليه مع المؤسسات الدولية المناط بها تدعيم

مساعدة مصر والتنفيذ التدريجي لبرنامج الإصلاح . وتطرح الآن للبيع بعض المشروعات بالمحافظات،مشروع القانون الجديد رقم ٩٧ بإنشاء شركات قابضة أكثر مرونه بعيدا عن قبضة الإدارة العامه المركزية للوزارات التى كانت تتبعها معظم شركات القطاع العام المثقلة بالمشاكل والتى يمكن حلها من خلال التحويل للقطاع الخاص وبيع الأصول أو المشاركة فى الأسهم . كما ستعمل شركات ومشروعات القطاع العام تحت نفس الإطار القانونى والإدارى والاجرائى (القواعد) الذى سيتمتع به القطاع الخاص بعد عمليات التحويل أو تلك التى لها سمة المشروعات المشتركة .

٠٥٠٣٠١ الأسعار - فى قلب حزمة الإصلاح :

تأتى الأسعار فى قلب الاهتمام بحزمة الإصلاح خاصة فيما يضمن التدرج فى تسعير منتجات القطاع العام فيما يشمل بعض أنواع المنتجات أو الخدمات خلال الفترة الإنتقالية لتنفيذ برنامج الإصلاح ، فى القطاع الصناعى مثلا : الأسمدة الكيماوية .... فى قطاع الطاقة : الكهرباء ومنتجات البترول ..... حتى تصل الأسعار فى يونيو ١٩٩٥ الى الاسعار الاقتصادية (الأسعار حتى يونيو ١٩٩١ تعتبر مساوية لـ ٥٦ ٪ فقط من الأسعار العالمية) .. فى القطاع الزراعي القطن - الأرز ، مع رفع الدعم أو تخفيضه ، فمثلا تخفيض الدعم عن أسعار المبيدات ، الأسمدة ، علف الحيوان ، ... فى قطاع النقل : تعرفة نقل الركاب داخليا - وبالسكك الحديدية .... فى قطاع الصحة : رفع أسعار الأدوية غير الحساسه للتقلبات السعرية .. وهكذا .

٦٠٣٠١. الإستثمـــــــار :

بالرغم من تطبيق القانون الجديد ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ . تبقى هناك بعض تعقيدات الموافقات على المشروعات الجديدة متأثره بالمناخ العام للاستثمـــــار (سيتم تفصيل ذلك بالفصل الرابع للدراسة) . وفى سياق الاتفاق مع البنك الدولى فقد أقرت بما يسمى "بالقائمة السلبية" للإستثمار فى أبريل ١٩٩١ ، فيما يجعل عملية الموافقة تتم أوتوماتيكيا طالما بعد المشروع عن القائمة ، ويمكن فحص المشروعات كل على حدة فيما يتعلق بما ورد بالقائمة ، فمثلا بعـــــض مشروعات الصناعات التحويلية لها من الموافقات الأوتوماتيكية اذا ما توفر على إنشائها استخدام حد أدنى يعادل ٤٠٪ من المكون المحلى (سيارات الركوب - أشرطه الفيديو والمجلات - المنتجات الدوائية) وحد أدنى ٦٠ ٪ من المكـــون المحلى (الأجهزة المنزلية - اللوارى - الأوتوبيسات - الآلات والمعـــــدات الزراعية - الجرارات - الآلات ومعدات الرى - الموتوسيكلات - الدراجـــات - مولدات ماكينات الديزل) . بينما تشمل بنود القائمة السلبية : الصناعات التى تتطلب استخدام مكثف للطاقة - الصناعات المستهلكه للسبائك المعدنيـــــة والألومنيوم - مشروعات الانتاج الحربى وصناعة الأسلحة - التبغ والصناعـــــات المتعلقة به - مشروعات تعمير سيناء (فيما عدا التنقيب عن البترول وانتاج الغاز الطبيعى والأنشطة التعدينية الأخرى) فلها ماينظمها من قوانين أخـــــرى منفصلـــــه.

٠٧٠٣٠١ التجاره الخارجيـــــة :

طبقت الحكومة قائمه حظر لبعض الواردات منذ يوليو ١٩٨٦ ، وقـــد زودت هذه القائمة بقائمة أخرى فى عام ١٩٨٩ حظرت فيها قيام البنوك بتمويـــل بعض بنود الواردات (وفيما تستثنيه وزارة الإقتصاد والتجاره يمكن استيـــراد بعض ما ورد بقائمة المحظورات) ٠

وفى عام ١٩٩٠ وتبعا لخطة متفق عليها مع البنك الدولى ، بدأت الحكومة استيعاد بعض أنواع المنتجات من قائمة الحظر للواردات ، وسيستمر العمـــل على تقليص هذه القائمة تدريجيا ليصل الى النسب المئوية المخططه بالنسبـــة للإستيرادات الزراعية والصناعية التى نمطتها قائمة الحظر ٠ ويتم التعامل مـــع التعرفه الجمركية على نحو يقلص الفرق الواضح بين الحد الأقصى والحد الأدنـــى لهذه التعرفات على مختلف السلع المستوردة ٠

٠٨٠٣٠١ الصندوق الاجتماعى :

لاشك فى تأثر الشرائح محدودة الدخل من التضخم وإيقاف الدعم عن معظم السلع والخدمات للتعامل معها بالأسعار الإقتصادية ، كذلك فسيتم الاحساس الواضح لإنعكاس ذلك على مجال العماله لتدرج عملية اعادة هيكلة الإقتصاد المصرى خـــلال الفترة المقبلة لتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى والتحويلات التى ستحدث لبعـــض وحدات القطاع العام الى القطاع الخاص ٠ لهذا فقد أقرت بين البنك الدولـــى والحكومة عملية إنشاء الصندوق الاجتماعى لمساعدة الشرائح منخفضة الدخـــل (١)

(١) أنظر الملحق الخاص بقرار رئيس الجمهورية لانشاء الصندوق الاجتماعى ٠

المتأثرين أكثر من غيرهم من الشرائح الدخليه الأخرى بعملية تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى · وتقدر خطة تنفيذ البرنامج التدريبى لفائض العماله نتيجة عمليات التمويل فى القطاع العام وكذلك العائدين إثر صدمة أزمة الخليج الثانية وطابور انتظار شباب العاطلين عن العمل من كافة المراحل التعليميه المختلفه بحوالى ٤٠٠ مليون دولار(١) ـ والمرجو إعادة توجيه هذه العماله بعد تنفيذ البرنامج التدريبى الى الصناعات الناشئة · وسيتم توجيه بعض الإعتمادات للامداد بالقروض والسلف فى اطار الإئتمان والمساعدات الفنيه والتمويلية فى اتجاه لتشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة لاتاحة المزيد من فرص العمل أمام الشباب حتى فى المشروعات الصناعية التى تتبع القطاع العام القائمة على استخدام أسلوب كثيف العمل للإنتاج ·

٩٠٣٠٠ الإدارة :

إن الحرص على الإصلاح لابد أن يتضمن حرصا حقيقيا على ادارته اذا أريد له سلامة القصد والنتائج وذلك قد يتمثل فى الآتى :(٢)

(١) مصداقية تطوير قطاع الأعمال :

لأن المعادلة الصعبه التى مازلنا نبحث عن حل لها هو كيف نقيم طرفا يسهر على حماية المال العام وفى نفس الوقت لا يعوق فعالية إدارة هذا المال العام ؟

لأن التجارب علمتنا أن تطوير وإعادة تنظيم القطاع العام عبر ثلاث عقود مضت أن لانشرب الدواء القديم فى زجاجات جديدة ·

(١) تشير المعلومات وقت تحرير هذه الدراسة الى ان التمويل المتاح للصندوق سيبلغ حوالى ٦٠٠ مليون دولار حتى اواخر عام ١٩٩١ ·ويلزم التحقيق فى أرقام المنح والقروض من المصادر الرسميه الموجهه للصندوق ·

(٢) جريدة الأهرام ١٩٩١/٧/٥ص ٧(د·صديق عفيفى ـ الاصلاح الاقتصادى) كيف ننتقل من القرار السليم الى التطبيق السليم)·

(٢) حماية المنافسه من أجل الكفاءه :

لأنه من الضرورى أن نتأكد من عدم استئثار الشركات العامه بالمعامله التفضيليه سواء فى سوق الأعمال أو الائتمان أو المال أو التراخيص أو التصاريح أو الأذون وألانكون قد أهدرنا المنافسه أى أهدرنا ركنا لمبدأ أساسى من أركان ومبادئ برنامج الإصلاح ·

(٣) معدل وأساليب التحول الى القطاع الخاص :

لأن المطلوب كثير من التحضير والتأهيل والدقه فى التقييم إضافة الى برنامج فعال للترويج وتنمية المستثمرين بالمحليات ·

والمطلوب أيضا أن نضع برنامجا واضحا وقاطعا ومحدد التوقيتات لاتمام برامج التحول وأن تتصدى لذلك جهة محدده تحاسب على ما تنجزه فى إطار تلك التوقيتات المحددة ·

(٤) المحافظة على معدل الإستثمار :

لأننا أحوج ما نكون الى تنمية الإستثمار لخلق وايجاد نصف مليون فرصة عمل حقيقية ودائمة سنويا لإستيعاب الزيادة فى قوة العمل كمخرجات لمراحل التعليم المختلفه ، إضافة الى معالجة أحد المشاكل الحاكمه والضاغطة بإيجاد فرص عمل لنحو ثلاثة ملايين عاطل بالفعل وكلهم فى سن العمل من الشباب · والمؤكد أن الخطوات التى أتخذت فى طريق تشجيع الإستثمار والمستثمرين تحتاج الى المزيد من التدعيم بعيدا عن التعامل البيروقراطى غير السليم ·

(٥) الصندوق الإجتماعي للتنمية :

بالرغم من ضآلة اعتماداته (٤٠٠ مليون دولار وربما تزيد تدريجيا بدعم من دول أجنبيه)[1] لمعالجة ما هو مطلوب أن يعالجه كمضاعفات لبرنامج الإصلاح إضافة الى ما فرضته صدمة أزمة الخليج وعودة العمالة المصرية (كما ذكرنا من قبل) ، إلا أن ذلك يفرض ترشيد وحسن توجيه موارد هذا الصندوق الى المجالات المستهدفه والفئات المقصودة قبل أن تنساب تسربا غير رشيد لتضل الطريق دون مواجهة للمضاعفات أو الآثار المفروض التعامل معها .

(٦) الحاجه الي سوق أوراق ماليه :

لأنه لدعم عملية التحول الى اقتصاديات السوق تدريجيا وانفتاح الاستثمار والتحفيز عليه وتشجيعه وتهيئة كافة الظروف لمناخ أفضل دائما ونمو مساهمة القطاع الخاص وتدوير رؤوس الأموال بأعلى كفاءة والمحاسبه الفعاله لإدارة وحسن تقييم المشروعات وترويجها ..... الخ ، لا يمكن تحقيق ذلك كله دون أن تكون هناك سوق فعاله للأوراق المالية .

(٧) السيطرة علي سيطرة البيروقراطية :

ربما أهم عنصر فيما ذكرنا هو إمكانية السيطرة على سيطرة البيروقراطية كخطوة أكبر يتمثل فى سطوة الجهاز البيروقراطى وتلك الطبقه العازلة التى يمكن أن تجهض كل الجهود لتنفيذ السياسات الإصلاحيه .

---

(١) قد تصل الى حوالى ٦٠٠ مليون دولار حتى نهاية ١٩٩١ او مع بداية ١٩٩٢ .

٤٠١ الإقتصاد المصرى والدعم الدولى وآفاق النمو

ما بين ٨ و ١٠ يوليو ١٩٩١ إنعقدت إجتماعات المجموعة الإستشارية الدولية فى باريس واشترك فى هذه الإجتماعات ما يقرب من ٤٠ دولة ومؤسسة دولية وإقليمية ومعظم الصناديق العربيه ، ولأول مرة منذ عام ١٩٨١ يجتمع مثل هذا العدد من المؤسسات للإتفاق على تحديد حجم التمويل الإضافى الذى تحتاج اليه مصر بعد خفض الديون عليها ، حتى تتهيأ لها الإمكانات الكافيه لتمويل جهود التنميه ، وخلق فرص عمل جديدة فى مصر ، ومساعدة الفئات محدودة الدخل غير القادرة على تحمل أعباء الإصلاح ومقتضياته ، وتنفيذ ما إلتزمت بتنفيذه أمام المؤسسات الدولية .

إن هذا الاتفاق الجديد الذى أقرته المجموعة الإستشارية الدولية يمكن إيجازة فى التالى :

(١) أن مصر كانت تحتاج سنويا الى حوالى ٣ر٢ مليار دولار فى المتوسط لإستمرار جهود التنميه ومحاولة رفع مستوى المعيشه لفئات المجتمع ، وقد أبدى المجتمع الدولى تقديره للظروف الإقتصادية التى تمر بها مصر فالتزمت الدول فى هذا الإجتماع بتقديم ما يقرب من ٤ مليارات دولار سنويا على مدى العامين القادمين ٩٢/٩١ ، ١٩٩٣/٩٢ . ويعتمد مليار دولار من هذا المبلغ (٨ مليارات) بمثابه منح لا ترد ، وحوالى ٢ مليار دولار قروض بشروط ميسره تسدد على آجال طويلة ، وحوالى مليار دولار بشروط تجاريه أفضل نسبيا من الشروط التجاريه العادية فى الأسواق وهى الشروط المتبعه فى البنك الدولى وبعض البنوك الإقليمية الأخرى .

وكان الهدف من وراء ذلك هو عدم تحميل مصر أعباء قروض جديدة إذ أن ٧٥٪ من المبالغ المخصصه لمصر سوف يكون كما قلنا فى شكل منح لا ترد وفى صورة قروض ميسرة ٠

(٢) وافقت المجموعة الدولية الإستشاريه على تقديم معونات إضافيه لثلاثة صناديق جديدة يتم إنشاؤها فى مصر هى صندوق الحماية الاجتماعية ، وصندوق دعم القطاع الخاص وصندوق حماية البيئة ٠ وقد أكد ممثلو الدول مساندتهم لهذه الصناديق وإلتزمت الدول والمؤسسات الدولية بتقديم حوالى ٥٤٠ مليون دولار كشريحة أولى لصندوق الحماية الإجتماعية وتوسيع رقعة مظلة التأمينات الإجتماعية والمعاشات وخاصة أصحاب معاش الضمان الإجتماعى ومعاش السادات ٠ أما صندوق دعم القطاع الخاص فهو يهدف الى تسهيل عملية نقل وحدات القطاع العام التى ستطرح للبيع إلى رأس المال الخاص وتحفيز عملية الشراء ، ومن المقرر أن يخصص لهذا الصندوق فى المرحلة الأولى ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون دولار وسوف تستخدم هذه المبالغ أيضا فى عمليات الإحلال والتجديد فى بعض الوحدات الإقتصادية قبل بيعها أو إصلاح بعض الهياكل الماليه ٠ وبإختصار إستخدام هذه المبالغ فى كل ما يسهل عملية (التحويل للقطاع الخاص) وتطوير العمل بوحدات القطاع العام وتحسين ادارتها ٠

(٣) يتبع ذلك عقد عدة إتفاقيات ثنائية مع الدول والمؤسسات الدولية التى إلتزمت بمساندة مصر فى هذا الإجتماع سواء فى شكل مشروعات محدده أو تقديم مساعدات فنيه أو ما ستخصصه الدول والمؤسسات للصناديق الثلاثه الجديدة ٠

١٠٤٠١. إسقاط وتخفيف الديـــون (١) :

إختلفت التقديرات فيما يتعلق بديون مصر الخارجيه ، ويذكر هنا أن البنك الدولى قدر ديون مصر الخارجيه بحوالى ٥٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ وخدمة الديون بحوالى مليار و ٢٥٩ مليون دولار ، وفى تقدير آخر للبنـــك الدولى أنه كان يتوقع لهذه الديون أن تبلغ ٥٢ مليار و ١٩١ مليـون دولار فى عام ١٩٩٠ . وكان من المقدر أن تصل أعباء هذه الديون إلى ٥ر٥ مليـــار دولار عام ١٩٩١ ثم ٢ر٥ مليار عام ١٩٩٢ ثم ٤ر٥ مليار دولار عام ١٩٩٣.

وذكرت آخر جداول البنك الدولى عن الديون ، وصل إجمالـــى الديون الخارجيه المصرية ٨ر٤٨ مليار دولار فى منتصف عام ١٩٩٠ أسقط منهـا ٨ر١٤ مليار دولار أثر صدمة أزمة الخليج (١ر٧ مليارات اسقاط ديون عسكريـة لأمريكا + ٧ر٧ اسقاط ديون خليجيه) وذلك بلغ رصيد المديونية قبـــل الذهاب الى باريس ٣٤مليار دولار .

والواقع أن مناخ فيما بعد مرحلة حرب الخليج قد ساعد مصر كثيـــرا على التخفف من عبئ مديونيتها متزامنا مع إلتزام مصر بتطبيق برنامج للإصـلاح الاقتصادى بالإتفاق مع الصندوق والبنك الدوليين .

---

(١) الأهرام الإقتصادى : أعداد ١١٤٨ (ص ٢٥) ، ١١٦٧ (ص ٥٩) ، ١١٦٨ (ص ١٢) .

* ويلزم التدقيق فى الأرقام الحقيقيه كبيانات الجهات الرسمية فى مصر (البنـــك المركزى المصرى) أوبيانات المؤسسات الدولية نفسها عن الأرقام الأساسيه لاسقاط وتخفيف الديون الخارجيه فى الفتره التى تم تحرير البث فيها (١٩٩١/٩٠).

ولدى مفاوضات نادى باريس مع ممثلى فرنسا واستراليا - النمسا - بلجيكا - ايطاليا - اليابان - هولندا - النرويج - أسبانيا - السويد - سويسرا - بريطانيا - الولايات المتحدة الأمريكية ، كانت ديون تلك الدول المعروضه على مائدة المفاوضات ٢ر٢٠ مليار دولار أما باقى رصيد المديونيه الخارجيه (الذى لم يعرض على النادى) فهو لبنوك تجاريه وهيئات تمويل دولية (حوالى ١٤ مليار دولار) .

وفى نادى باريس أتفق على إسقاط ٣ر٠٣ مليار دولار فورا ثم ٣ر٠٣ مليار دولار أخرى خلال ١٨ شهرا هى فترة تطبيق أو إظهار حسن النوايا فى بدايات جادة لتطبيق حزم السياسات المتفق عليها (كما ذكرنا من قبل) مع الصندوق والبنك الدوليين ثم ٥ر٣ مليار دولار فى يوليو ١٩٩٤ مع نهاية تطبيق البرنامج الإصلاحى الثانى (تدرج مراحل تطبيق حزم السياسات) لمدة ١٨ شهرا أخرى .

وبذلك تكون الدول ال ١٧ الممثله فى نادى باريس قد أسقطت ١ر١٠ مليار دولار بنسبة ٥٠ ٪ على اجمالى المبلغ الذى عرض على النادى (١٥ ٪ ثم ١٥ ٪ ثم ٢٠ ٪) وبقى من المبلغ الذى عرض على النادى ١ر١٠ مليار دولار أخرى ، أتفق على إعادة جدولتها على ٢٥ سنة بفترة سماح ٣ سنوات وقد نجح المفاوضون المصريون فى إعادة الجدولة من ١٤ سنة كما كان ينادى الدائنون الى ٢٥ سنة .

وخلال فترة السماح وهى سنوات ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ سنعفى من سداد أقساط بمالغ ٣ر٣ مليار دولار ثم ٣ر٣ مليار دولار ثم ٥ر٣ مليار دولار كانت مستحقه فى تلك السنوات ، كما خفضت الفوائد المستحقه فى تلك السنوات من ٢ر٢ الى ٥ر١ مليار دولار خلال ١٩٩١ ومن ٢ مليار دولار الى ٤ر١ مليار دولار خلال ١٩٩٢ ومن ٩ر١ مليار دولار الى ١ر١ مليار دولار خلال ١٩٩٣ وبما يعنى تخفيف عبئ المدفوعات الخارجية على الاقتصاد المصرى خلال السنوات الثلاث التى يتم خلالها تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى.

غير أنه بإضافة المديونيه المعاد جدولتها ولم يتم إسقاطها (حوالى ١٠ مليارات دولار) الى ديون البنوك التجاريه والهيئات (التى ظلت خارج مفاوضات نادى باريس) وتبلغ قيمتها ١٤ مليار دولار ، يصبح الرصيد الحالى للديون الخارجيه المصريه ٢٤ مليار دولار.

ويبقى سؤال هام وحيوى وجوهرى بعد ذلك كله ، ألا وهو : هل ستدفع عملية إلغاء جزء كبير من المديونيه الخارجيه بالاقتصاد المصرى الى مرحلة الإنتعاش ؟ فى الواقع من الصعوبه بمكان الإجابه على هذا السؤال بنعم .... ؟ لماذا ؟ .....(١)

---

(١) تم الاسترشاد بما ورد فى جريدة الأهرام ، ١٩٩١/٦/٢٨ ص ٦
(د. عثمان محمد عثمان : إلغاء نصف الديون : نصف الطريق إلى الاصلاح).

(١) لأنه لا يعنى الرخاء الذى يهبط فجأة والذى طال إنتظارة ٠

(٢) لأنه لا يعنى تدفق سهل لمؤيد من الموارد والنقد الأجنبى ٠

(٣) لأنه لا يعنى زيادة فى الأجور والمرتبات وتخفيض الأسعار٠

(٤) لأنه ليس السبيل الوحيد الى تخفيف عبئ المديونية نهائيا ٠

(٥) لأنه ليس الوسيط الوحيد لتحسين موقف ميزان المدفوعات ٠

(٦) لأن المؤشر التقليدى لعبئ خدمة الدين (أقساط + فوائد / حصيلة الصادرات) سيظل مرتفعا رغم فترات السماح التى ذكرناها من قبل ، وهذا يعنى إستنزال مبالغ كبيرة من إيرادات مصر من القطن ـ البترول ايرادات القناة ـ السياحه ـ تحويلات العاملين النقدية ، وحرمان الإستيراد للسلع والخدمات والإنتاج والإستهلاك والإستثمار ٠ وربما لا ينعكس ذلك حالا على صافى تدفق موجب للنقد الأجنبى فى ميزان المدفوعات ٠

(٧) لأنه قد يحدث (ولأسباب غير متوقعه) تباطؤ دينامى فى إمكانية الحصول على الإئتمان اللازم لإستمرار تمويل الواردات الضرورية المتزامن مع تدرج تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى٠

(٨) لأن إعادة جدولة نصف الديون يعتبر تأجيل لمشكله وليست حل نهائى لها ويلقى هذا عبئ خطير على السير فى إتجاه الحل خاصة فى الأجل المتوسط تمهيدا للوصول الى الأجل الطويل ، ونعنى هنا الإصرار على الخلل الهيكلى المتمثل فى الجهاز الإنتاجى والصادرات ٠

(٩) إرتباط إسقاط الديون بالإصلاح وتكثيف الإعتبار الإستراتيجى لدور مصر فى أزمة الخليج الثانية - هل يستمر ذلك (أى التكثيف الإستراتيجى) خاصة تحت ظل الأزمة العربيه الأم (اسرائيل - العرب) ودور مصر المستقبلى منها ؟ .

(١٠) ترابط الإختلالات الهيكليه وتأثيره على العجز الداخلى (الموازنة العامه) والعجز الخارجى (ميزان المدفوعات) والشك فى إحداث توازن فى الأجل المتوسط المنظور .

(١١) عجز النظرية عن ملاحقة الواقع الإقتصادى المصرى شأنها فى ذلك شأن ما يحدث فى دول العالم الثالث.

(١٢) صعوبة تنفيذ أى نموذج فكرى يتأسس على معطيات الإقتصاد الكمى والتطبيقى لتدعيم أفكار ونظم السوق الحر بشكل مجرد؛ (هل سيؤدى: سوق صرف حره + رفع معدل الفائدة + تخفيض العمله + إلغاء الدعم + زيادة الأسعار + فرض نظم ضريبيه جديده + منح مزايا للأستثمار + تحديد سقوف إئتمانيه + التمويل للقطاع الخاص + ...الخ الى تحقيق الأهداف المتفق عليها مقدما مع المؤسسات المالية الدولية) ؟؟.

وهنا يحتاج الأمر الى تعميق (ليس الإجتهاد فقط) للبحث والدراسة العلميه البحته لحل اشكالية التجريد التى يمكن أن تعانى منها صعوبة التنفيذ فى أى مرحلة من مراحلها ، وإستمرار المشاركة ديموقراطيا فى عملية اتخاذ القرار على المستوى الوطنى خاصة إذا كان يتعلق بمصير المستقبل الإقتصادى فى مصر ، وتواكب ذلك مع الأصداء المستقبليه التى يمكن أن تحدثها صدمة أزمة الخليج الثانية فى أرجاء الإقتصاد المصرى.

٢٠٤٠١. شروط الإصلاح وآفاق النمـــو :

رأينا أن إلغاء نصف الديون رغم أهميته لا يمثل كل المنافع التى تعود على مصر من الاتفاق مع المؤسسات الدولية ، وصندوق النقد الدولى سيقـــدم ٤٣٠ مليون دولار لمساندة البرنامج الإصلاحى ، والبنك الدولى يقدم ٥٠٠ مليـون دولار لنفس الغرض[1] ؛ كذلك هناك مساعدات أخرى سوف ترد لمصر خلال السنوات القادمة ، ولكن الفائدة الكبرى ليست تخفيف عبئ المديونية أو الحصول علـــى مساعدات جديدة . وانما تمكين مصر من الخروج من أزمتها بأبعادها المتعددة :

(١) السعى لتخفيض نسبة البطالة من ١٥ ٪ الى أقل من ٧ ٪ مثـلا ؟

(٢) تخفيض معدل التضخم من نحو ٣٠ ٪ الى أقل من ٥ ٪ مثـلا ؟

(٣) رفع معدل النمو السنوى الى معدلات تبدأ من ٣ ٪ سنويا وترتفع الـى ٦٫٥ ٪ مثـلا ؟ ... الخ .

ولكن لذلك شروطه ، لأن البديل أن هناك ثلاث إحتمالات : إمـا التوقف عن تنفيذ البرنامج ، أو التنفيذ بتكلفة عاليه ، أو السيطره على التنفيذ لتحسين موقف (البطالة - التضخم - معدلات النمو - ميزان المدفوعات - وضع المديونية) بالنمط المتدرج لتنفيذ خطة برنامج الإصلاح الإقتصادى .

هذه الشروط يمكن إيجازها فى التالـى :

---

(١) يلزم التدقيق فى حقيقة البيانات الوارده من الجهات الرسميه فى مصر (البنـــك المركزى المصرى) أو البيانات التى ستنشر عن ذلك بالمؤسسات الدوليه المذكـوره أو غيرها .

(١) توفير قدر من المرونه يسمح باجراء تصحيحات أو تعديلات مستمرة لخطة تنفيذ برنامج الإصلاح بين المؤسسات الدولية ومصر .

(٢) توفير صفة العمل على التوازى لتناول عناصر الإصلاح الأساسية : إصلاح الميزانية - سعر الصرف - سعر الفائدة - القطاع العام - الأسعار - ميزان المدفوعات .. الخ .

(٣) إحداث توازن لايقاع حركة الإصلاح بين الإصلاح المالى والنقدى والإصلاح الهيكلى بحيث يشد كل منهما أزر الآخر.

(٤) مراعاة توزيع عبئ الإصلاح فلا معنى لبرنامج الإصلاح الإقتصادى دون مراعاة البعد الاجتماعى دائما وأن خير مثال هو إنشاء الصندوق الإجتماعى لتأكيد هذا الشرط . بالرغم من ضآلةموارده المالية والمفروض زيادتها فيما لا يقل عن عشرة أمثال رأسماله الحالى (٤٠٠ مليون دولار) .والتى يمكن ان تزيد الى حوالى ٦٠٠ مليون دولار مع بدايات ١٩٩٢) .

(٥) توفير أوسع مشاركة ديمقراطيه للاسهام فى تنفيذ برنامج الإصلاح على كل الجبهات السياسية والنقابيه والإتحادات ورجال الأعمال والأحزاب ومراكز البحث العلمية ... الخ.

(٦) توفير فرص المراجعه والتصحيح والتفسير عند حدوث اى إرتباك فى تطبيق أى عنصر من عناصر حزمة التغيير (مثال : ضريبة المبيعات - السقوف الائتمانية ... الخ) .

ومن هنا فإن آفاق النمو فى الفترة المقبله لا يعتقد أنها أسيره ورهن هذه الشروط فقط ولكن الإهتمام الدائم بقضية الإنتاجية فى الإقتصاد المصرى ينبغى أن تحتل أولويـــــة خاصة دائما . لأن أى تغير فى معدلات الإنتاجيه ينعكس بدورة على معدلات النمـــــو الإقتصادى وعلى مستوى المعيشه وعلى ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم ... الخ .

ويعتبر قياس الإنتاجيه على مستوى القطاع الصناعى مؤشرا هاما على الآداء الإقتصادى ،[١] حيث تظهر الصناعات المتعثرة والناجحه مما يساعد على تحديد مشكـــــلات التنمية الصناعية كما يساعد فى تحديد الإتجاهات المستقبليه للتغير التكنولوجى ومتطـــلبات الوحدات من العماله .

إن التطور الحقيقى الإقتصادى فى مصر ، مرتبط تماما فى زيادة الإنتاجيـــــة وتعميق دراستها فى إطار عملية عدم اللجوء لتجريد المعانى - إذا أريد لبرنامج الإصـــلاح نجاحا [٢]

هكذا كان تزامن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى مع صدمة أزمة الخليج الثانيـة التى سنحاول قراءة إنعكاساتها المبدئية على الاقتصادالمصرى فى الفصول الثلاث التالية .[٣]

---

(١) د. محمد عبدالفتاح منجى (نائب رئيس الهيئه العامه للتصنيع) دراسة عن الانتاجية والتنمية الصناعية .

(٢) الرجوع الى الدراسات المستفيضه عن الإنتاجيه ، معهد التخطيط القومى ، لسنوات ١٩٩١/٩٠/٨٩ .

(٣) الفصل الثانى : تأثير الأزمة على الصادرات والواردات المتطوره وأثر ذلك علـــى ميزان المدفوعات .
الفصل الثالث : تأثير الأزمة على الصادرات والواردات غير المتطوره وأثر ذلك على ميزان المدفوعات .
الفصل الرابع : تأثير الأزمة على تدفق الإستثمارات الى مصر .

المراجـــــــــع

(١) العالم (مجلة أسبوعية) ، العدد ٣٧٢ ، ١٩٩١/٣/٣٠.

(٢) السياسة الدولية (ربع سنوية) ، العدد ١٠٢ - أكتوبر ١٩٩٠.

(٣) الأهرام الإقتصادى (مجلة أسبوعيه) العدد ١١٥٩ ، ١٩٩١/٤/١١.

(٤) العالم (مجلة أسبوعية) ، العدد ٣٥٦ ، ١٩٩٠/١٢/٨ -

(٥) الأهرام الإقتصادى (مجلة أسبوعية) ، العدد ١١٦٠ ، ١٩٩١/٤/١٨.

(٦) السياسة الدولية (ربع سنوية) ، العدد ١٠٣ يناير ١٩٩١.

(٧) الأهرام الإقتصادى (مجلة أسبوعية) ، العدد ١١٤٢ ، ١٩٩٠/١٢/٣.

(٨) الأهرام الإقتصادى (مجلة أسبوعية) ، العدد ١١٦٦ ، ١٩٩١/٥/٢٠.

(٩) الأهرام الإقتصادى (مجلة أسبوعية) العدد ١١٦٧ ، ٢٧ /١٩٩١/٥.

(١٠) العالم (مجلة أسبوعية) ، العدد ٣٧٥ ، ١٩٩١/٤/٢٠.

(١١) العالم (مجلة أسبوعية) ، العدد ٣٧٦ ، ١٩٩١/٤/٢٧.

(١٢) العالم (مجلة أسبوعية) ، العدد ٣٨٢ ، ١٩٩١/٦/٨.

(١٣) الأهرام (جريدة يومية)، ١٩٩١/٦/٢٦.

(١٤) الأهرام (جريدة يومية) ١٩٩١/٧/٥.

(١٥) الأهرام (جريدة يومية) ، ١٩٩١/٧/١٢.

(١٦) الأهرام الإقتصادى (مجلة أسبوعية) ، العدد ١١٤٨ ، ١٩٩١/١/١٤.

(١٧) الأهرام الاقتصادى (مجلة أسبوعية) ، العدد ١١٦٨ ، ١٩٩١/٦/٣ .

(١٨) الأهرام (جريدة يومية) ، ١٩٩١/٦/٢٨.

* تم الإستعانه بالمجلات الأجنبيه الصادرة خلال أشهر أزمة الخليج (أغسطس ١٩٩٠ / يونيو ١٩٩١) وما احتوته من معلومات عن الأزمة وأبعادها المختلفه ومن أمثلتها :

1. Time
2. The Economist
3. Newsweek.
4. International Affairs.
5. MEED
6. MEES.
7. The Middle East .
8. South.

** وتم الرجوع الى التقارير غير المنشورة الصادرة عن سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة عن الإقتصاد المصرى خلال ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ . والمعنونه تحت سلسلة :

" Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States ".

الفصـــــل الثانـــــى

لبحـث

انعكاسات أزمة الخليج على الاقتصاد المصـــــرى

تأثير الأزمة على الصادرات والواردات المنظـــــورة وأثر ذلك على ميزان المدفوعـــــــات

اعداد : دكتور/ مجدى محمد خليفـــــــه

خبير بمركز العلاقات الاقتصادية الدوليـــــة

المحتويات

		رقم الصفحة
	مقدمة	٦٠
٠١٠٢	الأزمة والصادرات السلعية	٦٢
٠١٠١٠٢	صادرات البترول	٦٧
٠٢٠١٠٢	الألبسه والمنسوجات القطنية	٧١
٠٣٠١٠٢	الملابس الجلدية	٧٧
٠٤٠١٠٢	الالمونيوم الخام ومصنوعاته	٧٩
٠٥٠١٠٢	البطاطس	٨٣
٠٦٠١٠٢	البرتقال	٨٦
٠٢٠٢	الأزمة والواردات السلعية	٩٠
٠١٠٢٠٢	غاز أويل سولار	٩٤
٠٢٠٢٠٢	البوتاجاز	٩٤
٠٣٠٢٠٢	الأسمنت	٩٧
٠٤٠٢٠٢	واردات أخرى	١٠٠
٠٣٠٢	الأزمة وميزان المدفوعات المصرى	١٠٤
	ملخص	١١١
	المراجع	١١٢

مقدمـــــــــة :

تعتبر السوق العربية أحد الاسواق الدولية الهامة لتجارة مصر الخارجية ، وذلـــــك لأسباب عديدة أهمها ، هو التقارب التنموى بين المنطقة العربية ، بالاضافة الى قـــــرب السوق العربية من السوق المصرية ، يجعل للسلع المصرية قوة تنافسية نظرا لانخفـــــاض تكاليف النقل والشحن وبالتالى تجعل أسعار السلع المصرية منخفضة بالنسبه للسلع الاخـــرى ، وهذه الاسباب وغيرها يجعل السوق العربية سوق استقبال جيد للسلع المصرية ، هذا ايضـــا بالاضافة الى أن نفس الاسباب السابقة تجعل السوق العربية سوقا لارسال بعض السلـــــع الهامة التى يحتاجها السوق المصرى خاصة من الاسمنت وحديد التسليح وورق الطباعة .

يتضح أهمية السوق العربية عندما بدأت السعودية فى تصدير القمح ، فكانت مصـــــر أول دولة تحصل على ماأمكن للسوق السعودى أن يمدها به ، وذلك للأفضلية الاقتصاديـــــة للسوق العربى ، عـــن الاسواق الاخرى سواء من حيث مستوى الاسعار المنخفض أو التسهيلات التى يمكن الحصول عليها وهذا مايؤكد اهمية التجارة البينية للدول العربية .

والتجارة البينية بين الدول العربية تعتبر ذات اهمية وان كانت نسبتها لاتتعدى ١٢ ٪ من التجارة الخارجية للدول العربية وذلك لأسباب عديدة أهمها التشابه الكبير بين الهيكـــل السلعى للتجارة الخارجية للدول العربية حيث يغلب على هذا الهيكل المواد الخام والبـــترول حيث تمثل حوالى ٨٥٪ من جملة الصادرات العربية ، بينما تمثل المواد الغذائيـــــة والمشروبات حوالى ١٦ر٥٪ من جملة الواردات العربية وتمثل المصنوعات والسلع الغير مصنعـــة حوالى ٢٢ر٥٪ وتمثل واردات الآلات والمعدات حوالى ٢١ر٩٪. (١)

---

(١) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحـــــد ـ الامانة الفنية لجامعة الدول العربية ـ ١٩٨٩ .

كل هذه الأسباب تجعل السوق العربية والتجارة البينية للدول العربية ذات أهمية لأن هذا يعنى أن تجارة الدول العربية مازالت تعانى من اتجاه معدلات التبادل التجارى فى غير صالحها مما يتسبب فى استنزاف لموارد النقد الاجنبى للدول العربية نظرالأن صادراتها تتركز فى المواد الخام وارداتها تتركز فى السلع المصنعة والنصف مصنعة ، مما يشير الى أهمية التخطيط لتنمية التجارة البينية بين الدول العربية وان كانت نسبتها صغيرة الا أنها ذات تأثير ايجابى على موازين مدفوعات الدول العربية .

كل هذه المبررات جعلت الاحداث الاخيرة التى شهدتها المنطقة العربية ذات تأثير سلبى قوى على اقتصاديات الدول العربية وبخاصة الاقتصاد المصرى وذلك لأن معظم مصادر النقد الاجنبى للاقتصاد المصرى تعتمد على استقرار الاسواق العالمية والمنطقة العربية ومدى الأمان والثقة فى المنطقة العربية ، وذلك لأن أهم مصادر النقد الاجنبى المصرى هى عوائد قناة السويس وتحويلات العاملين فى الخارج وايرادات السياحة حيث يسهموا بحوالى ٧٠٪ والبترول والقطن يسهما بحوالى ٢٥٪ مما يشير الى اهمية استقرار المنطقة العربية سواء للسياحة أو للعبور فى قناة السويس أو العاملين فى الخارج* وكذا السوق النفطى وان كان التأثير على القطن غير مباشر الا أن التأثير سوف يمكن توضيحه فيما بعد ، الا انه يمكن تلخيص تأثير الأزمة على التجارة الخارجية فى عدة نقاط أهمها :

- تأثير مباشر وذلك ينحصر فى :

* فقد أسواق خارجية للسلع .
* انخفاض ايرادات خارجية (عوائد قناة السويس - تحويلات العاملين فى الخارج) .
* نقص فى عدد السائحين القادمين الى مصر .

---

* ٩٠٪ من العاملين فى الخارج فى الدول العربية ويتركز فى الكويت والعراق ١,٤ مليون عامل مصرى .

- تأثير غير مباشر :

* ارتفاع تكاليف الشحن للبضائع المصدرة والمستوردة .
* ارتفاع تكاليف التأمين على البضائع .
* انخفاض عدد السفن من المتاح لشحن البضائع .
* انخفاض فى مستوى أسعار بعض السلع نتيجة لوصولها للاسواق فى مواعيد غير مناسبة .
* ارتفاع اسعار بعض الواردات مما يجهد من موازين مدفوعات الدول .

وسنحاول فى هذا الجزء من الدراسة تحليل أثر الازمة على الجانب السلعى لتجارة مصر الخارجية وأثر ذلك على الميزان التجارى المصرى .

١٠١. الأزمة والصادرات السلعية :

تعتبر الصادرات السلعية أحد المكونات الهامة للتجارة الخارجية وذلك لأنها المصدر الحقيقى للنقد الاجنبى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهى تصريف للمنتجات المحلية فى الاسواق الخارجية ، والصادرات السلعية فى أى اقتصاد تمثل الجانب الايجابى للتجارة الخارجية حيث توضح القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى ، بالاضافة الى انها توضح القدرة التنافسية للسلع فى الاسواق العالمية .

والصادرات السلعية المصرية تتركز فى قسمين رئيسيين : الاول وهو الصادرات السلعية الخام وهى تتركز فى البترول (وبرزت صادرات البترول عقب

عودة سيناء أى فى بداية الثمانينات) وكذلك السلع الخام من السلع الزراعية مثل القطن والبصل والبطاطس والبرتقال بصفة رئيسية ٠

القسم الثانى : وهى السلع المصنعة والنصف مصنعة وهى تتركز فى الملابس الجاهزة والالمونيوم (سبائك ومصنوعات) وغزل القطن وبعض المصنوعات الكيماوية ٠

ولسنا هنا بصدد وتحليل للصادرات السلعية ولكن سوف نركز على أهم الصادرات السلعية والتى تأثرت تأثيرا مباشرا أو غير مباشر بأزمة الخليج لتحليلها وذلك لتوضيح أثر الأزمة على حصيلة الصادرات السلعية المصرية ، خاصة فى ظل اقتصاد يعتمد معظم مصادره من النقد الاجنبى على مصادر غير ثابتة تعتمد اعتمادا جوهريا على استقرار السوق العالمى وشروط التجارة الخارجية والتى يصعب التنبؤ بها فى ظل المتغيرات العالمية دائمة التحرك ودائمة التغيير ، ولذا يصبح هناك عبئ ملقى على الصادرات السلعية أو الصادرات المنظورة ، ويشير جدول رقم(١) الى أهم مصادر النقد الاجنبى فى مصر خلال فترة الثمانينات وأهميتها النسبية حيث يلاحظ أن الصادرات المنظورة لها مصدرين رئيسيين هما: القطن والبترول وهى سلع خام ١٠٠٪ وتمثل حوالى ٣٢ر٧٪ كمتوسط الفترة محل الدراسة ٠ حيث يلاحظ تأرجح مساهمة الصادرات المنظورة من ٥٤ر٣٪ كحد اقصى عام ١٩٨٦/٨٥ الى نحو ١٣ر٤٪ كحد ادنى عام ١٩٨٩/٨٨ ، ويرجع ارتفاع النسبة القصوى نتيجة لبداية فترة اعادة تقييم الجنيه المصرى امام الدولار وبداية استخدام سعر مرن للدولار ٠

جدول رقم(١) : أهم مصادر النقد الأجنبى فى مصر وأهميتها النسبية خلال الفـــــترة

١٩٨١/٨٠ وحـــــــتى ١٩٨٩/٨٨

(مليون جنيه)

البيان	أهم الصادرات المنظـــــوره				أهم الصادرات الغير منظـــــوره					جملة مصادر النقـــد الأجنبـــى
	صادرات القطن (١)	صادرات البترول (١)	جملـــة	الأهميـة النسبية	عوائد قناة السويس (١)	ايرادات السياحة (٢)	تحويلات العاملين فى (٢)	جملـــة	الأهميـــة النسبيـة	
١٩٨١/٨٠	٢٢٨ر٤	١٩١٩ر٤	٢١٤٧ر٨	٤١ر٢	٥٤٦ر٣	٤١٣ر٥	٢١٠٥ر٢	٣٠٦٥	٥٨ر٨	٥٢١٢ر٨
١٩٨٢/٨١	٢٠٤	١٩١٤ر٦	٢١١٨ر٦	٤٧ر٣	٦٣٦ر٢	٣١٧ر٥	١٤٠٦ر٧	٢٣٦٠ر٤	٥٢ر٧	٤٤٧٩
١٩٨٣/٨٢	٢٢٠ر١	١٨٥٩ر٤	٢٠٧٩ر٤	٣٩	٦٦٩ر٦	٢٤٧ر١	٢٣٢٧ر٥	٣٢٤٤ر٢	٦١	٥٣٢٣ر٦
١٩٨٤/٨٣	٣٢١ر٣	١٧٩٦ر٧	٢١١٨	٣٥ر٤	٦٨١ر٨	٢٣٢ر٤	٢٩٥٦ر٢	٣٨٧٠ر٤	٦٤ر٦	٥٩٨٨ر٤
١٩٨٥/٨٤	٢٩٠	١٨٤٣ر٩	٢١٣٣ر٩	٣٧	٦٢٧ر٧	٣٣٠ر٧	٢٦٢١ر٦	٣٥٨٠	٦٣	٥٧١٣ر٩
١٩٨٦/٨٥ *	٢٥٧ر٤	١٦٦٤ر٧	١٩٢٢ر١	٥٤ر٣	٧١٩ر٨	٤٠١ر٤	٤٩٨ر١	١٦١٩ر٣	٤٥ر٧	٣٥٤١ر٤
١٩٨٧/٨٦ **	٢٤١ر٧	٦٣٤ر١	٨٧٥ر٨	٢٤ر٩	٨٠٣ر٦	٧٩٩ر٠	١٠٣٥ر٦	٢٦٣٨ر٢	٧٥ر١	٣٥١٤
١٩٨٨/٨٧ **	٢٤٩ر٥	١٠٩٣ر٩	١٣٤٣ر٤	١٨ر٥	٨٨٨ر١	١٧٩٩ر٤	٣٢٢٣ر٨	٥٩١٠	٨١ر٥	٧٢٥٣ر٤
١٩٨٩/٨٨ **	١٨٨ر٦	٧٤٦ر٤	٩٣٥	١٣ر٤	٩١٤ر٧	٢٠٦١ر٦	٣٠٥٨ر٤	٦٠٣٤ر٧	٨٦ر٦	٦٩٦٩ر٧
متوسط الفترة	٢٤٤ر٦	١٤٩٧	١٧٤١ر٦	٣٢ر٧	٧٢٠ر٩	٧٣٣ر٦	٢١٣٧	٣٥٩١ر٥	٦٧ر٣٤	٥٣٣٣ر١

(١) طبقا لأرقام مجمع النقد الاجنبى لدى البنك المركزى .

(٢) طبقا لأرقام مجمع النقد الاجنبى لدى البنوك المعتمدة .

* على أساس متوسط سعر الصرف المعلن للمعاملات فى نطاق البنوك المعتمدة .

** تم تقييم المعاملات التى تمت فى نطاق السوق المصرفية الحره على أساس سعر صرف ثابت عند مستوى ٢٢٢ر٩ قرش للـــدولار ١٩٨٧/٨٦ ، ١٩٨٨/٨٧ ، ٢٣٨ر٧ قرش للدولار للعام المالى ١٩٨٩/٨٨ .

أيضا يوضح الجدول انخفاض نسبة مساهمة الصادرات المنظورة من ٢ر٤١٪ فى بداية الفترة الى نحو ٤ر١٣٪ فى نهاية الفترة محل الدراسة ، وهذا فى حقيقة الامر يرجع الى التراجع الكبير فى صادرات القطن من ٤ر٢٢٨ مليون جنيه فى بداية الفترة الى حوالى ٦ر١٨٨ مليون جنيه فى نهاية الفترة بانخفاض قدره ٤ر١٧ ٪ وهذا يرجع الى انخفاض انتاج القطن فى مصر ، ايضا لوحظ تراجع صادرات البترول من ٤ر١٩١٩ مليون جنيه فى بداية الفترة الى نحو ٤ر٧٤٦ مليون جنيه فى نهاية الفترة بانخفاض قدره ١ر٦١٪ تقريبا.

وهذا ان دل فانما يدل على تراجع الاهمية النسبية للصادرات المنظورة والتى تعتبر أحد الدعائم الاقتصادية الثابتة للحصول على النقد الأجنبى .

فى حين أنه بالنظر لجانب مساهمة الصادرات الغير منظوره يلاحظ انها تتركز فى ايرادات قناة السويس وايرادات السياحة وتحويلات العاملين فى الخارج حيث يلاحظ ارتفاع الاهمية النسبية لهذه العوائد بشكل ملحوظ خلال الفترة محل الدراسة حيث ارتفعت مساهمة الصادرات الغير منظورة من ٣ مليار جنيه فى بداية الفترة محل الدراسة الى نحو ٦ مليار جنيه فى نهاية الفترة اى بزيادة بلغت حوالى ١٠٠٪ ، ايضا ارتفعت اهميتها النسبية من ٨ر٥٨٪ من جملة النقد الاجنبى فى بداية الفترة الى نحو ٦ر٨٦٪ فى نهاية الفترة محل الدراسة ، مما يؤكد الاهمية النسبية للصادرات غير المنظورة كمساهمة فى حصيلة النقد الاجنبي للدولة ، الا أن

معظم ايرادات الصادرات غير المنظورة تعتمد بشكل أساسى وجوهرى على الظـــروف الدولية بالاضافة الى تأثرها الشديد بنسبة التضخم العالمية . واتضح ذلك جليا عنـد بداية أزمـــة الخليج حيث كانت معظم خسائر الاقتصاد المصرى فى ايـــــرادات الصادرات غير المنظورة حيث هبطت عوائد ايرادات قناة السويس الى نحو ٢٠٪ أى ماقيمته ٢٥٠ مليون دولار وانخفضت تحويلات العاملين فى الخارج الى حوالى ٨٠ ٪ من ٣ مليار دولار الى نحو ٦ر٠ مليار دولار . أيضا عوائد السياحة حيـــــث انخفضت بما يزيد عن ٦٠٪ ، فى حين انه يلاحظ من خلال الجدول السابـــق ان تحويلات العاملين فى الخارج أحد المصادر الرئيسية المتسببة فى زيادة الاهميـــة النسبية للصادرات غير المنظورة يليها مباشرة عوائد قطاع السياحة حيث يمثـــلا حوالى ٨٥٪ من جملة حصيلة النقد الاجنبى من الصادرات غير المنظورة . وسيـــتم تناول هذا الجانب فى الفصل التالى من الدراسة بشئ من التفصيل وسيقتصر التحليـــل فى هذا الجزء من الدراسة على الصادرات المنظـــــورة .

٠١٠١٠٢ صادرات البـــــــترول :

سبق ان أشار جدول رقم (١) الى عوائد البترول من النقد الأجنـــى ، حيث تمثل صادراته خلال فترة الثمانينات نسبة كبيرة فى الصـــــادرات السلعية المصرية ، والبترول من الصادرات التى تدرج ضمن قائمة التصنيـــف الدولى للسلع الداخله فى التجارة الخارجية ضمن المواد الخام خاصة وأنه يصـدر من مصر فى صورة خام ، بل وفى الوطن العربى حيث يمثل حوالى ٩٣٪ مـــن جملة الصادرات العربيـــــة . (١)

ولذا فان البترول يعتبر من السلع شديدة التأثر بالتغيرات الدولية ، لدرجة جعلت البعض من الكتاب يضعـــون البترول ضمن السلع التى تعانـــى من التقلبات الشديدة فى ايراداتها ، ولكن نظرا لأهميتها النسبية فـــــى تجارة مصر الخارجية ، خاصة خلال هذه الفترة حيث ارتفاع معـــــدلات الاستهلاك المحلية وانخفاض معظم الصادرات السلعية المصرية يتم تصنيـــف البترول أحد الصادرات السلعية الهامة كمصـــدر من مصادر النقد الأجنبى .

واذا حاولنا تحليل آثار أزمـــة الخليج على صادرات البـــــترول المصرى فاننا لايمكن ان نبدأ هذا التحليل بشئ من التجريد ، وذلك لأنـــه يوجد منظمات تنظيم سوق البترول فى العالم وعلى الأخص البترول العربـــى ، فان سوق البترول العربى قد فقدت خلال أزمة الخليج البترول العراقى والبـــترول

---

(١) مجدى محمد خليفة (دكتور) : الآفاق المستقبلية لتجارة دول مجلس التعاون العربـى الخارجية ـ مؤتمر التكتلات الاقتصادية ـ كليـــة التجارة ـ جامعة أسيوط ـ ١٩٨٩ .

الكويتى نتيجة للقرارات الاقتصادية التى منعت تداول هذا البترول فى السوق الدولية وهذا لأول وهلة يشير الى نقص فى عرض البترول مما يشير الى ارتفاع فى سعر البرميل ، وان كان البعض يتوقع زيادة انتاج السعودية سوف تغطى العجز فى العرض مما يعيد توازن الاسعار الى ماهى عليه الا أن هذا السيناريو لم يتحقق وفعلا ارتفعت أسعار البترول بعد الغزو مباشرة من ٣ر١٦ دولار للبرميل الى نحو ٣ر٢٣ دولار للبرميل ثم فى العشرين من أغسطس ارتفع سعر البرميل مرة أخرى الى ٣ر٢٦ دولار للبرميل ثم ارتفع مرة أخرى الى ٣ر٣٠ دولار للبرميل ، وذلك فى حقيقة الأمر ان الكويت والعراق يمتلكان الطاقة لانتاج نحو ٦ر٢ مليون برميل يوميا يمثل نحو ٢٢٪ من الطاقة الانتاجية لدول الأوبك وحوالى ٩٪ من انتاج العالم ، حيث بلغ الانتاج الفعلى للعراق والكويت خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ بنحو ٥ ملايين برميل يوميا متضمنا نصيب الكويت فى انتاج المنطقة المحايده ويمثل ٢٠٪ من انتاج دول الأوبك [(١)] مما يشير الى اهمية بترول الدولتين وصعوبة تعويضه للمحافظة على ثبات أسعار البترول ناهيك عن معدلات التضخم الذى سببته الحرب وماتبع ذلك من ارتفاع فى أسعار الفائدة فى الاسواق العالمية ومن ثم فى الاسواق العربية .

ولقد تناول أحد تقارير البنك الدولى البترول وأسعاره خلال الأزمة فتناول المشكلة من خلال أربعة سيناريوهات رئيسية : السيناريو الاول ويفترض عودة سريعة الى الاوضاع الطبيعية فى أسواق البترول .

---

(١) الاهرام الاقتصادى - البترول يدخل المعركة - العدد ١١٥١ - ٤ فبراير ١٩٩١ .

السيناريو الثانى : ويفترض وجود تقلبات فى اسواق البترول لفترة تمتد الى أكثر من عام ثم يعود تدريجيا الى الأوضاع الطبيعية ٠

السيناريو الثالث : ويفترض وجود فترة تمتد الى اكثر من سنة حتى يعود سوق النفط الى اوضاعه الطبيعية ، بينما يتناول السيناريو الرابع اسواق النفط فى حالة حدوث حرب عسكرية مدمرة تؤدى الى تدمير آبار البترول فى الدول المنتجة وهى السعودية والعراق والكويت مما يعنى احتياج السوق النفطى الى اكثر من خمسة سنوات حتى يعود الى أوضاعه الطبيعية ٠

وهذه السيناريوهات الأربع لم تخرج المشكلة عنهم نظرا لانها افتراضات منطقيه ولأن وعقب الانتهاء من الحرب وبعد تدمير ٦٠٪ من آبار الكويت والعراق وبعد الجهود الكبيرة التى تحاول السعودية بها تغطية الانتاج البترولى فى المنطقة فان البترول المصرى يحتل وضع افضل لكى يساعد على عودة السوق النفطية الى أوضاعها السابقة وان كان هذا يؤثر تأثيرا سلبيا على الاحتياطيات النفطية المصرية الا انه يحاول (البترول) تعويض الخسائر التى لحقت بالاقتصاد المصرى ، من خلال التدهور فى الصادرات السلعية الاخرى وان كان هذا التعويض على حساب احتياطات النفط المصرية ٠

وعلى ذلك فان السيناريو الخاص وهو الوضع الحالى ان الحرب قد انتهت الآن وبدأ سعر البرميل فى الاستقرار ولكن عودة سعر البرميل الى ماكان عليه قبل الازمة شئ يصعب تحديده الآن ولكن مايحدث الآن هو تضافر جميع الدول المنتجة للبترول بما فيها مصر للمحافظة على استقرار أسعار البترول ، وذلك عن طريق زيادة انتاجها لتغطية العجز فى انتاج كل من الكويت والعراق ، الى أن يتم اعادة بناء آبار البترول فى كلا البلدين والعودة الى الأوضاع الطبيعية ، ولكن رجوع سعر البترول الى ماكان عليه شئ يصعب التنبؤ به ، خاصة فى ظل معدلات التضخم المرتفعة وأسعار الفائدة المرتفعة والتى نتجت عن أزمة الخليج ، وخاصة وأن معظم الدول المنتجة للبترول دول فى عداد الدول النامية واقتصادياتها مشوهة وتعانى معاناة شديدة من آثار معدلات التضخم العالمية .

٠٢٠١٠٢ الألبسة والمنسوجات القطينـــــــة :

روعى فى اختيار السلعة التصديرية المصرية ان تكون هذه السلـــــع جزء منها يصدر الى دول الخليج بالاضافة الى أهميتها النسبية للصادرات السلعية المصرية ، وان كان القطن الخام هو ثانى سلعة تصديرية مصرية الا أن القطـن المصرى يستخدم فى معظم الدول الدائنه لمصر ، وان كان انخفض الاعتمـــاد فى هذه الفترة على هذا النظام الا انه مازال يستخدم جزء كبير من صـــادرات مصر من القطن للدول الدائنه ، وذلك لأهمية القطن المصرى فى السوق العالمـى بالاضافة الى عدم قدرة الاقتصاد المصرى على تصنيع القطن المنتج ، هذا عـلاوة على انخفاض الانتاج المحلى من القطن ٠

ولذا فان معظم الصادرات القطنية المصرية الى الدول العربية فى صـــورة ملابس ومنسوجات قطنية ، بينما صادرات القطن الخام المصرى الى الـــدول الصناعية التى لها قدرة على تصنيعه ، حيث يوضح جدول رقم (٢) اهم الدول المستوردة للقطن المصرى حيث يلاحظ ان اليابان تستورد نحو ٥٣٩ ألف قنطـار مترى كمتوسط الفترة ٨٤/٨٣ - ١٩٨٩/٨٨ تمثل حوالى ٢٠٪ من الصـــادرات المصريه يليها ايطاليا حيث تبلغ متوسط وارداتها من القطن المصرى خـــلال الفترة محل الدراسة حوالى ٣٩٦ الف قنطار مترى تمثل حوالى ٣ر١٤٪ ثـــم يأتى الاتحاد السوفيتى فتبلغ وارداته حوالى ٧ر٢٧٩ ألف قنطار مترى تمثـــل نحو ١٠٪ فى حين تأتى تشيكوسلوفاكيا فى المركز الاخيربالنسبه للـــدول

جدول رقم(٢): صادرات القطن المصرى الى أهـــــــم
الدول المستورده خلال الفـــترة

١٩٨٤/٨٣ - ٨٨/ ١٩٨٩ (ألف قنطار مترى)

المواســـم	تشيكوسلوفاكيا	ايطاليـــا	اليابان	الاتحـاد السوفيتى	جملـــة الصادرات المصريـة
١٩٨٤/٨٣	١٦١	٤٩٦	٦٠٤	٣٧٧	٣٦١٧
١٩٨٥/٨٤	١٧٤	٥١٩	٦٨٣	٤٦٦	٤٠٥٣
١٩٨٦/٨٥	٢٦٤	٤٠٨	٥٣١	٣٠٠	٢٩٣٧
١٩٨٧/٨٦	٣٠٥	٤٥٤	٥٣١	١١١	٢٧٠٥
١٩٨٨/٨٧	١٩١	٣٥٢	٤٨٤	٢٠٥	١٩٢١
١٩٨٩/٨٨	١٢٨	١٤٨	٤٠٤	٢١٩	١٣٤٤
متوسط الفترة	٢٠٣	٣٩٦	٥٣٩ر٥	٢٧٩ر٧	٢٧٦٢ر٨

المصدر : البنك الأهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ العدد الاول والثانى ـ ١٩٨٩ .

محل الدراسة حيث تبلغ جملة وارداتها من القطن المصرى لمتوسط الفترة محل الدراسة حوالى ٢٠٣ ألف قنطار مترى تمثل حوالى ٣ر٧٪ من متوسط الصادرات المصرية من القطن خلال الفترة ١٩٨٤/٨٣ - ١٩٨٩/٨٨ .

وهذا يدل على أن معظم صادرات القطن تذهب الى الدول الصناعية ويكون تأثير الأزمة متمثلا فى مشكلة عملية الشحن وعمليات النقل وتكاليفه، والتى تصادف بدء الأزمة مع بدء موسم التصدير للقطن مما أعاق حركة التصدير وان كان تأخير التصدير للقطن لايحط به كسلعة وانما يخفض من مستوى أسعاره نتيجة لعدم وصوله فى المواعيد الملائمة للتصدير مما جعل هذه الدول مضطره الى الاستعاضة عنه بالقطن السودانى عن طريق المحيط الأطلنطى ، وأيضا القطن الهندى ، الا أن جودة القطن المصرى جعلت بعض هذه الدول تنتظر حتى تستطيع أن تحصل على الكميات المتعاقد عليها من القطن المصرى ، مما جعل تأثير الأزمة ينحصر فى انخفاض معدلات التصدير بحوالى ١٥٪ عن المخطط ، هذا بالاضافة الى انخفاض صافى السعر نتيجة لارتفاع تكاليف الشحن والتأمين مما تسبب فى انخفاض الايرادات المتحصلة من صادرات القطن بحوالى ٢٥٪ ، وهذا التقدير يعتبر غير دقيق نتيجة لانه عبارة عن استنتاجات وليست أرقام فعلية نظرا لأنه أثناء تجميع بيانات هذه الدراسة كانت الأزمة مازالت فى بدايتها ولاتوجد أرقام فعلية (علاوة على أنه صدر قرار من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بحجب معظم البيانات من أغسطس ١٩٩٠ ولمدة ستة أشهر).

والشق الثانى من الصادرات القطنية وهى المنسوجات القطنية والملابس الداخلية والخارجية القطنية وهى عبارة عن المصنوعات التى يتم تصنيعها فى مصر ، وهى سلع تامة الصنع وتصدر فى معظمها الى الأسواق العربية ، أو يمكن القول بأن معظم احتياجات الاسواق العربية يتم استيعابها من السوق المصرى أولا نظرا للأهمية النسبية للصادرات المصرية وللميزة النسبية للصادرات المصرية للسوق العربية سواء من جانب انخفاض السعر أو قرب الاسواق أو جودة الصناعات القطنية المصرية .

ويشير جدول (٣) الى الأهمية النسبية للصادرات المصرية من الألبسة والمنسوجات القطنية للدول العربية خلال الفترة ٨٦ - ١٩٩٠ حيث يلاحظ أن صادرات مصر من الملابس القطنية الجاهزة والمنسوجات تبلغ حوالى ١ر١ مليون طن عام ١٩٨٦ بقيمة بلغت نحو ٧ر٨ مليون جنيه ارتفعت لتصل عام ١٩٩٠ الى نحو ٨ر٤ مليون طن بقيمة بلغت حوالى ١٣٢ مليون جنيه مما يشير الى ارتفاع كبير فى الصادرات السلعية من المنسوجات والملابس الجاهزة خلال الفترة حيث بلغ معدل الزيادة حوالى ٦٧٪ سنويا.

وبتتبع جملة الواردات العربية من الملابس والمنسوجات المصرية اتضح أنها بلغت فى بداية الفترة حوالى ٨٠ ألف طن قيمتها حوالى ٦٧٢ ألف جنيه ارتفعت لتصل عام ١٩٨٩ حوالى ١٩٢ ألف طن قيمتها ٤ر٨ مليون جنيه ، ولكنها انخفضت

جدول رقم (٣) : الاهمية النسبية للصادرات المصرية من الألبسه والمنسوجات القطنية للدول العربية خلال الفترة ٨٦/ ١٩٩٠

الكمية : ألف طن
القيمة : ألف جنيه

	السعودية		الأردن		العراق		الكويت		جملة الواردات العربية		جملة الصادرات المصرية		الاهمية النسبية للواردات العربية	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية %	قيمة %
١٩٨٦	٩ر١١	١٧٤ر١١	٣٩ر٥	٢٧١ر٤	٣١ر١	٢٢١ر٢	٣ر	٥ر٤	٨٠ر٠١	٦٧٣ر١١	١٠٩٩ر٥	٨٦٧٧	٧ر٢	٧ر٧٥
١٩٨٧	٨ر٢٤	٦٨ر٣	١٢ر١١	١٦٤ر٨	-	-	١ر١١٣	١٧ر٩٨	٢٠ر٥	٢٥ر١	١٥٢٩ر٣	٢٠٢٠٦	١ر٣	١ر٢٤
١٩٨٨	٣٥ر٨	٥٢٠ر٨	١٧ر٩١	٤٧٠ر١١	١٧ر١١	٤٧٣ر٠٥	٦ر٨٩	١٣٩ر١٣	٦٧ر٧١	١٦٠٣ر١	٢٧٥٢ر٨	٥٠١٦٩ر٧	٢ر٥	٣ر٢
١٩٨٩	٦٦ر٦	١٥٧٣	٣٤ر٦	١٠٢٠ر٤٣	٧٢ر١٥	٣ و١٨٤	١٩ر٦	٣٣٨ر٧٣	١٩٣	٤٧٧٣ر٥	٤٨١٦	١١٥٢٨٥	٤	٤ر١٤
١٩٩٠	٩٩ر٨٥	٢٦٨٥ر٢٣	١٥ر٩	٣١٣ر٥	١٥ر٨٣	٦٣٢ر٥	١٨ر٢٢	٥٥١ر٣٦	١٤٩ر٨	٤١٨٣ر٦	٤٨٣٣ر٦	١٣٢٤٣٧ر٦	٣ر١	٣ر٢
متوسط الفترة	٤١ر٩٢	١٠٠٤ر٣	٢٣ر٨	٤٤٨	٢٧ر٢٤	٦٣٣ر٦	٩ر٢٢	٢١٠ر٥٢	١٠٢ر٢	٢٢٩٦ر٥	٣٠٠٤	٦٥٣٥٥	٣ر٦	٣ر٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - قاعدة بيانات التجارة الخارجية .

لعام ١٩٩٠ لتصل الى نحو ١٤٩ ألف طن وهذا الانخفاض نتيجة لخروج العـــــراق والكويت من السوق المصرى خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ والبيان الذى ظهـــر هو عبارة عن الواردات العراقية والكويتية حتى يوليو ١٩٩٠ ، مما يعنى خسائـــر حقيقية للصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة ٠

وبالرغم من ارتفاع الواردات السعودية الا أنها لم تعوض النقص الـــذى حدث من جراء خروج الكويت والعراق بالاضافة الى الأردن حيث كان لـــلأردن موقف خاص أثناء الأزمة كان له التأثير على العلاقات التجارية الأردنية المصريـــة مما جعل وارداتها من مصر من الملابس الجاهزة والمنسوجات تتراجـــع ٠

وبذا انخفضت الاهمية النسبية للواردات العربية للملابس الجاهزة والمنسوجات القطنية المصرية من ٢ر٧٪ فى بداية الفترة محل الدراسة الى نحو ١ر٣٪ فـــى نهاية الفترة محل الدراســـة ٠

ولكن تعتبر الواردات العربية فى مجملها أهميتها النسبية غير كبيـــرة للصادرات المصرية من المنسوجات القطنية والملابس ، حيث توجد سوق عالميـــة جيدة جدا للملابس والانسجة القطنية المصرية خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكيـــة حيث تستورد حوالى ٥٠٪ من الصادرات المصرية من الأنسجة والألبسة القطنيـــة وكذلك الاتحاد السوفيتى وألمانيا الاتحادية حيث يستوردان حوالـــى ٢٠٪ مـــن صادرات مصر من الألبسة والمنسوجات القطنية خلال الفترة محل الدراسة ٠

وعلى ذلك فان أثر الأزمة بالنسبة للدول الأخرى المستوردة ينحصر فى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وارتفاع الاسعار مما قلل من حجم الصادرات المصرية من هذه الألبسة والمنسوجات خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ بحوالى ١٥٪ نظرا لمشاكل الشحن وارتفاع تكاليف التأمين وانخفاض القدرة التنافسية للسلع المستوردة من منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة فى الأسواق الأوروبية والأمريكية.

٠٣٠١٠٢ الملابس الجلدية :

تعتبر الملابس الجلدية أحد الصادرات المصرية السلعية الهامة ، حيث تبلغ جملة الصادرات المصرية من الملابس الجلدية حوالى ١٤٠ ألف طن عام ١٩٨٦ قيمتها حوالى ٥ر١ مليون جنيه ، ترتفع هذه الصادرات لتصل عام ١٩٩٠ حوالى ٢٢٥ ألف طن قيمتها نحو ٢ر١١ مليون جنيه بزيادة تبلغ حوالى ٧ر٦٠ ، ٦ر٦٤٪ فى الكمية والقيمة على الترتيب .

أيضا يشير جدول رقم (٤) الى أن الصادرات المصرية الى السوق العربية تبلغ حوالى ٩ر٢٢ ألف طن كمتوسط الفترة محل الدراسة نسبتها نحو ٣٩٠ ألف جنيه أى أن السوق العربية تستوعب حوالى ٩ر١١ ٪ من كمية الصادرات المصرية من السلعة ، أيضا يلاحظ أن متوسط أسعار التصدير للسوق العربية أقل من المتوسط العام لأسعار التصدير المصرية ويرجع ذلك الى ارتفاع تكلفة الشحن والتأمين الى الأسواق الاخرى.

جدول رقم (٤٤) : الاهمية النسبية للصادرات العربية من الملابس الجلدية للدول العربية خلال الفتـــــــرة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

الكمية : بالالف طن
القيمة : ألف جنيه

	السعوديـــــة		الكويـــت		الامارات العربية		جملة الـــواردات العربيـــة		جملة الصـــادرات المصـــريه		الأهمية النسبيـــة	
	كميـــة	قيمـــة	كميـــة	قيمـــة	كميـــة	قيمـــة	كميـــة	قيمـــة	كميـــة	قيمـــة	كميـــة ٪	قيمـــة ٪
١٩٨٦	٠٩٥ر	٣ر٢٨٢	٢ر٩٧	٣٣ر٩٨	٤ر٤١	٢٤ر٣	٧ر٤٧٥	٦ر٦١	١٤٠ر١٦	١٤٩٩ر٩٦	٥ر٣	٤ر١
١٩٨٧	١ر٥٠٠	٤ر١	٠ر٤٦٣	٨ر١١	—	—	١ر٩٦٣	١٢ر٢١	٢١٧ر١	٢٠٢٨ر٢	٩ر	٦ر
١٩٨٨	—	—	٧٨ر	٢٥ر٥١	—	—	٧٨ر	٢٥ر٥١	١٢١ر٣٤	٢٦٧٤ر٦	٦٤ر	٩٥ر
١٩٨٩	٤٦ر٢٨	٤٧٩ر٨٧	١٠ر٤٤	٢٣٥ر٢٣	—	—	٥٦ر٧٢	٧١ر٥	١٧٩ر٤٢	٥٦٣٦ر٨	٣١ر٦	١٢ر٧
١٩٩٠	٤٠ر٢٤٥	٨٨٠ر٧٦	٧ر٣	٢٥٩ر٧٤	—	—	٤٧ر٥	١١٤٠ر٥	٢٢٥ر٣٤	١١١٨٦	٢١ر١	١٠ر٢
متوسـط الفترة	١٧ر٦	٢٧٣ر٦	٤ر٤	١١٢ر٥	٨٨ر	٤ر٨٦	٢٢ر٩	٣٩٠ر٩٨	١٧٦ر٧	٤٦٠٧	١١ر٩	٥ر٧

المصـــدر : جمع وحسب - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - قاعدة بيانات التجارة الخارجية .

أيضا يشير جدول رقم (٤) الى انخفاض الواردات السعودية من ٤٦ ألف طن عام ١٩٨٩ الى ٤٠ ألف طن عام ١٩٩٠ وذلك نتيجة لظروف أزمة الخليج حيث أيضا اتجهت معظم استثمارات السعودية الى التسليح ونفقات القوات فى الخليج أيضا يلاحظ انخفاض واردات الكويت من ١٠ر٤ ألف طن الى ٧ر٢ ألف طن مما يشير أيضا الى خروج الكويت من السوق التجارى تماما خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ .

٠٤٠١٠٢ الألمونيوم الخام ومصنوعاته :

يعتبر الألمونيوم من أهم الصادرات المصرية السلعية حيث يشير جدول رقم (٥) الى أن الصادرات المصرية من الألمونيوم بلغت حوالى ٩ر١٠٨ مليون طن قيمتها حوالى ٦ر٧٥٧ مليون جنيه كمتوسط الفترة ٨٦ - ١٩٩٠ ، تستوعب السوق العربية حوالى ٨ر٨ مليون طن قيمتها حوالى ٩ر٣٢ مليون جنيه تمثل نحو ٩ر٧٪ ، ٤ر٩٪ على الترتيب من الصادرات المصرية (كمية وقيمة) كمتوسط الفترة محل الدراسة .

يلاحظ من الجدول أن أهم الدول العربية المستوردة للألمونيوم المصرى ومصنوعاته هى على الترتب السعودية والعراق والاردن والكويت .

جدول رقم (٥) : الأهمية النسبية للصادرات المصرية من الالمونيوم الخام ومصنوعاته لأهم الدول العربية خلال الفترة ٨٦ - ١٩٩٠

الكمية : الف طن
القيمة : الف جنيه

	السعودية		الكويت		اليمن الشمالى		العراق		الأردن		جملة الواردات العربية		جملة الصادرات المصرية		الاهمية النسبية للواردات العربية	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية ٪	قيمة ٪
١٩٨٦	٥٧١١ر٦	٢١٣٦٩ر٩	-	-	١٦٢	٢٢٤	٥٦١٩ر٦	٤٧٧٤	١٥٠٤	٢٤٣٧ر٣	١٢٩٩٧ر٢	٢٨٨٠٥ر٢	١٠٨٤٤١ر٣	١٢٧١٣٤ر٠	١١ر٩	٢٢ر٧
١٩٨٧	٣٣١٥ر٨	١١١٦٨ر٨	-	-	٦٠	١٥٤	٤٤ر٧	٢١٠ر٤	٢٤٧٣	٤٩٦٢ر٨	٤٨٩٣ر٥	١٦٤٩٦	٩٦٧٣٩ر٢	٢١٣٨٩٤٥	٥ر١	٧ر
١٩٨٨	٤٨٩٨ر٧	٣٣٣٦٦ر٤	١٠٥١ر٦	٣٨٤١ر٧	١٤٧١ر١	٤٨٥٧٩ر٥	٧١٣ر٠٥	٢٩٣٨٨	٥٢٩١ر٣	٢٠٤٤٠ر٩٨	١٣٤٣٥ر٧٥	٥٣٤٢٨ر٥	١١٥٧٥٤ر٩	٤٩٣٥١٢ر٨	١١ر٦	١٠ر٨
١٩٨٩	٤٧٥٩ر٢٦	٢٥٦٢٧ر٤	٢١٤ر٧٥	١٣٢٠	٥١٣ر١	٣٧٣٥ر٥	١٣٦١ر١٣	١١٣٧٨ر٨	١٧٠	٤١٦ر٢	٧٠١٨ر٢٤	٤٢٤٧٧ر٣	١١٤٦٠٣ر٣	٥٣٧٩٨٨ر٥	١ر٦	٧ر٩
١٩٩٠	١٨٤٤ر٣٦	١٢١٠٢ر٨	١٧٨	١٠٨٣ر١	٤٣ر١٨	٢٩٠ر١٥	٢٧٦٦	٦١٨٣ر١	٨٣١ر٣	٣٧٧١ر٤	٥٦٥١ر٨٤	٣٣٤٣٠ر٥	١٠٩١١٨	٤٩١٥٨٣ر٣	٥ر٣	٤ر٨
متوسط الفترة	٣٩٠٦	١٨٥٢٧	٢٨٨ر٨	١٠٤٩	٤٤٩ر٧	١٨٥٢ر٢٣	٢١٠٠ر٩	٥٠٩٣ر٥	٢٠٥١ر٩	٦٤٠٥ر٧	٨٧٩٧ر٣	٣٢٩٢٧ر٥	١٠٨٩٣١	٧٥٧٦٣٢ر٧	٧ر٩٨	٩ر٣٨

المصـــدر : جمع وحسب - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - قاعدة بيانات ... مصدر سابق .

يلاحظ أيضا أن السوق السعودى يستوعب حوالى ٣ر٩ مليون طن قيمتها حوالى ١٨ر٥ مليون جنيه كمتوسط الفترة ٨٦ - ١٩٩٠ فى حين يستوعب السوق العراقى حوالى ٢ر١ مليون طن قيمتها حوالى ٥ مليون جنيه خلال الفترة محل الدراسة .

ويأتى السوق الاردنى ليستوعب حوالى ٢ مليون طن قيمتها حوالى ٤ر٦ مليون جنيه كمتوسط الفترة ٨٦ - ١٩٩٠ .

ويلاحظ انخفاض الاهمية النسبية للسوق العربى من ١١ر٩٪ فى بداية الفترة الى نحو ٥ر٢٪ فى نهاية الفترة محل الدراسة مما يشير الى تدهور اهمية السوق المصرى للألمونيوم المصرى واذا علمنا أن السوق العراقى قد خرج تماما من الاستيراد من السوق المصرى خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ وكذلك اتجاه السوق السعودى لتوجيه استثماراته للتسليح العسكرى ويظهر ذلك فى انخفاض الواردات السعودية من ٨ر٤ مليون طن عام ١٩٨٩ الى نحو ٨ر١ مليون طن عام ١٩٩١ أى بمعدل انخفاض حوالى ٥ر٦٢٪ مما يشير الى تدهور الواردات السعودية ، ايضا يلاحظ فى واردات العراق انها ارتفعت من ٢ر١ مليون طن عام ١٩٨٩ الى ٧ر٢ مليون طن عام ١٩٩٠ وهى قد خرجت تماما فى النصف الثانى من عام ١٩٩٠ نتيجة للحصار الاقتصادى المفروض عليها مما يشير الى أن السوق العراقى كان مخطط له ان يستوعب فى ظل التعاون الاقتصادى العربى كميات اكبر من ذلك بكثير .

ولكن يلاحظ انخفاض الواردات اليمنية من ٥١٣ الف طن عام ١٩٨٩ الى حوالى ٤٢ الف طن عام ١٩٩٠ بمعدل انخفاض بلغ حوالى ٩١ر٨٪ ، وذلك لموقف اليمن الشمالى المضاد لمصر أثناء الأزمة مما جعل العلاقات التجارية تتدهور ويعزف السوق اليمنى عن السلع المصرية ٠

كل هذه التحليلات وان كانت تحتاج لكثير من الأرقام الا أنها تشير فى مجملها على مدى التدهور الذى حدث للسوق العربية كسوق مستورد للسلع المصرية أبان الأزمة ٠

٠٥٠١٠٢ البطاطـــــس :

تعتبر البطاطس أحد السلع التصديرية الهامة والتى تمثل نسبة لابأس بهـا فى جملة الصادرات السلعية ، فهى تمثل حوالى ٣ر٩٪ من جملة صادرات مصـر الخام ، وتأتى فى المركز الثالث بعد القطن والبرتقال ، حيث بلغت جملـة صادرات مصر من المواد الخام حوالى ٦٣٢ مليون جنيها ، يساهم القطن فيهـا بحوالى ٣١٨ مليون جنيه ويأتى البرتقال ليساهم بحوالى ٧٣ مليون جنيه ثم يأتـى البطاطس لتساهم بحوالى ٥٩ مليون جنيه . (١)

وتنتج البطاطس فى مصر فى ثلاث عروات شتوى وصيفى ونيلى وجزء كبـير من الانتاج يوجـه للتصدير بصفة أساسية - ويشير جدول رقم (٦) الى الاهميـة النسبية للصادرات المصرية من البطاطس وأهمية السوق العربية للبطاطس المصـرى ، حيث يلاحظ أن صادرات مصر من البطاطس تبلغ حوالى ٧ر١٠٧ ألف طن قيمتهـا حوالى ٣ر١٥ مليون جنيهـا تستوعب السوق العربية حوالى ٢٠٪ منها تتوزع هـذه الكمية على كل من السعودية واليمن الشمالى والكويت والأردن والبحرين لعام١٩٨٦ . ارتفعت استيعاب السوق العربية من الصادرات المصرية من البطاطس من ٥ر٢١ ألف طن عام ١٩٨٦ الى نحو ٧ر٣٦ الف طن عام ١٩٨٧ واستمر زيادة استيعاب السـوق العربية للبطاطس المصرى حتى بلغ عام ١٩٨٩ نحو ٨ر٥٦ الف طن بزيادة بلغـت

---

(١) البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية ... مرجع سابق - جدول ٢/١٠ (د - ١) .

جدول رقم (٦) : الاهمية النسبية للصادرات المصرية من البطاطس لأهم الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

الكمية : بالطن
القيمة : بالألف جنيه

البيان	السعودية		الكويت		الامارات العربية المتحدة		البحرين		الأردن		اليمن الشمالى		جملة الصادرات العربية		جملة الصادرات المصرية		الاهمية النسبية	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
١٩٨٦	١٩٢٧٢	٢٣٩٨	٦٥١٫٦	٧٤	٣١٫٧	٤٫٣	٩٥	٩٫٩٨	٣٠٧	٣٤	١٠٩٥	١١٥	٢١٤٥٢٫٣	٢٦٣٥٫٢٨	١٠٧٧٣٦	١٥٣٣٤	١٩٫٩	١٧٫١
١٩٨٧	٢٨٤٤١	٦٥٧٨٫٦	٣٦٧٨	٩٣٤	١٨٥٤٫٤	٣٨٨٫٩	١١٠٫٤	٢٦٫٧	١٤٨٥٫٨	٣٧١٫٧	١١٥٢٫٤	٢٨٦٫٣	٣٦٧٢٢	٨٥٨٦٫٢	١١١٨٥٦	٣٢٤٧٧٫٦	٣٢٫٨	٢٦٫٤
١٩٨٨	٣٧٤٢١٫٦	١٠١٢٧	١٧٨٣٣	٣٨٤٢	١٢٧٧	٢٨٥٫٠٠	١٧٩٫٧	٤٤٫٤	٢١٢٩	٥١٣٫٦	—	—	٥٨٨٤٫٣	١٤٨١٢	١٦٥٤٠٧	٥٩٠٥٢	٣٥٫٦	٢٥
١٩٨٩	٤١١٥٧٫٧	١١٩٩١	١٣٢٧٧٫٥	٦٣١٨٫٥	٧٤٨	١٨٣٫٥	٣٦٨	٨٦٫٦	١٢٠٤	٢٨٠٫٤	٨٣	٣٦٫٣	٥٦٨٣٨٫٢	١٨٨٩٦٦	١٥٥٥٠٠	٥٨١٩١٫٣	٣٦٫٦	٣٢٫٥
١٩٩٠	١٨٦٧١	٧٥٥٥٫٦	٤٥٤٨٫٦	١٥٣٨	٨١٠	٤٦٥	—	—	٧٧٠	٣٠١٫٧	١١٥٣	٧١٩٫٨	٢٥٩٥٢٫٦	١٠٥٨٠٫١	١١٨٦٣٤	٥٦٣٣٠	٢١٫٨	١٨٫٨
متوسط الفترة	٢٨٩٩٢٫٧	٧٧٣٠٫٠٤	٧٩٩٧٫٧٤	٢٥٤١٫٣	٩٤٤٫٢٢	٢٦٥٫٣٤	١٥٠٫٦	٣٣٫٥	١١٧٩٫٢	٣٠٥٫٢٨	٦٩٦٫٧	٢٣١٫٥	٣٩٩٦١٫١٦	١١١٠١٫٩٦	١٣٨٢٦٦	٤٤٢٧٦٫٨٨	٣٠٫٣	٢٥٫٠٧

المصدر : جمع وحسب من بيانات ... مرجع سبق ذكره .

حوالى ١٦٤٪ ، ولكنها فى عام ١٩٩٠ ونتيجة للأزمة انخفضت الطاقة الاستيعابية للسوق العربى من ٨ر٥٦ الف طن عام ١٩٨٩ الى نحو ٩ر٢٥ ألف طن اى بمعدل انخفاض قدره ٥٤٪ ونتيجة لهذه الاضطرابات التى حدثت فى السوق العربية انخفضت الصادرات المصرية من البطاطس ايضا من ٥ر١٥٥ الف طن عام ١٩٨٩ الى نحو ٦ر١١٨ ألف طن عام ١٩٩٠ ، مما حقق خسائر كبيرة للاقتصاد المصرى تبلغ نحو ٩ر١٩ ألف جنيه قيمة الفرق بين المستهدف وهو ١٦٠ ألف طن [1] وفقا للأسعار العالمية .

هذا بالاضافة الى تأخير بعض الشحنات عن مواعيد السوق الاوروبية مما تسبب فى تلف فى بعض الرسائل التصديرية بالاضافة الى خسائر للمصدرين نتيجة لعدم قدرتهم على تحقيق مستوى أسعار أفضل نتيجة لضعف القوة التنافسية للسلعة التصديرية فى أسواق أوروبا .

ويشير الجدول الى انخفاض الواردات السعودية من البطاطس المصرى من ٤ ألف طن عام ١٩٨٩ الى نحو ٧ر١٨ ألف طن عام ١٩٩٠ أى بمعدل انخفاض بلغ ٥٤٪ ، ايضا الكويت نتيجة لخروجها من السوق نهائيا انخفضت وارداتها من ١٢ الف طن الى ٥ر٤ الف طن بمعدل بلغ ٦٥٪ ، وذلك يرجع فى حقيقة الأمر الى أن معظم العروه التى تم حصادها فى سبتمبر وهى العروه النيلى يتم تصدير الجزء الاكبر منها الى السوق العربية ، فأصبحت السوق العربية غير

---

(١) مقابله مع أحد المسئولين فى جمعية منتجى البطاطس .

مستعدة على قبول أى سلع تصديرية بالاضافة الى أن السوق الأوروبى فى ذلك لـــم يكن يخطط لها الا نسبه بسيطه على أن تكون متوافرة فى السوق فى توقيت أقصـاه آخر سبتمبر ولم يتمكن المصدر المصرى على تحقيق ذلك وفقا للاضطرابـــــــات الموجودة فى المنطقة مما تسبب فى خسائر كبيرة فى البطاطس المصرى ويمكن تقدير الخسائر بدقة بعد الحصول على البيانات النهائية من اتحاد المصدرين والتى لم تكـن متوافرة حتى الانتهاء من هذه الدراســـــة ٠

٠٦٠١٠٢ البرتقـــــال :

سبق أن أوضحنا أن البرتقال يعتبر من السلع التصديرية الهامـــــة للاقتصاد المصرى ، وذلك لانه يحتل المركز الثانى بعد القطن من صـــــادرات المواد الخام حيث يساهم بحوالى ٦ر١١ ٪ من جملة صادرات مصر من المواد الخام لعام ١٩٨٩/٨٨ ، والبرتقال يبدأ اعداده للتصدير من بداية شهر فبراير وهـــو ينتج فى مصر فى الموسم الطبيعى له وهو الشتوى والموسم الآخر وهو الصيفى وهـــى عروة متأخره وتحتاج لعمليات خاصه ٠

والبرتقال من السلع التى لها نظام خاص فى عمليات التصدير حيث تحتكر شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية تصدير البرتقال ولها نظام خاص فـــى عمليات تصديره ، وبالرغم من أن البرتقال يعتبر تأثره بالأزمة غير كبـــير نظرا لانها بدأت فى أغسطس ، الا أن جميع الكميات المعده للتصدير لم تكـــن قد تم الانتهاء منها ، هذا بالاضافة الى وجود منافسة قوية من البرتقال المغربى والمغرب من الدول البعيدة عن منطقة الأزمة ولذلك كان تأثيرها شديدا علـــــى الكميات التى لم يتم الانتهاء من تصديرها حيث تم طرحها للسوق المحلى وبـــــذا ظهر أثر الأزمة فى المحصلة النهائية لصادرات عام ١٩٩٠ ، حيث يشير جدول رقم (٧) الى تقلص الصادرات المصرية من البرتقال بدرجة ملحوظه كميا وقيميا عـــام ١٩٩٠ وذلك نتيجة لسببين رئيسيين :-

جدول رقم (٧) : الاهمية النسبية للصادرات المصرية من البرتقال لأهم الدول العربية خلال الفـــترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

الكمية : طـــن
القيمة : ألف جنيه

البيان	السعوديـــة		قطـــر		الكويـــت		الامـــارات		الأردن		جملة الواردات العربية		جملة الصادرات المصريـة		الأهمية النسبيـة	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية ٪	قيمة ٪
١٩٨٦	٣٨٣٩٩	١١٠٣١	٤)	١٨ر٢	٢ر	٠٩٣ر	-	-	-	-	٣٨٤٤٠ر٢	١١٠٤٩ر٣	٨٠٩٣٨ر٨	٣٣٣٩٩ر٦	٤٧ر٥	٣٤ر١
١٩٨٧	٣٢٨١٢	١٤٠٧٩	١ر٠٣٥	٦٨٥ر	-	-	٢٤٥٦	٤٧٠ر٤	-	-	٢٥٢٦٩	١٤٥٥٠	٨٣٧٦٨ر٤	٧٣٨٣٥	٣٠ر٢	١٩ر٧
١٩٨٨	٢٩٦١١	٢١٩٣٤	١٧٣ر٤	١٢٩	١٣٢٧ر٧	٩٣٣ر٥	١٤٤ر٤	١٠٨ر٥	٤٧٨٩ر٥	٣٥٦٧ر٣	٣٦٠٤٦	٢٦٦٧٢ر٣	٨٥٠٩١	٧٣٠٩٦ر٧	٤٣ر٤	٣٦ر٥
١٩٨٩	٣٧٥٨٨	٢٣١١٤	٥٦٧ر٩	٤٣١ر١	١٥٥٤	١١٢٦ر٣	١٩١٥	١٤٠٩ر٧	٣٨٥١	٢٦٦٢ر٨	٣٥٠٧٥ر٩	٢٧٧٤٣ر٩	١٥٣٤٤٦ر٥	١٥٤٥٤٣	٢٣ر١	١٨
١٩٩٠	١٥٧٥٥	١٢١٠٨	-	-	١١٩ر٤	١١١ر٣	٤٠٦ر٧	٣٨١	٣٢٨ر٩	٣٠٧ر٨	١٦٦١٠	١٢٩٠٨ر١	١١٨١٠٨	١١٢٨٩٤ر٨	١٤	١١ر٤
متوسط الفترة	٢٦٨٣٣	١٦٣٥٣ر٢	١٥٦ر٧	١١٥ر٨	٦٠٠ر٣	٤٣٤ر٢٤	٩٨٤ر٤٢	٤٧٣ر٩	١٧٩٣ر٩	١٣٠٧ر٦	٣٠٣٦٨	١٨٥٨٤ر٧	١٠٤٢٧٠ر٥	٨٩٣٥٣ر٦	٣٩ر١	٣٠ر٨

المصدر : جمع وحسب من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - قاعدة بيانات التجارة الخارجية .

الأول : تقلص الطاقةالاستيعابية للسوق السعودى من ٣٨ر٤ ألف طن عام ١٩٨٦ الى حوالى ١٥ر٨ ألف طن عام ١٩٩٠ بمعدل انخفاض بلغ حوالى ٥٨ر٩٪وبانخفاض قدره ٤٢ر٨ ٪ عن عام ١٩٨٩ ٠

الثانى: هو خروج السوق الكويتى فجأة من السوق المستوعبة للصادرات المصرية من البرتقال ٠

هذا بالاضافه الى أن السوق العربى من الاسواق القريبه من السوق المصرى والتى كان يعتمد عليها فى تسويق جزء كبير من المحصول الصيفى الا أن هذه الاحداث منعت من اكتمال عمليات تصدير البرتقال ، حيث أنه بالنسبه للسوق السوفيتى وهو السوق المستورد الأول للبرتقال المصرى حيث يستوعب حوالى٧٠٪ من الصادرات المصرية قد حصلت على احتياجها بالكامل حيث تحصل على احتياجاتها من الموسم الرئيسى ٠

أيضا يشير الجدول الى تقلص واردات الأردن من ٣ر٨ ألف طن عام ١٩٨٩ الى نحو ٣٢٨ طن عام ١٩٩٠ أى بمعدل انخفاض بلغ ٩١٪ هذا بالاضافة الى تقلص الطاقة الاستيعابية للسوق العربية من ٣٨ر٤ الف طن عام ١٩٨٦ الى نحو ١٦ر٦ ألف طن طن عام ١٩٩٠ بالرغم من أهمية السوق العربية للبرتقال المصرى ، وبالذات العروة الصيفى ٠

٠٢٠٢ الأزمة والواردات السلعيـــــة :

الواردات السلعية المصرية لاتقل أهمية عن الصادرات السلعية لانهما جانبان على درجة كبيرة من الاهمية بالاضافة الى أنهما مكملان لبعضهما ٠

فاننا عندما نعانى من خسائر فى التصدير أى يعنى نقص موارد النقـــــد الأجنبى فان هذا يعنى ولاشك عجز شديد فى تمويل عمليات استيراد السلع ٠

ولقد تبلورت أزمة الخليج بالنسبه لمصر فى عدة نقاط هامة :

- نقص فى تحويلات العاملين فى الخارج نتيجة لعودة حوالى مليون ونصف عامـــل الى المجتمع نتيجة لظروف الحرب وهم العمالة بالكويت والعراق ٠

- نقص ايرادات قناة السويس نتيجة لمخاطر المنطقة مما تسبب فى عجز مـــوارد النقد الاجنبي المتاح لعمليات التصدير ٠

- نقص ايرادات السياحة وغير ذلك ٠

ولكن مايهمنا فى هذا الصدد هو العنصر الأول حيث عودة مليون ونصف أو مليونى عامل يعنى الكثير وأهم مايعنيه هو :

- ضغط مفاجئ على الاستهلاك المحلى ٠

- زيادة فى معدلات الأجور مما يعنى عجز آخر فى الموازنة العامة للدولة ٠

- تقلص فى مصادر الضرائب قدر بحوالى ٥٠ مليون جنيه كان يتم تحصيلها بالنقد الاجنبى من العاملين فى الخارج مما يعنى عجز فى الموازنة العامة للدولة ٠

- زيادة فى متطلبات الاستثمار المحلى لاتاحة فرص عمل للعمالة العائدة من الخارج ولكن عندما نود تحليل أثر الأزمة على الواردات السلعية فاننا نكون بصدد تحليل على مستويين رئيسيين :

١ - المستوى المحلى ٠
٢ - المستوى الدولى ٠

ويعنى بالمستوى المحلى هو زيادة الضغط على الاستهلاك المحلى مما يحقق أثرين رئيسيين : الأول وهو نقص المتاح للتصدير من السلع المحلية وذلك لانه مازالت الدولة تتبع استراتيجية تصدير الفائض وليس الانتاج للتصدير لتخلف قطاعات الانتاج المختلفه والثانى وهو زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يتطلب بالضرورة زيادة الواردات السلعية وخاصة الغذائية لسد الفجوة المتحققه نتيجة للشريحة الاضافية فى الاستهلاك المحلى ٠

والجانبين أحدهما يعنى نقص موارد النقد الاجنبى وهذا ماسبق تحليله والثانى وهو زيادة الطلب على موارد النقد الاجنبى وهو ماسنحاول تحليله فى هذا الجزء من الدراسة ٠

ولكن عند الحديث على المستوى الدولى فان هذا يعنى ضغطا آخر على موارد النقد الاجنبى من جانب الواردات حيث ارتفاع أسعار جميع السلع التى يتم استيرادها نتيجة للأسباب التالية .(١)

- ارتفاع تكاليف النقل الجوى والبحرى والبرى بحوالى ١٥٪ .
- ارتفاع تكاليف التأمين على السلع بحوالى ٤٠٠٪ .
- ارتفاع تكاليف عمليات الشحن والتفريغ بحوالى ١٥٪ .

مما يعنى ارتفاع تكاليف الاستيراد بحوالى ٤٣٠٪ خلال فترة الأزمة ، مما يعنى ان كل هذه أعباء على مصادر النقد الأجنبى والتى تدهورت نتيجة للأزمة خاصة فى دولة كمصر تستورد اكثر مما تصدر وتعتمد فى حوالى ٧٠٪ من مصادر النقد الاجنبى على موارد غير منظورة تعتمد بشكل رئيسى على السوق الدولى والاستقرار الاقتصادى فى المجتمع الدولى بصفة عامة وفى المنطقة بصفة خاصة .

كل هذه الأسباب جعلت تحليل الواردات السلعية على درجة من الاهمية ، بالرغم من أننا نعرف مسبقا انه ليس لدينا البيانات الدقيقة التى يمكن من خلالها معرفة الأثر النقدى الذى اضافته الواردات كعبئ على ميزان المدفوعات المصرى بشئ من الدقة نتيجة لقصور وحجب البيانات فى معظم مصادر البيانات المعروفة .

---

(١) جريدة الجمهورية - ١٩٩٠/٩/٢٠ .

ويبلغ حجم واردات مصر حوالى ١٦ر٣ مليار جنيه بينما تبلغ الصادرات حوالى ٢ر٩ مليار جنيه وفقا لتقرير عام ١٩٨٩/٨٨ [(١)]، مما يعنى وجود عجزا فى الميزان التجارى يبلغ حوالى ١٢ر٤ مليار جنيه ، تمثل واردات المواد الغذائية حوالى ٢٣ر٤٪ أى ماقيمته نحو ٣ر٨٢ مليار جنيه مصرى بينما تمثل واردات البترول حوالى ١ر٣٠٪ فى حين تبلغ واردات المواد الخام من قمح وأذره ودخان وصوف خام حوالى ١ر٦٢٢ مليار جنيه تمثل ١٠٪ ، فى حين تمثل واردات السلع الوسيطه (مواد كيماوية وشحوم حيوانية - أسمدة - أسمنت - أخشاب - ورق صحف ...) حوالى ٤٠٪ تبلغ حوالى ٦ر٤ مليار جنيه ، بالاضافة الى الواردات الاستثمارية والتى تبلغ حوالى ٤ مليار جنيه تمثل نحو ٦٪ لنفس العام .

وسنحاول فى هذا الجزء تحليل واردات مصر من السلع الوسيطه ، وخاصة الواردات التى تعتمد مصر على جزء كبير منها من السوق العربى ، وذلك لأن معظم الواردات الغذائية يتم الحصول عليها من الاسواق الاوروبيه أو الأمريكية وبالتالى فان تأثير الأزمة عليها هو مجرد ارتفاع تكلفة الاستيراد ، هذا بالاضافة الى أنه كان يوجد لدى مصر بعض المخزون من بعض السلع بالاضافة الى أنه لايوجد بيانات دقيقة عن كميات الواردات من السلع الغذائية التى تم الحصول عليها أثناء الأزمة والتى بدأت من أغسطس ١٩٩٠ وانتهت فى مارس ١٩٩١ ،

---

(١) البنك الأهلى المصرى - النشره الاقتصادية ... ص ١٢٨ مرجع سابق .

ولذلك سنحاول التركيز فى تحليل الواردات على السلع التى لايمكن التوقف عن استيرادها بالاضافة الى اتاحة بيانات عنها هذا بالاضافة الى أنها تتعلق بالسوق العربى وهى كلها سلع وسيطه مثل غاز أويل سولار وغاز البوتاجاز والاسمنت ، وذلك لأن معظم السلع الاستثمارية أيضا يتم استيرادها من أسواق الدول الصناعية وبالتالى أيضا يتوقف أثر الأزمة عليها هو ارتفاع الاسعار ولكن السلع التى سوف نتناولها قد تعذر على الاقتصاد القومى الحصول على الكميات التى يحتاجها بالاضافة الى التكلفه الفعليه المرتفعة هذا بالاضافة أيضا الى أنه تعذر الحصول على التكلفة الفعلية للاستيراد بعد الأزمة فى معظم السلع ٠

٠١٠٢٠٢ غاز أويل :

٠٢٠٢٠٢ البوتاجاز :

ويشير جدول رقم (٨) الى واردات مصر من غاز أويل(سولار) وهو أحد المواد الوقودية الهامة للطائرات ويعتبر من أنقى أنواع الوقود ، وتستورد مصر منه حوالى ٤٨٠ ألف طن سنويا خلال الفترة ٨٦ ـ ١٩٩٠ ، وتعتمد على استيراده بشكل رئيسى من السوق العربية وعلى الأخص من السعودية والكويت حيث تستورد مايزيد عن ٦٠٪ من كلا الدولتين والباقى من اسرائيل والامارات والبحرين وبلغاريا وكذلك الاتحاد السوفيتى وفى العام السابق اعتمدت بشكل رئيسى على

جدول رقم (٨): الأهمية النسبية للواردات المصرية من الدول العربية خلال الفترة

١٩٨٦ - ١٩٩٠

الكمية : بالالف طن
القيمة: مليون جنيه

البيان	غاز أويل سولار										البوتاجـــــــــــــــاز					
	السعودية		الكويـــــت		جملة الصادرات العربية		جملة الـــــواردات المصريـــــة		الأهمية النسبية		العـــودية		الـــــواردات المصريـــــة		الأهمية النسبية	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية ٪	قيمة ٪	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية ٪	قيمة ٪
١٩٨٦	١٠٦ر٣	١٣ر٤	٢٤٠ر١	٣٦ر٨	٣٤٦ر٤	٤٠ر٣	٧٧٠ر١	١١١ر٨٧	٤٥	٣٦	-	-	١٧١ر١	٣٦ر٣٢	صفر	صفر
١٩٨٧	٣٢	٤ر٣٥	٢٩١	٤١ر٧	٣١٣	٤٦ر٠٥	٤٣١	٦٢ر٣١	٧٣ر٦	٧٤	-	-	١٢٨ر١٣	٣٢ر٤٩	صفر	صفر
١٩٨٨	-	-	١٨٧	٤٧ر٤	١٨٧	٤٧ر٤	٥٩٦ر٣٣	١٥٤ر٤	٣١ر٤	٣١	١٠ر٥٢	٤ر٣٨	٧٥ر٩٨	٢٧ر٦	١٣ر٨٥	١٥ر٩
١٩٨٩	٣٦ر٦٤	١ر٢	١٤	٩ر١	٤٠ر٦٤	٤	٣٢٢ر٩	٨٦ر١٢	١٢ر٦	٤ر٦	٢٣ر٧٨	٨ر٢٦	٧٧ر٠١	٢٥ر٣٥	٣١	٣٢ر٦
١٩٩٠	-	-	-	-	-	-	٢٨١ر٤	١٣٦ر٦	صفر	صفر	٧ر١	٤ر٦٨	٤٨ر٨٢	٢٨ر٩١	١٤ر٥	١٦ر٢
متوسط الفترة	٣١	٤	١٤٦ر٤	٢٣ر٦	١٧٧ر٤	٢٧ر٥	٤٨٠ر٣٤	١١٠ر٣	٣٢ر٣	٢٩ر١٢	١٠ر٤	٣ر٥	١٠٠ر٢	٣٠ر١٣	١١ر٨٧	١٢ر٩٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .. مرجع سابق .

اسرائيل حيث استوردت منها ١٧٥ ألف طن وليبيا نحو ١٦ر٦ ألف طن ثم قبرص وانجلترا باقى الكمية ، ولقد لوحظ من الجدول توقف صادرات السعودية والكويت الى مصر نهائيا عام ١٩٩٠ ، نتيجة للضغوط التى سببتها الأزمة على احتياج السعودية للوقود بالاضافة الى خروج الكويت من السوق التصديرى هذا بالاضافة الى حصول مصر على معظم احتياجها من هذا الوقود من اسرائيل حيث حصلت فى هذا العام على ٦٢٪ من احتياجها أى حوالى ١٧٥ر٦ ألف طن[١] وكذلك حصلت من الاتحاد السوفيتى على نحو ١٣ر٨ ألفطن وهى فى معظمها صفقات متبادلة بالنسبه لاسرائيل والاتحاد السوفيتى ، وبالرغم من ذلك فان واردات مصر من وقود أويل (سولار) قد تناقصت وان كان هذا التناقص غير حقيقى نظرا لحجب معظم البيانات عقب الأزمة مباشرة وهذا الوقود يعتبر من السلع الاستراتيجية التى غالبا مايتم عدم اعلان بياناتها خاصة أثناء الحروب .

أيضا يشير الجدول الى واردات مصر من البوتاجاز وهو أحد السلع الوقودية الهامة جدا للاستهلاك المحلى والتى يعانى منها المجتمع المصرى ويتم استيراد كميات كبيرة منه لسد حاجة الاستهلاك المحلى، وتعتمد مصر فى معظم وارداتها من البوتاجاز على أسواق اليونان وايطاليا والمملكة العربية السعودية حيث بلغت جملة الواردات المصرية من البوتاجاز نحو ١٧١ر١ ألف طن عام ١٩٨٦ انخفضت الواردات المصرية من البوتاجاز لتصل الى نحو ٤٨ر٨ ألف طن عام ١٩٩٠

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - قاعدة بيانات التجارة الخارجية - مرجع سابق .

بمعدل تناقص بلغ حوالى ٥ر٧١٪ منها حوالى ٣٨٪ من عام ١٩٨٩ الى عـــام ١٩٩٠ ويرجع هذا التناقص الشديد فى السنة الأخيرة الى الضغط الشديد على موارد النقـد الاجنبي بالاضافة الى اتباع الدولة فى ذلك الوقت اهمية الواردات ، هـــذا بالاضافة الى جهود الدولة فى الفترة الاخيرة فى احلال الغاز الطبيعى محل البوتاجـاز والذى ارتفع انتاج مصر منه خلال الثمانينات من ١ر٣ مليار متر مكعب عام ١٩٨٣ الى حوالى ٦ر٧ مليار متر مكعب عام ١٩٨٦[١] أى بزيادة بلغت حوالى ١١٦٪ومعدل زيادة سنوى بلغ حوالى ٢٩٪ .

٠٣٠٢٠٢ الأسمنـــــت :

يعتبر الأسمنت من أهم السلع الوسيطه الهامة فى المجتمعات التى تعانى مـــن مشكلة الاسكان ويوجد لديها ضغط على عمليات البناء والتشييد ، ويعتبر الاسمنـت من أهم المشاكل والعقبات أمام الاسكان فى مصر وكذلك حديد التسليح وتحـــاول الدولة جاهدة لتشجيع الانتاج المحلى ولكن مازالت هناك فجوة كبيرة فى الانتـــاج المحلى تحاول الدولة تغطيتها عن طريق الاستيراد، ويتم استيراد الاسمنت فـــى صور عديده هى أسمنت كلنكـر وأسمنت بورتلاند وأسمنت ملون وأنواع أخـــرى وكل له استعماله الخاص ولكن أهم هذه الانواع والذى يمثل عبئ حقيقى على الدولـــة

---

(١) معهد التخطيط القومى ـ الامكانيات والآفاق المستقبليه للتكامل الاقتصادى بيـن دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع ـ الجزء الأول ـ قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٦١) ـ يناير ١٩٩١ .

وهو أسمنت بورتلاند عادى وأسمنت أبيـــض ، حيث يشير جدول رقم (٩) الـــى واردات مصر من الاسمنت البورتلاند العادى والتى بلغت فى بداية الفترة محـــل الدراسة ٨٦ - ١٩٩٠ نحو ٦ر٦٢ مليون طن قيمتها ٤٢ر٣٣٣ مليون جنيه انخفضـــت هذه الكميه تدريجيا سنويا فبلغت عام ١٩٨٧ نحو ٥ر٢ مليون طن بتناقص بلـــغ حوالى ٦٢٪ واستمر هذا التناقص تدريجيا ولكن جاء عام ١٩٩٠ لتنخفض الكميـــة المستورده الى نحو ٤ر١٧٣ ألف طن بتناقص بلغ حوالى ٩٩٪ وذلك يرجع الـــى أسباب عديده أهمها جهود الدوله المكثفه فى الحد من الواردات الاسمنتيه ، وتشجيع الانتاج المحلى ، هذا بالاضافة الى النقص فى موارد النقد الأجنبي التى ظهـــرت نتيجة للأزمة الخليجيـــة .

يشير الجدول الى أن العراق والأردن على مستوى الوطن العربى هما الدولتين المصدرتين للأسمنت لمصر خلال الفترة محل الدراسة ولكن يشير الجدول أيضا الـــى ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات الأردن عام ١٩٩٠ للـواردات المصرية حيـــث بلغت ٩٣٪ نتيجة خروج العراق من السوق التصديرى واعتماد مصر عام ١٩٩٠ علـــى الاردن كسوق تصديرى رئيسى وتقلص الاهمية النسبيه للأسواق الأخرى مثل رومانيـا وتركيا وقبرص ولبنـــان .

يوضح جدول رقم (٩) أن مصر تستورد الأسمنت فى صورة أخرى غـــير البورتلاند هو الأسمنت الأبيض ، وبدأت عملية استيراد الأسمنت من أسبانيـــا ورومانيا والدنمارك واليونان حيث بلغت الكمية المستورده عام ١٩٨٦ نحو ١٢ر٤٦

جدول رقم (٩) : الأهمية النسبيه للواردات المصرية من أهم الدول العربية خلال الفـــــــــترة
١٩٨٦ ــ ١٩٩٠

كميـــة: الف طن
قيمـــة : الف جنيه

السنوات	أسمنت بورتلانـــــــــد										أسمنت أبيـــــــــض									
	العـــراق		الأردن		جملة الصادرات من العراق والاردن*		جملة الـــواردات المصريـــة		الأهمية النسبية		العـراق		الامارات		جملة الصـادرات العربيـة *		جملـة الواردات الحصرية		الاهمية النسبيـة	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية %	قيمة %	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية %	قيمة %
١٩٨٦	٨٤ر٢	٢٠٥٢٩	٤٢ر٧	٢١٤٧	١٣١ر٥	٢٢٦٧٦	٦٦٣٠	٣٣٣٤٨	١ر٩	٦ر٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٨٧	٥٥ر٨	٤٢١٤	٣٨٢ر٥	٢٦٢٣٤	٤٣٨ر٣	٣٠٤٤٨	٢٥١٨	١٧٣٧٤٤	١٧ر٤	١٧ر٥	١ر٤	١٤٦ر٧	—	—	١ر٤	١٤٦ر٧	١١ر١	١٣٤ر٩	١٢ر٦	١٠ر٩
١٩٨٨	٥ر	٧٩ر٥	٣٢ر٤	٣١٦٥	٣٢ر٥	٣٢٤ر٥	٢٢٤ر٥	٢٠٢٠٧٥	١ر٥	١ر٦	١ر٩١	٣٥١ر٣	١٠ر٥	١٦٤٩	١٢ر٤١	٢٠٠٠ر٣	٨٩	٥٥٣٨ر٧	١٣ر٩	١٢ر٩
١٩٨٩	—	—	٦٣ر٢	٩٦٧٢	٦٣ر٢	٩٦٧٢	٣٤٣ر٥	٣٧٢٣٧	١٨ر٤	٢٥ر٩	—	—	٥ر٥	٢٢٧٨	٥ر٥	٢٢٧٨	٤٥ر٩١	١٠٠١٦	١٢	٢٢ر٧
١٩٩٠	—	—	٦٨ر٣	١٠٦٤ر٥	٦٨ر٣	١٠٦٤ر٥	٧٣ر٤	١١٩١ر٤	٩٣	٨٩ر٤	—	—	٩ر٦	٢٢٠٣	٩ر٦	٢٢٠٣	٥٤	١١١٩٠	١٧ر٨	١٩ر٧
متوسط الفترة	٢٨ر١	٤٩٦٤ر٥	١١٨ر٢	١٠٣٧٣ر١	١٤٦ر٨	١٥٣٣ر٦	٢٣٦١	١٥١٦٧٧	٢٦٤٤	٢٨ر٢٤	٧ر	٩٩ر٦	٥ر١٢	١٢٢٦	٥ر٨	١٣٢٥ر٦	٤٠	٧٦١٧ر٧	١١ر٣	١٣ر٢٤

* المقصود بالصادرات العربية الدول الموضحة بالجدول .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ــ مرجع سابق .

ألف طن قيمتها نحو ٣٥٤٨ر٩ ألف جنيه ، وبدأ الاستيراد من الدول العربية عام ١٩٨٧ من العراق حيث تم استيراد ١ر٤ ألف طن قيمتها نحو ١٤٦ ألف جنيه فى حين بلغت واردات مصر من الأسمنت الأبيض حوالى ١١ ألف طن قيمتها ١ر٣٤٤ مليون جنيها ، وارتفعت واردات مصر من الاسمنت الأبيض الى ٨٩ ألف طن قيمتها ٥ر١٥ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ولكنها تراجعت لتصل عام ١٩٩٠ الى نحو ٥٤ الف طن قيمتها حوالى ١١ مليون جنيه بتناقص قدره ٣٩٪ .

٠٤٠٢٠٢ واردات أخرى :

الواردات الأخرى لاتقل اهمية عن الواردات السابقة ولكن لكى تزيد من أهميتها النسبية عن عناصر الواردات السابقة ، ولكن نظرا لعدم اهمية السوق العربية لهذه الواردات لم نتطرق لها وذلك ايضا لعدم وجود بيانات دقيقة عن التكلفة الاستيرادية لهذه الواردات بالاضافة الى الكميات التى تم استيرادها أثناء الأزمة وبعد الأزمة ، وذلك لانه كما سبق التوضيح تأثير الأزمة يتعلق ببعض الآثار الخارجية وهى ارتفاع تكاليف الاستيراد وبالضغط المحلى على الاستهلاك مما يزيد من المعدل الاستيرادى ، وذلك أيضا أن معظم الواردات الاخرى هى غذائية مثل القمح والأذره والزيوت والمنتجات الحيوانية بالاضافة الى ورق الصحف وورق الطباعة وكذلك السكر ، ولذا فان تأثير الازمة على هذه السلع ينقسم الى شقين : الأول وهو زيادة الضغط على الاستهلاك المحلى من هذه السلع أدى الى زيادة المعدل الاستيرادى منها والشق الثانى وهو التكلفة

الاستيرادية وهذه تم تقدير الأعباء التى طرأت عليها نتيجة للأزمة وهى زيـــــــادة أجور النقل والشحن والتأمين ، وهى تمثل الجزء الأكبر من التكلفة الاستيرادية ٠

فمثلا علـى سبيل المثال القمح الذى يعتبر من أهم السلع الاستيراديه الأولـــى فى مصر حيث بلغت جملة واردات مصر من القمح عام ١٩٨٦ حوالى ٣ر٥٨ مليون طـــن قيمتها نحو ٤٨٩ر٥ مليون جنيه يتم استيراد حوالى ٥٥٪ منها من استراليا ونحـــو ٣٦٪ من الولايات المتحدة الامريكية وحوالى ٢٪ من المملكة العربية السعوديـــــة ارتفعت الواردات المصرية من القمح عام ١٩٨٧ بحوالى ١ر٤٪ تـم تمويـله مـــــن السوق السعودى حيث بلغت جملة واردات مصر من السعودية من القمح عـــــام ١٩٨٧ حوالى ١٨٨ر٦ ألف طن تمثل حوالى ٢ر٥٪ من جملة واردات مصر من القمح الـــــتى بلغت حوالى ٣٦٣٣ر٣ ألف طن قيمتها نحو ٥٧١ر٩٥ مليون جنيه ، ولكن مايستحـــق الانتباه له أن سعر طن من واردات مصر من القمح عام ١٩٨٩ بلغ حوالى ٤٢٦ جنيـه ارتفع سعر طن القمح عام ١٩٩٠ الى نحو ٤٨١ جنيه للطن بزيادة بلغت حوالـــى ١٣٪ قبل أخـذ فى الاعتبار تأثير الأزمة على مستوى تكلفة استيراد السلع ، واذا أضيفـت تكاليف الأزمة على هذه الاسعار فى ظل هذا الحجم الكبير من الواردات فان ذلـــك يعنى عجز بالغ التقدير فى الميزان التجارى المصرى ومن ثم فى ميزان المدفوعـــات المصرى ، حيث أنه أضيف ١٥٪ أجور نقل ، ٤٠٠٪ تأمين على السلعة فان ذلك يعنى زيادة فى سعر السلعة بحوالى ٤١٥٪ أى يعنى سعر الطن سوف يصل الـــى ٢٤١١ جنيـه للطن٠ وهذا يعنى عبئ كبير على ميزان المدفوعات المصرى ٠

أيضا دقيق القمح والذى بلغت واردات مصر منه عام ١٩٨٩ حوالى ٤ر٨٥١ ألف طن قيمتها حوالى ٩ر٤٤٣ مليون جنيه انخفضت الكمية لتصل عام ١٩٩٠ الى نحو ١ر٦٣٦ ألف طن ولكن قيمتها بلغت حوالى ٤ر٥٥٦ مليون جنيه ، فان ذلك يعنى أن تكلفة استيراد الطن عام ١٩٨٩ بلغت حوالى ٤ر٥٢١ جنيه للطن ارتفعت هذه التكلفة لتصل عام ١٩٩٠ نحو ٧ر٨٧٤ جنيه للطن بزيادة بلغت حوالى ٨ر٦٧٪ .

بلغت واردات مصر من الذرة البيضاء عام ١٩٨٨ نحو ٤٢١ر١ مليون طن قيمتها حوالى ٢٦٥ مليون جنيه ارتفعت كمية الواردات عام ١٩٨٩ لتصل الى نحو ٢٩ر١ مليون طن قيمتها حوالى ٧ر٤٢٣ مليون جنيه ، بتكلفة استيرادية للطن عام ١٩٨٨ بلغت حوالى ٢٣٦ جنيه للطن ارتفعت هذه التكلفه لتصل عام ١٩٨٩ نحو ٧ر٣٢٧ جنيه للطن بزيادة فى التكلفة الاستيرادية بلغت حوالى ٩ر٣٨٪ وارتفعت التكلفة الاستيرادية للطن عام ١٩٩٠ لتصل الى ٣٩٨ جنيه للطن بزيادة بلغت ر٢١٪ عن عام ١٩٨٩ .

أيضا بلغت واردات مصر من ورق الصحف حوالى ٩ر٦٢ ألف طن قيمتها ٩٢ مليون جنيه بتكلفة استيرادية للطن بلغت ١٤٦٤ جنيه للطن ارتفعت التكلفة الاستيرادية للطن عام ١٩٩٠ لتصل الى نحو ١٥٩٢ جنيه بزيادة بلغت حوالى ٨ر٨٪ .

وكذلك ورق الطباعة والاسمدة وغيرها من الواردات المصرية التى تبلـــــغ جملتها حوالى ٢٠ مليار جنيه ولكننا هنا لسنا بصدد تحليل الواردات ولكن محاولـة التعرف على حجم وارداتنا الأساسية والتى سوف تتحمل تكلفة اضافية نتيجة لظروف الأزمة لتصل الى نحو ١٥٪ نتيجة لظروف الارتفاع فى أجور النقل البرى والبحرى والجوى والتأمين على البضائع بالاضافة الى أن البعض منها والتى يعتمـد علـــــى السوق العربية فى الحصول عليها قد أوقف نتيجة اما لخروج الدولة من السوق كالكويت والعراق أو للضغط من السوق المحلى واستنزاف الانتاج المخصص للتصدير محليـــا كالسعودية والأردن مما سيبب فى مجمله أعباء اضافية على الواردات المصريـــــة وبالتالى على الميزان التجارى المصـــــرى ٠

٠٣٠٢ الأزمة وميزان المدفوعات :

الميزان التجارى المصرى يعتبر ملخص عام لتعاملات الدولة المصرية السلعية خلال عام ويعنى ذلك الفرق بين قيمة الصادرات السلعية وقيمة الواردات السلعية خلال عام ويشير جدول رقم (١٠) الى الميزان التجارى المصرى والثانى هو أحد مكونات ميزان المدفوعات والذى يوضحه الجدول المذكور ٠

كذلك يلاحظ العجز المستمر فى الميزان التجارى المصرى والذى يتراوح من ٦ر٣ مليار جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ الى ١٦ر٥ مليار جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ ، فى حين أن ميزان المعاملات الغير منظورة يحقق فائضا يقدر بحوالى ٣ر٩ مليار جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ وذلك باضافة التحويلات يرداد هذا الفائض ليصل عام ١٩٨٩/٨٨ الى نحو ١٢ر٥ مليار جنيه ، ولكن ميزان المدفوعات فى مجمله يحقق عجزا مستمرا خلال الفترة محل الدراسة من ٢ر٤ مليار جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ الى نحو ٤ مليار جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ ٠

جدول رقم (١٠) : ميزان المدفوعات المصرى

ملخص عام

البيان	الميزان التجارى للمعاملات المنظوره			ميزان المعاملات غير المنظوره			التحويلات (١)	رصيد ميزان المدفوعات
	متحصلات صادرات	مدفوعات واردات	عجز - زيادة +	متحصلات	مدفوعات	عجز - زياده+		عجز - زيادة +
١٩٨٦/٨٥ *	٢٨٨٥ر٤	٩٢٢١ر٤	- ٦٣٣٦	٣٤٦١ر٩	٣٨٣٣ر٨	- ٣٧١ر٩	٤٣٠٦ر١	- ٢٤٠١ر٨
١٩٨٧/٨٦	٢٧٠٦ر٩	١٣٧٨٧ر٩	- ١١٠٨١	٥٨١١ر٨	٥٧٦٠ر١	+ ٥١ر٧	٨٣٥٦ر٦	- ٢٦٧٢ر٧
١٩٨٨/٨٧	٣٧٦٦	١٧٧٣٧ر٧	- ١٣٩٧١ر٧	٧٠٥٩ر٢	٤٥٨٨ر٨	+ ٢٤٧٠ر٤	٩٠٨٧ر٩	- ٢٤١٣ر٤
١٩٨٩/٨٨	٣٣٨٣ر٤	١٩٨٦٩ر٨	- ١٦٤٨٦ر٤	٨٢٩٠ر١	٥٩٤٨ر٥	+ ٢٣٤١ر٦	١٠١٢١ر٤	- ٤٠٢٣ر٤
١٩٩٠/٨٩ **	٥٧١٥ر٣	٢٤٨٣١ر١	- ١٩١١٥ر٨	٩٢٩٨ر٥	٥٩٢٣ر٤	٣٣٧٥ر١	١٢٢٥٥ر٨	- ٣٤٨٤ر٩

(١) تشمل تحويلات العاملين فى الخارج

* على أساس متوسط سعر الصرف المرن للمعاملات فى البنوك .

** وزارة التخطيط - التجارة الخارجية .

- تم تقييم المعاملات فى نطاق السوق المصرفية الحرة على أساس سعر صرف ثبت عند مستوى ٢٢٢ر٩ قرش للدولار لعامى ١٩٨٧/٨٦ ، ١٩٨٨/٨٧٧ ، ٢٣٨ر٧ قرش للدولار للعام المالى ١٩٨٩/٨٨ ، ١٩٩٠/٨٩ كان سعر الدولار ٢٦٠ر٧ قرش - مجمع البنوك ، ١١٠ ممجمع البنك المركزى .

المصدر : البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية ... مرجع سابق .

ومن ذلك يلاحظ أن الواردات السلعية تستنزف الفائض المتحقق فـــى المتحصلات الغير منظورة والتى مصدرها هو :-

- الملاحة ٠
- رسوم المرور فى قناة السويس ٠
- فوائد وأرباح وايرادات ٠
- السياحة ومتحصلات أخـــــــرى ٠

ولانكتفى بكونها تستنزف هذه العوائد ولكن أيضا تحقق عجزا فى ميـــــــزان المدفوعات يتزايد باستمرار ٠

وجاءت أزمة الخليج لكى تحدث دويا هائلا فى الاقتصاد المصرى ان أثـــــره على الترتيـــــــب :-

- توقف الصادرات المصرية الى الكويت والعراق والتى تقدر بنحو ٨٩ر٦ مليـــون جنيه ٠
- توقف تحويلات العاملين فى الكويت والعراق وتقدر بحوالى ٢ مليار دولار ٠
- انخفاض ايردات قناة السويس بحوالى ٢٠٠ مليون دولار ٠
- انخفاض عائدات شركات الطيران بحوالى ٥٠٠ مليون دولار ٠
- زيادة تكاليف أجور العمالة فى الدولة الى ٢٠٠ مليون جنيه ٠

- انخفاض ايرادات السياحة بنحو ٥٠٠ مليون دولار ٠
- زيادة فى تكاليف الواردات تقدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار ٠

وتقدمت مذكرة مصرية الى دول المجموعة الأوروبية بالخسائر التى لحقت بالاقتصاد المصرى كانت محددة هذه الخسائر بالآتى: -

- استثمارات لمواجهة العاملين العائدين من الكويت والعراق تقدر بنحو ٥ر٧ مليار دولار ٠
- خسائر العاملين فى العراق والكويت تقدر بنحو ١٥ مليار دولار ٠
- انخفاض عوائد قناة السويس بنحو ٥٠٠ مليون دولار ٠
- انخفاض ايرادات السياحة بنحو ٥٠٠ مليون دولار ٠

وقدرت بعض الجهات الاقتصادية خسائر مصر من حرب الخليج بنحو ٥ر٤ مليار دولار بالاضافة الى ٥ر١٢ مليار دولار مستحقات للعاملين المصريين فى الكويت والعراق ٠

أيضا قدر العجز فى الميزان التجارى المصرى بحوالى ٦ مليار دولار مابين صادرات مستهدفة لم يتم تصديرها ومابين تكاليف اضافية للواردات ٠

وأعلن البنك الدولى فى أحد تقاريره بأن خسائر مصر بسبب الأزمة بلغت نحو ٣ر٦ مليار دولار نتيجة انخفاض تحويلات العاملين بمقدار ٢ر٤ مليار دولار وانخفاض ايرادات السياحة بمقدار ٥ر مليار دولار وانخفاض دخل قناة السويس بمقدار ٢٠٠ مليون دولار وانخفاض عائدات شركات الطيران والتشييد والشركات الاخرى العاملة فى العراق والكويت بمقدار ٥٠٠ مليون دولار ، ولكن تناسى خسائر مصر نتيجة عدم تحقيق مستهدفات الصادرات بحوالى ١٥٠ مليون دولار بالاضافة الى التكلفة الاضافية على الواردات نتيجة لارتفاع أجور النقل والتأمين والشحن والتى تقدر بحوالى ٤٠٠ مليون دولار بالاضافة الى متطلبات الاستثمارات المحلية التى فرضتها الظروف لاستيعاب ٥ر١ مليون عامل قد عادوا فى خلال شهرين قدرت بنحو ٥ر٧ مليار دولار بالاضافة الى اضطرابات بالخدمات المحلية وغيرها من المشاكل المحلية ، مما يجعل جملة الخسائر ٦٥ر١١ مليار دولار .

وهذا كله ينعكس بشكل رئيسى على ميزان المدفوعات ، بالاضافة الى أن توقف الصادرات السلعية الى كل من الكويت والعراق بالاضافة الى عدم قدرة مصر فى تحقيق مستهدفات التصدير نتيجة لمشاكل الشحن والنقل بالاضافة الى ارتفاع تكلفة الواردات ، يصبا فى الميزان التجارى المصرى والذى يقدر العجز المتحقق نتيجة للأزمة ونتيجة للاسباب السالفة الذكر بحوالى ٦ مليار دولار ، فى حين أن الانخفاض فى الايرادات الغير منظورة الأخرى يعتبر من أهم عناصر العجز فى ميزان المدفوعات المصرى .

الا أن الدراسة تريد أن تشير الى عنصر هام لسلامة وحيدة التحليل أن معظم البيانات التى تمت الاشاره اليها فى الدراسة على أنها تقديرات للخسائر، ماهى الا توقعات للخبراء والمختصين وحسابات لجميع الجهات المعنية ، دون ماتحديد واقعى للاضطرابات التى حدثت فى خلال الفترة ، ولكى يمكن تحديد الخسائر بشكل دقيق يجب اتباع بعض الخطوات العلمية السليمة نذكرها لكى تكون خطوات استرشادية يمكن اجراء مرحلة أخرى من الدراسة سواء بطريق الدراسة أو بباحثين آخرين :

- تحديد مستهدفات التصدير ابتداء من شهر أغسطس وحتى نهاية الأزمة فى ابريل ١٩٩١ .
- تحديد ماتم تصديره فعلا من الحاصلات والسلع خلال الفترة السابقة .
- تحديد عروض أسعار الواردات المصرية لعام ١٩٩٠ ،
- تحديد تكلفة الاستيراد للواردات المصرية خلال الفترة من أغسطس ١٩٩٠ وحتى ابريل ١٩٩١ .
- تحديد حجم الواردات السلعية المصرية خلال الفترة محل الدراسة .
- تحديد عدد العمالة التى عادت من العراق والكويت خلال الأزمة .
- تحديد تكاليف عودة العمالة سواء من حيث :
  - * تكاليف نقل العماله .
  - * الاستثمارات المحلية التى وجهت لاستيعاب العماله .

* مدخرات العاملين فى الكويت والعراق ٠
* أمتعة العاملين فى الكويت والعراق ٠

- الزيادة فى الاستهلاك المحلى الناشئ عن عودة العمالة ٠
- تحديد مستهدفات السياحة خلال عام ١٩٩٠ وحتى ابريل ١٩٩١ ٠
- تحديد الليالى السياحية التى تمت خلال الفترة من أغسطس حتى ابريل ٠
- تحديد ايرادات شركات الطيران والنقل وغيرها ٠
- تحديد حجم التحويلات المصرية والخارجية التى لم يتم تحويلها بسبب الأزمة ٠
- تحديد عدد السفن التى مرت فى قناة السويس خلال الفترة من أغسطس وحتى ابريل وايراداتها ٠
- تحديد تكلفة الاضطرابات المحلية والدولية الناشئة عن معدلات التضخم وآثارها على الاقتصاد المصرى ٠

كل هذه البيانات يجب ان تحدد بدقة وبتوثيق سليم حتى يتثنى للمحلل الاقتصادى تحديد الخسائر وأثر الأزمة الفعلى والحقيقى على الاقتصاد المصرى بوجه عام ٠

المراجـــــــع

- عبد الوهاب حميد الرشيدى (دكتور) - التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربيـــــة - الدراسات الاقتصادية - معهد الاتحاد العربى .
- طاهر فاضل البيـانى (دكتور) - الامكانات المستقبليه للتكامل الصناعى لأقطـــــار مجلس التعاون العربى - ندوة التجمعات الاقليمية العربية - جامعة المنصورة ١٩٩٠ .
- مجدى محمد خليفه (دكتور) - الآفاق المستقبليه للتجارة الخارجية لدول مجلـــــس التعاون العربى - مؤتمر ظاهرة التكتلات الاقليميه فى عالم اليوم - كلية التجـــارة - جامعة أسيوط ١٩٨٩ .
- معهد التخطيط القومي - الامكانيات والآفاق المستقبليه للتكامل الاقتصادى بيـــن دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع - قضايا التخطيط والتنمية فـــى مصر رقم (٦١) .

دوريات ومجلات :

- البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - أعداد متفرقة .
- البنك المركزى المصرى - النشرة الاقتصادية - أعداد متفرقة .
- الأهرام الاقتصادى - أعداد متفرقة .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - قاعدة بيانات التجارة الخارجية .

ملخـــــــص

تأثير الأزمة على الصادرات والواردات

المنظـــــــورة

يعتبر التقارب التنموى بين دول المنطقة العربية سلاح ذو حدين فى التبـــــادل التجارى بين دول المنطقة فهو من ناحية أحد الاسباب الرئيسية لتقوية التبادل التجـــارى نظرا لتقارب الأذواق والانماط والدخول ، ولكنه من ناحية أخرى يعتبر أحد المعوقـــات للتبادل التجارى حيث تشابه الهيكل السلعى لدول المنطقة حيث تحتل صادرات المواد الخـام حوالى ٨٥٪ فى جميع صادرات دول المنطقه العربية ٠

ولكن يعتبر التقارب التنموى والتقارب الجغرافى أحد الاسباب التى تعطى اهمية نسبية للسوق العربية بالنسبه للدول العربية عن غيرها من الدول ، هذا بالرغم من أن التجـــارة البينيه للدول العربية لاتتعدى ١٢٪ من جملة التجارة العربية ، وهذه النسبه تشير الى أن تجارة الدول العربية مازالت تعانى من اتجاه معدلات التبادل الدولى فى غير صالح الـــدول العربية وأنه مازالت موارد النقد الأجنبى فى الدول العربية تستنزف بمعرفة الدول الأخـرى ، حيث تمثل المواد الخام حوالى ٨٥٪ من الصادرات العربية والتجارة البينيه تمثل ١٢٪ مـــن التجارة العربية ، هذا بالاضافه الى أن واردات السلع تامة الصنع والوسيطه حوالى٨٠٪ من جملة الواردات العربية ٠

ومصر احدى هذه الدول العربية التى تعانى تجارتها من اتجاه معدلات تبادلها فى غـــير

صالحها بالاضافة الى أن المواد الخام تمثل نسبه تصل الى ٧٥٪ من جملة صادراتها وكذلك نسبة تجارتها الى الدول العربية لاتمثل سوى ١٣٪ تقريبا ٠

وبالرغم من ذلك فان أثر أزمة الخليج على التجارة الخارجية المصرية كان تأثيرا واضحا سواء كان تأثيرا مباشرا متمثلا فى :

- فقد أسواق خارجية للسلع ٠
- انخفاض ايرادات خارجية (عوائد قناة السويس - تحويلات العاملين فى الخارج)٠
- انخفاض عائد السياحة ٠

أو تأثيرا غير مباشر متمثلا فى :

- ارتفاع تكاليف الشحن والنقل للبضائع ٠
- ارتفاع تكاليف التأمين على البضائع ٠
- انخفاض عدد فراغات السفن مما عرقل كثير من الصفقات التصديرية ٠
- انخفاض فى مستوى أسعار بعض السلع التصديريه نتيجة لعدم وصولها للأسواق الاستيراديه فى المواعيد المحدده ٠
- ارتفاع أسعار الواردات مما أجهد العبئ الملقى على الميزان التجارى المصرى ومن ثم ميزان المدفوعات ٠

أما بالنسبه للواردات المصرية فلقد تبلور تأثير الأزمة فى ارتفاع معدلات الاستهلاك المحلى نتيجة لعودة ٥ر١ مليون عامل من الكويت والعراق مما تسبب فى زيادة معدلات الواردات الغذائية وبالأسعار المرتفعة مما يعنى ضغط مفاجئ على الميزان التجارى ومن ثم على ميزان المدفوعات بالاضافة الى ايقاف تحويلات هؤلاء العاملين والذى يمثل ايراداتهم جزء كبير فى ميزان المدفوعات المصرى ، هذا بالاضافة الى الضغط المفاجئ على الموازنة العامة للدولة نتيجة لمحاولة الدولة ايجاد فرص عمل لهؤلاء مما حقق عجزا آخر لدى الموازنة العامة للدولة لابد من تمويله عن طريق استيراد القروض من الخارج . هذا بالاضافة الى تقلص مصادر الغذاء قدر بحوالى ٥٠ مليون جنيه كان يتم تحصيلها من هؤلاء العاملين هذا على المستوى المحلى .

أما على المستوى الدولى فان ارتفاع تكاليف النقل الجوى والبحرى والبرى بحوالى ١٥٪ ، وكذا ارتفاع تكاليف التأمين على السلع بحوالى ٤٠٠٪ ، وأيضا ارتفاع تكاليف عمليات الشحن والتفريغ بنحو ١٥٪ كانت الأعباء المباشره على الواردات حيث بلغت جملة هذه الأعباء حوالى ٤٣٠٪ مما يعنى زيادة الاعباء خلال فترة الأزمة على الميزان التجارى وميزان المدفوعات بنحو ٤٣٠٪ ، خاصة فى مصر حيث تبلغ وارداتها أربعة أمثال صادراتها ، وتناولت الدراسة بعض السلع الاستيراديه لمصر وخاصة السلع التى تستورد مصر معظمها من الدول العربية مثل غاز أويل وهو وقود الطائرات والأسمنت وكذلك تم استعراض بعض السلع مثل الأسمدة وورق الطباعة والقمح فاتضح زيادة الأعباء الاستيرادية على الميزان التجارى المصرى بنسبه تفوق النسبه السابقة بالاضافة الى خروج بعض الدول العربية من

السوق الاستيرادى المصرى مما حمل مصر أعباء اضافية نتيجة لضغط الاستهلاك المحلى فى استيراد هذه السلع من دول أخرى ذات مستويات أسعار أعلى وتكاليف نقل وشحن أعلى ٠

وانتهت الدراسة بملخص لأثر الأزمة على الصادرات والواردات والتى يمكن توضيحه من خلال أثر ذلك على ميزان المدفوعات حيث لوحظ أن خسائر مصر ، بلغت حوالى ١٨ مليار دولار فى مجملها ولكن جانب الصادرات السلعية بلغت هذه الخسائر ٨٩ر٦ مليون جنيه فى حين أعباء اضافية على جانب الواردات بلغت حوالى ٤٠٠ مليون دولار ، هذا بالاضافة الى جانب الصادرات الغير منظوره مثل السياحة وتحويلات العاملين بالخارج وايرادات قناة السويس وتعددت التقديرات للخسائر حيث أشارت الدراسة الى هذه المصادر كل بتقديراته ولكن أعطت الدراسة اشارة الى أن التوقعات والتقديرات هى فى معظمها عبارة عن اجتهادات وآراء الخبراء والمختصين ولكن اذا كنا بصدد تقدير حقيقى لحجم الخسائر فانه يوجد بعض الخطوات العلمية التى يمكن الاسترشاد بها فى تقدير أثر هذه الأزمة على الاقتصاد المصرى من خلال بيانات واقعية وحقيقية خاصة وأنه صدر قرار من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بعدم اعطاء أى بيانات لجميع الجهات وبالتالى فانه الآن يمكن التقدير الحقيقى والواقعى لحجم الخسائر الفعلية لأزمة الخليج على الاقتصاد المصرى ٠

الفصل الثالـــــــــث

لبحـــــث

انعكاسات أزمة الخليج على الاقتصاد المصـــرى

تأثير الأزمة على الصادرات والواردات غير المنظـــــــوره وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعـــات

اعداد : دكتوره / سلوى محمد مرسى فهمـــــــــى

خبير بمركز العلاقات الاقتصادية الدوليـــــة

بسم الله الرحمن الرحـــــــيم

المحتويـــــــات

رقم الصفحـــة

مقدمـــــــــة ١١٩

٠١٠٣ أهمية المتحصلات غير المنظورة فى ميزان المدفوعات ١٢١

٠١٠١٠٣ تطور ميزان المدفوعات فى الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حـــتى عام ١٩٩٠/٨٩ .. .. ١٢٢

٠٢٠١٠٣ أهمية المعاملات غير المنظوره فى ميزان المدفوعات .. ١٢٨

٠١٠٢٠١٠٣ أثر تحويلات المصريين العاملين فى الخارج على ميزان المدفوعات ١٢٨

٠٢٠٢٠١٠٣ أثر القطاع السياحى على ميزان المدفوعات . ١٣٢

٠٣٠٢٠١٠٣ اثر ايرادات قناة السويس على ميـــــزان المدفوعـــــات ١٣٨

٠٢٠٣ دراسة معادلة الاتجاه العام للتنبؤ بالقيم المتوقعة للصادرات غـــير المنظـــــــوره ١٤٤

٠١٠٢٠٣ تطور معدل نمو النشاط السياحى وايرادات قناة السويـــس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩ .. .. ١٤٤

٠٢٠٢٠٣ دراسة معادلة الاتجاه العام ١٥٠

٠٣٠٢٠٣ القيم المتوقعة للصادرات غير المنظوره وفقا لبديل معدل النمو ١٥٩

٠٣٠٣ انعكاسات أزمة الخليج على الصادرات غير المنظوره ١٦٥

رقم الصفحـــــــة

٠١٠٣٠٣ انعكاسات ازمة الخليج على القطاع السياحى ١٦٨

٠٢٠٣٠٣ انعكاسات أزمة الخليج على قناةالسويس ١٧٧

٠١٠٢٠٣٠٣ تطور حركة الملاحة فى القناة خلال الفـــترة من عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٠ .. .. .. ١٧٨

٠٢٠٢٠٣٠٣ تطور حركة الملاحة وحركة البضائع فى القنـاة لكل من السفن الحربية وناقلات البترول خـلال عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠٠ ١٨٥

٠٣٠٣٠٣ انعكاسات ازمة الخليج على تحويلات المصريين العاملـين فى الخـــــــارج ١٩٠

٠١٠٣٠٣٠٣ تقدير عدد المصريين فى الخارج وتقديـــــر دخولهم ومدخراتهم ١٩٢

٠٢٠٣٠٣٠٣ تقدير عدد العاملين فى كل من الكويت والعراق حتى بداية اغسطس ١٩٩٠ وتقدير مدخراتهـــم وتحويلاتهم ١٩٤

٠٣٠٣٠٣٠٣ أهمية تحويلات المصريين العاملين فى الخـارج كمصدر من مصادر النقد الاجنبى ١٩٧

٠٤٠٣٠٣٠٣ اهمية تحويلات المصريين العاملين فى الخـارج بالنسبه لبعض المؤشرات الرئيسية فى الاقتصاد المصـــــرى ٢٠١

ملخـــــــــص ٢٠٨

المراجـــــــــع ٢١١

بسم الله الرحمن الرحـــــيم

انعكاسات أزمة الخليج على الاقتصاد المصـــــرى

الصادرات غير المنظـــوره

مقدمـــــــة :

أدت أزمة الخليج بين العراق والكويت في بداية أغسطس ١٩٩٠الى ظهور العديد مـــن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى أصابت الاقتصادالمصرى.وبنهاية هذه الأزمة في فبراير١٩٩١ لم تنته المشاكل الاقتصادية التى أصابت الاقتصاد المصرى بل مازلنا نعانى من آثارهـــــــــا وسلبياتها حتى الآن .

فقد أدت أزمة الخليج الى تأثيرات سلبيه متنوعة اصابت العديد من مجالات الانتـــاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية وقطاع السياحة وايرادات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج .

وقد قدرت الخسائر المباشره وغير المباشره التى أصابت القطاع السياحى بحوالـــى ٢ مليار دولار وقدرت خسائر ايرادات القناه بحوالى ٥٠٠ مليون دولار ، اما خسائـــر تحويلات المصريين العاملين فى الخارج فقد قدرت بحوالى ٣ مليار دولار .

كذلك أدت هذه الأزمة الى العديد من الآثار السلبيه الاخرى مثل عودة العديد مـــن المصريين العاملين فى كل من الكويت والعراق مما أدى الى ضياع وفقد العديد من مدخراتهم

وممتلكاتهم التى قدرت بحوالى ١٨ مليار دولار هذا بالاضافه الى تحمل الدولة للعديد من الأعباء لتوفير المزيد من الخدمات للعماله العائدة عن طريق وزارات التموين والاسكان والصحة والتعليم والمواصلات ، هذا فضلا عن توقع انخفاض حصيلة الموازنة العامة للدولة من الجمارك والضرائب نظرا لنقص السلع التى تستوردها العماله المصرية من الخارج ونقص حصيلة تصاريح العمل وتأمينات العاملين فى الخارج ٠

ويختص هذا الجزء من البحث بدراسة انعكاسات أزمة الخليج على الصادرات غير المنظوره وللوصول الى ذلك سنقوم فى البداية بدراسة أهمية المتحصلات غير المنظوره فى ميزان المدفوعات ٠

ثم نقوم بدراسة لمعادلة الاتجاه العام للتنبؤ بالقيم المتوقعة للصادرات غير المنظوره وأخيرا نحاول اظهار انعكاسات أزمة الخليج على الصادرات غير المنظوره ، ونختم الجزء بخاتمة عنه ٠

١٠٣٠ أهمية المتحصلات غير المنظورة فى ميزان المدفوعات :

كما هو معروف عن ميزان المدفوعات بأنه حساب او سجل للقيمه النقديـــة لكل المعاملات الاقتصادية التى تتم بين المقيمين فى دولة ما والعالم الخارجى خـــلال فترة زمنية معينة هى فى العادة سنة وان كان هذا لايمنع من اعداده لفترات أقصر كربع سنة مثلا(١).

ويشتمل ميزان المدفوعات على حساب المعاملات الجارية الذى يتكون مـــن رصيد الميزان التجارى ورصيد ميزان الخدمات وحساب التحركات الرأسماليـــة (تحركات للداخل وتحركات للخارج) وحساب المعاملات من جانب واحد وحساب تحركات الذهب ٠

وفى سبيل دراستنا لأهمية المتحصلات غير المنظوره فى ميزان المدفوعات سنقوم أولا بدراسة تطور ميزان المدفوعات فى الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عـــــام ١٩٩٠/٨٩ ٠

---

(١)د٠السيدعبدالعزيز دحيـــه: محاضرات فى التجارة الدولية وميزان المدفوعات فى اشـــارة للوضع فى جمهورية مصر العربية ـ معهد التخطيط القومى ـ مذكرة داخلية رقم ٧٦١ ـ سبتمبر ١٩٨١ ٠

٠١٠١٠٣ تطور ميزان المدفوعات فى الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩ :

تعتبر بنود العمليات الجارية فى ميزان المدفوعات (العمليات المنظوره وغير المنظوره) من المتغيرات الاساسيه فى الميزان لانها تعكس الطاقة الفعلية للاقتصاد القومى ومدى اعتماده على العالم الخارجى اما بقية بنود الميزان والتى تشتمل على التحويلات الرأسمالية والتغيرات فى صافى الاصول الاجنبية فهى تعتبر دالة فى بنود العمليات الجارية ٠

والجدير بالذكر أن العمليات الجارية مع العالم الخارجى تنتهى غالبا فى حالة البلاد النامية بعجز ملموس وبالتالى فان دور بقية البنود الاخرى فى الميزان يكون مجرد تمويل العجز الحادث فى حساب المعاملات الجارية ٠

والجدول التالى يوضح لنا تطور الميزان التجارى والتحويلات فى الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩ ٠

جدول رقم (١١) : تطور حساب ميزان المدفوعات فى الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩

(بالمليون جنيه)

البيان / السنة	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩
المعاملات الجارية :										
حصيلة الصادرات	٢٧٧٩ر٠	٢٧٦٥ر١	٢٦٨٢ر٩	٢٨٥٩ر٨	٢٨٣٧ر٥	٢٨٨٥ر٤	٢٧٠٦ر٩	٢٧٦٦ر٠	٤٢١٠ر١	٥٦٢٠ر٩
مدفوعات عن الواردات	٦٦٧٨ر٨	٦٥٦٩ر٠	٦٣٨٢ر٥	٧٣٤٨ر٨	٧٧٣٤ر١	٩٢٢١ر٤	١٣٧٨٩ر٩	١٧٧٣٧ر٧	٢٢٣٦٥ر٥	٢٣٨٩٧ر٣
الرصيد	٣٨٩٩ر٨	٣٨٠٣ر٩	٣٦٩٩ر٦	٤٤٨٩ر٠	٤٨٩٦ر٦	٦٣٣٦	١١٠٨٨ر٠	١٣٩٧١ر٧	١٨١٥٥ر٤	١٨٢٧٦ر٤
المعاملات غير المنظورة :										
المتحصلات	٤٤٤٩ر٣	٣٩٧٤ر٨	٥٢٠٩ر٧	٥٨٧٣ر١	٥٨٣٩ر١	٣٤٦١ر٩	٥٨١١ر٨	٧٠٥٩ر٢	٩٧٣٠ر٠	١٠٤٣٢ر٤
المدفوعات	١٦٨١ر٦	٢٠٣٧ر٦	٢٢٨٢ر٠	٢٥٠٠ر٢	٢٤٠٢ر٧	٣٨٣٣ر٨	٥٧٦٠ر١	٤٥٨٨ر٨	٦٧٨٨ر٢	٧٦٤٠ر٠
الرصيد	+ ٢٧٦٧ر٧	+ ١٩٣٧ر٢	+ ٢٩٢٧ر٧	+ ٣٣٧٢ر٩	+ ٣٤٣٦ر٤	- ٤٨٢ر٩	+ ٥١ر٧	+ ٢٤٧٠ر٤	+ ٢٩٤١ر٨	+ ٢٧٩٢ر٤
رصيد المعاملات الجارية	- ١١٣٢ر١	- ١٨٦٦ر٧	- ٧٧١ر٩	- ١١١٦ر١	- ١٤٦٠ر٢	- ٦٧٠٧ر٩	- ١١٠٣٧ر١	- ١١٥٠١ر٣	- ١٥٢١٣ر٦	- ١٥٤٨٤ر٠
التحويلات :										
رسمية	٦٨ر١	٣٥ر٧	١٧ر٩	١٨ر٣	١٥٥ر٥	٣٥٥ر٢	١٦٤٣ر٢*	٥٤٤ر٥*	١٨٣٤ر٨*	٣١٨٢ر٤*
تحويلات العاملين فى الخارج	١٨٣٧ر٢	١٧٣٢ر١	٢٦٣٣ر٦	٣٢٧٠ر٢	٢٩٠٨ر٨	٣٩٥٠ر٩	٦٧١٣ر٤	٧٥٤٣ر٤	٩١٢٥ر٠	٩٣٤٣ر٧
رصيد التحويلات	١٩٠٥ر٣	١٧٦٧ر٨	٢٦٥١ر٥	٣٢٨٨ر٥	٣٠٦٤ر٣	٤٣٠٦ر١	٨٣٥٦ر٦	٩٠٨٧ر٩	١٠٩٥٩ر٨	١١٥٢٦ر١
رصيد المعاملات الجارية والتحويلات	+ ٧٧٣ر٢	- ٩٨ر٩	+ ١٨٧٩ر٦	+ ٢١٧٢ر٤	+ ١٦٠٤ر١	- ٢٤٠١ر٨	- ٢٦٨٠ر٥	- ٢٤١٣ر٤	- ٤٢٥٣ر٨	- ٣٩٥٧ر٩

المصدر :

١ - تقارير البنك المركزى المصرى للسنوات من ١٩٨١ حتى ١٩٨٩/٨٨ .

٢ - البنك الاهلى المصرى - العدد الرابع - مجلد (٤) - ١٩٨٨ .

٣ - وزارة التخطيط - الادارة المركزية للتجارة الخارجية .

* تتضمن الواردات السلعية فى صورة منح طبقا لارقام وزارة التعاون الدولى .

يتضح لنا من الجدول السابق (رقم ١) التزايد المستمر لحجم العجز في الميزان التجارى (الواردات السلعية والصادرات السلعية) من ٣٨٩٩ر٩ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ الى ٦٣٣٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ ثم الى ١١٨٢٧٦ر٤ مليون جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ .

ويتضح لنا أيضا من هذا الجدول العجز المحقق فى الميزان التجارى قد إتخذ اتجاها صعوديا منذ عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩ باستثناء عامى ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٣/٨٢ حيث بلغ هذا العجز ٣٨٠٣ر٩ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ و ٣٦٩٩ر٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨٣/٨٢ وباستثناء هذين العامين فقد واصل هذا العجز ارتفاعه حتى بلغ ١٨٢٧٦ر٤ مليون جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ بزيادة قدرها أربعة أمثال العجز المحقق فى عام ١٩٨١/٨٠ .

وقد ترجع هذه الزيادة فى عجز الميزان التجارى الى زيادة الأسعار العالمية من ناحية والى ارتفاع متوسط سعر الصرف الذى يتم على أساسه تقييم هذه المعاملات والمعلن من قبل البنك المركزى فقد زاد سعر الصرف من ٧٠ قرشا للدولار فى عام ١٩٨١/٨٠ الى ٨٢ر٢ قرشا فى عام ١٩٨٢/٨٢ ثم الى ١٣٢ر٩ قرشا فى عام ١٩٨٦/٨٥ و ٢٢٢ر٩ قرشا فى عام ١٩٨٧/٨٦ و ٢٢٨ر٧ قرشا فى عام ٨٨/ ١٩٨٩ ثم الى ٢٧٥ قرشا فى عام ١٩٩٠/٨٩ .*

---

* البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية - المجلد التاسع والعشرون العدد الأول - ١٩٨٩/٨٨ .

ويوضح لنا الجدول السابق (رقم(١) ايضا دور المعاملات غير المنظوره في تخفيف عجز العمليات الجارية الناجمة عن العجز المتزايد للميزان التجاري في الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩ ، فطبقا للجدول (رقم(١) حقق رصيد المعاملات غير المنظورة فائضا خلال الفترة المذكورة باستثناء عام١٩٨٦/٨٥٠

والملاحظ من الجدول السابق أيضا رقم(١١) ان رصيد المعاملات غير المنظوره كان متذبذبا خلال العشر سنوات السابقة بين الارتفاع والانخفاض فقد سجل هذا الرصيد فائضا قدره ٢٧٦٧ر٧ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ ، ارتفع الى ٣٤٣٦ر٤ مليون جنيه في عام ١٩٨٥/٨٤ ثم بدأ بعد ذلك في التراجع منذ عام ١٩٨٦/٨٥ ثم بدأ يتصاعد تدريجيا بعد ذلك حيث سجل فائضا قدره ٢٧٩٢ر٤ مليون جنيه في عام ١٩٩٠/٨٩ بانخفاض قدره ١٤٩ر٤ مليون جنيه عن عام ١٩٨٩/٨٨ ٠

ويرجع هذا التذبذب في رصيد المعاملات غير المنظوره في الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٠ الى اشتمال المعاملات غير المنظوره حتى عام (١٩٨٥/٨٤) على تحويلات العاملين في الخارج مما أدى الى تزايد هذا الفائض في رصيدها، ولكن عندما تم فصل تحويلات العاملين في الخارج من بنود فوائد وارباح وايرادات أخرى، بدأ الفائض في رصيد العمليات غير المنظوره في الانكماش حتى انه قد تحول الى عجز في عام ١٩٨٦/٨٥ بلغ (- ٣٧١ر٩ مليون جنيه) كما يوضحه لنا الجدول (رقم(١١) ثم عاد هذا الرصيد (المعاملات غير المنظوره) الى الارتفاع التدريجي حيث سجل فائضا قدره ٥١ر٧ مليون جنيه في عام ١٩٨٧/٨٦ و ٢٧٩٢ر٤ مليون جنيه في عام ١٩٩٠/٨٩ ٠

كذلك يرجع هذا التذبذب فى رصيد المعاملات غير المنظوره الى عدة اعتبارات هامة ألا وهى : طبيعة البنود الاساسية التى يتكون منها ميزان المعاملات غير المنظوره وهذه البنود هى رسوم المرور فى قناة السويس والسياحة والملاحة والتأمين والفوائد والارباح . فطبيعة هذه البنود كما نعلم تتوقف الى حد كبير على الظروف السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية واى اختلال فى هذه الظروف يؤثر بالتالى على حصيلة هذه البنود وخاصة قطاع السياحة وقناة السويس .

وخير دليل على ذلك أحداث الخليج الأخيره كما سنرى من خلال العرض التالى ، هذا بالاضافة الى ارتفاع الاسعار المتزايد فى السنوات الاخيره للخدمات المتعلقه بهذه البنود مما أدى الى زيادة متتالية فى المدفوعات غير المنظوره حيث سجلت هذه المدفوعات ١٦٨١ر٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ وأخذت فى الارتفاع حتى بلغت ٣٨٣٢ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ ثم وصلت الى ٧٦٤٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ .

وهذا يعنى ان المدفوعات غير المنظوره قد تزايدت حوالى ٤ أمثال ونصف خلال هذه الفترة فى حين نجد ان المتحصلات غير المنظوره لم تتزايد بأكثر من مثلين تقريبا خلال نفس الفترة .

ورغم تذبذب رصيد المتحصلات غير المنظوره الا انها تلعب دورا هاما فى تخفيض العجز فى ميزان العمليات الجارية كما يتضح لنا من الجدول رقم(١١)

حيث نرى أن رصيد المعاملات غير المنظوره قد أدى الى تخفيض العجز فـــــى رصيد المعاملات الجارية من (- ٨ر٣٨٩٩) مليون جنيه الى (- ١ر١١٣٢) مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ ومن (-٤٤٨٩) مليون جنيه الى (- ١ر١١١٦) مليون جنيه فى عام ١٩٨٤/٨٣ ومن (- ٧ر١٣٩٧١) مليون جنيه الى(-٣ر١١٥٠١) مليون جنيه فى عام ١٩٨٨/٨٧ ومن (- ٤ر١٨٢٧٦) مليون جنيه الى (- ١٥٤٨٤) مليون جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ .

وبذلك نرى ان رصيد المعاملات غير المنظوره يلعب دورا هاما فى تخفيـــف عجز العمليات الجارية الناجم عن العجز المتزايد للميزان التجارى وكلما كانـــت الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية فى صالح المعاملات غير المنظـــوره كلما أدى ذلك الى زيادة دورها فى تخفيف العجز فى ميزان المدفوعات والعكـــس صحيح .

وتعتبر تحويلات المصريين العاملين فى الخارج من البنود الهامة فى المعاملات غير المنظوره حيث تؤدى الى تخفيض عجز المعاملات الجارية فى ميزان المدفوعات كما يوضحه لنا الجدول رقم (١١)حيث نرى ان هذه التحويلات قد ادت الـــــى جعل رصيد المعاملات الجارية والتحويلات موجبا خلال الأعوام ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٢/٨٢ و١٩٨٤/٨٣ و ١٩٨٥/٨٤ كما أدت هذه التحويلات الى خفض كبير فى عجز الميزان التجارى .

وسنقوم بدراسة أهمية المعاملات غير المنظوره فى ميزان المدفوعات من هذا العرض ٠

٠٢٠١٠٣ أهمية المعاملات غير المنظوره فى ميزان المدفوعات :

لقد اتضح لنا من مثالية تطور ميزان المدفوعات ذلك الدور الهام الذى تلعبه المعاملات غير المنظورة فى تخفيف العجز التجارى وسنحاول الآن توضيح أهم بنود المعاملات غير المنظوره ودورها وأهميتها للاقتصاد المصرى وذلك حتى نستطيع تحديد مدى انعكاس ازمة الخليج عليها وأثر ذلك على ميزان المدفوعات وعلى الاقتصاد المصرى ككل ٠ وستقتصر دراستنا فى هذا الجزء على ثلاث بنود رئيسية الا وهى : تحويلات المصريين العاملين فى الخارج وقطاع السياحة وقناة السويس ٠

٠١٠٢٠١٠٣ أثر تحويلات المصريين فى الخارج على ميزان المدفوعات :

تعتبر تحويلات المصريين العاملين فى الخارج من أهم بنود المتحصلات غير المنظوره فى تخفيف عجز الميزان التجارى كما سبق وان ذكرنا ٠

ولتحديد أثر تحويلات المصريين العاملين فى الخارج على ميـــــــزان المدفوعات وعلى الاقتصاد القومى لابد من بيان نسبة هذه التحويلات الى كـــل من الصادرات والواردات والناتج القومى الاجمالى كما يوضحه الجـــــــدول التالـــــــــى :

جدول رقم (١٢) : تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ونسبتها الى اجمالى المتحصلات الجارية والصادرات والواردات والناتج القومى الاجمالى

السنة	(١) تحويلات المصريين العاملين فى الخارج بالمليون	(٢) نسبة التحويلات الى المتحصلات الجاريه ٪	(٣) نسبة التحويلات الى الصادرات غير المنظوره ٪	(٤) نسبة التحويلات الى قيمة الواردات ٪	(٥) الناتج القومى الاجمالى * بالاسعار الجارية بالمليون	(٦) نسبة التحويلات الى الناتج القومى الاجمالى ٪
١٩٨١/٨٠	١٨٣٧ر٢	١ر٦٦	٢ر٤١	٥ر٢٧	١٨٤٦٢	١٠
١٩٨٢/٨١	١٧٣٢ر١	٦ر٦٢	٥ر٤٣	٣ر٢٦	٢١٣٢٧	١ر٨
١٩٨٣/٨٢	٢٦٣٣ر٦	١ر٩٨	٥ر٥٠	٢ر٤١	٢٦٠٥١	١ر١٠
١٩٨٤/٨٣	٣٢٧٠ر٢	١١٤ر٣	٦ر٥٥	٤ر٤٤	٣٠٦٠٥	١٠ر٦
١٩٨٥/٨٤	٢٩٠٨ر٨	١٠٢ر٥	٨ر٤٩	٦ر٣٧	٣٥٨٩٢	٨ر١
١٩٨٦/٨٥	٣٩٥٠ر٩	١٣٦ر٩	١ر١١٤	٨ر٤٢	٣٩٣٩٧	١٠
١٩٨٧/٨٦	٦٧١٣ر٤	٢٣٩ر١	٥ر١١٥	٦ر٤٨	٤٦٠٧٦	١٤ر٥
١٩٨٨/٨٧	٧٥٤٣ر٤	٢٠٠ر٣	٨ر١٠٦	٥ر٤٢	٥٧٥٩٥	١٣ر١
١٩٨٩/٨٨	٩١٢٥ر٠	٢١٦ر٧	٩٣ر٧	٤٠ر٧		
١٩٩٠/٨٩	٩٣٤٣ر٧	١٦٦ر٢	٨٩ر٥	٣٩		

المصدر : حسبت النسب من بيانات الجدول رقم (١١)

* البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية المجلد التاسع والعشرون - العدد الأول ١٩٨٩/٨٨ .

يوضح لنا الجدول السابق اهمية ووزن تحويلات المصريين العاملين فى الخارج النسبى فى ميزان المدفوعات ٠

فلو نظرنا الى نسبة هذه التحويلات الى حصيلة المتحصلات الجارية (عمود ٢) لوجدنا انها كانت ٦٦٪ ففى عام ١٩٨١/٨٠ ارتفعت الى ١١٤٪ فى عام ١٩٨٤/٨٣ ثم الى ٢٣٩٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ ثم انخفضت قليلا لتبلغ ١٦٦ر٢٪ فى عام ١٩٩٠/٨٩ ٠

اما عن نسبة هذه التحويلات الى حصيلة الصادرات غير المنظورة(عمود٣) فنجدها ايضا مرتفعة حيث سجلت ٤١ر٢٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ ، ارتفعت الى ١١٥٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ ثم انخفضت قليلا لتبلغ ٨٩ر٥ ٪ فى عام ١٩٩٠/٨٩ ٠

وأخيرا اذا نظرنا الى مساهمة هذه التحويلات فى الناتج القومى الاجمالى (عمود ٦) لاتضح لنا أن هذه المساهمة تتراوح مابين ١٠٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ و١٣٪ فى عام ١٩٨٨/٨٧ وان كانت قد سجلت اعلى معدل لها ١٤ر٥٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ وهذا يدل على مدى أهمية تحويلات المصريين العاملين فى الخارج وانعكاسها على الاقتصاد القومى المصرى ٠

والجدير بالذكر ان نسبة هذه التحويلات الى كل من المتحصلات الجارية والصادرات وقيمة الواردات والناتج القومى الاجمالى تفوق نسبة كل من الايرادات السياحيه وايرادات قناة السويس كما سيتضح لنا الآن ٠

٠٢٠٢٠١٠٣ أثر القطاع السياحى على ميزان المدفوعات :

يأتى القطاع السياحى فى المرتبه الثانيه من حيث الأهمية بين بنود المتحصلات غير المنظورة بعد تحويلات المصريين العاملين فى الخارج حيث زادت متحصلات السياحة خلال العشر سنوات الماضية زيادة ملموسه فقد ارتفعت هذه المتحصلات من ٤١٣ر٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ الى ٢٦١٦ر٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ كما يوضحه الجدول رقم (١٣) التالى :

جدول رقم(١٣) : تطور ميزان العمليات غير المنظورة فى الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩

(بالمليون جنيه)

البيان / السنة	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩
المعاملات غير المنظوره :										
المتحصلات :	٤٤٤٩ر٣	٣٩٧٤ر٨	٥٢٠٩ر٧	٥٨٧٣ر١	٥٨٣٩ر١	٣٤٦١ر٩	٥٨١١ر٨	٧٠٥٩ر٢	٩٧٣٠ر٠	١٠٤٣٢ر٤
١ - الملاحة	٢٨٧ر٧	٤٠١ر٢	٤٥١ر٧	٤٢٧ر٨	٤٦١ر٨	٥٨١ر١	٨٣٣ر٤	٧٠١ر١	١٠٤٠ر٧	٩٢١ر٢
٢ - قناة السويس	٥٤٦ر٣	٦٣٦ر٢	٦٦٩ر٦	٦٨١ر٨	٦٠٩ر٨	٧١٩ر٨	٨٠٣ر٦	٨٨٨ر١	١٤٣٧ر٤	١٦١١ر٥
٣ - السياحة	٤١٣ر٥	٣١٧ر٥	٢٤٥ر٠	٢٣٢ر٤	٣٣٠ر٧	٤٠١ر٤	٨٣٧ر٠	١٩٢٢ر٢	٢٢٧٣ر٦	٢٦١٦ر٣
٤ - فوائد وأرباح	٢٢٠٥ر٤	٢٠٩٠ر٨	٢٩٩٨ر٢	٣٦٩٢ر٦	٣٣٤٩ر٩	٦١٠ر٩	١١٠١ر٦	١١١١ر٩	١٥٧٠ر٠	١٦٣٢ر٩
٥ - أخرى	٩٩٦ر٤	٥٢٩ر١	٨٤٥ر٢	٨٣٨ر٠	١٠٨٦ر٩	١١٤٨ر٦	٣٢٣٦ر٢	٢٤٣٥ر٩	٣٤٠٨ر٣	٣٦٥٠ر٥
المدفوعات :	١٦٨١ر٦	٢٠٣٧ر٦	٢٢٨٢ر٠	٢٥٠٠ر٢	٢٤٠٢ر٧	٢٨٣٣ر٨	٥٧٦٠ر١	٤٥٨٨ر٨	٦٧٨٨ر٢	٧٦٤٠ر٠
رصيد ميزان المعاملات غير المنظورة	٢٧٦٧ر٧	١٩٣٧ر٢	٢٩٢٧ر٧	٣٣٧٢ر٩	٣٤٣٦ر٤	٣٧١ر٩ -	٥١ر٧	٢٤٧٠ر٤	٢٩٤١ر٨	٢٧٩٥ر٤
التحويلات										
رسمية	٦٨ر١	٣٥ر٧	١٧ر٩	١٨ر٣	١٥٥ر٥	٣٥٥ر٢	١٦٤٣ر٢	١٥٤٤ر٥	١٨٢٤ر٨	٢١٨٢ر٤
تحويلات العاملين فى الخارج	١٨٣٧ر٢	١٧٣٢ر١	٢٦٣٣ر٦	٣٢٧٠ر٢	٢٩٠٨ر٨	٣٩٥٠ر٩	٦٧١٣ر٤	٧٥٤٣ر٤	٩١٢٥ر٠	٩٣٤٣ر٧
رصيد التحويلات	١٩٠٥ر٣	١٧٦٧ر٨	٢٦٥١ر٥	٣٢٨٨ر٥	٣٠٦٤ر٣	٤٣٠٦ر١	٨٣٥٦ر٦	٩٠٨٧ر٩	١٠٩٥٩ر٨	١١٥٢٦ر١
رصيد المعاملات غير المنظورة والتحويلات	٤٦٧٣ر٠	٣٧٠٥	٥٥٧٩ر٢	٦٦٦١ر٤	٦٥٠٠ر٧	٣٩٣٤ر٢	٨٤٠٨ر٣	١١٥٤٩ر٣	١٣٩٠١ر٦	١٤٣١٨ر٥

المصدر :

١ - تقارير البنك المركزى المصرى للسنوات من ١٩٨١ حتى ١٩٨٩/٨٨ .

٢ - وزارة التخطيط - الادارة المركزية للتجارة الخارجية.

يتضح لنا من الجدول السابق رقم (١٢)ان الايرادات السياحية كانت متذبذبة خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٨٥/٨٤ حيث سجلت هذه الايرادات ٥ر٤١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ ثم انخفضت الى ٥ر٣١٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ وواصلت انخفاضها خلال عامى ١٩٨٣/٨٢ و ١٩٨٤/٨٣ ثم ارتفعت بعد ذلك حيث بلغت ٣ر٢٦١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ وقد كان من المقدر أن تواصل ارتفاعها لتصل الى اكثر من ٣ مليار جنيه فى عام١٩٩١/٩٠ الا أن أحداث الخليج الاخيره حالت دون ذلك كما سيتضح لنا فيما بعد .

والجدول التالى (رقم ١٤) يوضح لنا الاهمية النسبية للايرادات السياحية بالنسبه لكل من المتحصلات الجارية والصادرات والواردات والناتج القومى الاجمالى .

جدول رقم (١٤) : الايرادات السياحية ونسبتها : لاجمالي المتحصلات الجارية والصادرات والواردات والناتج القومى الاجمالـــــى

السنـــة	(١) الايـــرادات السياحيـة * بالمليون جنيه	(٢) نسبة الايرادات السياحية الـــى المتحصلات الجارية	(٣) نسبة الايرادات السياحية الى الصادرات غير المنظـــوره	(٤) نسبة الايرادات السياحية الى قيمة الواردات	(٥) الناتج القومى الاجمالى ** بالمليون جنيه	(٦) نسبة الايـرادات السياحية الى الناتج القومى الاجمالى
١٩٨١/٨٠	٤١٣ر٥	١٤ر٨	٩ر٢	٦ر١	١٨٤٦٢	٢ر٢
١٩٨٢/٨١	٣١٧ر٥	١١ر٤	٧ر٢	٤ر٨	٢١٣٢٧	١ر٥
١٩٨٣/٨٢	٢٤٥ر٠	٩ر١	٤ر٧	٣ر٨	٢٦٠٥١	١
١٩٨٤/٨٣	٢٣٢ر٤	٨ر١	٣ر٧	٣ر١	٣٥٦٠٥	٠ر٨
١٩٨٥/٨٤	٣٣٠ر٧	١١ر٦	٥ر٦	٤ر٢	٣٥٨٩٢	١
١٩٨٦/٨٥	٤٠١ر٤	١٣ر٩	١١ر٥	٤ر٣	٣٩٣٩٧	١
١٩٨٧/٨٦	٨٣٧ر٠	٣٠ر٩	١٤ر٤	٦	٤٦٠٧٦	١ر٨
١٩٨٨/٨٧	١٩٢٢ر٣	٥١	٢٧ر٢	١٠ر٨	٥٧٥٩٥	٣ر٣
١٩٨٩/٨٨	٢٢٧٣ر٦	٥٤	٢٣ر٣	١٠ر١		
١٩٩٠/٨٩	٢٦١٦ر٣	٤٦ر٥	٢٥	١٠ر٩		

المصـــــدر : حسبت النسب من بيانات الجدول رقم (١١) .

* انظر الجدول رقم (١٣) .

** البنك المركزى المصرى ـ المجلة الاقتصادية ـ المجلد التاسع والعشرون ـ العدد الاول ١٩٨٩/٨٨ .

يوضح لنا الجدول السابق رقم (١٤) مدى ضآلة الدور الذى لعبتـــــــــه الايرادات السياحية فى ميزان المدفوعات خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حـــتى عام ١٩٨٦/٨٥ ويرجع ذلك بالطبع الى تذبذب الايرادات السياحيه فى هـــذه الفترة كما سبق وأن ذكرنا ، وقدكانت نتيجة ذلك انخفاض اهميـــــــــة الايرادات السياحية الى كل من المتحصلات الجارية والصادرات غير المنظـــورة والناتج القومى الاجمالى خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٨٥/٨٤ كمـا يوضحه لنا الجدول رقم(١٤) .

فلو نظرنا مثلا الى نسبة الايرادات السياحية الى المتحصلات الجارية فـى عام ١٩٨١/٨٠ لوجدنا انها كانت تمثل ١٤ر٨٪ انخفضت الى ١ر٨٪ فى عـــام ١٩٨٤/٨٣ وهو ادنى انخفاض لها وقد أخذت هذه النسبه فى الارتفاع منذ عـــام ١٩٨٦/٨٥ حيث بلغت ١٢ر٩٪ و ٢٠ر٩٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ وقد سجلت أعلـــى معدل لها فى عام ١٩٨٩/٨٨ حيث بلغت ٥٤٪ .

أما عن نسبة الايرادات السياحية الى الصادرات غير المنظوره فسيوضحها لنا ايضا الجدول رقم(١٤) حيث نرى ان هذه النسبه قد سجلت انخفاضـــــا ملحوظا خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٨٥/٨٤ فقد انخفضت هـــذه النسبه من ٢ر٩٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ الى ٦ر٥ ٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ ثم بـــدأت بعد ذلك فى الارتفاع التدريجى حيث بلغت ٥ر١١٪ فى عام ١٩٨٦/٨٥ ثـــم واصلت ارتفاعها حتى بلغت ٢ر٢٧٪ فى عام ١٩٨٨/٨٧ وهو أعلى معدل لهـــا ثم انخفضت قليلا بعد ذلك لتصل الى ٢٥٪ فى عام ١٩٩٠/٨٩ .

وأخيرا اذا نظرنا الى نسبة الايرادات السياحية الى الناتج القومي الاجمالى جدول رقم(١٤) لاتضح لنا ان هذه النسبه تعد ضئيلة جدا بالمقارنة بتحويلات المصريين العاملين فى الخارج*فقد سجلت نسبة الايرادات السياحية الى الناتج القومى الاجمالى ٢ر٢٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ مقارنة بنسبة ١٠٪ لتحويلات المصريين العاملين فى الخارج لنفس العام . وقد واصلت نسبة الايرادات السياحية الى الناتج القومى الاجمالى انخفاضها فبلغت ٥ر١٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ و١٪ فى عام ١٩٨٣/٨٢ و ٨ر٠٪ فى عام ١٩٨٤/٨٣ وهو أقل معدل لها خلال العشر سنوات السابقة ثم ارتفعت قليلا هذه النسبه لتبلغ ٨ر١٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ ثم ٣ر٢٪ فى عام ١٩٨٨/٨٧ .

ومما سبق يمكن القول انه رغم زيادة الايرادات السياحية خلال الخمس سنوات السابقه (١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩) الا أنها مازالت تمثل نسبه ضئيلة جدا لكل من الصادرات غير المنظوره والناتج القومى الاجمالى بالمقارنة بتحويلات المصريين العاملين فى الخارج.

---

* انظر جدول رقم (١٢) .

٠٣٠٢٠١٠٣ أثر ايرادات قناة السويس على ميزان المدفوعات :

تأتى ايرادات قناة السويس من حيث الأهمية فى المرتبة الثالثه بين بنود المتحصلات غير المنظوره بعد تحويلات المصريين العاملين فى الخارج وقطاع السياحة ٠ فمنذ اعادة افتتاح القناة فى يونيو ١٩٧٥ زادت ايراداتها نتيجة لتطويرها والسماح بمرور السفن ذات الحمولات الكبيرة بها٠

وطبقا للجدول رقم (١٥) فقد سجلت ايرادات القناة ٣٥ر٥٤٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ ارتفعت الى ١ر٨٨٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٨/٨٧ ثم وصلت الى ٥ر١٦١١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ ٠

والجدول التالى رقم (١٥) يوضح لنا تطور ايرادات قناة السويس ونسبتها الى المتحصلات الجارية والصادرات غير المنظورة والناتج القومى الاجمالى ٠

جدول رقم (١٥): ايرادات قناة السويس ونسبتها الى المتحصلات الجارية والصادرات والواردات والناتج القومى الاجمالى

السنة	(١) ايرادات قناة السويس* بالمليون جنيه	(٢) نسبة ايرادات قناة السويس الى المتحصلات الجارية	(٣) نسبة ايرادات قناة السويس الى الصادرات غير المنظوره	(٤) نسبة ايرادات قناة السويس الى قيمة الواردات	(٥) الناتج القومى الاجمالى** بالمليون جنيه	(٦) نسبة ايرادات قناة السويس الى الناتج القومى الاجمالى
١٩٨١/٨٠	٥٤٦ر٣	١٩ر٦	١٢ر٢	٨ر١	١٨٤٦٢	٢ر٩
١٩٨٢/٨١	٦٣٦ر٢	٢٣	١٦	٩ر٦	٢١٣٢٧	٢ر٩
١٩٨٣/٨٢	٦٦٩ر٦	٢٤ر٩	١٢ر٨	١٠ر٤	٢٦٠٥١	٢ر٥
١٩٨٤/٨٣	٦٨١ر٨	٢٣ر٨	١١ر٦	٩ر٢	٣٥٦٠٥	٢ر٢
١٩٨٥/٨٤	٦٠٩ر٨	٢١ر٤	١٠ر٤	٧ر٨	٣٥٨٩٢	١ر٧
١٩٨٦/٨٥	٧١٩ر٨	٢٤ر٩	٢٠ر٧	٧ر٨	٣٩٣٩٧	١ر٨
١٩٨٧/٨٦	٨٠٣ر٦	٢٩ر٦	١٣ر٨	٥ر٨	٤٦٠٧٦	١ر٧
١٩٨٨/٨٧	٨٨٨ر١	٢٣ر٥	١٢ر٥	٥	٥٧٥٩٥	١ر٥
١٩٨٩/٨٨	١٤٣٧ر٤	٣٤ر١	١٤ر٧	٦ر٤		
١٩٩٠/٨٩	١٦١١ر٥	٢٨ر٦	١٥ر٤	٦ر٧		

المصدر : حسبت النسب من بيانات الجدول رقم (١١) .

* انظر الجدول رقم (١٣) .

** البنك المركزى المصرى ـ المجلة الاقتصادية ـ المجلد التاسع والعشرون ـ العدد الاول ١٩٨٩/٨٨ .

وبعد يمكن القول أنه بالنظر الى نسبة البنود الثلاث الرئيسية للصادرات غير المنظورة * الى كل من المتحصلات الجارية والصادرات غير المنظورة وقيمة الواردات والناتج القومى الاجمالى يتضح لنا ان نسبة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج تفوق فى اهميتها نسبة كل من الايرادات السياحية وايرادات قناة السويس كما يوضحه لنا الجدول التالى :

---

* تحويلات المصريين العاملين فى اخارج والايرادات السياحيةوايرادات قناة السويس .

جدول رقم (١٦) : نسبة كل من تحويلات المصريين العاملين فى الخارج والايرادات السياحية وايرادات قناة السويس الى كل من المتحصلات وحصيلة الصادرات غير المنظـــوره وقيمة الواردات والناتج القومى الاجمالى

السنة	تحويلات المصريين العاملين فى الخارج*				الايرادات السياحيـــة**				ايرادات قناة السويـــس***			
	نسبتها الى المتحصلات الجارية	نسبتها الى الصادرات غير المنظورة	نسبتها الى قيمة الواردات	نسبتها الى الناتج القومى الاجمالى	نسبتها الى المتحصلات الجارية	نسبتها الى الصادرات غير المنظوره	نسبتها الى قيمة الواردات	نسبتها الى الناتج القومى الاجمالى	نسبتها الى المتحصلات الجارية	نسبتها الى الصادرات غير المنظوره	نسبتها الى قيمة الواردات	نسبتها الى الناتج القومى الاجمالى
١٩٨١/٨٠	١ر٦٦	٣ر٤١	٥ر٢٧	١٠	٨ر١٤	٣ر٩	١ر٦	٣ر٢	٦ر١٩	٢ر١٢	١ر٨	٩ر٢
٨١/ ١٩٨٢	٦ر٦٣	٥ر٤٣	٣ر٢٦	١ر٨	١ر١١	٩ر٧	٨ر٤	٥ر١	٢٣	١٦	٦ر٩	٣ر٩
١٩٨٣/٨٢	١ر٩٨	٥ر٥٠	٢ر٤١	١ر١٠	٩ر١	٧ر٤	٣ر٨	١	٩ر٢٤	٨ر١٢	٤ر١٠	٥ر٢
١٩٨٤/٨٣	٣ر١١٤	٦ر٥٥	٤ر٤٤	٦ر١٠	٨ر١	٧ر٣	١ر٣	٨ر٠	٨ر٢٣	٦ر١١	٩ر٢	٣ر٢
١٩٨٥/٨٤	٥ر١٠٢	٨ر٤٩	٦ر٣٧	١ر٨	٦ر١١	٦ر٥	٢ر٤	١	٤ر٢١	٤ر١٠	٨ر٧	١ر٧
١٩٨٦/٨٥	٩ر١٣٦	١ر١١٤	٨ر٤٢	١٠	٩ر١٣	٥ر١١	٣ر٤	١	٩ر٢٤	٧ر٢٠	٨ر٧	١ر٨
١٩٨٧/٨٦	١ر٢٣٩	٥ر١١٥	٦ر٤٨	٥ر١٤	٩ر٣٠	٤ر١٤	٦	١ر٨	٦ر٢٩	٨ر١٣	٨ر٥	١ر٧
١٩٨٨/٨٧	٣ر٢٠٠	٨ر١٠٦	٥ر٤٢	٥ر١٣	٥١	٢ر٢٧	٨ر١٠	٣ر٣	٥ر٢٣	٥ر١٢	٥	٥ر١
١٩٨٩/٨٨	٧ر٢١٦	٧ر٩٣	٧ر٤٠	—	٥٤	٣ر٢٣	١ر١٠	—	١ر٢٤	٧ر١٤	٦ر٤	—
١٩٩٠/٨٩	٣ر١٦٦	٥ر٨٩	٣٩	—	٥ر٤٦	٢٥	٩ر١٠	—	٦ر٢٨	٤ر١٥	٧ر٦	—

المصدر : اخذت هذه النسب من الجداول ارقام ١٢ و ١٤ و ١٥ .

* انظر جدول رقم ١٢ .

** انظر جدول رقم ١٤ .

*** انظر جدول رقم ١٥ .

يتضح لنا من الجدول السابق رقم (١٦) ان نسبة تحويلات المصريين العاملين في الخارج الى المتحصلات الجارية قد سجلت ١ر٦٦٪ في عام ١٩٨١/٨٠ مقابل ١٩ر٦٪ لنسبة ايرادات قناة السويس و ٨ر١٤ ٪ لنسبة الايرادات السياحية ٠

أما عن نسبة التحويلات الى هذه المتحصلات في عام ١٩٨٤/٨٣ فقد ارتفعت الى ٣ر١١٤٪ مقابل ٨ر٢٣٪ لنسبة ايرادات قناة السويس و ١ر٨٪ لنسبة الايرادات السياحية ٠

وقد ظلت نسبة التحويلات الى المتحصلات الجارية مرتفعة حتى بلغت اقصى معدل لها في عام ١٩٨٩/٨٨ حيث سجلت ٧ر٢١٦٪ مقابل و ٥٤٪ للايرادات السياحية و ١ر٣٤٪ لايرادات قناة السويس ٠

اما اذا انتقلنا الى الصادرات غير المنظورة لوجدنا ايضا ان نسبة تحويلات المصريين العاملين في الخارج تفوق بكثير نسبة كل من ايرادات قناة السويس والايرادات السياحية ٠

فطبقا للجدول رقم (١٦)نرى ان نسبة التحويلات الى الصادرات غير المنظوره قد سجلت ٢ر٤١٪ في عام ١٩٨١/٨٠ مقابل ٢ر١٢٪ لايرادات قناة السويس و ٢ر٩٪ للايرادات السياحية ٠ كما يتضح لنا ايضا انه منذ عام ١٩٨٦/٨٥ قفزت نسبة التحويلات الى الصادرات غير المنظوره قفزة كبيرة حيث سجلت ١ر١١٤٪ في العام المذكور مقابل ٧ر٢٠٪ لايرادات قناة السويس و ٥ر١١٪ لنسبة الايرادات السياحية ٠ الا ان نسبة هذه التحويلات الى الصادرات غير المنظورة قد بدأت

فى التراجع التدريجى منذ عام ١٩٨٨/٨٧ حيث وصلت هذه النسبة الى ٥ر٨٩٪ فى عام ١٩٩٠/٨٩ وهى ادنى معدل منذ عام ١٩٨٦/٨٥ وذلك مقابل ٢٥٪ لنسبة الايرادات السياحية و ٤ر١٥٪ لنسبة ايرادات قناة السويس ٠

وأخيرا اذا انتقلنا الى دراسة مقارنة لنسبة كل من التحويلات والايرادات السياحية وايرادات قناة السويس الى الناتج القومى الاجمالى لوجدنا أيضا ان نسبة التحويلات تفوق كثيرا نسبة كل من الايرادات السياحية وايرادات قناة السويس حيث تراوحت نسبة التحويلات الى الناتج القومى الاجمالى خلال العشر سنوات الماضية* بين ٨ر١٤٪ ، فى حين تراوحت نسبة الايرادات السياحية خلال تلك الفترة بين ٨ر٠ و ٣٪ ، اما نسبة ايرادات قناة السويس فقد تراوحت بين ٥ر١ و ٩ر٢ ٪ خلال نفس الفترة ٠

وبذلك نرى ان تحويلات المصريين العاملين فى الخارج وان كانت تأتى فى المرتبة الاولى من حيث أهميتها للاقتصاد القومى الا انها تكون مع كل من الايرادات السياحية وايرادات قناة السويس البنود الرئيسية للصادرات غير المنظورة فى ميزان المدفوعات ، واجتماع هذه البنود الثلاث معا يؤدى الى تخفيف عجز العمليات الجارية الناجم عن العجز المتزايد للميزان التجارى كما سبق وان رأينا ٠ وهذا يعنى ان أى تذبذب فى حصيلة هذه البنود الثلاث يؤثر بدون شك على الاقتصاد القومى ٠ وهذا ماسنتناوله بالدراسة فى الجزء التالى من هذا البحث ٠

---

* خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩ ٠

٠٢٠٣ دراسة معادلة الاتجاه العام للتنبؤ بالقيم المتوقعة للصادرات غير المنظوره :

للوصول الى معرفة انعكاسات أزمة الخليج على المتحصلات غير المنظورة سنقوم بدراسة معادلة الاتجاه العام وذلك كمحاولة للتنبؤ بالقيم المتوقعة لكل من النشاط السياحى (عدد السياح - الليالى السياحية - الايرادات السياحية) وايرادات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج ٠ خلال عامى ١٩٩١/٩٠ و١٩٩٢/٩١ ٠

وفى سبيل الوصول الى ذلك سنقوم فى البداية بدراسة تطور ومعدل نمو كل من النشاط السياحى وايرادات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩ ٠

٠١٠٢٠٣ تطور معدل نمو النشاط السياحى وايرادات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩ :

يوضح لنا الجدول التالى رقم(١٧) تطور معدل نمو النشاط السياحى وايرادات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩ ٠

جدول رقم (١٧): تطور ومعدل نمو النشاط السياحي وايرادات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين في الخارج

خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عـــــــام ١٩٩٠/٨٩

السنوات / البنود	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	معدل النمو	١٩٨٣/٨٢	معدل النمو	١٩٨٤/٨٣	معدل النمو	١٩٨٥/٨٤	معدل النمو	١٩٨٦/٨٥	معدل النمو	١٩٨٧/٨٦	معدل النمو	١٩٨٨/٨٧	معدل النمو	١٩٨٩/٨٨	معدل النمو	١٩٩٠/٨٩	معدل النمو
عدد السياح بالألف	١٢٤٠ر٦	١٣٦٨ر٩	١ر٢	١٤٦٧ر١	٧ر١	١٥٣٧ر٥	٤ر٧	١٥٧٤ر٧	٢ر٤	١٣٦٦	(-١٣ر٢)	١٥١١	١٠ر٦	١٧٩٤	١٨ر٧	١٩٦٩	٩ر٧	٢٥٠٣	٢٧ر١
الليالي السياحية بالألف	٨٠٨٤	٩٨٠٦	٢ر٢	٩٠١٩ر٣	(-٨)	٨٦٧٠ر٦	(-٨ر٣)	٩٠٤١ر٦	٤ر٢	٨١٦٣ر٠	٩ر٧	١١٧٥٢ر٧	٤٣ر٩	١٥٨٦١	٣٥	١٧٨٦٣	١٢ر٦	٢٠٥٨٣	١٥ر٣
الايرادات السياحية بالمليون*	٤١٣ر٥	٣١٧ر٥	٢٣ر٥	٢٤٥ر٠	(-٢٢ر٨)	٢٣٢ر٤	(-٥)	٣٣٠ر٧	٤٢ر٢	٤٠١ر٤	٢١ر٣	٨٣٧	١٠ر٨	١٩٢٣ر٣	١٢٩	٢٢٧٣ر٦	١٨ر٣	٢٦١٦ر٣	١٥
ايرادات قناة السويس بالمليون**	٥٤٦ر٣	٦٣٦ر٣	١٣ر٥	٦٦٩ر٦	٥ر٣	٦٨١ر٨	١ر٨	٦٠٩ر٨	(-١٠ر٥)	٧١٩ر٨	١٨	٨٠٣ر٦	١١ر٦	٨٨٨ر١	١٠ر٥	١٤٣٧ر٤	٦١ر٨	١٦١١ر٥	١٣
تحويلات المصريين في الخارج*** بالمليون	١٨٣٧ر٣	١٧٣٢ر١	(-٧ر٥)	٢٦٣٣ر٦	٥٣	٣٢٧٠ر٣	٢٤ر١	٢٩٠٨ر٨	(-١)	٣٩٥٠ر٩	٣٥ر٨	٦٧١٣ر٤	٦٩ر٩	٧٥٤٦ر٦	١٢ر٤	٩١٢٥	٢٠ر٩	٩٣٤٣ر٧	٢ر٣

المصدر : عدد السياح والليالي السياحية السنوات من ١٩٨١/٨٠ حـــــتى ١٩٨٧/٨٦ من النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري - العدد الرابع - المجلد الواحد والاربعون ١٩٨٨ .
السنوات من ١٩٨٨/٨٧ و ١٩٨٩/٨٨ و ١٩٩٠/٨٩ - وزارة السياحة - مركز المعلومات .

* انظر الجدول رقم (١٤) .
** انظر الجدول رقم (١٥) .
*** انظر الجدول رقم (١٢) .

يتضح لنا من الجدول السابق (رقم ١٧) ان معدل نمو عدد السياح خلال العشر سنوات السابقه* كان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض ، وقد سجل أكبر معدل له فى عام ١٩٩٠/٨٩ حيث بلغ ١ر٢٧٪ وقد كان من المتوقع ان يستمر هذا المعدل فى الارتفاع خلال عام ١٩٩١/٩٠ الا أن حرب الخليج حالت دون ذلك كما سنرى فيما بعد .

كذلك يوضح لنا الجدول (رقم ١٧) ان معدل نمو الليالى السياحية كان أيضا متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩ ، وكان اكبر معدل له كان فى عام ١٩٨٧/٨٦ حيث بلغ ٩ر٤٣٪ ، الا انه استمر فى الانخفاض بعد ذلك حتى بلغ ٢ر١٥٪ فى عام ١٩٩٠/٨٩ .

وكما حدث بالنسبه لمعدل نمو كل من عدد السياح والليالى السياحية حدث ايضا بالنسبه لمعدل نمو الايرادات السياحية ، حيث يتضح لنا من الجدول (رقم ١٧) ان هذا المعدل يتأرجح بين الانخفاض الشديد (- ٨ر٢٢٪) فى عام ١٩٨٣/٨٢ ، وبين الارتفاع الكبير (١٢٩٪) فى عام١٩٨٨/٨٧ ، هذا وقد بلغ معدل نمو الايرادات السياحية فى عام ١٩٩٠/٨٩ (١٥٪).

---

* فى الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩٠/٨٩ .

والجدير بالذكر ان هذا التذبذب فى معدل نمو كل من عدد السيـــاح والليالى السياحية والايرادات السياحية يدل على ان النشاط السياحى يتأثـــر كثيرا بالاحوال السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية ، وكلما كانت هـــذه الاحوال مستقرة فى الداخل والخارج كلما ادى ذلك الى زيادة الحركة السياحية والنشاط السياحى فى مصر ومن ثم زيادة الايرادات السياحية ٠

ولعل خير دليل على ذلك هى الاحداث السياسية التى شهدتها مصـــر فى نهاية عام ١٩٨٥ وفى بداية عام ١٩٨٦ فقد كانت هذه الأحداث سببا فـــى تدهور النشاط السياحى فى مصر خلال عام ١٩٨٦/٨٥* حيث ادت هذه الاحـــداث الى انخفاض معدل نمو عدد السياح من ٤ر٢٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ الى (- ٢ر١٢٪) فى عام ١٩٨٦/٨٥ ، كذلك أدت هذه الاحداث الى انخفاض معدل نموالايرادات السياحية من ٢ر٤٢٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ الى ٣ر٢١٪ فى عام ١٩٨٦/٨٥ ٠

كذلك ادى انفجار المفاعل النووى تشيرنوبل فى الاتحاد السوفيتى فـــى منتصف عام ١٩٨٧ الى التأثير الشديد على حركة السياحة العالمية المتجهة الـــى اوروبا والى منطقة الشرق الأوسط ٠

* - اختطاف الباخرة الايطالية اكيلى لاورو فى اكتوبر ١٩٨٥ ٠
- اختطاف الطائره المصرية المقلة للفلسطينيين المتجهة الى تونس واجبارها على الهبوط فى مالطا ٠
- اختطاف الطائره المصرية القادمة من اثينا الى القاهرة (نوفمبر ١٩٨٥)٠
- احداث الشغب التى قام بها بعض جنود الأمن المركزى المصرى فـــى ٢٥ و ٢٦ فبراير ١٩٨٦ ٠

وأخيرا أدت أحداث حرب الخليج الأخيرة وغزو العراق للكويت الى التأثير السلبى على حركة السياحة العالمية المتجهة الى منطقة الشرق الاوسط ومن بينها مصر مما ادى الى التأثير على النشاط السياحى فى مصر كما سنرى فيما بعد ٠

أما معدل نمو ايرادات قناة السويس ، فطبقا للجدول (رقم١٧) يتضح لنا ان هذه الايرادات كانت غير مستقرة خلال العشر سنوات السابقة ، ففى حين سجل معدل نمو هذه الايرادات ٥ر١٣٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ ، انخفض الى (- ٥ر١٠٪) فى عام ١٩٨٥/٨٤ ، ثم عاد للارتفاع التدريجى بعد ذلك ليصل الى اقصى معدل له فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ حيث بلغ ٨ر٦١٪ ثم عاد للانخفاض مرة أخرى ليبلغ ١٢٪ فى عام ١٩٩٠/٨٩ ٠

وكما هو الحال بالنسبه لتأثر كل من النشاط السياحى وايرادات قناة السوويس بكل من الاحداث العالمية والمحلية ، فان تحويلات المصريين العاملين فى الخارج تأثرت هى الأخرى بهذه الاحداث ٠فطبقا للجدول (رقم ١٧) نجد ان معدل نمو هذه التحويلات خلال العشر سنوات الماضية كان غير مستقر ومتأرجح بين الانخفاض الشديد(-١١٪) وبين الارتفاع الكبير (٩ر٦٩٪)٠

والجدير بالذكر ان هذا التذبذب فى معدل نمو تحويلات المصريين العاملين فى الخارج يرجع اما لاسباب خارجية مثل التحول الهبوطى فى أسعار البترول العالمية ٠

وماترتب على ذلك من عودة العديد من المصريين العاملين فى بعض دول الخليج او لاسباب داخليه مثل اتساع الفجوة بين سعر الصرف المعلن للعملات الأجنبية بالبنوك وسعر الصرف فى السوق الخاصة ، وترشيدالاستيراد والغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عمله الى غير ذلك من الاسباب الاخرى٠

ونظرا لحساسية تحويلات المصريين العاملين فى الخارج للاحداث العالمية كما سبق وان ذكرنا ، فقد كان لحرب الخليج الأخيرة آثارها المباشرة على هذه التحويلات كما سيتضح لنا فيما بعد ٠

والآن وبعد ان ألقينا نظرة على معدل نمو كل من القطاع السياحى (عدد السياح والليالى السياحية والايرادات السياحية) ، ورسوم المرور فى قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج سنقوم بدراسة معادلة الاتجاه العام وذلك حتى يتسنى لنا التنبؤ بالقيم المتوقعة للصادرات غيرالمنظورة خلال عامى ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١ ٠

٠٢٠٢٠٣ دراسة معادلة الاتجاه العام :

ان معادلة الاتجاه العام ماهى الا قيم تقديرية تعتمد على متغير واحد فقط الا وهو الزمن ، لذلك فان هذه المعادلة لاتفسر المتغير التابع الا بدلالة الزمن فقط ، فى حين انه يوجد العديد من المتغيرات الاخرى التى تفسر المتغير التابع مثل تغير مستوى النشاط الاقتصادى العالمى وحركة التجارة العالمية ، وتغير أسعار العملات الأجنبية والارقام القياسية لاسعار السلع والخدمات فى العالم واستقرار الأحوال السياسية والاقتصادية العالمية وغيرها من المتغيرات الاخرى . ولكن نظرا لضيق الوقت ولتعذر الحصول على كافة البيانات* اكتفينا بالاعتماد على هذه المعادلة (الاتجاه العام) الخطية والنصف لوغاريتيمية واضعين فى الاعتبار عيوب الاعتماد على هذا الاسلوب فى التنبؤ لبساطته وتجاهله طبيعة المتغيرات التى سبق ذكرها ، بالاضافة الى تجاهل تأثير التغيرات الموسمية والدورية خاصة واننا اعتمدنا على بيانات سنوية وليست ربع سنوية أو شهرية .

* لقد واجهت الدراسة صعوبات بالغة فى الحصول على البيانات الخاصة بالصادرات غير المنظورة بعد ازمة الخليج الاخيره ، ونظرا لعدم نشر اى بيانات رسمية حقيقية حتى الآن عن الصادرات غير المنظوره (قطاع السياحة - ايرادات قناة السويس - تحويلات المصريين العاملين فى الخارج فقد اعتمدنا فى دراستنا على التقديرات المصرح بها والمعلن عنها فى الدراسات التى نشرت حتى الآن .

وسوف نتناول فى دراستنا لمعادلة الاتجاه العام كل من المعادلة الخطية والمعادلة النصف لوغاريتميه والجدول رقم (١٨) يوضح لنا معادلات الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩١/٩٠ .

أما الجدول رقم (١٩) فيوضح لنا القيم المتوقعة لمتغيرات الدراسة فى ظل افتراض استمرار المسار الاتجاهى (وفقا للمعادلات الخطية والنصف لوغاريتمية).

جدول رقم (١٨): معادلات الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٩١/٩٠

المعادلة / المتغير	المعادلة الخطية للسلسلة الزمنية	معامل التحديد r^2	المعادلة النصف لوغاريتمية	معامل التحديد r^2
عدد السياح	ص = ١٠٨٤ر٢٢ + ١٠٦ر٣٠ س	٠ر٧٠	لو ص = ٣ر٠٨ + ٠ر٠٣ س	٠ر٧٢
الليالى السياحية	ص = ٤٧٧٧ر٤٧ + ١٢٩٨ر٧١ س	٠ر٧٣	لو ص = ٣ر٨٢ + ٠ر٠٤ س	٠ر٧١
الايرادات السياحية	ص = ٥٠٠ر٦٥ + ٢٦٥ر٣٨ س	٠ر٧٤	لو ص = ٢ر١٥ + ٠ر١٢ س	٠ر٧٤
ايرادات قناة السويس	ص = ٣٠١ر٦٤ + ١٠١ر٥٩ س	٠ر٧١	لو ص = ٢ر٦٥ + ٠ر٠٥ س	٠ر٧٩
تحويلات المصريين العاملين فى الخارج	ص = ٢٦٨ر٧ + ٩٤٠ر٨٨ س	٠ر٩١	لو ص = ٣ر١٢ + ٠ر٠٩ س	٠ر٩٥

المصدر : حسبت المعادلات من بيانات الجدول رقم (١٧) .

جدول رقم(١٩): القيم المتوقعة لمتغيرات الدراسة فى ظل افتراض استمرار المسار الاتجاهى (وفقا للمعادلات الخطية والنصف لوغاريتمية)

السنوات / المتغيرات		وفقا للبديل الخطى		وفقا للبديل النصف لوغاريتمى	
		٩٠/ ١٩٩١	٩١/ ١٩٩٢	٩٠/ ١٩٩١	٩١/١٩٩٢
عدد السياح	بالالف	٢٢٥٣ر٥٢	٢٣٥٩ر٨٣	٢٢٦٩ر٨٦	٢٤٠٦ر٨٨
الليالى السياحية	بالالف	١٩٠٦٣ر٦	٢٠ ٣٦٢ر٠	١٩٠٢٥ر٣٨	٢٠٩٦٠ر١
الايرادات السياحية	بالمليون ج	٢٤١٨ر٥٧	٢٦٨٣ر٩٦	٢٧٥٤ر٢	٣٦٣٠ر٧٨
ايرادات قناة السويس	بالمليون ج	١٤١٩ر٢	١٥٣٠ر٧	١٤٤٥ر٤	١٦٣٠ر٩١
تحويلات المصريين العاملين فى الخارج	بالمليون ج	١٠٠٨٠ر٩٨	١١٠٢١ر٨٦	١٢٨٨٢ر٥	١٥٨٤٨ر٩

المصدر : انظر الجدول رقم (١٨) .

بدراسة الجدول (رقم١٩) يتضح لنا أن القيم المتوقعه لعدد السياح فى عام ١٩٩١/٩٠ وفقا لمعادلة البديل الخطى كانت حوالى ٢ مليون و ٢٥٣ ألف سائح ، ارتفعت قليلا فى عام ١٩٩٢/٩١ فبلغت ٢ مليون و ٣٥٩ ألف سائح وهذه القيم تقل كثيرا عن القيم الحقيقية لعدد السياح فى عام ١٩٩٠/٨٩ والتى بلغت ٢ مليون و ٥٠٣ ألف سائح وكذلك تقل عن القيم الحقيقية لعدد السياح فى عام ١٩٩١/٩٠ والتى بلغت(فى ظل أحداث الخليج الاخيره) ٢ مليون و ٦٠٠ ألف سائح* وهذا يدل على أن معادلة الاتجاه العام (البديل الخطى) لم تأخذ فى اعتبارها معدل نمو عدد السياح فى عام ١٩٩٠/٨٩ والتى قدرت بحوالى ١ر٢٧٪**، هذا بالاضافة الى أن معامل التحديد $ر^2$ (٠ر٧٠) يعد نسبه متواضعة للغاية***.

كذلك نجد أن القيم المتوقعة لعدد السياح وفقا للبديل النصف لوغاريتمى لم تحسن النتيجة كثيرا اذ أنها ظلت هى الأخرى أقل من القيم الحقيقية لعدد السياح خلال عامى ١٩٩٠/٨٩ ، و ١٩٩١/٩٠ حيث بلغت قيم البديل اللوغاريتمى فى عام ١٩٩١/٩٠ ٢ مليون و ٢٦٩ ألف سائح (بانخفاض قدره ٣٣١ ألف سائح عن القيم الحقيقية لعام ١٩٩١/٩٠)٠

---

* انظر الجدول رقم (١١)٠

** انظر جدول رقم (١٧) ٠

*** انظر جدول رقم(١٨) ٠

أما فى عام ١٩٩٢/٩١ فقد قدرت قيم عدد السائحين وفقا للبديل اللوغاريتمى بحوالى ٢ مليون و ٤٠٦ ألف سائح بانخفاض قدره ١٩٤ ألف سائح عن القيم الحقيقية لعام ٩٩١/٩٠ وهذا يرجع ايضا الى صغر معامل التحديد الذى بلغ ٧٢ر٠

وانخفاض هذه القيم المتوقعه لعدد السياح طبقا لكل من البديل الخطى والبديل النصف لوغاريتمى يعنى وجود العديد من المتغيرات الاخرى التى يمكن أن تفسر هذه الظاهرة (عدد السياح) ولكنها لم تأخذ فى الاعتبار مثلا متوسط دخل السائح ، مستوى الاسعار ، القيود المفروضة على سعر الصرف مستوى االنشاط الاقتصادى ، الظروف السياسية والاقتصادية الى غير ذلك من المتغيرات الاخرى.

لذا نعتقد انه لو أخذنا فى الاعتبار نسبة التغيير (معدل النمو) للسنة الاخيرة ١٩٩٠/٨٩ وافترضنا استمرار هذا المعدل خلال عامى ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١ فان هذه القيم ستختلف تماما عن قيم معادلة الاتجاه العام وهذا ماسنتناوله بالدراسة فى نقطة تالية .

اما اذا نظرنا الى القيم المتوقعة لليالى السياحية طبقا لمعادلات الاتجاه العام فسنجد ان هذه القيم تقل ايضا عن القيم الحقيقية لعدد الليالى السياحية فى عام ١٩٩٠/٨٩ والتى بلغت ٢٠ مليون و٥٨٣ ألف ليلة فى حين بلغت قيم معادلة الاتجاه العام (البديل الخطى) ١٩ مليون و ٦٣ ألف ليله فى عام

---

* انظر الجدول رقم (١١) .
** انظر الجدول رقم(١٨) .
*** انظر الجدول رقم (١١) .

١٩٩١/٩٠ و ٢٠٠ مليون و ٣٦٢ ألف ليله فى عام ١٩٩٢/٩١ ٠

والجدير بالذكر ان قيم البديل النصف لوغاريتمى كانت أفضل قليلا من قيم معادلة الاتجاه العام حيث سجلت قيم البديل النصف لوغاريتمى ٢٠ مليون ٩٦٠ ألف ليله فى عام١٩٩٢/٩١ ٠

وانخفاض القيم المتوقعه لليالى السياحية طبقا لمعادلات الاتجاه العام يرجع الى تواضع مقدار معامل التحديد (r^2) من ناحية حيث بلغ ٠ر٧٣ وفقا للبديل الخطى و٧١٪ وفقا للبديل النصف لوغاريتمى ، والى اهمال هذه المعادلات للعديد من المتغيرات الاخرى التى يمكن ان تفسر هذه الظاهرة (الليالى السياحية) من ناحية اخرى مثل الطاقة الفندقية ، مستوى الخدمات الفندقية ، متوسط دخل الفرد ، مستوى الاسعار فى الدولة المضيفة ، مستوى الاستقرار السياسى والاقتصادى الى غير ذلك من المتغيرات الاخرى ٠ مما ادى بالتالى الى اخفاق البديل الخطى من الاقتراب من القيم الحقيقية للظاهرة محل الدراسة ٠

اما اذا نظرنا الى قيم الايرادات السياحية طبقا لمعادلة الاتجاه العام فسنجد ان هذه القيم تعد معقوله نسبيا طبقا للبديل النصف لوغاريتمى ـ فبالنسبة للبديل الخطى فان قيمة الايرادات السياحية لعام ١٩٩٢/٩١ هى ٢ مليار و ٦٨٣ مليون جنيه وهذه القيمه تعد متواضعه للغاية للايرادات السياحية الحقيقية المتوقعة خلال عام ١٩٩٢/٩١ والتى قدر لها ان تتعدى ٣ مليار جنيه ٠*

---

* انظر جدول رقم (٢٠) ٠

أما قيم البديل النصف لوغاريتمى فقد كانت أقرب الى الواقع من قيم البديل الخطى ، حيث سجلت قيم البديل النصف لوغاريتمى بالنسبة للايرادات السياحية ٣ مليار و ٦٣٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٢/٩١ وهذه القيمه تعد قريبه الى حد كبير من القيمة المتوقعة لهذه الايرادات خلال عام ١٩٩٢/٩١ على افتراض استمرار معدل النمو لعام ١٩٩٠/٨٩* . وهذا يدل على ان معادلة الاتجاه العام يمكن الاعتماد عليها مستقبلا لتقييم الايرادات السياحية .

اما اذا نظرنا الى القيم المتوقعة لايرادات قناة السويس طبقا لمعادلة الاتجاه العام (جدول رقم ١٩) . فسنجد ان هذه القيم تعد ضعيفة جدا وفقا لكل من البديل الخطى والنصف لوغاريتمى فقد بلغت القيمة المتوقعة لايرادات القناة وفقا للبديل الخطى مليار و ٥٢٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٢/٩١ فى حين ان القيمة الحقيقية لهذه الايرادات بلغت مليار و ٦١١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ . كذلك بلغت القيمة المتوقعة لايرادات القناة وفقا للبديل النصف لوغاريتمى مليار و ٦٢٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٢/٩١ .

ويرجع ضعف هذه القيم المتوقعة لايرادات قناة السويس الى انخفاض معامل التحديد $ر^2$ حيث بلغ ٠ر٧١ و ٠ر٧٩ ، والى اهمال العديد من المتغيرات الاخرى (بخلاف الزمن) التى تؤثر على ايرادات القناة مثل استقرار

---

* انظر جدول رقم (١٧) .

الاحوال الاقتصادية والسياسية فى العالم ، وحركة التجارة الدولية ، ومتوسط الرسوم المحصلة ، ومدى عمق القناة ، ومتوسط حمولة السفن العابرة الى غير ذلك من المتغيرات الاخرى ٠

وأخيرا اذا نظرنا الى القيم المتوقعة لتحويلات المصريين العاملين فى الخارج فسنجد ان هذه القيم طبقا لمعادلة الاتجاه العام تعد معقولة الى حد كبير وذلك يرجع الى كبر معامل التحديد ٩ر٠ ، ٩٥ر٠*٠

فالقيمه المتوقعة للتحويلات طبقا لمعادلات البديل الخطى قد بلغت ١١مليار و ٢١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٢/٩١ (جدول رقم ١٨) فى حين بلغت القيم المتوقعة للتحويلات وفقا للبديل النصف لوغاريتمى ١٢ مليار و ٨٨٢ مليون جنيه فى عام ١٩٩١/٩٠ و ١٥ مليار و ٨٤٨ مليون جنيه فى عام ١٩٩٢/٩١ وهذه القيم تعد قريبه الى حد كبير من القيم التى كانت متوقعه لهذه التحويلات خلال عام ١٩٩٢/٩١ قبل اندلاع حرب الخليج ٠

ومما سبق نستطيع القول ان معادلة الاتجاه العام(الخطيه والنصف لوغاريتمية) للصادرات غير المنظورة ، لم تعبر تعبيرا حقيقيا عن القيم المتوقعة لكل من عدد السياح والليالى السياحية وايرادات قناة السويس وان كانت قريبة من الواقع فى تحديد القيم المتوقعة لكل من الايرادات السياحية وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج ٠

---

* انظر جدول رقم (١٨) ٠

وكما سبق ان ذكرنا فان هذا القصور في معادلة الاتجاه العام يرجع الى أن هذه المعادلة لاتفسر المتغير التابع الا بدلالة الزمن فقط دون ان تأخذ في الاعتبار العديد من المتغيرات الاخرى التي تفسر المتغير التابع ٠

لذلك سنقوم بدراسة القيم المتوقعة لمتغيرات الدراسة السابق ذكرها وفقا لبديل آخر الا وهو معدل النمو ٠

وهذا ماسنتناوله بالدراسة في النقطة التالية ٠

٠٣٠٢٠٣ القيم المتوقعة للصادرات غير المنظوره وفقا لبديل معدل النمو :

رأينا من دراستنا السابقة لمعادلة الاتجاه العام للصادرات غير المنظوره مدى قصور هذه المعادلة في تفسير العديد من المتغيرات المؤثره على الصادرات غير المنظوره لذلك فكرنا في دراسة القيم المتوقعه لهذه الصادرات غير المنظوره وفقا لمعدل النمو للسنة الاخيره حتى نرى هل تقترب هذه القيم من الواقع المحتمل ام لا ٠

والجدول التالي يوضح لنا ذلك ٠

جدول رقم(٢٠): القيم المتوقعه لمتغيرات الدراسة بافتراض استمرار معدل النمو للسنة الأخـــــــيره ١٩٩٠/٨٩

المتغـــــيرات	معدل النمو* لعام ٨٩ / ١٩٩٠ ٪	القيمة المتوقعه خلال عام١٩٩١/٩٠	القيمة المتوقعه خلال عام١٩٩٢/٩١
عدد السياح بالالف	١ر٢٧	٣١٧٩	٤٠٣٧
عدد الليالى السياحية بالالف	٢ر١٥	٢٤٦٩٩	٢٨٤٠٤
الايرادات السياحية بالمليون	١٥	٣٠٠٨ر٧	٣٤٦٠
ايرادات قناة السويس بالمليون	١٢	١٨٠٤ر٨	٢ر٢٠٢١
تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالمليون	٢ر٣	٩٥٦٧ر٦	٩٧٨٧ر٦

المصدر : حسبت البيانات طبقا لمعدلات النمو المحسوبة من الجدول رقم (١٧) .

* انظر جدول رقم (١٧) .

يتضح لنا من الجدول السابق (رقم ٢٠) ان القيم المتوقعة لمتغيرات الدراسة وفقا لمعدل النمو لعام ١٩٩٠/٨٩ ، تعد قريبه من الواقع وذلك باستثناء تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ٠

فلو نظرنا اولا الى القيم المتوقعة لعدد السياح لوجدنا ان هذه القيمة قدرت فى عام ١٩٩١/٩٠ بحوالى ٣ مليون و ١٧٩ الف سائح وهذه القيمة تعد قريبة من الواقع اذ انه كان من المقدر فعلا (قبل احداث الخليج الاخيره) ان يصل عدد السياح الى اكثر من ٣ مليون سائح ، الا ان ازمة الخليج حالت دون ذلك كما سنرى فيما بعد ٠ كذلك فان القيمة المتوقعة لعدد السياح فى عام ١٩٩٢/٩١ - والمقدره بحوالى ٤ مليون و ٣٦ الف سائح تعد أيضا قريبة من الواقع اذ انه فى ظل استقرار الظروف السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية فانه من المتوقع ان يصل عدد السياح فى عام ١٩٩٢/٩١ الى اكثر من ٤ مليون سائح ٠

اما القيمة المتوقعة لليالى السياحية فتقدر وفقا للجدول السابق (رقم ٢٠) بحوالى ٢٤ مليون و ٦٩٩ الف ليلة فى عام ١٩٩١/٩٠ ، و ٢٨ مليون و ٤٠٤ ألف ليلة فى عام ١٩٩٢/٩١ وهى قيم قريبة من الواقع اذ انه كان من المقدر فعلا - كما سنرى فى النقطة التالية من هذا البحث - ان يصل عدد الليالى السياحية خلال عام ١٩٩١/٩٠ الى اكثر من ٢٤ مليون ليله سياحية الا ان احداث الخليج ادت الى وصول هذا العدد الى ١٩ مليون و ٩٤٢ الف ليله فقط ، اما بعد انتهاء حرب الخليج فانه من المتوقع فعلا ان ترتفع عدد الليالى السياحية خلال عام ١٩٩٢/٩١ الى اكثر من ٢٨ مليون ليله ٠

أما القيمة المتوقعة للايرادات السياحية فقد قدرت طبقا للجدول(رقم ٣٠) بحوالى ٣ مليار و ٨ مليون جنيه فى عام ١٩٩١/٩٠ وبحوالى ٣ مليار و ٤٦٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٢/٩١ وهذه القيم تعد ايضا قريبه من الواقع ، اذ انه كان من المقدر فعلا قبل احداث الخليج الاخيره ان تصل الايرادات السياحية الى اكثر من ٣ مليار جنيه فى عام ١٩٩١/٩٠ .

اما اذا نظرنا الى ايرادات قناة السويس فسنجد انها طبقا للجدول رقم (٣٠) قد قدرت فى عام ١٩٩١/٩٠ بحوالى مليار و ٨٠٤ مليون جنيه فى حين قدرت فى عام ١٩٩٢/٩١ بحوالى ٢ مليار و ٢١ الف جنيه وهذه القيم ايضا تعد قريبه من الواقع فايرادات القناة كانت قد بلغت مليار و ٥ر١١٦مليون جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ وقد كان من المقدر لهذه الايرادات طبقا لتصريحات المسئولين ان ترتفع بنسبة ١٢٪ فى عام ١٩٩١/٩٠ لذلك كان من المتوقع ان تحقق ايرادات القناة حوالى مليار و ٨٠٠ مليون فى عام ١٩٩١/٩٠ .

اما تحويلات المصريين العاملين فى الخارج فقد قدرت بحوالى ٩ مليار و ٥٦٧ مليون جنيه فى عام ١٩٩١/٩٠ وبحوالى ٩ مليار و ٧٨٧ مليون جنيه فى عام ١٩٩٢/٩١ .

وفى اعتقادنا ان هذه القيم المتوقعة لتحويلات المصريين العاملين فى الخارج لاتعبر تعبيرا دقيقا عن الواقع ، اذ ان القيمة الحقيقية للتحويلات فى عام ١٩٩٠/٨٩ قد بلغت ٩ مليار و ٣٤٣ مليون جنيه وقد كان من المتوقع ان ترتفع هذه القيمة الى اكثر من ١١ مليار دولار فى عام ١٩٩١/٩٠ .

ويرجع هذا الانخفاض فى القيم المتوقعة للتحويلات طبقا لمعيار معدل النمو المشار اليه فى الجدول رقم (٢٠) الى انخفاض معدل نمو التحويلات لعام ١٩٩٠/٨٩ والمقدر بحوالى ٣ر٢ ٪ والذى على اساسه حسبت تقديرات القيم المتوقعه للتحويلات خلال عامى ١٩٩١/٩٠ ، و ١٩٩٢/٩١ . فى حين اننا لو افترضنا استمرار معدل النمو(للتحويلات Kالذى حدث خلال عام ١٩٨٩/٨٨والمقدر بحسوالى ٢٠٪ * لاصبحت القيم المقدره لتحويلات المصريين العاملين فى الخارج ١١ مليار و ٢١٢ مليون جنيه فى عام ١٩٩١/٩٠ و١٣ مليار و ٤٥٤مليون جنيه فى عام ١٩٩٢/٩١ وفى اعتقادنا ان هذه القيم اقرب للواقع من القيم المقدره على اساس معدل نمو مقداره ٣ر٢٪ فقط للتحويلات .

وبعد يمكن القول ان القيم المتوقعه طبقا لمعيار معدل النمو تعد اقرب الى الواقع من تلك القيم المقدره طبقا لمعادلة الاتجاه العام وذلك باستثناء تحويلات المصريين العاملين فى الخارج والتى كانت قريبه الى الواقع طبقا لمعادلة الاتجاه العام وغير واقعية طبقا لمعيار معدل النمو وذلك لانخفاض معدل النمو الخاص بالتحويلات لعام ١٩٩٠/٨٩**، والذى على اساسه تم تقدير القيم المتوقعه للتحويلات خلال عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٢/٩١ ، ولكن مع افتراض تغير معدل النمو لهذه التحويلات وافتراض انه (٢٠٪) كما حدث فعلا خلال

---

* انظر جدول رقم (١٧) .

** بلغ معدل النمو للتحويلات فى عام ١٩٩٠/٨٩ حوالى ٣ر٢٪ طبقا للجدول رقم (١٧) .

عام ١٩٨٩/٨٨*، فى هذه الحالة تقترب القيم المتوقعه لتحويلات المصريين العاملين فى الخارج طبقا لمعيار معدل النمو مع تلك القيم المقدره للتحويلات طبقا لمعادلة الاتجاه العام **.

والآن وبعد دراستنا لتقدير القيم المتوقعة للصادرات غير المنظوره طبقا لكل من معادلة الاتجاه العام وبديل معدل النمو سننتقل لدراسة انعكاسات ازمة الخليج على الصادرات غير المنظوره . وهذا ماسنتناوله بالدراسة فى النقطه التاليه .

---

* انظر جدول رقم (١٧) .

** انظر جدول رقم (١٩) .

٠٣٠٢ انعكاسات أزمة الخليج على الصادرات غير المنظوره :

أجمع الخبراء الاقتصاديون على النتائج البالغة السوء التى ألمت بالاقتصاد المصرى والعربى والدولى قبل واثناء وبعد ازمة الخليج وحرب تحرير الكويت ٠

فقد تحملت مصر أثناء الأزمة خسائر فادحة ومن ثم تكاليف باهظة ٠ ورغم ماترتب على الازمة من بعض المزايا الاقتصادية مثل اعفاءات بعض الديون الخارجية او زيادة بعض السفن الحربية العابره لقناة السويس ، او الارتفاع الوقتى لأسعار البترول ، كل هذه المزايا لايمكن مقارنتها بالخسائر الاخرى التى حلت بالاقتصاد المصرى ومن ثم كان لها اثر بالغ على ميزان المدفوعات والاستثمار وكافة القطاعات الاقتصادية الاخرى ٠

فقد ترتب على ازمة الخليج نقص شديد فى حصيلة الدولة من النقد الاجنبى اما بسبب نقص تحويلات المصريين العاملين فى منطقة الخليج ، او بسبب نقص العائدات السياحية او بسبب نقص حصيلة ايرادات قناة السويس ، هذا بالاضافة الى ارتفاع اسعار الواردات نظرا لارتفاع اسعار البترول وتراجع الصادرات المصرية بمقدار ماكنا نصدره الى كل من العراق والكويت وبعض الدول الخليجية الاخرى ٠

كذلك ترتب على أزمة الخليج أعباء جديده على الاقتصاد المصرى نتيجة لعودة العديد من المصريين العاملين من منطقة النزاع مع مايمثله ذلك من التزامات

نحوهم بتوفير مستلزمات الحياه الضرورية لهم فضلا عن توفير فرص عمل لهم وتوفير اماكن لابنائهم فى المدارس والجامعات ٠

وفى بيان الحكومة امام مجلس الشعب فى ٢٨ يناير ١٩٩١ قدرت خسائر مصر بسبب ازمة الخليج بنحو ٣٣ مليون دولار اى حوالى ١٠٠ مليار جنيه* مصرى ٠ وقد قدرت الخسائر على النحو التالى :

١ - قطاع السياحة ٢ مليار دولار ٠

٢ - تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ٣ مليار دولار ٠

٣ - قناة السويس ٥٠٠ مليون دولار ٠

٤ - قطاع الصادرات ٢ر٥ مليار دولار ٠

٥ - تكلفة فرص العمل للمصريين العائدين من منطقة الخليج (حوالى ٦٧٠ الف عامل) ٥ مليار دولار على اساس تكلفة فرصة العمل تقدر بحوالى ٧ آلاف دولار للعامل ٠

٦ - قدرت ممتلكات المصريين العائدين من دولتى الكويت والعراق بحوالى ١٨ مليار دولار ٠

---

* بيان الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء امام مجلس الشعب المنشور فى جريدة الاهرام ٢٩ يناير ١٩٩١ ٠

٧ - قدرت نفقات الموازنة العامة للدولة بنحو مليار دولار وذلك لزيادة الاجور والمرتبات ونفقات الامن الداخلى ونفقات اعادة العائدين لاعمالهم ٠

٨ - قدرت خسائر قطاع الضرائب والتأمينات التى كان يدفعها العاملون فى الخارج بحوالى مليار دولار ٠

وبالرغم من عدم التيقن حتى الان من الرقم المؤكد لاجمالى الخسائر دون احتساب العديد من الخسائر الغير مباشره فان ازمة الخليج لم تنته خسائرها بانتهاء الحرب ، بل ستظل سببا لخسائر الاقتصاد المصرى لعدة اشهر او عدة سنوات قادمة ، وذلك لان الدول الخليجية بعد تكاليف الحرب والتعمير والتسليح والتذبذب الواضح فى اسعار النفط لن تكون بنفس القدرة المالية التى كانت عليها قبل الازمة ، الامر الذى ينعكس مباشرة على تحويلات المصريين العاملين فى الخليج (تقليص العمالة وخفض اجورها) وعلى السياحة وعلى المساعدات الانمائية الخليجية ، مما سيؤدى بالطبع الى زيادة عجز ميزان المدفوعات خلال عام ٩٠/ ١٩٩١ ٠

والآن سنقوم بدراسة انعكاسات ازمة الخليج على الصادرات غير المنظوره اى على قطاع السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج ٠

٠١٠٣٠٣ انعكاسات ازمة الخليج على القطاع السياحى :

لقد أدت ازمة الخليج الى حدوث خسائر كبيرة فى القطاع السياحى والجدير بالذكر ان القطاع السياحى لايتضمن فقط عدد السياح والليالى السياحية والايرادات السياحية وأنه يضم بالاضافة الى ذلك عدة قطاعات رئيسية مرتبطة بالنشاط السياحى مثل الفنادق وشركات السياحة والمحلات العامة وتجار العاديات هذا بالاضافة الى هيئة الآثار والمرشدين السياحيين وشركة مصر للطيران ٠

وقد قدرت الخسائر المباشره للخدمات السياحية بحوالى ٢ مليار دولار كما سبق وان ذكرنا منها حوالى مليار دولار خسائر مباشرة ومليار دولار خسائر غير مباشرة وقد قدرت خسائر قطاع الفنادق بحوالى ٦٣٥ مليون دولار ، فى حين قدرت خسائر شركات السياحة بحوالى ٣٠٠ مليون دولار والمنشآت السياحية بحوالى ١٥٠ مليون دولار* اما خسائر شركة مصر للطيران فقد قدرت بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار منها حوالى ١٨٤ مليون دولار اموال مجمدة فى كل من العراق والكويت بسبب حرب الخليج ٠**

---

* مجلة اكتوبر - عدد ٧٤٦ فبراير ١٩٩١ ٠

** جريدة الاهرام - ٢ فبراير ١٩٩١ ٠

كذلك أدت أزمة الخليج الى التأثير السلبى على الاستثمـــــارات السياحية فى مصر حيث تم تأجيل تنفيذ العديد من المشروعات السياحيـــة وكذلك تأجيل افتتاح عدد من الفنادق والمنشآت السياحية خلال فتـــرة الحرب ، هذا بالاضافة الى انخفاض السيولة النقدية والارباح مما ادى الـــى توفير اعداد كبيرة من العمالة السياحية ٠

فاذا نظرنا الى النشاط السياحى من حيث عدد السياح والليالـــــى السياحية والايرادات السياحية فسنجد ان هذا النشاط قد تأثر كثيـــــرا بأحداث الخليج مما أدى الى انخفاضه بحوالى ٤٠٪ خلال الستة أشهر الاخيرة من عام ١٩٩١/٩٠ (يوليو - ديسمبر) ٠

فبالنسبه لعدد السياح فقد كان من المتوقع ان يصل عددهم الـــى اكثر من ٣ مليون سائح فى عام ١٩٩١/٩٠ الا أن احداث الخليج حالـــت دون ذلك كذلك الحال بالنسبه لليالى السياحية فقد كان من المتوقـــع أن ترتفع هذه الليالى الى حوالى ٢٤ مليون ليله فى عام ١٩٩١/٩٠ الا انـــه نظرا لظروف حرب الخليج وصل عددهم الى حوالى ١٩ مليون ٩٤٢ الف سائح فقط فى العام المذكور بانخفاض قدره ١ر٣٪ عن العام السابق ٨٩/ ١٩٩٠٠ والجدول التالى يوضح لنا تطور عدد السياح والليالى السياحية خلال الفترة من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٠ ٠

جدول رقم (٢١) : تطور عدد السياح والليالي السياحية خلال الفترة من عام ١٩٨٨ حتى عـــــام ١٩٩٠

الشهـــر	عدد السيـــــاح			معدل النمـــو		اللياليالي السياحـــــة			معدل النمـــو	
	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠
يناير	١٥٢٧٤٤	١٢٦٥٥٨	٢١٠٩٨٩	+ ٦ر٤	+ ٢٩ر٨	١٣٣٠٠٠٦	١٥٨٣٩٩٣	١٨٧٣٣٠٠	+ ١٩ر١	+ ١٨ر٢
فبراير	١٥٠٠٢٨	١٥٥٣٤٧	٢٠٨٣٧٦	+ ٣ر٥	+ ٣٤ر١	١١٨٦٢٠٧	١٣٣١٦٩٥	١٥٠٠٧٠٠	+ ٣ر٨	+ ٢١ر٨
مارس	١٩١٣٥٠	٢١٩٨١٦	٢٣٨٠٦٥	+ ١٤ر٨	+ ٨ر٣	١٣٢٨٩١٧	١٤٦٩٣٤١	١٧٢٣٣٠٠	+ ١٠ر٦	+ ١٧ر٢
ابريل	١٦٥٦٢٨	١٧٤١٧٢	٢٤٠٦١٧	+ ٥ر٢	+ ٣٨ر١	١٤١٨٢٠٥	١٣٩٣٠٨٩	١٥٨٨٤٠٠	- ١ر٨	+ ١٤
مايو	١٣٦٣٨٤	١٦٧١٨١	٢٠٥٧٩٤	+ ٢٢ر٦	+ ٢٣ر١	١١١١٢٩٠	١١٨٦ ٥٨١	١٤٣٠٨٠٠	+ ٦ر٨	+ ٢٠ر٥
يونيو	١٤٣٤٥٨	١٧٣٠١٢	٢٢٧٥٥٢	+ ٣٠ر٦	+ ٣١ر٥	٩٨٧٢٠٣	١٠٠٥٤١٠	١٢٩٠٥٠٠	+ ١ر٨	+ ٢٨ر٣
يوليو	٢٠٦٣٦٧	٢٦٦٦٢٥	٢١٥٢٨٧	+ ٢٩ر٣	+ ١٨ر٣	١٤٩١٩٣٢	١٧٨٥١٦٦	١٥٩١٩٠٠	+ ١٩ر٧	- ١٠ر٨
اغسطس	١٧٢٩٧٠	٢٥٨٢٩٧	٢١٩٦١٤	+ ٤٩ر٣	+ ٤ر٤	٢٩١٧٤٠٧	٣٤٦٧٠١١	٣٠٣٦٥٨٢	+ ١٨ر٨	- ١٢ر٤
سبتمبر	١٥٧٢٩٦	٢١٨٨١٨	٢٠٢٠٠١	+ ٣٩ر١	- ٧ر٧	٢١١ ٧٤٧٨	٢٦٤٦٦٥٧	٢٣٩٨٣٩٢	+ ٢٥	- ٩ر٣
اكتوبر	١٧٦٨٥٨	٢٦١١٦٩	١٧٩٥٢٧	+ ٤٧ر٦	- ٣١ر٣	١٥٠٠٠٢١	١٩٠٢٥١١	١٤٨٢٧٠٧	+ ٢٦ر٨	- ٢٢
نوفمبر	١٦٠٧٧٠	٢١١٨٨٧	١٣٤٦٨١	+ ٣١ر٧	- ٣٦ر٤	١٢٩٥٢٥٨	١٥٢٦٤٣٣	١٠٧١٣١٩	+ ١٨ر١	- ٣٠ر٣
ديسمبر	١٦٥٧٤٠	٢٢٤٥١٦	١٦٧٦٠٤	+ ٤١ر٤	- ٢٨ر٥	١١٨٠٠٧١	١٢٧٤٧٩٣	١٢٧٤٧٨٨	+ ١٦ر٥	- ٣٠ر٥
الاجمالـــــي	١٩٦٩٤٩٣	٢٥٠٣٣٩٨	٢٦٠٠١٧	+ ٢٧ر١	+ ٣ر٩	١٧٨٦٣٩٩٥	٢٠٥٨٢٦٨٠	١٩٩٤٢٦٨٨	+ ١٥ر٢	- ٣ر١

المصدر : وزارة السياحة - مركز المعلومات

وزارة التخطيط .

يتضح لنا من الجدول السابق (رقم ٢١) انعكاسات ازمة الخليج على كل من عدد السياح والليالى السياحية خاصة فى الفترة من يوليو حتى ديسمبر ١٩٩٠ .

فبالنسبه لعدد السياح يوضح لنا الجدول السابق (رقم ٢١) زيادة طفيفة فى اجمالى عدد السياح خلال عام ١٩٩٠ بالمقارنة بعام ١٩٨٩ تقدر بحوالى ٩ر٣٪ فقد بلغ اجمالى عدد السياح فى نهاية عام ١٩٩٠ حوالى ٢ مليون و ٦٠٠ الف سائح مقابل ٢ مليون و ٥٠٣ الف سائح فى عام ١٩٨٩ . والجدير بالذكر ان هذه الزيادة الطفيفة فى اجمالى عدد السياح خلال عام ١٩٩٠ ترجع الى الارتفاع الكبير الذى حدث لعدد السياح خلال الستة أشهر الاولى من عام ١٩٩٠ .

فالجدول السابق رقم (٢١) يوضح لنا ان معدل نمو عدد السياح خلال شهر يناير ١٩٩٠ كان ٨ر٢٩٪ مقابل ٤ر٦٪ لنفس الشهر من العام السابق ، وقد ارتفع هذا المعدل خلال شهر فبراير ١٩٩٠ ليصل الى ١ر٣٤٪ مقابل ٥ر٣٪ لنفس الشهر من العام السابق ، وقد واصل هذا المعدل ارتفاعه خلال شهر ابريل ليصل الى ١ر٣٨٪ مقابل ٢ر٥٪ لنفس الشهر من العام السابق وأخيرا بلغ معدل نمو السياح فى شهر يونيو ١٩٩٠ ٥ر٣١٪ مقابل ٦ر٢٠٪ لنفس الشهر من العام السابق .

وبذلك نرى ان متوسط معدل نمو عدد السياح خلال الستة أشهر الاولى من عام ١٩٩٠ (يناير - يونيو)قد بلغ حوالى ٤ر٢٧٪ مقابل معدل نمو قدره

(ر١٢٪ لنفس الفترة من العام السابق وقد كان من المتوقع ان يستمر هـذا التزايد في معدل نمو السياح خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ ولكن احداث الخليج التى بدأت في اغسطس ١٩٩٠ ادت الى تدهور النشاط السياحى المصرى مما ادى الى انخفاض فى عدد السياح خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ وهذا يتضح لنا من الجدول رقم (٢١) حيث نجد انه خلال شهر اغسطس ١٩٩٠(كان معدل نمو السياح (+ ٤ر٤٪) مقابل (+ ٣ر٤٩٪) لنفس الشهر من العام السابق ، اما فى شهر سبتمبر ١٩٩٠ فقد بلغ معدل نمو السياح (- ٧ر٧٪) مقابل زيادة قدرها (+ ١ر٣٩٪) لنفس الشهر من العام السابق ، وقد واصل معدل نمو السياح انخفاضه خلال شهر اكتوبر ١٩٩٠ فوصل الى (- ٣ر٣١٪) مقابل زيادة قدرها (+ ٦ر٤٧٪) لنفس الشهر من العام السابق وقد بلغ هذا المعدل (- ٤ر٣٦٪) خلال شهر نوفمبر ١٩٩٠ مقابل زيادة قدرها(+٧ر٣١٪) لنفس الشهر من العام السابق وأخيرا بلغ معدل نمو السياح(- ٥ر٢٨٪) فى شهر ديسمبر ١٩٩٠ مقابل زيادة قدرها (+ ٤ر٤١٪) لنفس الشهر من العام السابق .

وبذلك نرى ان متوسط معدل نمو عدد السياح خلال الستة أشهر الاخيرة من عام ١٩٩٠ (يوليو - ديسمبر) قد بلغ (- ٥ر١٢٪) مقابل زيادة قدرها (+ ٧ر٣٩٪) لنفس الفترة من العام السابق . وهذا يعنى ان ازمة الخليج قد ادت الى تدهور كبير فى معدل نمو عدد السائحين القادمين الى مصر خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ يقدر بحوالى ٤٠٪ على الاقل وذلك

على افتراض ثبات معدل نمو عدد السياح الذى حدث خلال النصف الثانى من عام ١٩٨٩ والذى بلغ ٣٩ر٧٪ .

ومن ثم نستطيع القول اننا لو افترضنا استمرار معدل نمو عدد السياح الذى تحقق فى النصف الاول من عام ١٩٩٠ والبالغ ٢٧٪، خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ لأدى ذلك الى وصول عدد السياح فى نهاية عام ١٩٩٠ الى حوالى ٣ مليون و ١٧٩ ألف سائح وهذا يعنى ان الخسارة التى لحقت بعدد السياح نتيجة لحرب الخليج تقدر بأكثر من نصف مليون سائح خلال عام ١٩٩٠ .

اما اذا نظرنا الى الليالى السياحية لوجدنا ان نفس التدهور الذى حدث لعدد السياح خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ قد حدث ايضا بالنسبة لليالى السياحية .

فطبقا للجدول رقم (٢١) يتضح لنا وجود تطور وزيادة مطرده لليالى السياحية خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ (يناير - يونيو) بالمقارنه بنفس الفترة من عام ١٩٨٩ فقد سجل معدل نمو الليالى السياحية خلال شهر يناير ١٩٩٠ (+ ١٨ر٢٪) مقابل (+ ١٩ر١٪) لنفس الشهر من العام السابق . ثم ارتفع هذا المعدل الى (+ ٢١ر٨٪) خلال شهر فبراير١٩٩٠ مقابل (+ ٣ر٨٪) لنفس الشهر من العام السابق ، اما فى شهر مارس ١٩٩٠ فقد بلغ هذا المعدل (+١٧ر٢) مقابل (+ ١٠ر٦٪) لنفس الشهر من العام السابق وقد واصل معدل نمو الليالى

السياحية ارتفاعه ليصل الى ٣ر٢٨٪ خلال شهر يونيو ١٩٩٠ مقابل ٨ر١٪ لنفس الشهر من العام السابق ٠

وبذلك نرى ان متوسط معدل نمو الليالى السياحية خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ قد بلغ (+ ٢٠٪) مقابل معدل نمو قدره (+ ٣ر١١٪) لنفس الفترة من عام ١٩٨٩ ٠ وهذا يوضح لنا ان الليالى السياحية كانت متزايدة خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ وقد كان من المتوقع ان تستمر هذه الزيادة خلال النصف الثانى من العام المذكور ولكن أحداث الخليج أدت الى عكس ذلك ، فقد كان من آثار ازمة الخليج تدهور عدد الليالى السياحية وانخفاضها بشكل ملحوظ خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ كما يوضحه لنا جدول رقم (٢١) ٠

فطبقا لهذا الجدول نرى ان معدل نمو الليالى السياحية خلال شهر أغسطس ١٩٩٠ قد سجل انخفاضا قدره (- ٤ر١٢٪) مقابل زيادة قدرها (+ ٨ر١٨٪) لنفس الشهر من العام السابق ٠ كذلك سجل هذا المعدل انخفاض قدره (- ٣ر٩٪) فى شهر سبتمبر ١٩٩٠ مقابل زيادة قدرها (+٢٥٪) لنفس الشهر من العام السابق ٠

أما فى شهر اكتوبر ١٩٩٠ فقد سجل معدل نمو الليالى السياحية انخفاضا قدره (- ٢٢٪) مقابل زيادة قدرها (+ ٨ر٢٦٪) لنفس الشهر من العام السابق ٠ وقد استمر هذا المعدل فى الانخفاض حتى وصل الى (- ٢ر٣٠٪)و(-٥ر٣٠٪)

خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ وذلك مقابل زيادة قدرها (+٦ر١٨٪)و(+٥ر١٦٪) خلال نفس الفترة من العام السابق .

وبذلك نرى ان متوسط معدل نمو الليالى السياحية خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ (يوليو - ديسمبر) قد سجل انخفاضا قدره(-٢ر١٩٪) وذلك مقابل زيادة قدرها(+ ٩ر٢٠٪) لنفس الفترة من عام ١٩٨٩ .

وهذا يعنى ان ازمة الخليج قد أدت الى تدهور كبير فى معدل نمو عدد الليالى السياحية خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ يقدر بحوالى ٢٠٪ وذلك على افتراض ثبات معدل نمو الليالى السياحية الذى حدث خلال النصف الثانى من عام ١٩٨٩ والذى بلغ ٩ر٢٠٪ .

ومن ثم نستطيع القول اننا لو افترضنا استمرار معدل نمو الليالى السياحية الذى تحقق خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ والبالغ ٢٠٪ خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ لأدى ذلك الى وصول عدد الليالى السياحية فى نهاية عام ١٩٩٠ الى حوالى ٢٤ مليون و ٦٩٩ ألف ليلة وهذا يعنى ان الخسارة التى لحقت بالليالى السياحية نتيجة لإزمة الخليج تقدر بأكثر من ٥ر٤ مليون ليلة سياحية خلال عام ١٩٩٠ .

اما اذا نظرنا الى انعكاسات ازمة الخليج على الايرادات السياحية فسنجد ان هذه الايرادات قد تأثرت كثيرا من هذه الأزمة . فقد سبق وان رأينا ان الايرادات السياحية قد بلغت ٢ مليار و ٦١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ بزيادة قدرها ١٥ ٪ عن العام السابق ١٩٨٩/٨٨(*). وقد كان من المتوقع ان ترتفع هذه الايرادات لتصل الى اكثر من ٣ مليار دولار خلال عام ١٩٩١/٩٠ (مع افتراض ثبات معدل نمو هذه الايرادات للعام السابق١٩٩٠/٨٩)، ولكن نتيجة للخسائر التى لحقت بكل من عدد السياح والليالى السياحية بسبب ازمة الخليج كما سبق وان ذكرنا فان الايرادات السياحية هى الاخرى قد لحقت بها خسارة كبيرة قدرت بحوالى ٢ مليار دولار(**) .

ومما سبق نستطيع القول ان أزمة الخليج قد أدت الى تدهور كل من عدد السياح والليالى السياحية والايرادات السياحية مما سيترتب عليه بدون شك أثرا بالغا على حصيلة النقد الاجنبى وعلى ميزان المدفوعات . خلال العام الحالى ١٩٩٢/٩١ .

والآن وبعد دراستنا لانعكاسات أزمة الخليج على القطاع السياحى، سننتقل لدراسة انعكاسات هذه الازمة على قناة السويس .

(*) انظر جدول رقم (١٧) .

(**) مليار دولار خسائر مباشرة ومليار دولار خسائر غير مباشرة كما سبق وأن ذكرنا .

٠٢٠٣٠٢ انعكاسات أزمة الخليج على قناة السويس :

مما لاشك فيه ان قناة السويس باعتبارها أحد الموارد الهامة للنقد الاجنبى قد تأثرت تأثرا كبيرا باندلاع الحرب فى منطقة الخليج ٠

فاعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة غير آمنه أثناء ازمة الخليج (وحرب تحرير الكويت) ادى الى التأثير السلبى على اختيار القناه كممر مائى أمام العديد من السفن والناقلات ٠

وقد ظهرت آثار حرب الخليج على قناة السويس خلال نهاية عام ١٩٩٠ والثلاث أشهر الاولى من عام ١٩٩١ (أثناء استمرار العمليات العسكرية) حيث أدت هذه الحرب الى انخفاض السفن العابرة بنسبة ١٢٪ تقريبا * ، وهذا بالطبع أدى الى حدوث خسائر كبيرة فى ايرادات القناة قدرت بحوالى ٥٠٠ مليون دولار **

والجدير بالذكر ان ايرادات القناة كانت قد بلغت حوالى مليار و ٥ر٦١١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ * كما سبق وان ذكرنا ، وقد كان من المتوقع ان تتضاعف هذه الايرادات فى نهاية عام ١٩٩١/٩٠ الا ان حرب الخليج حالت دون ذلك ٠

---

* جريدة الاهرام ١٣/١١/١٩٩٠ ٠

** الاهرام الاقتصادى عدد ١١٦٠ ٠

*** انظر جدول رقم (١٧) ٠

وكما نعلم فان تحديد ايرادات قناة السويس يتوقف على عنصرين اساسيين الا وهما : حجم الحمولة العابرة والرسوم المقررة . فايرادات القناة ماهى الا حاصل ضرب حجم الحمولة العابرة فى الرسوم المقررة .

ويتحدد حجم الحمولة العابرة بثلاث عوامل رئيسية هى: الطلب على العبور والطاقة الاستيعابية للقناة وعلاقة مصر مع العالم الخارجى .

وفى ضوء ماسبق سنقوم بالقاء مزيد من الضوء على انعكاسات ازمة الخليج على قناة السويس عن طريق دراسة تطور حركة الملاحة فى القناة .

٠١٠٢٠٣٠٢ تطور حركة الملاحة فى القناة خلال الفترة من عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٠ :

بلغ عدد السفن المارة فى قناة السويس خلال عام ١٩٩١/٩٠ حوالى ١٧ ألف و ٦٦٤ سفينة مقابل ١٧ ألف و ٦٢٨ سفينة خلال عام ١٩٩٠/٨٩ .

والجدول التالى يوضح لنا تطور حركة الملاحة فى القناة شهريا خلال الفترة من عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٠ .

جدول رقم(٢٢): تطور عدد وحمولة السفن العابرة فى قناة السويس شهريا خلال الفترة من عام ١٩٨٧ حتى عـــــام ١٩٩٠

الشهر	١٩٨٧			١٩٨٨				١٩٨٩				١٩٩٠			
	عدد السفن	الحمولة الصافية ألف طن	متوسط عدد السفن اليومى	عدد السفن	الحمولة الصافية ألف طن	متوسط عدد السفن اليومى	نسبة التغييرفى الحمولة ٪	عدد السفن	الحمولة الصافية ألف طن	متوسط عدد السفن اليومى	نسبة التغييرفى الحمولة ٪	عدد السفن	الحمولة الصافية ألف طن	متوسط عدد السفن اليومى	نسبة التغييرفى الحمولة ٪
يناير	١٤٣٤	٢٧١٥٨	٤٦ر٣	١٥٠٨	٢٨٨٣٥	٤٨ر٦	٤ر٥	١٥٠٨	٣٢٦٥٩	٤٨ر٦	١ر٥	١٥٣١	٣٤٨٢١	٤٩ر٤	٦ر٦
فبراير	١٣٤٤	٢٥٥٩٣	٤٨	١٤٣٣	٢٦٠١٥	٤٩ر٤	١ر٦	١٣٨٥	٢٩٩٨٠	٤٤ر٦	١٥ر٢	١٣٧١	٣٢٥٨٧	٤٩	٨ر٧
مارس	١٥٠٥	٢٧٣٣٨	٤٨ر٥	١٥٥١	٢٧٥٤٠	٥٠	٠ر٧	١٤٨٦	٢٨٧٩٢	٤٧ر٩	٤ر٥	١٤٩٩	٣٤٦٥٤	٤٨ر٤	٢٠ر٤
ابريل	١٤٠٦	٢٥٥٨٣	٤٦ر٩	١٥٦٢	٢٩٧٠٩	٥٢ر١	١ر٦	١٤٧٩	٢٧٩٦٢	٤٩ر٣	٥ر٩	١٤٢٤	٣٢٩٣٠	٤٧ر٥	١٧ر٨
مايو	١٥٠٩	٢٨٤١٢	٤٨ر٧	١٤٩٨	٢٨٨٥٣	٤٨ر٣	١ر٦	١٤٤١	٣٠٤٥٤	٤٦ر٥	٥ر٥	١٣٩٣	٣٢٨٠٩	٤٤ر٩	٧ر٧
يونيو	١٣٩٨	٢٨٠١٥	٤٦ر٦	١٤٨٣	٢٧٨٢٠	٤٩ر٤	٠ر٧	١٤٥٢	٣١٢٩٠	٤٨ر٤	١٢ر٤	١٣٢١	٣٠٢٧٨	٤٤	٣ر٢
يوليو	١٤٩٠	٣١٨٩١	٤٨ر١	١٥٤٧	٣٠٨١٧	٤٩ر٩	٣ر٤	١٤١٦	٣٠١٩٨	٤٥ر٧	٢	١٤٤٠	٣٣٣٩٣	٤٦ر٥	١٠ر٦
أغسطس	١٥٤٠	٣٢٩٣١	٤٩ر٨	١٥٦٢	٣١٣٨٣	٥٠ر٤	٤ر٧	١٤٤٢	٢٩٩١٨	٤٦ر٥	٤ر٧	١٤٩٢	٣٧٠٠٧	٤٨ر١	٢٣ر٧
سبتمبر	١٤٤١	٣٠٩٠٥	٤٨	١٤٢١	٢٨٨٨١	٤٧ر٤	٥ر٦	١٤٥٨	٣١٣٩٦	٤٨ر٦	٨ر٧	١٤٧٠	٣٤٣٤٣	٤٩	٩ر٤
اكتوبر	١٥٠٨	٣٠٧٩٤	٤٨ر٦	١٥٦٨	٣١٧٦٨	٥٠ر٦	٣ر٢	١٥٤٨	٣٢٩٧٨	٤٩ر٩	٣ر٨	١٦٠٢	٣٦٧٩٧	٥١ر٧	١١ر٦
نوفمبر	١٤٢٣	٢٧٢٩٩	٤٧ر٤	١٤٩٦	٣١٠١٦	٤٩ر٩	١٢ر٦	١٤٦٢	٣٢٧٧٢	٤٨ر٧	٥ر٧	١٤٨٥	٣١٩٤٥	٤٩ر٥	٢ر٥
ديسمبر	١٥٤٣	٣١١١٩	٤٩ر٨	١٥٦١	٣٤٧٢٦	٥٠ر٤	١١ر٦	١٥٥١	٣٥٠٣٠	٥٠	٠ر٩	١٦٢٦	٣٨٧٥٩	٥٢ر٨	١٠ر٦
المجموع	١٧٥٤١	٣٤١٠٣٨	-	١٨١٩٠	٣٥٦٩١٣	-	-	١٧٦٢٨	٣٧٣٤٢٩	-	-	١٧٦٦٤	٤١٠٣٢٢	-	-

المصدر : هيئة قناة السويس - النشرة السنوية ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ .

يوضح لنا الجدول السابق (رقم٢٢) عدد وحمولة السفن العابرة فى قناة السويس فى كلا الاتجاهين خلال الفترة من عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٠ ٠

وطبقا لهذا الجدول فان عدد السفن العابرة فى القناة قد ارتفع من ١٧ الف و ٥٤٠ سفينة فى عام ١٩٨٧ الى ١٨ الف و ١٩٠ سفينة فى عام ١٩٨٨ بزيادة قدرها ٧ر٣٪ وقد ترتب على ذلك زيادة المتوسط اليومى لعدد السفن من ١ر٤٨ سفينة فى عام ١٩٨٧ الى ٧ر٤٩ سفينة يوميا فى عام ١٩٨٨ ٠

اما فى عام ١٩٨٩ فقد انخفض عدد السفن المارة فى القناة بنسبة ١ر٣٪ ليصبح ١٧ الف و ٦٢٨ سفينة مما ادى الى انخفاض المتوسط اليومى لهذه السفن من ٧ر٤٩ سفينة فى عام ١٩٨٨ الى ٣ر٤٨ سفينة يوميا فى عام ١٩٨٩ ٠

اما لو نظرنا الى عدد السفن العابرة للقناة فى عام ١٩٩٠ فسنجد ان هذا العدد قد ارتفع بنسبة طفيفة جدا مقدارها ٢ر٠٪ عن العام السابق حيث وصل هذا العدد الى ١٧ الف و ٦٦٤ سفينة وبذلك ارتفع المتوسط اليومى لعدد السفن المارة فى القناة من ٣ر٤٨ سفينة يوميا فى عام ١٩٨٩ الى ٤ر٤٨ سفينة يوميا فى عام ١٩٩٠ ٠

كذلك يوضح لنا الجدول السابق ان الحمولة الصافية للسفن المارة فى القناة قد ارتفعت من ٣٤٧ مليون طن فى عام ١٩٨٧ الى ٩ر٣٥٦ مليون طن فى عام ١٩٨٨ بزيادة قدرها ٩ر٩ مليون طن اى بنسبة ٨ر٢٪ ٠

كذلك يتضح لنا من الجدول رقم (٢٢) انه رغم النقص العددى لحركة السفن خلال عام ١٩٨٩ الا ان حمولتها الصافية قد حققت زيادة قدرها ٥ر١٦ مليون طن لتصل الى ٤ر٢٧٣ مليون طن بنسبة ٦ر٤٪ اى ضعف نسبة الحمولة المحققة خلال عام ١٩٨٨ ٠

اما اذا نظرنا الى تطور حركة الملاحة فى القناة خلال عام ١٩٩٠ فسنجد طبقا للجدول السابق (رقم ٢٢) انه قد صاحب زيادة عدد السفن المارة فى القناة خلال عام ١٩٩٠ زيادة فى الحمولة الصافية لهذه السفن قدرها ٩ر٣٦ مليون طن اى بنسبة ٩ر٩٪ حيث بلغ مجموع الحمولة الصافية للسفن العابرة للقناة خلال العام الماضى ٣ر٤١٠ مليون طن وبذلك تسجل الحمولة الصافية لعام ١٩٩٠ رقما قياسيا جديدا ٠

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (٢٢) ان شهر ديسمبر ١٩٩٠ قد حطم الرقم القياسى لحركة الملاحة فى القناة منذ عودتها فى عام ١٩٧٥ حيث بلغت الحمولة الصافية للسفن العابرة للقناة خلال شهر ديسمبر ٧ر٣٨ مليون طن بمتوسط يومى ٢٥ر١ مليون طن ، بينما كان الرقم القياسى اليومى السابق ١٨ر١ مليون طن فى ديسمبر ١٩٨٩ ٠

والجدير بالذكر ان الذى ساهم فى تحقيق هذا الرقم القياسى فى الحمولة خلال عام ١٩٩٠ هو زيادة الحمولة الصافية لناقلات البترول بمقدار ٧ر٢٣ مليون طن بنسبة ٦ر١٧٪ ، وزيادة حمولة الناقلات المشتركة بمقدار ٩ر٤ مليون طن بنسبة ٦١٪ ، وزيادة حمولة السفن النمطية مثل سفن الحاويات بمقدار ٦ر٥

مليون طن صافى بنسبة ٧ر٤٪ ، وحاملات السيارات بمقدار ١ر٨ مليون طن صافى بنسبة ٦٪ ، وحاملات الجرارات بمقدار ١ر٧ مليون طن بنسبة ١٣ر٤ ٪ ، وحاملات الصنادل بمقدار ١ر٣ مليون طن بنسبة ٣٨ر١٪ هذا بخلاف الزيادة غير العادية فى حمولات السفن الحربية التى بلغت ٦ مليون و ٩٨ الف طن صافى بنسبة ٧٧٨٪ *.

اما عن تطور حركة الملاحة فى القناة من حيث العدد والحمولة الصافية على فترات ربع سنوية خلال عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ فيوضحه لنا الجدول التالى رقم (٢٣).

---

* هيئة قناة السويس - النشرة السنويه ، الجزء الأول ، ١٩٩٠ .

جدول رقم (٢٣): عدد السفن العابرة لقناة السويس وحمولتها الصافية خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠

على فترات ربع سنوية

الفترة	عدد السفن		نسبة التغيير	الحمولة الصافية بالالف طن		نسبة التغيير
	١٩٨٩	١٩٩٠	٪	١٩٨٩	١٩٩٠	٪
الربع الأول	٤٣٧٩	٤٤٠١	٠ر٥	٩١٤٣١٠	١٠٢٠٦٢	١١ر٦
الربع الثانى	٤٣٧٢	٤١٣٨	- ٥ر٣	٨٩٧٠٦	٩٦٠١٧	٧
الربع الثالث	٤٣١٦	٤٤٠٢	١ر٩	٩١٥١٢	١٠٤٧٤٢	١٤ر٥
الربع الرابع	٤٥٦١	٤٧٢٣	٣ر٥	١٠٠٧٨٠	١٠٧٥٠١	٦ر٧
المجموع	١٧٦٢٨	١٧٦٦٤	٠ر٢	٣٧٣٤٢٩	٤١٠٣٢٢	٩ر٩

المصدر : هيئة قناة السويس - النشرة السنوية - الجزء الأول ١٩٩٠ .

يتضح لنا من الجدول السابق رقم (٢٣) ان عدد السفن العابرة للقناة قد انخفض بنسبة ٤ر٢٪ خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق ٠

أما فى النصف الثانى من نفس العام فقد تحسن الوضع قليلا حيث ارتفع عدد السفن العابرة بنسبة ٧ر٢٪ عن الفترة من العام السابق مما أدى الى زيادة عدد السفن العابرة للقناة خلال عام ١٩٩٠ بنسبة ٢ر٪ ٠

أما اذا نظرنا الى الحمولة الصافية لوجدنا انه طبقا للجدول السابق (رقم ٢٣) فقد سجلت الحمولة الصافية للسفن العابرة للقناة زيادة قدرها ٣ر٩٪ خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ بالمقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٨٩ ٠

اما النصف الثانى من عام ١٩٩٠ فقد شهد زيادة فى الحمولة الصافية قدرها ٥ر١٠٪ بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق ١٩٨٩ ٠

والجدير بالذكر ان زيادة حمولة وعدد السفن العابرة للقناة خلال عام ١٩٩٠ رغم احداث الخليج الاخيرة يرجع لسببين رئيسيين الا وهما زيادة حمولة وعدد السفن الحربية المتجهة لمنطقة الخليج نظرا لظروف الحرب

أما السبب الثانى فيرجع الى زيادة حمولة وعدد ناقلات البترول العابرة للقناة نتيجة لزيادة انتاج البترول فى كل من المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج الاخرى لتعويض الخسارة الناتجة عن عدم تدفق بترول كل من الكويت والعراق ٠

ولتوضيح ذلك سنقوم بدراسة تطور حركة الملاحة فى القناة وحركة البضائع بالنسبة لكل من السفن الحربية وناقلات البترول خلال عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠

٠٢٠٢٠٣٠٣ تطور حركة الملاحة وحركة البضائع فى القناة لكل من السفن حربية وناقلات البترول خلال عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ :

يوضح لنا الجدول التالى رقم (٢٤) تطور حركة الملاحة وحركة البضائع فى القناة لكل من السفن الحربية وناقلات البترول خلال عامى ١٩٨٩ و١٩٩٠ ٠

جدول رقم(٢٤): عدد السفن الحربية وحمولتها وعدد ناقلات البترول وكمية البـــترول المارة فى القناة خلال عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠

البيـان / السنة	١٩٨٩	١٩٩٠
١ - اجمالى عدد السفن المارة فى القناة	١٧٦٢٨	١٧٦٦٤
٢ - اجمالى الحمولة الصافية للسفن المارة فى القناة (بالالف طن)	٣٧٣٤٢٩	٤١٠٣٢٢
٣ - اجمالى البضائع المارة فى القناة (بالألف طن)	٢٦٥٨١٩	٢٧١٨٧٦
٤ - عدد السفن الحربية الماة فى القناة	١٦٨	٤٤
٥ - نسبة عدد السفن الحربية الى اجمالى عدد السفن المارة فى القناة	٠ر٩ ٪	٢ر٥ ٪
٦ - حمولة السفن الحربية المارة فى القناة (بالالف طن)	٧٩٦	٦٩٩٤
٧ - نسبة حمولة السفن الحربية الى اجمالى حمولة السفن المارة فى القناة	٠ر٢ ٪	١ر٧ ٪
٨ - عدد ناقلات البترول المارة فى القناة	٣٤٢٤	٣٦٨٢
٩ - نسبة عدد ناقلات البترول الى اجمالى عدد السفن المارة فى القناة	١٩ر٤ ٪	٢٠ر٨ ٪
١٠ - اجمالى كمية البترول المارة فى القناة (بالالف طن)	٧٢١٨٢	٧٩٦٤٠
١١ - نسبة اجمالى كمية البترول المارة فى القناة الى اجمالى البضائع المارة فى القناة	٢٧ر١ ٪	٢٩ر٢ ٪
١٢ - كمية البترول المارة من الشـــمال / الى الجنوب (بالالف طن)	١٣٩٠٩	١٣٨٤٤
١٣ - نسبة كمية البترول من الشمال / الى الجنوب الى اجمالى البضائـــع المتجهة جنوبا * .	١٢ ٪	١١ر٨ ٪
١٤ - كمية البترول المارة من الجنوب / الى الشمال (بالالف طن)	٥٨٢٧٧	٦٥٧٩٦
١٥ - نسبة كمية البترول من الجنوب / الى الشمال الى اجمالى البضائـــع المتجهه شمالا ** .	٣٨ر٨	٤٢ر٤

المصدر : من بيانات هيئة قناة السويس - النشرة السنوية - الجزء الأول ١٩٩٠

* اجمالى البضائع المتجهه جنوبا (من الشمال الى الجنوب) فى عام ١٩٨٩ كانت ١١٥ مليون و ٤٧١ ألف طن وفى عام ١٩٩٠ كانت (١١٦ مليون و ٨٣٦ ألف طن).

** اجمالى البضائع المتجهة شمالا (من الجنوب الى الشمال) فى عـام ١٩٨٩ كانت (١٥٠ مليون و ٣٤٨ ألف طن وفى عام ١٩٩٠ كانت (١٥٥ مليون و ٤٥ ألف طن).

يتضح لنا من الجدول السابق(رقم ٢٤) ان عدد السفن الحربية المـــارة فى القناة قد ارتفع من ١٦٨ سفينة فى عام ١٩٨٩ الى ٤٤١ سفينة فى عام ١٩٩٠ اى بنسبة ٦ر١٪ كذلك يتضح لنا انه قد زادت حمولة هذه السفن الحربية مـــن ٧٩٦ الف طن فى عام ١٩٨٩ الى ٦ مليون و ٩٩٤ ألف طن فى عام ١٩٩٠ أى بنسبة ٧٧٨٪ ٠

كذلك يوضح لنا الجدول السابق (رقم ٢٤) ان نسبة عدد السفـــــن الحربية الى اجمالى عدد السفن المارة فى القناة قد ارتفع من ٩ر٠٪ فى عـــام ١٩٨٩ الى ٥ر٢٪ فى عام ١٩٩٠ كذلك ارتفعت نسبة حمولة هذه السفن الحربيـــة الى اجمالى حمولة السفن المارة فى القناة من ٢ر٠٪ فى عام ١٩٨٩ الـــى ٧ر١٪ فى عام ١٩٩٠ ٠ وهذا يرجع بالطبع الى حرب الخليج وماترتب عليها مـــــن زيادة حمولة وعدد السفن الحربية المارة فى القناة والمتجهـة الى منطقة النـــزاع فى الخليج ٠

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (٢٤) ان عدد ناقلات البترول العابـــــرة للقناة قد ارتفع من ٣٤٢٤ سفينة فى عام ١٩٨٩ الى ٣٦٨٢ سفينة فـى عـــــام ١٩٩٠ اى بنسبة ٥ر٧٪ ٠ وطبقا للجدول السابق ايضا فقد ارتفعت نسبـــــة عدد ناقلات البترول الى اجمالى السفن المارة فى القناة من ٤ر١٩٪ فى عـــــام ١٩٨٩ الى ٨ر٢٠٪ فى عام ١٩٩٠ ٠

كذلك يتضح لنا من الجدول رقم (٢٤) ان كمية البترول المارة فى القناة (فى كلا الاتجاهين) قد زادت من ٧٢ مليون طن فى عام ١٩٨٦ الى ٧٩ مليون طن فى عام ١٩٩٠ أى بنسبة ٣ر١٠٪ .

كما أن نسبة اجمالى كمية البترول المنقولة الى اجمالى البضائع العابرة للقناة قد ارتفعت من ٢٧٪ فى عام ١٩٨٩ الى ٢٩٪ فى عام ١٩٩٠.

كذلك نرى طبقا للجدول رقم (٢٤) ان نسبة كمية البترول المارة فى القناة من الشمال الى الجنوب الى اجمالى البضائع المتجهة جنوبا قد انخفضت من ١٢٪ فى عام ١٩٨٩ الى ٨ر١١٪ فى عام ١٩٩٠ .

أما نسبة كمية البترول المارة من الجنوب الى الشمال الى اجمالى البضائع المتجهة شمالا فقد ارتفعت من ٨ر٣٨٪ فى عام ١٩٨٩ الى ٤ر٤٢ فى عام ١٩٩٠ وهذا يوضح لنا أهمية بترول دول الخليج المتجهة من الجنوب الى الشمال .

وبعد يمكن القول انه رغم التوتر الذى كان سائدا فى منطقة الشرق الأوسط من جراء حرب الخليج ورغم اعتبار هذه المنطقة منطقة غير آمنة منذ بداية الأزمة فان عدد السفن العابره للقناة تزايد بنسبة ٢ر٪ خلال عام ١٩٩٠ . ورغم ان هذه الزيادة تعد طفيفة الا أنها تدل على أهمية قناة السويس كممر مائى يصعب الاستغناء عنه حتى فى ظروف الحرب التى نشبت على مقربة منها كممر مائى عالمى .

ومن ثم يمكن القول انه لولا حرب الخليج لتزايد عدد السفن المـــــارة فى القناة بنسبة اكبر من ذلك بكثير ، فقد أشارت التقديرات الـــى أن نسبة انخفاض عدد السفن المارة فى القناة خلال عام ١٩٩٠ بسبب أزمة الخليـج يقدر بحوالى ١٢٪ تقريبا ٠ وهذا يعنى انه لولا هذه الأزمة لوصل عدد السفـن العابرة للقناة فى عام ١٩٩٠ الى حوالى ١٩٧٨٣ سفينة بدلا من ١٧٦٦٤ سفينـــة اى ان الخسارة فى عدد السفن العابرة للقناة خلال عام ١٩٩٠ تقدر بحوالـــــى الفان و ١١٩ سفينة ٠

أما عن حمولة السفن العابرة للقناة خلال عام ١٩٩٠ ، فقد رأينا أنـــه رغم أحداث الخليج فان هذه الحمولة قد زادت بنسبة ٩ر٩٪ ، ولولا هـــذه الازمة لزادت هذه الحمولة بنسبة اكبر من ذلك ولأدى هذا بالطبع (زيـادة عـدد السفن وزيادة الحمولة الى زيادة الرسوم المحصلة ومن ثم زيادة ايرادات قنـــاة السويس والتى قدرت خسارتها خلال عام ١٩٩٠ بحوالى ٥٠٠ مليون دولار كمـا سبق وأن ذكرنا ٠

والآن وبعد دراستنا لانعكاسات أزمة الخليج على كل من القطـــــاع السياحى وقناة السويس سننتقل لدراسة انعكاسات هذه الأزمة على تحويـــــلات المصريين العاملين فى الخارج ٠

٠٣٠٣٠٢ انعكاسات أزمة الخليج على تحويلات المصريين العاملين فى الخارج :

لقد أدى الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ الى عودة أكثر من ٧٠٠ ألف مواطن مصرى مما ترتب عليه العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد المصرى ٠

فالعودة الكبيرة الجماعية للمصريين العاملين فى كل من الكويت والعراق أحدثت بالفعل ارتبا كا غير عادى ومشاكل عديدة للاقتصاد المصرى خاصة وأن تزايد أعداد العمالة العائدة زاد من تفاقم مشكلة البطالة ٠

هذا بالاضافة الى ان هذه العودة الجماعية قد ادت الى خلق العديد من الأزمات بالنسبة للخدمات المختلفة التى يحتاج اليها هؤلاء العائدين مثل الاستهلاك والاسكان والتعليم والصحة والمواصلات الى غيرذلك من الخدمات الاخرى هذا بالاضافة الى الانهيار الشديد فى تحويلات هؤلاء العائدين النقدية والعينية مما سيكون له أثره البالغ على موارد الدولة من النقد الأجنبى وعلى زيادة العجز الجارى فى ميزان المدفوعات خلال العام الحالى ١٩٩٢/٩١ ٠

وقدرت الخسائر* المادية المباشرة التى لحقت بالعمالة العائدة نتيجة حرب الخليج بأكثر من ١٠ مليار دولار**.

هذا بالاضافة الى الخسائر الاخرى الناتجة عن الانخفاض المتوقع فى حصيلة الدولة من تصاريح العمل والتأمينات الاجتماعية والتى تقدر بحوالى ٦٤٧ر٣ مليون جنيه ، وكذلك التزام الدولة بتوفير الاستثمارات اللازمة لايجاد فرص عمل لهؤلاء العائدين والتى قدرت بحوالى ٥ مليار دولار كما سبق وان ذكرنا اما التحويلات النقدية والعينية للعمالة المصرية العائدة من الكويت والعراق فتقدر خسارتها بحوالى ٣ مليار دولار كما سيتضح لنا فيما بعد .

ولتوضيح انعكاسات أزمة الخليج على تحويلات المصريين العاملين فى الخارج سنقوم اولا بدراسة تقدير عدد المصريين العاملين فى الخارج وكذلك تقدير دخولهم ومدخراتهم ، ثم سنقوم بعد ذلك بتقدير عدد المصريين العاملين فى كل من الكويت والعراق ومن ثم تقدير دخولهم ومدخراتهم وتحويلاتهم ثم سنقوم بعد ذلك بدراسة أهمية هذه التحويلات كمصدر من مصادر النقد الاجنبى وكذلك سنقوم بدراسة أثر هذه التحويلات على الاقتصاد المصرى .

---

* تتضمن هذه الخسائر الاجور ومكافأة نهاية الخدمة والارصدة الموجودة فى البنوك والتحويلات المصرفية المجمدة والمتعلقات العينية المختلفة .

** الدراسة التى أعدتها وزارة القوى العاملة حول الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج على الاقتصاد المصرى - جريدة الأهرام - ١٩٩١/٤/١٩ .

٠١٠٣٠٣٠٣ تقدير عدد المصريين العاملين فى الخارج وتقدير دخولهم ومدخراتهم:

تفتقر اعداد المصريين العاملين فى الخارج الى التقديرات الصحيحة والحسابات الاحصائية الدقيقة لذلك فان تقدير الدخول المكتسبة لهؤلاء العاملين ستظل فى دائرة التوقعات المبنية على بعض الاسس العلمية ٠

وقد قدرت اعداد المصريين العاملين فى الخارج فى عام ١٩٩٠ بحوالى ٢ مليون و ١٠٩ ألف فرد ، وقدرت دخولهم السنوية الكلية بحوالى ٣٠ مليار دولار فى نفس العام (١) ٠

والجدير بالذكر ان متوسط الميل للادخار للمصريين العاملين بالخارج يختلف من فئة لأخرى فنجد مثلا ان الميل للادخار عند فئة المؤهلات العلمية والتخصصات العالية يصل الى حوالى ٣٣٪ من الدخل المكتسب فى حين يصل هذا الميل المتوسط للادخار الى ٣٥٪ من الدخل المتوسط عند الخبراء وموظفو الادارة العليا و ٤٥٪ عند المؤهلات المتوسطة و ٥٠٪ عند المؤهلات الكتابية والعمالة الفنية و٥٢٪ عند العمال العاديون (٢) والجدول التالى رقم (٢٥) يوضح لنا تقدير عدد المصريين العاملين فى الخارج وتقدير دخولهم ومدخراتهم المتوقعة ٠

---

(١) د٠رأفت شفيق بسادة : المصريين المغتربين بالخارج - المورد المفقود والأمل المعقود - الهيئة المصرية للكتاب - ١٩٩١ - ص ٤٨ ٠

(٢) د٠رأفت شفيق بسادة - المرجع السابق ذكره ص ٥٣ ٠

جدول رقم (٢٥): تقدير عدد المصريين العاملين فى الخارج وتقدير دخولهم المكتسبة ومدخراتهم المتوقعة

فئات العاملين بالخارج	العدد بالألف	الدخل للفرد ألف دولار سنويا	اجمالى الدخل مليون دولار سنويا	الميل للادخار ٪	اجمالى المدخرات للفئات مليون دولار	متوسط الادخار السنوى للفرد بالدولار	متوسط الادخار الشهرى للفرد بالدولار	الاهمية النسبية لتوزيع المدخرات
١ - مؤهلات علمية وتخصصات عالية	٥٥	٦٥	٣٥٧٥	٣٣	١١٨٠	٢١٤٥٤	١٧٨٨	٩ر٧
٢ - خبراء وموظفو الادارة الوسطى	٤٥	٣٢	١٤٤٠٠	٣٥	٥٠٧٢	١١٢٧١	٩٣٩	٤٢
٣ - مؤهلات متوسطة وفنية وذوخبرة	٤٣٠	١٣ر٩	٥٩٧٧	٤٥	٢٦٩٠	٦٢٥٦	٥٢١	٢٢ر٣
٤ - مؤهلات كتابية وعمالة فنية	٤٧٤	٨ر٦	٤٠٧٦	٥٠	٢٠٣٨	٤٣٠٠	٣٥٨	١٦ر٩
٥ - عمال عاديون	٧٠٠	٣ر١	٢١٧٠	٥٢	١١٠٠	١٥٧١	١٣٠	٩ر١
الاجمالى	٢١٠٩		٣٠١٩٨		١٢٠٨٠			
اجمالى تقريبى			٣٠ مليار					
- المتوسط العام للدخل بالدولار فى السنة		١٤٣١٩						
- متوسط دخل شهرى		١١٩٣						

المصدر : د٠رأفت شفيق بساده : المصريين المغتربين بالخارج - المورد المفقود والأمل المعقود - ص ٤٩ و ص٥٤ ٠

يتضح لنا من الجدول السابق رقم (٢٥) ان جملة مدخرات المصريين العاملين فى الخارج تصل الى حوالى ١٢ مليار دولار سنويا تمثل حوالى ٤٠٪ من جملة دخولهم المكتسبة والتى تقدر بحوالى ٣٠ مليار دولار سنويا ٠

كذلك يوضح لنا الجدول السابق ان أعلى متوسط للادخار السنوى للفرد بالدولار هو للفئات ذات المؤهلات العلمية والتخصصات العالية يليها خبراء وموظفو الادارة الوسطى ثم المؤهلات المتوسطة والمؤهلات الكتابية واخيرا العمال العاديون ٠

وبعد تقدير عدد المصريين العاملين فى الخارج وكذلك تقدير دخولهم ومدخراتهم السنوية سنقوم الآن بتقدير عدد ومدخرات المصريين العاملين فى كل من الكويت والعراق حتى بداية ازمة الخليج اى حتى أغسطس ١٩٩٠ ٠

٠٢٠٣٠٣٠٢ تقدير عدد المصريين العاملين فى كل من الكويت والعراق حتى بداية اغسطس ١٩٩٠ وتقدير مدخراتهم وتحويلاتهم :

قدر عدد المصريين العاملين فى كل من العراق والكويت حتى أول أغسطس بحوالى ٢٨٥ الف عامل وقدرت مدخراتهم السنوية بحوالى ٢ مليار دولار وذلك وفقا للتقسيم السنوى لفئاتهم وميل تلك الفئات للادخار والجدول التالى رقم(٢٦) يوضح لنا ذلك ٠

جدول رقم(٢٦) : تقدير عدد العاملين فى الكويت والعراق وتقدير مدخراتهم السنوية

فئات العاملين	العدد	الميل للادخار ٪	متوسط الادخار الفردى سنويا	اجمالى المدخرات بالمليون دولار
١ - مؤهلات علمية وتخصصات عالية	٩١٠٠	٣٣	٢١٤٥٤	١٩٦
٢ - خبراء وموظفو الادارة الوسطى	٧٤٠٠٠	٣٥	١١٢٧١	٨٣٥
٣ - مؤهلات متوسطة وفنية وذو خبره	٧١٤٠٠	٤٥	٦٢٥٦	٤٤٧
٤ - مؤهلات كتابية وعمالة فنية	٧٨٧٥٠	٥٠	٤٣٠٠	٣٣٩
٥ - عمال عاديون	١١٦٢٠٠	٥٢	١٥٧١	١٨٣
الاجمالى	٢٨٥١٥٤			٢٠٠٠

المصدر : شريف جاب الله - جريدة الاهرام - فى ١٩٩٠/٨/١٦.

يتضح لنا من الجدول السابق رقم (٢٦) انه قد تم تقدير عدد المصريين العاملين فى الكويت والعراق قبل ازمة الخليج اى فى بداية اغسطس ١٩٩٠ بحوالى ٢٨٥ الف عامل ، وقدرت مدخراتهم السنوية بحوالى ٢ مليار دولار .

ومع افتراض ان هؤلاء العاملين يقومون بتحويل ٥٠٪ من مدخراتهم الى مصر (فى صورة تحويلات نقدية) فيمكن القول ان اجمالى التحويلات النقدية السنوية لهؤلاء العاملين فى كل من الكويت والعراق تقدر بحوالى مليار دولار اى مايعادل ٣ مليار و ٣٥٠ مليون جنيه مصرى* .

والجدير بالذكر أن الفاقد الحقيقى الذى منى به الاقتصاد المصرى نتيجة لاحداث الخليج لايتمثل فقط فى التحويلات النقدية وانه يشمل ايضا التحويلات العينية فى صورة واردات من الخارج بدون تحويل عمله ومدخرات القطاع العائلى بالعملة الاجنبية هذا بالاضافة الى مدخرات المصريين العاملين فى كل من الكويت والعراق والتى لم تحول الى الجهاز المصرفى فى مصر ومن ثم كانت عرضة للضياع والنهب مما سيتسبب بالطبع فى احداث تأثيرات سلبية على الاقتصاد القومى المصرى .

وفى سبيل ذلك سنقوم بدراسة اهمية التحويلات كمصدر من مصادر النقد الاجنبى .

---

* بلغ سعر الدولار فى السوق الحره حوالى ٣٣٥ قرشا (أسعار يونيو ١٩٩١) .

٠٣٠٣٠٣٠٣ أهمية تحويلات المصريين العاملين فى الخارج كمصدر من مصادر النقد الاجنبى :

بلغت تحويلات المصريين العاملين فى الخارج فى عام ٨٧/ ١٩٨٨ حوالى ٣ مليار و ٦ر٣٨٥ مليون دولار* منها مليار و ٣ر٤٤٦ مليون جنيه تحويلات نقدية ومليار و ٣ر٩٣٩ مليون دولار تحويلات عينية والجدول التالى يوضح لنا تطور هذه التحويلات خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨/٨٧ ٠

* أى حوالى ٧ مليار و ٦ر٥٤٦ مليون جنيه مصرى على أساس سعر الصرف المطبق فى ذلك الوقت والبالغ ٩ر٢٢٢ قرشا للدولار ٠

جدول رقم (٢٧): تحويلات المصريين العاملين فى الخارج فى الفترة من عام ٨١/٨٠ حتي عـــــام ١٩٨٨/٨٧

السنوات	التحويلات النقدية		التحويلات العينية		اجمالى التحويلات بالدولار	سعر الصرف للدولار	التحويلات النقدية		التحويلات العينية		اجمالى التحويلات بالجنيه	الناتج القومى الاجمالى بالاسعار الجارية (مليون جنيه)	نسبة اجمالى التحويلات الى الناتج القومى الاجمالى ٪
	مليون دولار	الاهمية النسبية ٪	مليون دولار	الاهمية النسبية ٪			بالجنيه (مليون)	الاهمية النسبية ٪	بالجنيه (مليون)	الاهمية النسبية ٪			
١٩٨١/٨٠	١١٢٠ر٢	٤٣	١٥٠٤ر٤	٥٧	٢٦٢٤ر٦	٧٠	٧٨٤ر١	٤٣	١٠٥٣ر١	٥٧	١٨٣٧ر٢	١٨٤٦٢	١٠
١٩٨٢/٨١	٦٨٦ر٣	٣٣	١٣٩٥ر٦	٦٧	٢٠٨٠ر٩	٨٣ر٢	٥٧١	٣٣	١١٦١ر١	٦٧	١٧٣٢ر١	٢١٣٢٧	٨ر١
١٩٨٣/٨٢	١١١٩ر٧	٣٥	٢٠٤٥ر٧	٦٥	٣١٦٥ر٤	٨٣ر٢	٩٣١ر٥	٣٥	١٧٠٢ر١	٦٥	٢٦٣٣ر٦	٢٦٠٥١	١٠ر١
١٩٨٤/٨٣	١٢٧١ر٣	٣٢	٢٦٥٩ر٢	٦٨	٣٩٣٠ر٥	٨٣ر٢	١٠٥٧ر٧	٣٢	٢٢١٢ر٥	٦٨	٣٢٧٠ر٢	٣٠٦٠٥	١٠ر٧
١٩٨٥/٨٤	٨٦٩ر٦	٢٥	٣٦٣٦ر٦	٧٥	٣٤٩٦ر٢	٨٣ر٢	٧٢٣ر٥	٢٥	٢١٨٥ر٣	٧٥	٢٩٠٨ر٨	٣٥٨٩٢	٨ر١
١٩٨٦/٨٥	٣٧٤ر٨	١٢	٢٥٩٨	٨٧	٢٩٧٢ر٧	١٣٢ر٩	٤٩٨ر١	١٢	٣٤٥٢ر٨	٨٧	٣٩٥٠ر٩	٣٩٣٩٧	١٠
١٩٨٧/٨٦	٤٦٤ر٦	١٥	٢٥٤٧ر٣	٨٥	٣٠١١ر٩	٢٢٢ر٩*	١٠٣٥ر٥	١٥	٥٦٧٧ر٩	٨٥	٦٧١٣ر٤	٤٦٠٧٦	١٤ر٥
١٩٨٨/٨٧	١٤٤٦ر٣	٤٣	١٩٣٩ر٣	٥٧	٣٣٨٥ر٦	٢٢٢ر٩	٣٢٢٣ر٨	٤٣	٤٣٢٢ر٨	٥٧	٧٥٤٦ر٦	٥٧٥٩٥	١٣ر١

المصدر : البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ـ المجلد التاسع والعشرون ـ العدد الاول ـ ١٩٨٩/٨٨ .

* تم تعديل هذا الرقم الى ٢٢٢ر٩ قرشا بدلا من ١٣٦ر٥ قرشا طبقا للتقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ١٩٨٩/٨٨ .

يتضح لنا من الجدول السابق (رقم ٢٧) ان جملة التحويلات النقدية والعينية قد ارتفعت من ٦ر٢٦٢٤ مليون دولار في عام ١٩٨١/٨٠ الى ٦ر٣٣٨٥مليون دولار في عام ١٩٨٨/٨٧ اى بزيادة قدرها ٢٩ ٪ عما كانت عليه هذه التحويلات في عام ١٩٨١/٨٠ ٠

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (٢٧) ارتفاع الاهمية النسبية للتحويلات العينية مقارنا بالتحويلات النقدية خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ١٩٨٧/٨٦ حيث يتضح لنا الزيادة المطردة للاهمية النسبية للتحويلات العينية خلال الفترة المذكورة حيث ارتفعت هذه الاهمية من ٥٧٪ في عام ١٩٨١/٨٠ الى ٦٨٪ في عام ١٩٨٤/٨٣ ثم الى ٨٧٪ في عام ١٩٨٦/٨٥ ٠

أما في عام ١٩٨٨/٨٧ فقد انخفضت الاهمية النسبية للتحويلات العينية بنسبة ٢٨٪ عن العام السابق لتصل الى ٥٧ ٪ مقابل ٨٥٪ للعام السابق ١٩٨٧/٨٦ ٠

ويرجع انخفاض الاهمية النسبية للتحويلات العينية في عام ١٩٨٨/٨٧ الى ارتفاع الاهمية النسبية للتحويلات النقدية في العام المذكور الى ٤٣٪ مقابل ١٥٪ للعام السابق ١٩٨٧/٨٦ وذلك نتيجة لانشاء السوق المصرفية الحرة في مايو ١٩٨٧ والتي اتاحت للبنوك التعامل بأسعار صرف واقعية مما كان له اثر انكماشها على التحويلات العينية في الوقت الذى حققت فيه التحويلات النقدية قفزة كبيرة ٠

والجدير بالذكر انه كلما كان سعر الصرف النقدى مرتفعا كانت الاهمية النسبية للتحويلات النقدية اكبر من الاهمية النسبية للتحويلات العينية والعكس صحيح · فعندما ينخفض سعر الصرف النقدى يلجأ المصريون العاملون فى الخارج الى التحويلات العينية (الاستيراد بدون تحويل عملة)·

ومما لاشك فيه ان هذه التحويلات (النقدية والعينية) تمثل مصدرا هاما من مصادر النقد الاجنبى للاقتصاد المصرى · فهى تشكل حوالى ٤٦٪ من اجمالى حصيلة النقد الاجنبى للبلاد فقد فاقت تلك التحويلات خلال عام ١٩٨٧/٨٦ جملة ماحصل عليه الاقتصاد المصرى من عملات اجنبية من صادرات كل من القطن والبترول ورسوم المرور فى قناة السويس وايرادات السياحة حيث بلغت اجمالى هذه الايرادات ٢ مليار و ٧٥٧ مليون دولار فى حين بلغت تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ٣ مليار دولار ·

اما فى عام ١٩٨٨/٨٧ فقد سجلت ايرادات النقد الاجنبى (صادرات القطن والبترول ورسوم المرور فى قناة السويس وايرادات السياحة)٣ مليار و ٨٥٨ مليون دولار فى حين بلغت تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ٣ مليار و٣٨٥ مليون دولار اى بنسبة ٨٨٪ من اجمالى هذه الايرادات من النقد الاجنبى(١)· وهذا

---

(١) د·رأفت شفيق بساده ـ مرجع سبق ذكره ص ٨٧ ·

يوضح لنا أهمية تحويلات المصريين العاملين فى الخارج للاقتصاد المصرى هذا بالاضافة الى أهمية هذه التحويلات بالنسبه لميزان المدفوعات كما رأينا فى الجزء الاول من هذا الفصل حيث تساهم هذه التحويلات فى سداد العجز فى رصيد المعاملات الجارية والمدفوعات الجارية ومن ثم فان اى خفض فى هذه التحويلات سيؤدى الى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات ومن ثم زيادة الاقتراض من العالم الخارجى لسد هذا العجز مما سيترتب عليه تراكم الديون وتفاقم اعباء خدمتها ٠

وبعد أن قمنا بدراسة أهمية هذه التحويلات كمصدر من مصادر النقد الاجنبى سنقوم الآن بدراسة أهمية هذه التحويلات بالنسبة لبعض المؤشرات الرئيسية فى الاقتصاد المصرى ٠

٤٠٣٠٣٠٣ أهمية تحويلات المصريين العاملين فى الخارج بالنسبه لبعض المؤشرات الرئيسية فى الاقتصاد المصرى :

بالاضافة الى اهمية تحويلات المصريين العاملين فى الخارج كمصدر من مصادر النقد الاجنبى فان لها دور واهمية كبرى بالنسبة لبعض المؤشرات الرئيسية فى الاقتصاد المصرى ٠

فاذا نظرنا مثلا الى جملة الانتاج الكلى من السلع والخدمات فى الاقتصاد المصرى لوجدنا ان هذه التحويلات كانت تشكل نسبة ٩٪ من

جملة هذا الانتاج فى عام ١٩٨٧/٨٦ ، ارتفعت الى ٧ر٩٪ فى عام ١٩٨٨/٨٧ .

اما اذا نظرنا الى نسبة هذه التحويلات الى مجموع انتاج القطاعات السلعية التى تقدمها الانشطة المختلفة (زراعة - صناعة - بترول - كهرباء تشييد) ، وهى تلك الانشطة التى تقدم انتاجها فى صورة سلعية تفى باحتياجات العاملين فى الخارج أو ذويهم المستفيدين بتحويلاتهم الى مصر فسنجد ان نسبة هذه التحويلات قد ارتفعت من ٣ر١٦٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ الى٣ر١٧٪ فى عام ١٩٨٨/٨٧ (١)

واذا انتقلنا اخيرا لمعرفة حجم تحويلات المصريين العاملين فى الخارج بالنسبه لما يحققه الاقتصاد المصرى من قيمة مضافة (حجم الناتج المحلى الاجمالى) لوجدنا ان هذه التحويلات كانت تمثل ٣٦٪ مما تحققه القطاعات السلعية من ناتج محلى اجمالى فى عام ١٩٨٨/٨٧ اما فى عام ١٩٨٩/٨٨ فقد ارتفعت هذه النسبه الى ٤٢٪ والجدول التالى يوضح لنا ذلك .

---

(١) د. رأفت شفيق بساده - المرجع السابق ذكره - ص ٩١ .

جدول رقم (٢٨): نسبة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج الى الناتج المحلى الاجمالى خلال عامى ١٩٨٨/٨٧ و ١٩٨٩/٨٨

القيمة بالمليون جنيه بتكلفة عوامل الانتاج وبأسعار ١٩٨٧/٨٦

السنوات / قطاعات الاقتصاد القومى	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨
الزراعة	٨٩٣٠	١٩٤١
الصناعة والتعدين	٧٤٣٥ر٣	٧٩٨٥ر٧
البترول ومنتجاته	١٧٩٨ر٩	١٧٨٥ر٣
الكهرباء	٥٥٨ر٦	٦٠٠
التشييد	٢١٤٥	٢٢٥٦
مجموع القطاعات السلعية	٢٠٨٦٧ر٨	٢١٧٦٨
النقل والتخزين والمواصلات وقناة السويس	٣٩٩٥ر٨	٤٢٧٩
التجارة والمال والتأمين	١٠١٥٠ر٦	١٠٦٣٠
السياحة	٥٣٣	٥٧١ر٤
مجموع قطاعات الخدمات الانتاجية	١٤٦٧٩ر٤	١٥٤٨٠ر٤
الاسكان والمرافق العامة	٨٩٨	٩٨٣
خدمات اجتماعية وشخصية	١٩٣٠	٢٠١٨
الخدمات الحكومية والتأمينات	٤٨٧٣ر٧	٥١٧٠
مجموع الخدمات الاجتماعية	٧٧٠١ر٧	٨١٧١
اجمالى الناتج المحلى	٤٣٢٤٨ر٩	٤٥٤١٩ر٤
تحويلات المصريين فى الخارج	٧٥٤٦ر٦	٩١٢٥
نسبة التحويلات الى الناتج المحلى للقطاعات السلعية	٪٣٦	٪٤٢
نسبة التحويلات الى الناتج المحلى الاجمالى	٪١٧ر٤	٪٢٠

المصدر : الارقام الخاصة بالناتج المحلى الاجمالى من التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ١٩٨٩/٨٨ .

يتضح لنا من الجدول السابق (رقم ٢٨) ان نسبة التحويلات الى الناتج المحلى الاجمالى كانت ١٧ر٤٪ فى عام ١٩٨٨/٨٧ ثم ارتفعت الى ٢٠٪ فى عام ١٩٨٩/٨٨ .

كذلك يوضح لنا الجدول السابق ان نسبة التحويلات الى الناتج المحلى القطاعات السلعية قد سجلت زيادة قدرها ٦٪ فى عام ١٩٨٩/٨٨ عن العام السابق حيث سجلت فى عام ١٩٨٩/٨٨ ٤٢٪ فى حين كانت ٣٦٪ فى العام السابق .

اما اذا نظرنا الى الارقام المطلقة لوجدنا انه طبقا للجدول رقم (٢٨) فان هذه التحويلات تكاد تقترب مما يحققه قطاع الزراعة وتفوق مايحققه قطاع الصناعة والتعدين من قيمة مضافة وهى اكبر القطاعات الانتاجية السلعية فى الاقتصاد المصرى .

كذلك يوضح لنا الجدول السابق ان هذه التحويلات تصل خلال عامى ١٩٨٨/٨٧ و ١٩٨٩/٨٨ الى أربع امثال مايحققه قطاع البترول ومنتجاته .

وبعد يمكن القول ان تحويلات المصريين العاملين فى الخارج تلعب دورا هاما فى الاقتصاد المصرى وهذا يعنى ان انخفاض هذه التحويلات(نتيجة لأحداث الخليج) سيؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد القومى المصرى وذلك ان لم يتم تدارك ذلك النقص باجراءات وخطط قصيرة وطويلة المدى . فخفض هذه التحويلات

(نتيجة لاحداث الخليج) سيؤدى الى ندرة النقد الاجنبى ومن ثم سيؤثـــــــر على امكانيات الحصول على السلع الرأسمالية والوسيطة المستوردة مما سيؤثـــــر على هيكل الانتاج خاصة بالنسبة للقطاع الخاص الذى يعتمد فى انتاجه علـــى استيراد العديد من مستلزمات الانتاج مما سيؤدى بالتالى الى تقليص القطاع الخاص لحجم اعماله وبالتالى الاستغناء عن عدد العمال وعدم توظيف عماله جديـدة وهذا سيؤدى بالطبع الى تفاقم مشكلة البطالة هذا بالاضافة الى العديد مـــــن المشاكل الاخرى التى يمكن ان تنشأ نتيجة انخفاض هذه التحويلات كما سبـق وان ذكرنا ٠

الخلاصة والخاتمـــــــــــــة

لقد قمنا فى هذا الفصل بدراسة انعكاسات ازمة الخليج على الاقتصاد المصـــــرى (الصادرات غير المنظوره) وقد رأينا ان الصادرات غير المنظوره تتأثر بطبيعتهـــا بالظروف السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية • وقد اتضح لنا من دراستنا ان حـــرب الخليج الاخيرة كان لهـــا آثارا سلبية متعددة على الصادرات غير المنظورة • فقـــد انعكست هذه الازمة على النشاط السياحى مما ادى الى خفض عدد السياح القادمين الـــى مصر باكثر من نصف مليون سائح كما ان لياليهم السياحية قد انخفضت باكثر من ٤ مليون ليلة اما الايرادات السياحية فقد قدرت خسارتها بحوالى ٢ مليار دولار • كذلك انعكست ازمة الخليج على ايرادات قناة السويس فقدرت خسارة هذه الايرادات بحوالى ٥٠٠ مليون دولار كذلك قدرالانخفاض فى عدد السفن العابرة للقناة بحوالى ١٢٪ • اما تحويـــلات المصريين العاملين فى الخارج فقد قدرت خسارتها بحوالى ٣ مليار دولار • هذا بالاضافـــة الى العديد من الآثار الاقتصادية السلبية الاخرى التى ستترتب على نقص هذه الايـــرادات مثل نقص حصيلة الدولة من النقد الاجنبى واثر ذلك على استيراد مستلزمات الانتـــاج اللازمة للصناعات المختلفة وتوقع ارتفاع العديد من اسعار الواردات هذا بالاضافة الـــى زيادة العجز المتوقع فى ميزان المدفوعات للعام الحالى ١٩٩١/٩٠ والمقدرة بحوالى ٦ مليـار دولار •

وبعد نستطيع القول ان التفكير فى احتواء ازمة الخليج لايكون فقط فى حصـــــر الخسائر الناجمة عن هذه الازمة او البحث عن تعويض الخسائر ، وانما يكون فى البحـــث

عن الدروس المستفاده من هذه الأزمة عند وضع استراتيجيات المستقبل · ولعل أول هـــــذه الدروس هو خطورة الاعتماد على القطاعات الخدمية المتمثلة فى الدخل السياحى وعائدات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج وذلك لان هذه القطاعات الثلاث كما رأينا غير مستقره لانها تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية · لذلك لابد مـــن اعطاء وزن اكبر للقطاعات السلعية لانها اكثر استقرارا وامانا من القطاعات الخدمية ·

ملخـــــــــــــص

انعكاسات أزمة الخليج على الاقتصاد المصرى(والصادرات غير المنظـــورة)

لقد أدت أزمة الخليج بين العراق والكويت فى بداية اغسطس ١٩٩٠ الى ظهور العديـــد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى اصابت الاقتصاد المصرى · وبنهاية الازمة فى فبرايـــر ١٩٩١ لم تنته المشاكل الاقتصادية التى اصابت الاقتصاد المصرى بل مازلنا نعانى من آثارهـــا وسلبياتها حتى الآن ·

فقد أدت هذه الازمة الى ظهور تأثيرات سلبية متنوعة اصابت العديد من مجـــالات الانتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية وقطاع السياحة وايرادات قناة السويـــس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج وقد اختص هذا الجزء من البحث بدراسة انعكاسات ازمة الخليج على الصادرات غير المنظوره ·

وقد خلصنا من هذه الدراسة الى تأثر االصادرات غير المنظورة بطبيعتهابالظـــروف السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية وقد اتضح لنا من دراستنا فى هذا الجزء الآثـــار السلبية لانعكاسات ازمة الخليج على الصادرات غير المنظورة فقد رأينا انعكاسات هذه الازمة على النشاط السياحى فقد ادت هذه الازمة الى خفض عدد السائحين القادمين الى مصر بأكثـــر من نصف مليون سائح وكذلك خفض لياليهم السياحية بأكثرمن ٤ مليون ليلة هذا بالاضافـــة الى تقدير خسارة الايرادات السياحية بحوالى ٢ مليار دولار ·

كذلك اتضح لنا انعكاسات هذه الأزمة على ايرادات قناة السويس حيث قدرت خسارتها بحوالي ٥٠٠ مليون دولار ، كذلك قدر الانخفاض فى عدد السفن العابرة للقناة بحوالى ١٢٪ .

أما تحويلات المصريين العاملين فى الخارج فقد قدرت خسارتها بحوالى ٣ مليار دولار هذا بالاضافة الى العديد من الآثار الاقتصادية الاخرى التى ستترتب على نقص هذه الايرادات مثل نقص حصيلة الدولة من النقد الاجنبى واثر ذلك على استيراد مستلزمات الانتاج اللازمة للصناعات المختلفة وتوقع ارتفاع العديد من أسعار الواردات .

وقد خلصنا من هذا البحث الى أن التفكير فى احتواء ازمة الخليج لايكون فقط فى حصر الخسائر الناجمة عن هذه الازمة او البحث عن تعويض هذه الخسائر ، وانما يكون فى البحث عن الدروس المستفاده من هذه الازمة عند وضع استراتيجيات المستقبل ولعل اول هذه الدروس هو خطورة الاعتماد على القطاعات الخدمية المتمثلة فى الدخل السياحى وعائدات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج وذلك لان هذه القطاعات الثلاث تعد قطاعات غير مستقرة وذلك لتأثرها بالظروف السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية لذلك لابد من اعطاء وزن اكبر للقطاعات السلعية لانها اكثر استقرارا وأمانا من القطاعات الخدمية .

قائمة المراجـــــــــع

أولا : الكتب :

١ - د٠ احمد عبد الحليم : تقدير ايرادات قناة السويس حتى عام ٢٠٠٠ - ابريل ١٩٨٠ ورقة عمل رقم (١٣) - مشـــــــروع ايدكاس ٢٠٠٠ - جهاز تنظيم الاسرة ٠

٢ - د٠ رأفت شفيق بساده : المصريين المغتربين بالخارج - المورد المفقـــــود والامل المعقود - الهيئة المصرية العامة للكتـــــاب سنة ١٩٩١ ٠

٣ - د٠ عبد المجيد فراج : الاسلوب الاحصائى
دار النهضة العربية ١٩٧١ ٠

٤ - د٠ نادر فرجانى : رحـــــل فى ارض العرب
مركز دراسات الوحدة العربية
سلسلة الثقافة القومية رقم (١٣) ٠

ثانيا : المذكرات والنشرات :

١ - البنك المركزى المصرى : التقارير السنوية منذ عام ١٩٨٠ حتى عـــــام ١٩٨٩/٨٨ ٠

٢ - البنك الاهلى المصرى : النشرة الاقتصادية - الاعداد من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٩/٨٨ .

٣ - د. السيد عبد العزيز دحيه : محاضرات فى التجارة الدولية وميزان المدفوعات مع اشارة الى الوضع فى ج.م.ع .
معهد التخطيط القومى - مذكرة داخلية رقم ٧٦١ .

٤ - د. الفونس عزيز : تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية فى ج.م.ع .
معهد التخطيط القومى - مذكرة داخلية رقم ٢٠٢ - ديسمبر ١٩٧١ .

٥ - د. حسين محمد صالح : تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية فى ج.م.ع - الاساليب الحالية وامكانات التطوير - معهد التخطيط القومى - يوليو ١٩٨٦ .

٦ - د. شنوده سمعان شنوده : العمالة المصرية بالخارج بين عهدين ومأزق الخروج الكبير - معهد التخطيط القومى - اكتوبر ١٩٩٠.

٧ - معهد التخطيط القومى : سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - تقييم سياسة التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها
يوليو ١٩٨٠ .

٩ - وزارة السياحة : مجلة البحوث السياحية - العدد السادس يونيو ١٩٨٩
مجلة البحوث السياحية : العدد السابع نوفمبر١٩٨٩٠

١٠ - هيئة قناة السويس : النشرة السنوية
الاعداد ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ٠

الفصـــــل الرابـــــع

تأثير الأزمة على تدفق الإستثمارات الى مصـــر

لبحـــث

(إنعكاسات أزمة الخليج على الإقتصاد المصـــرى)

اعـداد

دكتور/ مصطفى أحمد مصطفـــــــــى
خبير أول ـ مركز العلاقات الإقتصادية الدولية
(الباحث الرئيسى للفريق البحثى للدراسة)

يتناول هذا الفصل من البحث تأثير الأزمة على تدفق الإستثمارات الى مصـــر ، وفى هذا الصدد سيتم عرض وتحليل أربع نقاط رئيسيه تشمل :

* الاستثمار فى مصر ٠
* التدفق الدولى للإستثمارات الى مصر وتأثير الأزمة عليه ٠
* التدفق العربى والخليجى للإستثمارات الى مصر وتأثير الأزمة عليه ٠
* الوضع الإستثمارى وإنجازاته وآفاقه بعد الأزمة

١٠٤. عن الإستثمار فى مصر

ينعقد الإجماع على زيادة وأهمية جذب وتشجيع الإستثمارات المحليه والعربية والأجنبيه الى مصر وإعطاء كافة الفرص لتلعب دورا رشيدا فى عملية التنمية بعد ما أضحى ذلك أحد المعطيات الهامه التى تنتهجها معظم الدول عامه والدول الناميه بشكل خاص بعد التغيرات الكبيرة التى طرأت على النظام المالى الدولى فى أعقاب أزمة المديونية الخارجيه ثم تفاقمها منذ أوائل وخلال عقد الثمانينات المنصرم .

وهنا نذكر مجموعة من الحقائق التى يجب أن نركزعليها فى التالى :

(١) إنكمش دور البنوك التجاريه منذ الثمانينات فى تمويل الإستثمارات فى البلاد النامية ، والواضح أنها لن تعود الى سياسة التوسع فى الإقراض التى إتبعتها فى السبعينات بعد أن ضاعت عليها نسبة كبيرة من قروضها ، وأصبحت الدول المقترضة ، إزاء هذا ؛ فى موقف صعب .

(٢) تأسس على ذلك أن أصبحت الدول الناميه فى موقف تدفع للبنوك التجارية أكثر مما تساهم به هذه البنوك فى إقراض تلك الدول ، وأن ذلك أصبح يعنى أن عملية إستنزاف لأموال الدول الفقيرة قد بدأت فى إتجاه الدول الغنية بما عرفته الأدبيات بالتحويل العكسى .

(٣) تزامن مع كل تفاقم لتلك الأوضاع أن أخضعت قروض المنظمات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الدول المقترضه لشروط شديدة قد لا تتفق - فى معظم الأحوال - مع ما يريده صانع السياسه فى البلاد النامية .

(٤) لم تقتصر أوضاع التفاقم الى هذا الحد بل امتدت لتغطى بند المعونات - أو فيما يسمى المنح - لتصبح ذى مستقبل مشكوك فيه (غير مضمون) فضلا عن أنها أصبحت مشروطه وذات صفة سياسية .

(٥) أدى كل ذلك الى إتاحة مساحات واسعة للترحيب بكل الأفكار المؤدية الى زيادة وأهمية جذب وتشجيع الإستثمارات - وليس القروض وان استمرت - وليس المعونات وان ظلت - وليست المنح وان تدفقت ، لأن ذلك غالبا لا يخضع لشروط ، ولا يخلق ديونا جديده على الدول المثقله بالديون المهمومه بأعبائها .

هكذا زادت أهمية الموضوع خاصة لما اتسمت به الأحوال إثر التغيرات العميقة فى الإقتصاد العالمى خلال العقود الأربعه الأخيرة لزيادة وتشابك وتعقد درجة الإعتماد المتبادل التى نسجتها شبكة كثيفة من العلاقات التجاريه والماليه والتكنوإقتصادية والتكنولوجية وميلاد ما يسمى بعالميه سوق المال ، الأمر الذى استدعى الى إصدار قوانين ولوائح تنظم هذا المجال وتعطى المستثمر أجنبيا كان أو وطنيا من المزايا والإعفاءات والتسهيلات والضمانات ما يدعم تحسين القدرة التنافسيه فى المجال الإستثمارى - وهكذا فعلت مصر كما تفعل بقية دول العالم .

١٠١٠٤. قوانين الإستثمار فى مصر - مزيد من المزايا والإعفاءات :

صدر القانون الأول الخاص باستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحره تحت رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذى تم تعديلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، ثم صدر قانون الإستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وعمل به اعتبارا من ١٩٨٩/٧/٢١ اليوم التالى لتاريخ نشره فى الجريده الرسميه فى ١٩٨٩/٧/٢٠ . وقد أثارت هذه

القوانين بصدورها - كل فى حينه - كثيرا من المناقشات والملاحظات والتحفظات فى الأوساط والدوائر المعنيه بتشجيع الإستثمار فى مصر وتهيئة المناخ المناسب له

وقد مست هذه الملاحظات جوانب كثيره نوجز بعضها دون الدخول فى تفصيلات عنها فى التالى على سبيل المثال :

(١) تحديد القطاعات المستفيده من المزايا والاعفاءات وتدخل قرارت مجلس الوزراء .

(٢) المدد المقرره للإعفاءات من أنواع الضرائب على إختلافها .

(٣) غموض بعض المواد (حالة تحويل المديونيه الخارجيه الى مساهمة أو ما يسمى Debt - Equity Swap

(٤) مزايا وإعفاءات وتسهيلات مسرفه لمشروعات المناطق الحره .

(٥) الإستثمار فى المدن الجديدة .

(٦) أرباح العاملين فى الشركات الخاضعه لأحكام ذلك القانون .

(٧) الترخيص بعقارات المشروع دون خطأ منه.

(٨) التسعير الجبرى لمنتجات المشروع .

ويعتقد البعض أن القانون الحالى ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ يعانى من الإسراف الشديد فى منح الإمتيازات والمعونات والأعفاءات والتسهيلات وينبغى العمل على تنقيته مما يسمى بالإغتراف المزدوج Double Dipping ، وتطهيره من بعض المواد ذات النصوص الموصومه بعدم الدستورية المؤدية بالنهاية الى طرد الاستثمار وليس جذبه وتشجيعه وخلق وتهيئة المناخ الصالح - الذى نتناول عناصره

الأساسية فى خمس موضوعات أساسيه فى النقطة التاليـــة (١) :

٢٠١٠٤. العوامل الموضوعيه والنفسيه لمناخ الإستثمار فى مصر :

(١) سيطرة القطاع العام الذى يمثل ٧٠٪ من مجموع الاستثمارات و ٨٠ ٪ من تجارتنا الخارجيه و ٩٠٪ من النظام المصرفى والتأمين و ٦٠٪ من القيمه المضافه فى القطاع الصناعى ، وقد تسبب ذلك فى عدم افساح مساحة كافيه لتقف أمام الفرص الإستثماريه المتاحة للقطاع الخاص ، مع وجود قطاعات لا يستطيع القطاع الخاص دخولها ، ووجـــــود علاقة وثيقة بين سيطرة القطاع العام وانتشار القيود والإجـــــراءات البيروقراطية ، الحيلولة دون نشؤ سوق ماليه مصرية نشيطه ومتطـورة وهو عنصر أساسى فى المناخ الإستثمارى.

(٢) الإختلالات التى يمثلها التضخم وتقلبات سعر الصرف وسعر الفائـدة الحقيقيه ، فالتضخم يدمر الثقه فى العمله المحليه ويشجع علـــــى الهروب منها الى الدولار ، وهذا يؤدى بالمستثمر الى عدم تحويـــل أصول بالعمله الوطنيه ، كما أنه يعطى لمن يسمون أنفسهم مستثمرين الفرصه لجمع أكبر قدر من الربح من عمليات سريعه فى المضاربـــة على الأراضى والمبانى والذهب ... الخ ويبتعدون عن الإستثمـــارات طويلة المدى ، وهى الإستثمارات الحقيقيه التى نحتاجها لأنها هـــى التى تساعد على بناء وتنمية البلاد وإتاحة فرص عمل جديدة ودائمه .

---

(١) د. سعيد النجار : نحو استراتيجيه قوميه للإصلاح الإقتصادى ، دار الشـروق، القاهرة ١٩٩١ - ص ص ١٠٦ - ١٢٧ .

(٣) كذلك فإن قوانين العمل ، ونظام الضرائب ، وتعقد وبطء النظام القضائى تمثل عوامل هامه تؤثر فى مناخ الإستثمار.

(٤) تشجيع الإستثمار بالقول والبيانات - يتناقض مع مفاهيم شمولية ، فالدستور مازالت فيه نصوص وليده مناخ آخر كانت له آلياته المختلفه (نظام المدعى الإشتراكى - الجمع بين العضوية والوظيفة لأعضاء مجلس الشعب - .....الخ).

(٥) ظاهرة التطرف الموجوده الآن فى المجتمع رغم أنها تتعارض مع إعتدال الإسلام وتسامحه ورغم أنها لا تزيد عن قلة مضلله شارده ولكنها بالنسبه للمستثمر مصدر للتردد والتخوف ثم العزوف.

إن تلك العناصر فى ترابطها وعلاقاتها التبادليه وتعقيد تشابكها انما لتقترن بإصلاح سياسى يؤدى الى تقوية المؤسسات الدستورية ، ودعم المشاركة الشعبيه الحقيقيه ، وازالة الازدواجيه فى النظام القضائى وإحكام العمليه التشريعيه ، لقطع الطريق أمام المستفيدين بأوضاع الأزمة الإقتصادية الحاليه وهم كثيرون ويحققون مكاسب طائله من دم الناس وعلى حساب مستقبل البلاد ، وهم أكبر العوائق والعقبات أمام المناخ الصحى للإستثمار ، الذى يقف على جانبه الآخر صفحات ناصعه بيضاء تشير اليها بعض المؤشرات التى نوجزها فى التالى :(١)

---

(١) تصريحات لرئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الإستثمار فى جريدة الاهرام ، ١٩٩١/٦/٢٢ ، ص ٩ .

(١) تساهم رؤوس الأموال المصرية بنسبة ٦٦٪ من إجمالى رؤوس أمـــوال المشروعات الإستثماريه داخل البلاد بقيمة إجماليه قدرها ٧٢٨٩ مليون جنيه ٠

(٢) تبلغ مساهمة القطاع العام ٢٥٥٩ مليون جنيه بنسبه ٣٥ ٪ من مساهمة الأموال المصريه كما تبلغ مساهمة القطاع الخاص ٤٧٣٠ مليون جنيه بنسبة ٦٥ ٪ من مساهمة رؤوس الأموال المصرية ٠

(٣) مساهمات رعايا الدول العربيه فى المشروعات الإستثماريه حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٠ تبلغ ٢٠٤٣ مليون جنيه بنسبة ١٨٪ من إجمالى رؤوس أموال مشروعات الإنفتاح داخل البلاد ، فى حين تبلغ مساهمات رعايا الولايات المتحده ٤٣٦ مليون جنيه بنسبه ٤ ٪ من الإجمالى فى حين تبلغ مساهمة رعايا دول السوق الأوروبية المشتركة ٦٠٦ ملايين بنسبة ٤ ٪ ، فى حين أن مساهمات رعايا باقى دول العالم تبلغ ٧٤٨ مليون جنيه بنسبة ٧ ٪٠

(٤) أن المشروعات التى بدأت النشاط داخل البلاد عددها ١١٧٢ مشروعا بنسبة ٦٧٪ من إجمالى الموافقات التى تبلغ رؤوس أموالها ٧٠٣٧ مليون جنيه بنسبة ٦٣٪ من إجمالى رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها وتكاليفها (١٢ مليار) ١٢ ألف مليون و ٣٣٧ مليون جنيه بنسبة ٦٢٪ من إجمالى التكاليف الإستثماريه المقدرة للمشروعات الموافق عليها ٠

(٥) أن عدد المشروعات الإستثماريه المملوكه بالكامل للمصريين ٧١٣ مشروعا رؤوس أموالها ٤٣٢٧ مليون جنيه وتكاليفها الإستثماريه ٨٠٤٣ مليون جنيه وذلك من إجمالى الموافقات البالغ عددها ١٧٥٥ مشروعا تكاليفها الاستثمارية (٢٠ مليار) ٢٠ ألف مليون و ٥٢ مليون جنيه منها (١١ مليار) ١١ ألف مليون و ٩٩٥ مليون جنيه بالعملات الحره ٠

(٦) توفر المشروعات الإستثماريه الإجماليه عند تنفذها بالكامل ٢٣٢ ألف فرصة عمل للمصريين بأجور سنوية قدرها ٤٩٦ مليون جنيه بالاضافة الى ٣٦٠٠ فرصه عمل لأجانب أجورهم السنوية ٥٨ مليون جنيه ٠

(٧) يقدر عدد المشروعات الصناعيه التى بدأت النشاط داخل البلاد بـ ٣٩٧ مشروعا رؤوس أموالها المصرح بها ٢٦٢٨ مليون جنيه وتكاليفها الإستثماريه ٥٥١١ مليون جنيه وتوفر فرص عمل لنحو ١٠٤ آلاف عامل أجورهم السنويه ١٧٤ مليون جنيه وقيمة إنتاجهم السنوى ٣٧٢٢ مليون جنيه أما المشروعات التمويليه وتشمل شركات توظيف الأموال والبنوك وقدرها ٢٠٨ مشروعا ورؤوس أموالها المصرح بها ١٨٠٥ ملايين جنيه وتكاليفها الإستثماريه ١٩٤٢ مليون جنيه ، وتقتصر المشروعات الزراعيه والثروة الحيوانية على ٦٣ مشروعا رؤوس أموالها المصرح بها ٢٧٩ مليون جنيه وتكاليفها الإستثماريه المستهدفه ٥٩٠ مليون جنيه ، والمشروعات الإنتاجيه عددها ١٣٢ مشروعا منها ٤٨ مشروعا للإسكان و ٨٥ مشروعا للمقاولات رؤوس أموالها ٣٧٤ مليون جنيه وتكاليفها الإستثمارية المستهدفه ٧٨٧ مليون جنيه ٠

وبالرغم من ذلك فإنه على الجانب الآخر تحذيرات وأخذ جانب الحذر والتروى خاصة فيما ينصرف الى المناطق الحره ، التى وإن لم تفشل تماما فهى على الأقل قد أخفقت فى تحقيق الأهداف المأموله من وراء إنشائها وقيامها وكانت مرجوة منها ..... وتعرض النقطة التاليه لهذا الموضوع .

٣٠١٠٤ المناطق الحره فى مصر - التجربه وتحقيق الأهداف :

يرى بعض الإقتصاديين أن التجارب السابقه لإنشاء المناطق الحرة فى مصر وإن لم تفشل تماما فهى على الأقل لم تحقق الأهداف المرجوة منها ، لأن هذه المناطق أغرقت الأسواق المحليه بالسلع الإستهلاكية ، وفشلت فى تحقيق أهدافها فأثرت بشكل سلبى على الصناعات الوطنية وبالتالى على الإقتصاد الوطنى لأن أغلب مشروعاتها تجارية محليه تعتمد فى المقام الأول على استيراد السلع وتخزينها لبيعها فى الوقت الذى تظهر فيه بوادر الربح . كذلك فإنه فى مجال تحقيق موارد النقد الأجنبى فإن الفترة ما بين ١٩٧٦ الى ١٩٨٦ قد أوجدت حدودا للتعامل لم تزد عنها بمقدار ١٢٠ مليون دولار تقريبا فى حين بلغت نسبة المدفوعات من النقد الأجنبى من جانب الإقتصاد الوطنى ما يقرب من ٣ر٣٤٤ مليون دولار اى لو حسبنا الفرق بين موارد ونسبة المدفوعات ، لوجدنا أن هناك خسارة تقدر بحوالى ٢٢٤ مليون دولار تحملتها ميزانية الدولة شهريا وشكلت عبئا جديدا لم يكن فى إطار تخطيط الإقتصاديين عندما فكروا فى إقامه وإنشاء أسواق حرة جديدة لمصر .

وتشير دراسة أجريت فى الموضوع[١] أن المناطق الحره فى مصر لم تقم بتنشيط عملية تصدير المنتجات فى الأسواق الخارجيه ، مع عدم زيادتها فى إسهامات الطلب على الإنتاج المحلى مما جعله إنتاجا محدودا حتى لو حقق وفرة داخليه.

وعن تفسير القصور فى آداء الدور المفروض أن تقوم به المناطق الحرة تتعدد الآراء ، فمثلا أن هذه الناطق قد أنشئت كمناطق تصدير فهى قد واجهته صعوبات عديده فى التأقلم مع الأسواق العالميه التى تتسم بالتنافس الشديد ، ومن البديهى فى البداية أن نجد أن تلك الشركات التى تقوم بالإنتاج فى المناطق الحره تتجه الى الأسواق المحليه عندما تفشل فى تسويق منتجاتها فى الأسواق العالمية ولكننا فى حالتنا نحن داخل مصر نجد أن المنتجات التى تنتج فى هذه المناطق تخضع لنفس التعريفات الجمركيه التى تخضع لها الواردات ، بنما هى تواجه فى الوقت نفسه المنافسه التى تشكل عليها المنتجات المشابهه التى تنتج فى تلك الشركات التى تتمتع بأسعار كهرباء وطاقة تفضيلية عن شركات القطاع العام ، وتلك التى تتمتع باعفاءات ضريبيه تصل لخمس سنوات .... لذلك فإن تلك الشركات الموجوده بالمناطق الحره تجد نفسها عاجزة عن منافسه الشركات الأخرى فى السوق المحليه ، نظرا لانها لا تحصل على المعاملات التفضيليه التى تحصل عليها شركات القطاع العام ، وأيضا شركات القطاع الخاص التى توجد خارج هذه المناطق الحره ... بالاضافه الى ذلك ، فإن نشاطات القطاع العام تشمل إنتاج العديد من السلع مثل الإلكترونيات وذلك لعرضها للبيع فى السوق المحليه ، وبالطبع فإن هيكل التكلفه فى هذه الشركات ـ مثلها مثل شركات المناطق الحره ـ ترتبط بصورة مباشرة بأسعار الصرف وما يطرأ عليها من تغيرات

(١) د.ابراهيم فتحى ، دور المناطق الحرة فى مصر وأثرها على الاقتصاد القومى ، معهد التخطيط العمرانى ، القاهرة ـ ١٩٩١ .

وتتجه آراء أخرى حول الموضوع لتقدر أن تجربة المناطق الحره لابد أن تأخذ مجموعة من الدراسات أشمل وأعمق من الموجوده الآن ولو تغيرت أكثر من مره ، وأن توضع لها ضوابط أكثر جديه ، لأن المفروض فى مشروعات هذه المناطق أنها تشترى المواد من السوق المحليه وتصنعها وتصدرها وتستورد فى مقابلها ما ينقص السوق المصريه لتحصل بذلك على الرواج التجارى - داخل البلد - المطلوب ولكن المناطق الحره واقعها يشير الى أنها لم تحقق ذلك لانها مشروعات رأس مالها محدود مما يجعلها عديمة الفائدة ، ولأن تجارتها داخل سوق واحدة ، فمهما كان حجم التبادل التجارى داخلها فلا يجدى الا اذا تخطى المحليه الى الدولية وتم التبادل مع الدول الأخرى مما يخلق رواجا تجاريا نشيطا يفيد الاقتصاد الوطنى ولكن هذه المناطق عبارة عن جيب من الجيوب فى الدوله لها قوانين خاصة واستثنائيه معوقه ولابد للدولة أن تأخذ فى حسبانها تغيير نمط هذه القوانين بشكل أو بآخر مع المتابعه الميدانية لحالة السوق واصدار تقارير عن معوقاتها أولاباول حتى نقف على أسباب المعوقات ونتلاشى الوقوع فيها مستقبلا .

كل ذلك ناهيك عن أن تلك القوانين الإستثنائيه التى منحتها الدولة لبعض المشروعات داخل المنطقة الحره لا مثيل لها وتحمل هذه القوانيين مميزات خلقت نوعين من المواطنين - داخل بلد واحد - دافعى ضرائب ومعفيين منها رغم مزاولة نفس النشاط لمجرد أن مشروعا من هذه المشروعات أقيم داخل نطاق المناطق الحره ، وأن المناطق الحرة وما تأخذه من مميزات معروفه للجميع توجد خرقا فى القانون علنا وهو تميز جانب من المواطنيين على الآخرين مما يخل بمبدأ المساواة أمام القانون فى الحقوق والواجبات مما يجعل التفكير فى الهروب من الجمارك أمرا قائما لأصحاب المشروعات خارج المناطق الحره .

وبعد ... إذن هناك شبه إتفاق مبدئى على ضرورة وجود ضوابط لإقامة المناطق الحره داخل مصر لأنها تنشأ بغرض محدد هو : تنمية الصناعات المحلية وتصدير انتاجها لزيادة دخل مصر من العملات الصعبه وتضييق الفجوة بين الصادرات والواردات ، ومن ثم التأثير على الميزان التجارى وفى النهاية ميزان المدفوعات ، ولتحقيق هذا منح القانون المشروعات التى تقام فى هذه المناطق الكثير من المميزات والإعفاءات ، وما دام القانون قد حدد واجبات هذه المناطق وأعطاها حقوقا محددة فلابد أن تشدد الدولة الرقابة عليها لتحقيق هدفها المرسوم وتكون هذه الرقابه فى إطار مجموعة من الضوابط أهمها :

(١) أن تعتمد المشروعاتالصناعيه على الخامات المحليه فى الصناعات وتقوم بتصدير منتجاتها عن طريق قنوات تحددها الدولة ولا تترك لأصحاب هذه المشروعات تحديد ما يقومون بتصديره .

(٢) اذا قامت المشروعات باستيراد منتجات أو خامات قابلة للتصنيع داخل مصر يكون الهدف الأول من هذا الإستيراد هو التصدير للخارج لا الى السوق المحليه حتى لا يكون هناك فرق بين المستورد المحلى الذى يتحمل ضرائب وبين مستورد المنطقه الحره المعفى من هذه الضرائب خصوصا بعد إقرار تطبيق ضريبة المبيعات الجديدة .

(٣) أن تعتمد مشروعات المناطق الحره فى الأساس على العماله المحلية ولا تلجأ الى عمالة أجنبيه الا التى لا وجود لها إلا فى الأسواق الأجنبية والتى تقع تحت بند الضرورة القصوى .

(٤) أن تحد الدولة من الإستثناءات المتعددة التى تمنحها لمشروعات المناطق الحرة والتى تضع نوعا من التمايز بين أصحاب المشروعات داخل المنطقة الحره وغيرها لنوع النشاط الواحد فى المشروع مما يجعل صاحب المشروع خارج المنطقة الحره غير أمين على مصالح الدولة .

(٥) أن تبتعد مشروعات المناطق الحره عن الصناعات الصغيره خاصة الصناعات الأستهلاكيه التى تنتمى للنمط الفردى الإستهلاكى.

(٦) أن تبتعد هذه المناطق عن المشروعات المكرره خارج المنطقة مع تقديم دراسات إقتصادية ذات جدوى لأصحاب المشروعات داخل هذه المناطق حتى لا تكون ذات صفه المصلحة الشخصيه والتى لا تعود على الدولة الا بالخسارة .

(٧) أن إقامة أى مناطق حرة جديده مع قلة الإعتمادات الماليه يؤدى الى طول فترة إنشاء المرافق والبنيه الأساسيه وعدم إكتمالها مما قد يتسبب عنه بشكل مباشر إحجام رؤوس الأموال عن الأستثمار فى المشروعات الصناعية .

(٨) استبعاد التركيز فى المناطق الحره على مجالات التخزين والخدمات بالدرجة الأولى مع عدم الإستغلال الكامل للمساحات المخصصه للمشروعات الصناعية مما قد يسهم فى زيادة هدر الطاقه المتاحه وضياع فرص يمكن تحقيق عائد منها للإقتصاد الوطنى .

وبتحليل بيانات تطور الموافقات علي المشروعات الموافق عليها بنظام المناطق الحره العامه والخاصه فى عام أزمة الخليج (الفترة من ١٩٩٠/٦/٣٠ - حتى ١٩٩٠/١٢/٣١) كما يتضح بالجدول رقم ٢٩) ، رقم ٣٠) يمكن ملاحظة الآتى بالنسبة للمناطق الحرة العامه :

(١) أن إجمالى عدد المشروعات فى ١٩٩٠/١٢/٣١ هو ٣١ مشروعا بزيادة ١٥ مشروعا حتى ١٩٩٠/٦/٣٠ تتوزع كالتالى : ٧ بالاسكندرية ، ٧ ببورسعيد ، ١ بالسويس / الاسماعيلية .

(٢) أن إجمالى رؤوس الأموال فى ١٩٩٠/١٢/٣١ بلغت ٩٦٥٣١ ألف جنيه بينما كانت ٧٣٢٤٢ ألف جنيه حتى ١٩٩٠/٦/٣٠ بزيادة بلغت نسبتها ١٣١ر٨ ٪ تقريبا .

(٣) إن إجمالى التكاليف الإستثمارية المقدرة حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ بلغت ١٤١١٠٦ ألف جنيه بينما كانت ١٠٠٥٣٩ ألف جنيه حتى ١٩٩٠/٦/٣٠ بزيادة بلغت نسبتها ١٤٠ر٣ ٪ تقريبا .

كما يمكن ملاحظة الآتى بالنسبه للمناطق الحرة الخاصة كما يتضح من الجدولين أرقام (٣١) ، ٣٢) :

(١) أن إجمالى عدد المشروعات فى ١٩٩٠/١٢/٣١ هو نفسه حتى ١٩٩٠/٦/٣٠ وبثبات صفرى عند كلا التاريخين بما يؤشر بحالة ركود للإقبال على المشروعات بنظام المناطق الحرة الخاصة قبل وأثناء أزمة الخليج . كما تشير الإجماليات العامه كذلك فى كلا التاريخيين بالنسبه لرؤوس

الأموال والتكاليف الإستثماريه المقدرة ٠

(٢) أن البيانات متوقفه تماما بالنسبة للمناطق الحره الخاصه ببورسعيد حتى ١٩٨١/١٢/٣١ عند عدد ٢ مشروع برأس مال ٤٥٨ ألف جنيه وبتكاليف استثمارية ٦٣٣ ألف جنيه مما يؤيد وجهات النظر السابقة التى برزت آداء ودور المناطق الحرة فى مصر ودورها فى عملية التنمية والإقتصاد الوطنى٠

(٣) أن البيانات قد استمرت فقط بالنسبة للمشروعات بالمناطق الحرة الخاصة بالسويس حيث بلغ عددها النهائى حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ ٨ مشروعات برأس مال قدرة ٤١٣٠٨ ألف جنيه وبتكاليف استثماريه مقدرة ٥٣٢٥٥ الف جنيه ، وقد يبرر ذلك بالإنتقال الى مواقع أخرى للأستفادة بمزيد من الاعفاءات والتسهيلات والضمانات والمزايا - كما تم تبريره من قبل فيما يتعلق بالمناطق الحره وأدائها فى اطار الإقتصاد الوطنى٠

جدول (٢٩): تطور الموافقات على المشروعات الموافق عليها بنظام المناطق الحرة العامة

حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠

(القيمه بالالف جنيه)

"سنوات ماليه"

المنطقة / السنة	المنطقة الحرة العامة												الاجمالى العام		
	بالقاهرة			بالاسكندرية			ببور سعيد			بالسويس والاسماعيلية					
	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثمارية	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثمارية	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثمارية	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثمارية	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثمارية
حتى ٣٠/٦/٨١	١٦	٥٥١٧٢	٧٢٠١٢	٤٦	١٥٩١٣٥	٤٣٦١١١	٧٣	١٣٧٨٢٧	١٥٢٩٩١	٢٤	١٠٢٦٥	١٠٩٨٧	١٥٩	٣٦٢٣٩٩	٦٧٣١٠١
٨١/٨٢				٤	٢٧٠٦	٥١٣٠	١	١٠٠٨	١٠٠٨	١	٧٥٦	١٥١٢	٦	٤٤٧٠	٧٦٥٠
٨٢/٨٣				٩	١٤٧٤١	٢٥٣٥٤				٢	٧٢٨٨	٧٦٩٨	١١	٢٢٠٢٩	٣٣٠٥٢
٨٣/٨٤															
٨٤/٨٥	١	٢٨٥٦	٢٨٥٦	١	١٦٨٠	٣٣٦٠							٢	٤٥٣٦	٦٢١٦
٨٥/٨٦	٢	٣٤٩٠	٤١١٣				١	١٤٢٨	١٤٢٨				٣	٤٩١٨	٥٥٤١
٨٦/٨٧	١	٦٥٠٠	٦٥٠٠	١	١٠١٦	٢٠٣٢	٢	٦٤٥٠	١٣١٥٠				٤	١٣٩٦٦	٢١٦٨٢
٨٧/٨٨	٢	٥٤٦٠	٥٤٦٠	٤	٧١٦١	١١٣١٥	٣	١٢٥٠٢	٢٢٤٠٢	١	٢٧٥٠	٢٧٥٠	١٠	٢٧٨٧٣	٤١٩٢٧
٨٨/٨٩	٥	٧١٨٨	١٠٥٩٠	٢	٣٠٢٥	٣٠٢٥	٢	١٦١٠	١٦١٠	١	١٧٦٣	١٧٦٣	١٠	١٣٥٨٦	١٦٩٨٨
٨٩/٩٠	٩	٤٩٦٣٨	٦١٩٩٣	٦	١٨٢٠٤	٣٣١٤٧	٢			١	٥٤٠٠	٥٤٠٠	١٦	٧٣٢٤٢	١٠٠٥٣٩
الاجمالى العام	٣٦	١٣٠٣٠٤	١٦٣٥٢٢	٧٣	٢٠٧٦٦٨	٥١٩٤٧٤	٨٢	١٦٠٨٢٥	١٩٣٥٨٩	٣٠	٢٨٢٢٢	٣٠١١٠	٢٢١	٥٢٧٠١٩	٩٠٦٦٩٦

المصدر : الهيئة العامة للإستثمار.

جدول (٣٠) : تطور الموافقات على المشروعات الموافق عليها بنظام المناطق الحره العامه
حـــــــــتى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٠

"سنوات ميلاديه"

(القيمه بالالف جنيه)

المنطقة / السنه	المنطقة الحرة العامة												الاجمالى العام		
	بالقاهرة			بالاسكندرية			ببورسعيد			بالسويس والاسماعيليه					
	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه
حتى ١٩٨١/١٢/٣١	١٦	٥٥١٧٢	٧٢٠١٢	٥٠	٢٠٠٢٧٤	٥١١٨٦٧	٥٩	١١٦٥٥٠	١٢٠٣٨٩	٢١	٨٢٢٠	٨٩٤٢	١٤٦	٣٨٠٣١٦	٧١٣٢١٠
١٩٨٢	-			٩	١٥٣٥٩	٢٦٥٩٠				٣	٨٠٤٤	٩٢١٠	١٢	٢٣٤٠٣	٣٥٨٠٠
١٩٨٣															
١٩٨٤	١	٢٨٥٦	٢٨٥٦	١	١٦٨٠	٣٣٦٠							٢	٤٥٣٦	٦٣١٦
١٩٨٥	١	٦٢٣	١٢٤٦				١	١٤٢٨	١٤٢٨				٢	٢٠٥١	٢٦٧٤
١٩٨٦	٢	٩٣٦٧	٩٣٦٧				١	٣٨٥٠	٤٥٠٠				٣	١٣٢١٧	١٣٨٦٧
١٩٨٧				٤	٩٣٧١	٢١١٨٦	١	٢٦٠٠	٨٦٥٠	١	٢٧٥٠	٢٧٥٠	٦	١٤٧٢١	٢٢٥٨٦
١٩٨٨	٤	٧٧٨٥	٨٧٢٥	١	٦٧١	١٣٠٥	٤	١٢٩٦٣	٢٣٨٦٣				٩	٢١٤١٨	٢٣٨٩٣
١٩٨٩	٤	١٠٣٠٧	١٢١٣٧	٤	٤٣٢٦	٥٤٠٩				١	١٧٦٣	١٧٦٣	٩	١٦٣٩٦	١٩٣٠٩
١٩٩٠	٩	٤٨٣١٨	٦٣٤٩٤	١٢	٣٠٣٤٣	٥٧٠٨٣	٧	١١٦٠٠	١٤٢٥٩	٢	٦٣٧٠	٦٣٧٠	٣١	٩٦٥٣١	١٤١١٠٦
الاجمالى العام	٣٧	١٣٤٤٢٨	١٦٩٨٣٧	٨٢	٢٦٢١٢٤	٦٢٦٨٠٠	٧٣	١٤٨٩٩٠	١٧٢٠٨٨	٢٨	٢٧٠٤٧	٢٨٩٢٥	٢٢٠	٥٧٢٥٨٩	٩٩٧٦٦٠

المصدر : الهيئه العامه للاستثمار.

جدول (٢١) : تطور الموافقات على المشروعات الموافق عليها بنظام المناطق الحره العامه
حـــــــتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠

(القيمه بالالف جنيه)

المنطقة / السنه	المنطقة الحرة العامة												الاجمالى العام		
	بالقاهرة			بالاسكندرية			ببورسعيد			بالسويس والاسماعيليه					
	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثمارية
حتـــى ١٩٨١/٦/٣٠	١٤	٣٥٤٦٨	١٠٢٠٣٣	١٢	١٥٢٤٩٣	٢٤١٧٦١	٢	٤٥٨	٦٣٣	٤	٢٦٨٥٤	٢٧٩٦٠	٣٢	٢١٥٢٧٣	٣٧٣٣٨٧
١٩٨٢/١٩٨١				١	١٠٨٦٠٣	١٠٨٦٠٣							١	١٠٨٦٠٣	١٠٨٦٠٣
١٩٨٣/١٩٨٢	١	٤٢٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	١	٢٩٦٣	٤٠١٣				١	٥٣٣٤	٥٣٣٤	٣	٤٢٨٢٩٧	٤٢٩٣٤٧
١٩٨٤/١٩٨٣				٢	٥٢٦٠	٦٣١٠							٢٢	٥٢٦٠	٦٣١٠
١٩٨٥/١٩٨٤										١	١٦٨٠	٥٠٨١	١	١٦٨٠	٥٠٨١
١٩٨٦/١٩٨٥										١	٨٤٠	١٦٨٠	١	٨٤٠	١٦٨٠
١٩٨٧/١٩٨٦	١	فـــرع											١	فـــرع	
١٩٨٨/١٩٨٧										١	٦٦٠٠	١٣٢٠٠	١	٦٦٠٠	١٣٢٠٠
١٩٨٩/١٩٨٨				١	٢٥٥٠	٢٥٥٠							١	٢٥٥٠	٢٥٥٠
١٩٩٠/١٩٨٩															
لاجمالى العام	١٦	٤٥٥٤٦٨	٥٢٣٠٣٣	١٧	٢٧١٨٦٩	٢٦٣٢٢٧	٢	٤٥٨	٦٣٣	٨	٤١٣٠٨	٥٣٢٥٥	٤٣	٧٦٩١٠٣	٩٤٠١٥٨

المصدر : الهيئه العامه للاستثمار.

جدول (٢٧٤) : تطور الموافقات على المشروعات الموافق عليها بنظام المناطق الحره العامه
حـــــــتى ٣١ / ١٢ / ١٩٦٠

(سنوات ميلادية)

(القيمه بالالف جنيه)

المنطقة / السنه	المنطقة الحرة العامة									الاجمالى العام		
	بالقاهرة			بالاسكندرية			ببورسعيد			بالسويس والاسماعيليه		
	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه
حـــتى ١٩٨١/١٢/٣١	١٤	٣٥٤٦٨	١٠٢٠٣٣	١٢	١٥٢٤٩٣	٢٤١٧٦١	٢	٤٥٨	٦٣٣	٤	٢٦٨٥٤	٢٧٩٦٠	٣٢	٢١٥٢٧٣	٣٧٣٣٨٧
١٩٨٢	١	٤٢٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	٢	١١٥٦٦	١١٢٦١٦				١	٥٣٣٤	٥٣٣٤	٤	٥٣٦٩٠٠	٥٣٧٩٥٠
١٩٨٣				٢	٥٣٦٠	٦٣١٠							٢	٥٣٦٠	٦٣١٠
١٩٨٤															
١٩٨٥										١	١٦٨٠	٥٠٨١	١	١٦٨٠	٥٠٨١
١٩٨٦										١	٨٤٠	١٦٨٠	١	٨٤٠	١٦٨٠
١٩٨٧	١	فـــرع											١	فـــرع	
١٩٨٨										١	٦٦٠٠	١٣٢٠٠	١	٦٦٠٠	١٣٢٠٠
١٩٨٩				١	٢٥٥٠	٢٥٥٠							١	٢٥٥٠	٢٥٥٠
١٩٩٠															
الاجمالى العـام	١٦	٤٥٥٤٦٨	٥٢٣٠٣٣	١٧	٢٧١٨٦٩	٣٦٣٣٣٧	٢	٤٥٨	٦٣٣	٨	٤١٣٠٨	٥٣٢٥٥	٤٣	٧٦٩١٠٣	٩٤٠١٥٨

المصدر : الهيئه العامه للاستثمار.

٤٠١٠٤ عرض وتحليل لبيانات الإستثمار فى مصر حتى ١٩٩٠/١٢/٣١

تشير بيانات الجدول رقم(٣٣) والجدول رقم(٣٤)الى إجمالي الموافقات في نطاق قانون الإستثمار في ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١ على الترتيب ويلاحظ الآتى :

(١) كان إجمالى عدد المشروعات حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ ١٧٥٥ مشروعا بزيادة قدرها ٢١ مشروعا عنه حتى ١٩٩٠/٦/٣٠ وبزيادة فى مجموع رؤوس الأموال تقدر بـ ٣٩١٢٤٤ ألف جنيه وبمجموع تكاليف إستثمارية زادت بمقدار ٦٩٠٨٤٤ ألف جنيه .

(٢) زادت عدد المشروعات الموافق عليها داخل البلاد ٢٢مشروعا وتم سحب مشروع واحد من مشروعات المناطق الحره العامه ولم يشمل مشروعات المناطق الحرة الخاصة أى تغير ، ويفسر ذلك على أنه قد يكون حالة ترقب من جانب المستثمرين وحالة ترشيد وتشديد التدقيق فى الموافقة على مشروعات المناطق الحرة عامة أو خاصة .

(٣) يلاحظ أنه رغم سقوط أو سحب أحد الموافقات عن مشروعات المناطق الحره العامه إلا أن مجموع التكاليف الاستثمارية المقدرة زادت حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ بمقدار ٩٠٩٦٤ ألف جنيه عنه حتى ١٩٩٠/٦/٣٠ ، وقد يفد ذلك على أنه إنعكاس طبيعى لما أحدثته أزمة الخليج من إعادة التقديرات والتغيرات السعريه على المستوى العالمى.

جدول (٣٣) : اجمالى الموافقات فى نطاق قانون الاستثمار
حتـــى ١٩٩٠/٦/٣٠
(القيمة بالالف جنيه)

البيـــــــان	عـــدد المشروعـــات	مجمـــــوع رؤوس الاموال	مجمـــــوع التكاليف الاستثمارية
مشروعات داخل البلاد	١٤٧٠	٩٤٣٤ر٦١١	١٧٥١٤ر٣٣٩
مشروعات المناطق الحـــره العامـــه	٢٢١	٥٢٧ر٠١٩	٩٠٦ر٦٩٦
مشروعات المناطق الحـــره الخاصـــه	٤٣	٧٦٩ر١٠٣	٩٤٠ر١٥٨
الاجمالـــــى	١٧٣٤	١٠٧٣٠ر٧٣٣	١٩٣٦ر١٩٣

* لا يشمل المشروعات التى سقطت الموافقة عليها او التى سحبت

*

جدول (٣٤) : إجمالى الموافقات فى نطاق قانون الاستثمار
حتـــــى ١٩٩٠/١٢/٣١

(القيمه بالالف جنيه)

البيـــــان	عـــدد المشروعات	مجموع رأس الاموال	مجموع التكاليف الاستثمارية
مشروعات داخل البـــلاد	١٤٩٢	٩٧٨٠٢٨٥	١٨١١٤٢١٩
مشروعات المناطق الحرة العامه	٢٢٠	٥٧٢٥٨٩	٩٩٧٦٦٠
مشروعات المناطق الحرة الخاصه	٤٣	٧٦٩١٠٣	٩٤٠١٥٨
الاجمالـــــى	١٧٥٥	١١١٢١٩٧٧	٢٠٠٥٢٠٣٧

* لا يشمل المشروعات التى سقطت الموافقة عليها او التى سحبت .

توضح بيانات الجدول رقم(٣٥) والجدول رقم(٣٦) إجمالي المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد فى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١ على الترتيب ويلاحظ على هذه البيانات التالى :

(١) بلغ الاجمالى العام لعدد المشروعات ١٤٩٢ بزيادة ٢٢ مشروعا عنه فى ١٩٩٠/٦/٣٠ كان ٩ مشروعات منها فى قطاع المشروعات الصناعيه و ٥ مشروعات منها فى قطاع الزراعه والثروة الحيوانية وعشر مشروعات منها فى قطاع المشروعات الخدمية ، بينما لم يسجل قطاع المشروعات الإنشائيه أى زيادة أو نقصان وتم إسقاط مشروعين من قطاع المشروعات التمويلية الذى يشمل شركات توظيف الأموال والبنوك ، والملاحظ إستمرار تنامى زيادة المشروعات فى قطاع المشروعات الخدميه يليه قطاع المشروعات الصناعيه ويأتى أخيرا الإقبال على مشروعات قطاع الزراعه والثروة الحيوانية .

(٢) بلغت الزيادة فى إجمالى رؤوس الأموال المصرح بها ٢٤٥٦٧٤ ألف جنيه ، كما بلغت الزيادة فى إجمالى التكاليف الإستثماريه المستهدفه ٥٩٩٨٨٠ ألف جنيه .

(٣) بلغت الزيادة فى العمالة المستهدفه من المصريين ٣٣٥١ بينما هبط رقم العماله المستهدفه من الأجانب ٢٨ بزيادة فى الأجور المستهدفه بلغت ١١٥٤٣ الف جنيه للمصريين وتقليص فى الأجور المستهدفه للأجانب بلغت ١١٤٦ الف جنيه .

(٤) سجلت بيانات قيمة الإنتاج (أورقم الأعمال) زيادة قدرها ٤٨٧١٥٦ ألف جنيه.

(٥) غاب عن البيانات أرقام توضح العماله المستهدفه والأجور المستهدفه وقيمة الانتاج أو رقم الأعمال عند كلا التاريخين فى ١٩٩٠/٦/٣٠ ، ١٩٩٠/١٢/٣١ لقطاع المشروعات التمويلية ، مما يلقى بظلال شك كبيرة لمدى الدور والمساهمه فى عملية التنمية فى اطار الاقتصاد الوطنى خاصة فيما يتعلق باتاحة فرص عمل جديدة دائمة امام الخريجين .

جدول (٣٥) : بيان باجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٩٠/٦/٣٠

(القيمه بالالف جنيه)

القطـــــــاع	عـدد	رؤوس الاموال المصرح بها			التكاليف الاستثماريه المستهدفه			العمالة المستهدفـــة			الاجـــور المستهدفه			قيمة الانتاج أو رقـــم الاعمـــال
		ع. محليه	ع. أجنبيه	اجمالى	ع.محليه	ع.أجنبيه	اجمالى	ع.محليه مصريـيـن	ع.أجنبيه اجانب	اجمالى	ع.محليه للمصريين	ع.اجنبيه للاجانب	اجمالى	
أولا : قطاع المشروعات الصناعية :														
١- صناعة الغزل والنسيـــــج	٩٤	٧٣٢٨٨٤	٢٠٣٦٥٨	١٣٦٥٥٤٢	٩٤٩٠٠٢	١٠٣١٠٠٧	١٩٨٠٠٠٩	٥٨٨٤٣	٢٧٩	٥٩١٢٢	٦٥٤٤١	٢٧٢٥	٦٨١٦٦	١١٢٧٧٥٤
٢- الصناعات الغذائيـــــه	١٠٨	١٦٣٥٣٥	٣١٢٥٧٨	٤٧٦١١٣	٣٤٧٧٧٨	٦٦٥٠٢٩	١٠١٢٨٠٧	١٤٦٤٦	١٠٣	١٤٧٤٩	٣٨٨٠٥٧	١٨٩٧	٣٩٩٥٤	١٧٤٧٥٧١
٣- الصناعات الكيماويـــــه	١٢٧	١١٠٩٩٩	٣٢٥٨١٠	٤٣٦٨٠٩	٢٩٧١٨٨	٥٣٨٥٨٤	٨٣٥٩٧٢	١٣٤٥١	١٩٣	١٣٦٤٤	٢٩٩٣٥	٢٧٦١	٣٢٦٩٦	٨١٥٨٣٤
٤- الصناعات الخشبيـــــه	١٣	٣٦٦٨٩	٣٦٣٨٦	٧١٠٧٥	٧٢٥٩٤	٤٢٥١٦	١١٥١١٠	٢٥٤١	١٥	٢٥٥٦	٤٧٢١	٨٥	٤٨٠٦	٥٠١٣٩
٥- الصناعات الهندسيـــــه	٩٠	٢٧٨٥٧٥	٣٤٨٣٩٢	٦٢٦٩٦٧	٥٢٦٤٥٣	٨١٨٦٢٠	١٣٤٥٠٧٣	١٢٤٩٩	١٧٢	١٢٦٧١	٤٢٢٠٩	٥٠٠٤	٤٧٣١١	١٨٣٥٩٣٠
٦- صناعات مواد البنـــــاء	١٠٥	٢٥٧٠٠٣	٢١٩٦٤٢	٥٧٦٦٤٥	٥٥٩٤٢٦	٧٠١٠٨١	١٢٦٠٥٠٩	١٢٥٠٥	٧٥	١٢٥٨٠	٣٠١٨٩	١٩٨٦	٣٢١٧٥	٦٨٠٨٠٤
٧- الصناعات المعدنيـــــه	٥١	١٨٦٠١٨	٢٩٤١٥٩	٤٨٠١٧٧	٣١٨٥٨١	٨٩٢٠٦٩	٩٣٤٢	١٩٧	٩٥٣٩	٢٥٩٢٦	٢٥٩٢٦	١١٠٢٢	٣٦٩٤٨	٧٧٥٨٥٦
٨- الصناعات الدوائيـــــه	٣٢	٩٩٠٨١	١٥٠٢٦٤	٢٤٩٣٤٧	٢٣٩٦٣٩	٢٣٨٥٧٢١	٤٧٨٢١١	٥٧٧٨	٣٤	٥٨١٢	٣٠٥٤٢	١٤٣٦	٣١٩٧٨	٤٠٢٣٥٧
٩- الصناعات التعدينيـــــه	٦	٢٧١١٨	٨٨٥٦	٣٥٩٧٤	٤٦١٧٩	٥٣٣٥٠	٩٩٥٢٩	٤٣١	٣	٤٣٤	١٠٩٢	٢٥	١١١٧	٤١١٧٥
اجمالى المشروعات الصناعيـــة	٦٢٦	١٩٩١٩٠٤	١٨٩٩٩٤٥	٣٨٩١٨٤٩	٣٣٥٧٠٤٢	٤٩٨٠٨٣٠	٨٣٣٧٨٧٢	١٣٠٠٣٦	١٠٧١	١٣١٠٧	٢٦٨١١٢	٢٦٩٤١	٢٩٥٠٥٣	٧٤٧٨٤٢٠
ثانيا : قطاع المشروعات التمويلية :														
١- شركات توظيف الأموال	١٩١	٦٢١٢٢٦	١٠٤٨٣٠١	١٦٦٩٥٢٧	٧٣١٦١٥	١٢٠٥٤٧٤	١٩٣٧٠٨٩							
٢- البنـــــــوك	٧٢	٣١٧٠٩١	٤٠٨٧٤٩	٧٢٥٨٤٢	٣١٧٠٩٣	٤٠٨٧٤٩	٧٢٥٨٤٢							
اجمالى المشروعات التمويلية	٢٦٣	٩٣٨٣١٩	١٤٥٧٠٥٠	٢٣٩٥١٦٩	١٠٤٨٧٠٨	١٦١٤٢٢١	٢٦٦٢٩٣١							

المصدر: الهيئه العامه للاستثمار .

تابـــــع جدول (٣٥)

(القيمه بالالف جنيه)

القطـــــاع	عـدد	رؤوس الاموال المصرح بها			التكاليف الاستثماريه المستهدفه			العمالة المستهدفـــة			الاجـــور المستهدفه			قيمة الانتاج أو رقـم الاعمـال
		ع. محليه	ع. أجنبيه	اجمالى	ع.محليه	ع.أجنبيه	اجمالى	ع.محليه مصريين	ع.أجنبيه أجانب	اجمالى	ع.محليه للمصريين	ع.اجنبيه للاجانب	اجمالى	
ثالثا: قطاع المشروعات الزراعيـــة والثروة الحيوانيـــه														
١- مشروعات التكامل الزراعـــى والصناعـــى	٣	٤٥٤٧٠	٨٤٤٧٥	١٢٩٩٤٥	١٥٥٠٩١	١٤٦٥٨٤	٣٠١٦٧٥	٣٢٠٠	٢١	٣٢٢١	٨٤٥٥	٥٠٧	٨٩٦٣	١٢٤١٢٤
٢-مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى	٢٠	١٦٦٦٣	٢١٣٠٩	٣٧٩٧٢	٣٨٩٢٢	٣٥٧٠٩	٧٤٦٣	٣٩٧٧	٣٢	٤٠٠٩	٦١٣٢	٥٩٨	٦٧٣٠	٩٦١٧٨
٣-مشروعات الثروة الحيوانيـــة	٨	١٦٤١٥	١٨٠٢٥	٣٤٤٤٠	٣٦٢٢٨	٢٥١٦٣	٦١١٩١	٤٧٣	٦	٤٧٩	١٠٦٢	١٠٢	١١٦٤	٤٥٩٥٦
٤-مشروعات الثروة الحيوانيـــة والداجنه	٧٣	١٠١٦٣٧	٨٨٩٥٩	١٩٠٥٩٦	١٩٥٣٩٨	١٩١٨٥٦	١٨٧٢٥٤	٦٤٦٦	٢٥	٦٤٩١	٩٨٥٠	٤١٩	١٠٢٦٩	٧٦٧١٠٨
اجمالى مشروعات الزراعه والثروة الحيوانيـــه	١١٣	١٨٠١٨٥	٢١٢٧٦٨	٣٩٣٩٥٣	٤٢٥٦٣٩	٣٩٩١١٢	٨٢٤٩٥١	١٤١١٦	٨٤	١٤٢٠٠	٢٥٤٩٩	١٦٢٦	٢٧١٢٥	١٠٣٣٣٦٦
رابعا : قطاع المشروعات الانشائيه														
١- مشروعات الاسكـــان	٩٢	٤٤٤٧٣٣	٢١٥٢٩٢	٦٦٠٠٢٥	١٠٥٨٣٤٠	٤٠٤٥٢١	١٤٦٣٨٦١	١٠٤٨	-	١٠٤٨	١٢٢٨	-	١٢٢٨	١١٦٠٤٧٩
٢- مشروعات المقاولات	١٠٤	٦٦٥١٥	٦٢٤٣٩	١٢٨٩٤٤	١٣٦٢٥٥	١٣٥٢٧٣	٢٧١٥٢٨	٣٢٤١٩	٤٩٣	٣٢٩١٢	٣٣٦٨٢	٦٦٢٤	٣١٣٠٦	٤٣٤٧٦٠
اجمالى المشروعات الانشائية	١٩٦	٥١١٢٤٨	٢٧٧٧٢١	٧٨٨٩٦٩	١١٩٤٥٩٥	٥٣٩٧٩٤	١٧٣٤٣٨٩	٣٣٤٦٧	٤٩٣	٣٣٩٦٠	٣٣٩١٠٠	٦٦٢٤	٤٠٥٣٤	١٥٩٥٢٤٨
خامسا: قطاع المشروعات الخدمية														
١- شركات السايحـــة	١٤٧	٦٩٦٠٦٠	٧٨٣٩٥٥	١٤٨٠٠١٥	١٢٦٦٥٥٢	١٦٩٠٩٣٧	٢٩٠٧٤٨٩	١٩٨٣٠	٤٣٩	٢٠٢٥١	٦٦٥٢٢	٨٨٣١	٧٥٣٥٣	١٠٧٢٧٧٥
٢-شركات النقل والمواصلات	١٠	١٢٤٥	٢٥٦٤٠	٢٦٨٨٥	١٧٥٥	٧٤٧٨٥	٧٦٥٤٠	١٠٥٥	٨٦	١١٤١	٣٨٢٥	١٨٨٨	٥٧١٣	٨٧٨٨٥
٣- المستشفيات والمراكز الطبيه	٣٧	١١٨٩٧٩	٤٤٨٠٩	١٦٣٧٨٨	١٦٤٧١٤	١٠٨٩٧١	٢٧٣٦٨٥	٤٨٥٤	٤٣	٤٨٩٧	٨٩١٧	٦٧٦	٩٥٩٣	١٠٥٨٤٧
٤- بيوت الخبره الاستشاريـة	٢٨	٤٥٠٤	٨٨٧٤	١٣٣٧٨	٦٠٠٤	١٣٧٧٤	١٩٧٧٨	٤٤٢	٧٣	٥١٥	٢١٨٩	٢٥٠	٣٤٣٩	١٠٤٥٠
٥- مشروعات خدمات البتـرول	٥	١٣٣٩٠	٣٣٦٣٣	٤٧٠٢٣	١٢١٩٤٩	١٨٢٥٤٠	٣٠٤٤٨٩	٤١٢	٢٢	٤٣٥	٣٢١٢	٣٩١	٣٦٠٣	٣٢٢٠٧
٦- الخدمات الاخـــرى	٤٥	٤٥٩٤٣	١٨٨٤٣٩	٢٣٤٣٨٢	٨٠٠٦٥	٢٤٢١٥٠	٣٢٢٢١٥	٥٩٨٠	١٤٩	٦١٢٩	١٥١٨٥	٣١٨٦	١٨٣٧١	٣١٥٦٥٧
اجمالى المشروعات الخدمية	٢٧٢	٨٨٠١٢١	١٠٨٥٣٥	١٩٦٥٤٧١	١٦٤١٠٣٩	٢٣١٣١٥٧	٣٩٥٤١٩٦	٣٢٥٥٥	٨١٣	٣٣٣٦٨	٩٩٨٥٠	١٥٢٢٢	١١٥٠٧٢	١٥٢٤٨٢١
الاجمالـى العـــام	١٤٧٠	٤٥٠١٧٧٧	٤٩٣٢٨٣٤	٩٤٣٤٦١١	٧٦٦٧٠٢٣	٩٨٤٧٣١٦	١٧٥١٤٣٣٩	٣١٠١٧٤	٢٤٦١	٢١٢٦٣٥	٤٢٧٣٧١	٥٠٤١٣	٤٧٧٧٨٤	١١٦٣١٨٥٥

المصدر: الهيئه العامه للاستثمار .

جدول (٣٦) : اجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٩٠/١٢/٣١

(القيمه بالالف جنيه)

القطـــــاع	عـدد	رؤوس الاموال المصرح بها			التكاليف الاستثماريه المستهدفه			العمالة المستهدفـــة			الاجـــور المستهدفه			قيمة الانتاج أو رقـم الاعمـال
		ع. محليه	ع. أجنبيه	اجمالى	ع.محليه	ع.أجنبيه	اجمالى	ع.محليه مصريين	ع.أجنبيه اجانب	اجمالى	ع.محليه للمصريين	ع.اجنبيه للاجانب	اجمالى	
أولا : قطاع المشروعات الصناعية														
١- صناعة الغزل والنسيـــج	٩٦	٧٦٧٣٦٢	٢٢١٣٥٥	٩٨٨٧١٧	٩٨٣٣٨٠	١٠٦٢٧٩٧	٢٠٤٦١٧٧	٥٩٦٩٧	٢٧٩	٥٩٩٧٦	٦٩٩٥٦	٢٧٢٥	٧٢٦٨١	١٢١٨٢٥٤
٢- الصناعات الغذائيـــة	١٠٧	١٦٤٤٨٢	٢٩٧٢٢٦	٤٦١٧٠٨	٣٧٥٠٤٧	٦٢٧٥٧٩	١٠٢٦٢٦	١٤٣٤١	١٠٩	١٤٤٥٠	٣٨٢٥٧	٢٣٧٠	٤٠٦٢٧	١٧٩٦٧٦٧
٣- الصناعات الكيماوية	١٢٦	١١٣٠٠٧	٣٢٨٣٩٩	٤٤١٤٠٦	٢٩٥١٦١	٥٤٩٣٧١	٨٤٤٥٣٢	١٣٥٣	١٩٩	١٣٧٢٩	٣٠١٦٠	٢٩٧١	٣٣٣٢١	٨٠٥١٦٧
٤- الصناعات الخشبية	١٢	٤٣٤١٤	٣٥٧٨١	٧٩١٩٥	٧٩٣١٩	٤١٩١١	١٢١٣٣٠	٢٥٤١	١٥	٢٥٥٦	٤٧٢١	٨٥	٤٨٠٦	٥٠١٣٩
٥- الصناعات الهندسيـة	٨٩	٢٦١٥٢٧	٣٢٩٦٨٤	٥٩١٢١١	٤٦١١٥٥	٧٥٩٠٤٧	١٢٢٠٢٠٢	١١٢٧١	١٥٤	١١٤٢٥	٣٨٨٣١	٤٨٣٦	٤٣٦٦٧	١٦٧٦٨٧٩
٦- صناعات مواد البناء	١٠٦	٣٦٢٨٧٨	٢٢٧٩٦٠	٥٩٠٨٣٨	٥٦٧٩٥٨	٧١٩٤٠١	١٢٨٧٣٥٩	١٢٨٩٤	٧٧	١٢٩٧١	٣٢٠٠٨	٢٠٣٦	٣٤٠٤٤	٧١٢٨٠١
٧- الصناعات المعدنيـة	٥٢	١٨٧١٨٧	٢٩٥٥٢٨	٤٨٢٧١٥	٣١٩٧٥٢	٨٩٣٢٣٨	١٢١٢٩٩٠	٩٣٥٣	١٩٧	٩٥٥٠	٢٥٩٦٥	١١٠٢٢	٣٦٩٨٧	٧٨٨٠٩٦
٨- الصناعات الدوائية	٤١	١٢٨٧٨٨	١٩٨٠٩٤	٣٢٦٨٨٢	٣٣٨٩٤٨	٣٣٧٤٤٢	٦٧٦٣٩٠	٦٤٧٦	٣٦	٦٥١٢	٣٧٠٢٠	١٥٤٠	٣٨٥٦٠	٦١٤٢٢٨
٩- الصناعات التعدينية	٥	٥٢١١٨	٨٦٣٢	٦٠٧٥٠	٧١١٧٩	٥٢٧٩٠	١٢٣٩٦٩	٤٣١	٣	٤٣٤	١٠٩٢	٢٥	١١١٧	٤١١٧٥
اجمالى المشروعات الصناعيه	٦٣٥	٢٠٨٠٧٦٣	١٩٤٢٦٥٩	٤٠٢٣٤٢٢	٣٤٩١٨٩٩	٥٠٤٣٥٧٦	٨٥٣٥٤٧٥	١٣٠٥٣٤	١٠٦٩	١٣١٦٠٣	٢٧٨٠١٠	٢٧٦١٠	٣٠٥٦٣٠	٧٧٠٣٥١٦
ثانيا: قطاع المشروعات التمويلية														
١- شركات توظيف الأموال	١٨٩	٦٢١٩٢٦	١٠٤٠٥٥٢	١٦٦٢٤٧٨	٧٣٢٢١٥	١١٩٧٧٢٥	١٩٣٠٠٤٠							
٢- البنـــــوك	٧٢	٣٣٩٣٣٠	٤٢٨٢٩٣	٧٦٧٥٢٣	٣٣٩٢٣٠	٤٢٨٢٩٣	٧٦٧٥٢٣							
اجمالى المشروعات التمويليـة	٢٦١	٩٦١١٥٦	١٤٦٨٨٤٤	٢٤٣٠٠٠٠	١٠٧١٥٤٥	١٦٢٦٠١٧	٢٦٩٧٥٦٢							

المصدر : الهيئه العامه للاستثمار .

تابـــــع جدول (٣٦)

(القيمه بالالف جنيه)

القطـــــــاع	عـدد	رؤوس الاموال المصرح بها			التكاليف الاستثماريه المستهدفه			العمالة المستهدفـــة			الاجـور المستهدفه			قيمة الانتاج أو رقم الاعمـال
		ع٠ محليه	ع٠ أجنبيه	اجمالى	ع٠محليه	ع٠أجنبيه	اجمالى	ع٠محليه مصريين	ع٠أجنبيه اجانب	اجمالى	ع٠محليه للمصريين	ع٠اجنبيه للاجانب	اجمالى	
اولا : قطاع المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية														
مشروعات التكامل الزراعى والصناعى	١٨	٤٦٨٥١	١١١٣١٩	١٥٨١٧٠	١٦٠٩٩٢	١٧٨٤٧٢	٣٣٩٤٦٤	٣٩١٥	٢٨	٣٩٤٣	١٠٨٧٥	٥٩٢	١١٤٦٧	٢٢٢٧٩٢
مشروعات استصلاح واستزراع الاراضـــى	١٩	١٦٨٠٣	١٦٠٨٤	٣٢٨٨٧	٣٨٣٦٧	٣٠٥٩٤	٦٨٩٦١	٣٨٩١	٢٧	٣٩١٨	٧٧٣٢	٥٣٥	٨٢٦٧	٨٩٧٨٢
مشروعات الثروة السمكية	٧	١٥٤١٥	٨٠٢٥	٢٣٤٤٠	٣٠٢٢٨	١٥١٦٣	٤٥٣٩١	٣٥٣	٦	٣٥٩	٧٧٢	١٠٢	٨٧٤	١٩٤٧٠
مشروعات الثروة الحيوانية لداجنه	٧٤	١١٢٦٩٣	٩٩٣٣٢	٢١٢٠٢٥	٢١٤٢٦٠	٢١٠٣٣٨	٤٢٤٥٩٨	٦٧٤٢	٢٥	٦٧٦٧	١٠٨٦٢	٤١٩	١١٢٨١	٨١٨٢٤٦
اجمالى مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية	١١٨	١٩١٧٦٢	٢٣٤٧٦٠	٤٢٦٥٢٢	٤٤٣٨٤٧	٤٣٤٥٦٧	٨٧٨٤١٤	١٤٩٠١	٨٦	١٤٩٨٧	٣٠٢٤١	١٦٤٨	٣١٨٨٩	١١٥٠٢٩٠
ثانيا: قطاع المشروعات الانشائية														
مشروعات الاسكان	٩٢	٤٥٠٧٨٣	٢١٥٢٩٢	٦٦٦٠٧٥	١٠٧٥٥٤٠	٤٠٤٥٢١	١٤٨٠٠٦١	١٠٤٨	—	١٠٤٨	١٢٢٨	—	١٢٢٨	١١٦٠٤٧٩
مشروعات المقاولات	١٠٤	٦٦٥١٥	٦٢٤٢٩	١٢٨٩٤٤	١٣٦٢٥٥	١٣٥٢٧٣	٢٧١٥٢٨	٣٢٤١٩	٤٩٣	٣٢٩١٢	٣٢٦٨٢	٦٦٢٤	٣٩٣٠٦	٤٤٨٣٦٩
اجمالى المشروعات الانشائية	١٩٦	٥١٧٣٨٩	٢٧٧٧٢١	٧٩٥٠١٩	١٢١١٧٩٥	٥٣٩٧٩٤	١٧٥١٥٨٩	٣٣٤٦٧	٤٩٣	٣٣٩٦٠	٣٣٩١٠	٦٦٣٤	٤٠٥٣٤	١٦٠٨٧٤٨
ثالثا : قطاع المشروعات الخدمية														
شركات السياحـــة	١٥٧	٧٧٤٥٠٥	٨٢٤١١٠	١٥٩٨٦١٥	١٤١٣٠١١	١٧٦٢٣٩٢	٣١٧٥٤٠٣	١٩٨٢٥	٤١٤	٢٠٢٣٩	٦٠٤٥٨	٦٩٢٥	٦٧٣٨٣	١١٧٥٧٠٦
شركات النقل والمواصلات	١٠	١٢٤٥	٢٥٦٤٠	٢٦٨٨٥	١٧٥٥	٧٤٧٨٥	٧٦٥٤٠	١٠٥٥	٨٦	١١٤١	٣٨٢٥	١٨٨٨	٥٧١٣	٨٧٨٨٥
المستشفيات والمراكز الطبية	٣٧	١٢١٩٧٩	٤٤٨٠٩	١٦٦٧٨٨	١٧١٣٧٦	١٠٨٩٧١	٢٨٠٣٤٧	٤٨٥٤	٤٣	٤٨٩٧	٨٩١٧	٦٧٦	٩٥٩٣	١٠٥٨٤٧
بيوت الخبره الاستشارية	٢٧	٤٤٠٤	٨٥٧٤	١٢٩٧٨	٥٩٠٤	١٣٤٧٤	١٩٣٧٨	٤٣٢	٧٣	٥٠٥	٢١٧١	٢٥٠	٢٤٢١	١٠١٠٠
مشروعات خدمات البترول	٥	١٣٣٩٠	٣٣٦٣٣	٤٧٠٢٣	١٢١٩٤٩	١٨٢٥٤٠	٣٠٤٤٨٩	٤١٢	٢٣	٤٣٥	٣٢١٢	٣٩١	٣٦٠٣	٣٢٢٠٧
الخدمات الاخـــرى	٤٦	٥٤٠٦٢	١٩٨٩٧١	٢٥٣٠٣٣	١١١٩٠٠	٢٨٣١٢٢	٣٩٥٠٢٢	٨٠٤٥	١٤٦	٨١٩١	١٨١٧٠	٣٢٥٥	٢١٤٢٥	٢٤٤٧١٢
اجمالى المشروعات الخدميـــة	٢٨٢	٩٦٩٥٨٥	١١٣٥٧٢٧	٢١٠٥٣٢٢	١٨٢٥٨٩٥	٢٤٢٥٢٨٤	٤٢٥١١٧٩	٣٤٦٢٢	٧٨٥	٣٥٤٠٨	٩٦٧٥٣	١٣٣٨٥	١١٠١٣٨	١٦٥٦٤٥٧
الاجمالى العـــام	١٤٩٢	٤٧٢٠٥٦٤	٥٠٥٩٧٢١	٩٧٨٠٢٨٥	٨٠٤٤٩٨١	١٠٠٦٩٢٣٨	١٨١١٤٢١٩	٢١٣٥٢٥	٢٤٣٣	٢١٥٩٥٨	٤٣٨٩١٤	٤٩٢٦٧	٤٨٨١٨١	١٢١١٩٠١١

المصدر : الهيئه العامه للاستثمار .

فى الجدول رقم (٣٧) تظهر البيانات تطور الموافقات على المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ . ويظهر هذا التطور بعض الملاحظات خاصة فى عام أزمة الخليج وما قبلها فى التالى : -

(١) بينما هبط عدد المشروعات الصناعيه ٩ مشروعات فى نهاية عام ١٩٩٠ عنه فى ١٩٨٩ سجلت المشروعات التمويلية الزيادة بمشروع واحد وهبوط مشروعات الزراعه والثروة الحيوانية بمشروع واحد وثلاث مشروعات بالنسبة للمشروعات الانشائية فى حين سجلت الزيادة فى عدد المشروعات الخدمية عدد ٨ مشروعات فيما كانت محصلته الإجماليه نقص عدد المشروعات بأربعة مشروعات فى نهاية ١٩٩٠ عنه فى نهاية ١٩٨٩.

(٢) واضح أن ذلك له تأثيراته فى أرقام وبيانات رؤوس المال والتكاليف الإستثمارية زيادة ونقصا فيما سجلت التكاليف الإستثماريه زيادة تبلغ ٢٩٨٧٦٩ الف جنيه رغم تراجع عدد المشروعات عنه فى العام السابق ١٩٨٩. إن ذلك قد يعكس أحد الآثار الهامه الضمنيه لازمة الخليج بنهاية عام ١٩٩٠ خاصة على التكاليف الإستثماريه للمشروعات وما سينعكس مستقبلا على أرقام الأعمال أو قيم الإنتاج فى الأعوام المقبله .

جدول (٣٧) : تطور الموافقات على المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد
حتـــــــــــى (١٩٩٠/١٢/٣١)

(سنوات ميلادية)　　(القيمة بالالف جنيه)

القطاع / السنه	المشروعات الصناعية			المشروعات التمويلية			مشروعات الزراعة والثروة الحيوانيه			المشروعات الانشائيـــة			المشروعات الخدمية			الاجمالى العـــام		
	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماريه	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثمارية	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثماري
حتى (١٢/٣/ ١٩٨٢)	٢٢٤	٢٢٤٢٨٩١	٤٨١٥٥٣٦	١٩١	١٧١٤٠٧٢	١٩٣٣١٨٣	٥٠	٢١٥١٥٢	٤٨٥٦٨٠	١١٩	٢٢١٣٧١	٥٢٩٧٧٨	١٥١	٩١٠٦٥٣	٢٠١١٢٢٢	٨٣٥	٥٣٠٤١٣٩	٩٧٧٥٣٩٩
١٩٨٢	٢٢	٧٤٥٢٣	١٣٦٤٧٤	١٦	٤٦٨٢٣	٤٦٨٢٣	٣	٢٠٢٠	٣٤٨٠	٨	٧١٩٢٠	١٢٤٨٤٠	٨	٢٥٠٤٧	٤٣٣٤٠	٥٧	٢٢٠٣٢٣	٣٥٤٩٥٧
١٩٨٣	٤٤	١٨٦٠٧٦	٣٦٢٥٩٩	٩	٣٥١٤٠	٣٥١٤٠	٢١	٥٦٩٠٠	١٠٩٠١٦	١٢	٦٠٩٠٥	٧٩٠٩٣	٢١	١١٠٥٤٠	٢٢٢٢٥٤	١٠٧	٤٤٩٥٦١	٨٠٨١٠٢
١٩٨٤	٣٣	١٥٠٨٩٥	٢٩٩٤٦٩	٣	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	١٦	٦٠٩٣٢	١٢٨٦٦٢	١٥	١٢١٢٣٠	٢٥٩٨٨٨	٦	٢٣٦٣٨	٤٧٠٢٣	٧٣	٣٩٧٦٩٥	٧٦٦٠٤٢
١٩٨٥	٣٣	١٤٠١٢٣	٢٥٠١٣٣	٥	٢٢٢١٠	٣١٨٦٤	٣	١٨٥٧٧	٢٨١٧٤	٩	٣٣٥٨٠	٧٣٦٤٤	٥	١١٠٥٦	٢٢٦٩٧	٥٥	٢٢٥٥٤٦	٥٠٦٥١٢
١٩٨٦	٢٩	١٢٢٦٢٢	٢٥٣٩٢٥	٧	٤٩٠٠٠	٤٩٠٠٠	٣	٩٢١٨	٢٥٤٥٠	١٨	١٤٠٢١٢	٣٢٧٨٩٢	١٢	٥٢٢٦٥	٨٨٠٧٦	٦٩	٣٨٣٣١٧	٧٤٤٣٤٣
١٩٨٧	٢٨	٢٥٧٦٨٥	٤٩٣٦٣٦	٦	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣	١٠٣٣٦	٢١٧٧٩	٨	٦١٦٣١	١٣٠٣٢١	٧	١٠٦٢٩٦	٢٨٦٢٣٣	٥٢	٤٦٥٩٤٨	٩٦١٨٦٩
١٩٨٨	٢٧	٢٨١٠٤٥	٧٠٣٩٩٣	١٣	٢٨٤٦٠٠	٢٨٤٦٠٠	٨	٢٧٤٢٠	٣٦٧٢٣	٢	٥٥٢٠	١٧٦٥٥	٢٠	١١٨٨١٣	٢٠٣٥١٩	٧٠	٧١٧٣٩٨	١٢٤٦٤٩٠
١٩٨٩	٥٢	٢٥٨٠٧٤	٤٣٤٢٨٣	٥	١٩٧٥٠٠	٢٣٦٢٩٧	٦	٩٥١٠	١٧٦٩٠	٤	١٨٦٥٠	٤٥٤٣٨	٢٢	٤٢٠٥٥٩	٥٩٢١٦٠	٨٩	٩٠٤٢٩٣	١٣٢٥٨٦٨
١٩٩٠	٤٣	٢٩٩٤٨٨	٦٨٥٤٢٧	٦	١٩٦٥٥	١٩٦٥٥	٥	١٦٤٥٧	٢١٧٦٠	١	٥٠٠٠٠	١٦٣١٤٠	٣٠	٣٢٦٤٥٥	٧٣٤٦٥٥	٨٥	٧١٢٠٥٥	١٦٢٤٦٣٧
الاجمالى العام	٦٣٥	٤٠٢٣٤٢٢	٨٥٢٥٤٧٥	٢٦١	٢٤٣٠٠٠٠	٢٦٩٧٥٦٢	١١٨	٤٢٦٥٢٢	٨٧٨٤١٤	١٩٦	٧٩٥٠١٩	١٧٥١٥٨٩	٢٨٢	٢١٠٥٣٢٢	٤٢٥١١٧٩	١٤٩٢	٩٧٨٠٢٨٥	١٨١١٤٣١٩

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار .

جدول (٣٨) : مساهمة المستثمرين المصريين فى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد فـــى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحـــــتى ١٩٩٠/١٢/٣١

(القيمه بالمليون جنيه)

القطـــــــــاع	ع٠ محليـــــه		ع٠ أجنبيـــــه		اجمالى قيمـــة المساهمه		٪من مساهمـــات الدول	
	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١
المشروعات الصناعيه :								
٠١ غزل ونسيج	٧٢٠	٧٤٨	٧٢	٧٧	٧٩٣	٨٢٥	٨٥	٨٣
٠٢ صناعات غذائية	١٦٢	١٦٤	١٠١	٩٩	٢٦٣	٢٦٣	٥٦	٥٧
٠٣ صناعات كيماوية	١٠٦	١١٢	١٤٨	١٤٦	٢٥٤	٢٥٨	٥٨	٥٨
٠٤ صناعات خشبية	٣٦	٤٣	١٨	١٨	٥٤	٦١	٧٥	٧٧ر٦٤
٠٥ صناعات هندسية	٢٧٧	٢٦٣	١٧٠	١٦٨	٤٤٨	٤٣١	٧٣	٧٣
٠٦ صناعات مواد البناء	٣٥٦	٣٦٢	٦١	٦٨	٤١٧	٤٣٠	٧٣	٧٣
٠٧ صناعات معدنية	١٨٤	١٨٦	١٦٤	١٦٤	٣٤٨	٣٥٠	٧٣	٧٣
٠٨ صناعاة دوائية	٩٥	١٢٥	٦٨	٨٥	١٦٣	٢١٠	٦٦	٦٤
٠٩ صناعات تعدينية	٢٧	٥٢	٥	٥	٣٢	٥٧	٩١	٩٤
اجمالى المشروعات الصناعيه	١٩٦٧	٢٠٥٥	٨١٢	٨٣٠	٢٧٧٩	٢٨٨٥	٧١	٧٣
المشروعات التمويلية :								
٠١ شركات توظيف الأموال	٦١٨	٦١٨	٣٥٤	٣٥٥	٩٧٣	٩٧٣	٥٨	٥ر٥٨
٠٢ البنـــــوك	٣١٧	٣٣٩	٢٢٠	٢٣٣	٥٣٧	٥٧٢	٧٤	٥٧
٠٣ اجمالى المشروعات التمويلية	٩٣٥	٩٥٧	٥٧٥	٥٨٨	١٥١١	١٥٤٥	٦٣	٦٤
مشروعات الزراعة والثروة الحيوانيـــــة								
٠١ مشروعات التكامل الزراعى والصناعى	٤٥	٤٧	٥٦	٦٣	١٠١	١١٠	٧٨	٧٠
٠٢ مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى	١٦	١٧	٥	٦	٢٢	٢٣	٥٩	٦٨
٠٣ مشروعات الثروة السمكيه	١٦	١٥	١١	١	٢٧	١٦	٨١	٧٢
٠٤ مشروعات الثروة الحيوانيه والداجنه	١٠١	١٠٩	٣٨	٥٢	١٣٩	١٦١	٧٣	٧٦
اجمالى مشروعات الزراعه والثروة الحيوانية	١٨٠	١٨٨	١١١	١٢٢	٢٩١	٣١٠	٧٥	٧٣
المشروعات الانشائية :								
٠١ مشروعات الاسكان	٤٤١	٤٤٧	١٢٥	١٢٦	٥٦٦	٥٧٣	٨٦	٨٦
٠٢ مشروعات المقاولات	٦٥	٦٦	٣٣	٣٣	٩٨	٩٩	٧٧	٧٧
٠٣ اجمالى المشروعات الانشائية	٥٠٧	٥١٣	١٥٨	١٥٩	٦٦٥	٦٧٢	٨٤	٨٤ر٥
المشروعات الخدمية :								
٠١ شركات السياحه	٦٥٦	٧٢٧	٢٨٠	٢٨٩	٩٣٧	١٠١٦	٦٣	٦٤
٠٢ شركات النقل والمواصلات	١	١	١٣	١٤	١٥	١٥	٥٦	٥٦
٠٣ المستشفيات والمراكز الطبيه	١١٨	١٢١	٣٥	٣٦	١٥٤	١٥٧	٩٤	٩٤
٠٤ بيوت الخبره الاستشاريه	٤	٥	٥	٥	١٠	١٠	٧٤	٧٥
٠٥ مشروعات خدمات البترول	١٣	١٣	٥	٥	١٨	١٨	٤٠	٣٩ر٥
٠٦ الخدمات الأخرى	٤٥	٥٤	٤٧	٥٣	٩٣	١٠٧	٤٠	٤٢ر٥
اجمالى المشروعات الخدمية	٨٣٩	٩٢١	٣٨٨	٤٠٢	١٢٢٨	١٣٢٣	٦٢	٦٣
الاجمالى العـــام	٤٤٣٠	٤٦٣٤	٢٠٤٦	٢١٠٢	٦٤٧٦	٦٧٣٥	٦٩	٦٩

المصدر : الهيئه العامه للاستثمار٠

* مستخرجه ومحسوبه بمعرفه الباحث ٠

* التقريب لأقرب مليون جنيه (البيانات الأساسيه القيمه بالالف جنيه) والاجماليات لم تخل بالإتجاه العام للبيانات ٠

والملاحظة : الملفت للنظر أن جميع الإجماليات فى معظمها وقيمة المساهمة والنسبة المئوية لمساهمات الدول سجلت اتجاها تصاعديا مما يثبت عدم تأثر توجه المستثمر المصرى نحو تدعيم المجال الاستثمارى فى المشروعات التى تعمل داخل البلاد - وأرقام الجدول تحمل تلك الدلاله بالنظر الى أى منها فى ٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١ وفى الواقع حتى ولو كانت الأرقام تظهر آثارا تراكميه لفترات سابقة فان الفترات اللاحقه لبيانات العـــام الحالى ١٩٩١ يمكن ان يتم تبرير قراءتها بشكل أكثر جوده فى التبريرات الأكثر منطقيه انعكاســـــا لما احدثته أزمة الخليج فى هذا الاتجاه ٠

جدول (٣٩) مساهمة المستثمرين المصريين فى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة

فى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتـــــــــى ١٩٩٠/١٢/٣١

(القيمه بالالف جنيه)

المناطـــق	ع٠ محليـــه		ع٠ أجنبيـــه		اجمالى قيمة المساهمـــه		% من مساهمات الدول	
	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١
المناطق الحره العامه :								
٠١ المنطقه الحره العامه بالقاهرة	٢٤٣	٢٤٣	٩١٨٩٩	٩١٤٤٦	٩٢١٤٢	٩١٦٨٩	٧٠	٦٨
٠٢ المنطقة الحره العامه بالاسكندرية	٥٤٨	١٤٠	١٣٤٧١٥	١٥٩٣٩٢	١٣٥٢٦٣	١٥٩٥٣٢	٦٥	٦١
٠٣ المنطقة الحره العامه ببورسعيد	١٤٢٠	١٣٨٧	٦٤٢٩٣	٥٦٦٥٦	٦٥٧١٣	٥٨٠٤٣	٤٠	٣٩
٠٤ المنطقه الحره العامه بالسويس والاسماعيلية	٣٤٥	٣٤٥	١٧٧٩٥	١٧٥١٧	١٨١٤٠	١٧٨٦٢	٦٤	٦٦
اجمالى المناطق الحره العامه	٢٥٥٦	٢١١٥	٣٠٨٧٠٢	٣٢٥٠١١	٣١١٢٥٨	٣٢٧١٢٦	٥٩	٥٧
المناطق الحره الخاصة :								
٠١ المناطق الحره الخاصة بالقاهرة	١٦٦٦	١٦٦٦	٣٣٤٠٨	٣٣٤٠٨	٣٥٠٧٤	٣٥٠٧٤	٧٫٧	٧٫٧
٠٢ المناطق الحره الخاصة بالاسكندرية	ـ	ـ	١٨٨٧٢٧	١٨٨٧٢٧	١٨٨٧٢٧	١٨٨٧٢٧	٦٩٫٥	٦٩٫٥
٠٣ المناطق الحره الخاصة ببورسعيد	ـ	ـ	٣٩٢	٣٩٢	٣٩٢	٣٩٢	٨٦	٨٦
٠٤ المناطق الحرة الخاصة بالسويس	١٣٣	١٣٣	١١٣١	١١٣١	١٢٦٤	١٢٦٤	٣	٣
اجمالى المناطق الحرة الخاصه	١٧٩٩	١٧٩٩	٢٢٣٦٥٨	٢٢٣٦٥٨	٢٢٥٤٥٧	٢٢٥٤٥٧	٢٩	٢٩
الاجمالى العام (عامـــه + خاصـــــه)	٤٣٥٥	٣٩١٤	٥٣٢٣٦٠	٥٤٨٦٦٩	٥٣٦٧١٥	٥٥٢٥٨٣	٤١	٤١

المصدر : الهيئه العامه للإستثمار٠

* مستخرجه ومحسوبه بمعرفة الباحث من البيانات الأساسية للهيئة العامة للإستثمار٠

جدول (٤٠) : مساهمة القطاع العام والخاص فى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد
حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠

(القيمه بالالف جنيه)

القطاع	عدد الموافقات	اجمالى (١) رؤوس الاموال المصرح بها	عدد المشروعات التى يساهم فيها القطاع العام	مساهمة القطاع العام (٢)		مساهمة القطاع الخاص (٣)		مساهمة العرب		مساهمة الاجانب	
				قيمه المساهمه	٪ ١ : ٢	قيمه المساهمه	٪ ١ : ٣	قيمه المساهمه	٪	قيمه المساهمه	٪
قطاع المشروعات الصناعية :											
٠١ صناعة الغزل والنسيج	٩٤	٩٣٦٥٤٢	٧	٦٣٤٠٨٧	٦٨	١٥٩٧١١	١٧	٨٢٩٣٣	٩	٥٩٨١١	٦
٠٢ الصناعات الغذائية	١٠٨	٤٧٦١١٢	١٨	٣٤١٢٩	٧	٢٢٩٨٤٥	٤٩	٩٩٩٧٨	٢١	١١٢١٦١	٢٣
٠٣ الصناعات الكيماوية	١٢٧	٤٣٦٨٠٩	١٣	٢٦٦٣٨	٦	٢٢٨٤٠٠	٥٢	٧٧٢٠٤	١٨	١٠٤٥٦٧	٢٤
٠٤ الصناعات الخشبية	١٣	٧٣٠٧٥	٣	٣٩٣٧	٥	٥١٤٣٢	٧٠	١٥٠٠٤	٢٠	٢٧٠٢	٤
٠٥ الصناعات الهندسية	٩٠	٦٢٦٩٦٧	١٢	٩٥٦٢٧	١٥	٣٥٣٢٢٧	٥٧	٣٣٣٤٨	٥	١٤٤٧٦٥	٢٣
٠٦ صناعات مواد البناء	١٠٥	٥٧٦٦٤٥	١٨	١٦٩٨٥١	٢٩	٢٤٨٠٧٥	٤٣	٥٩٢٠٧	١٠	٩٩٥١٢	١٧
٠٧ الصناعات المعدنية	٥١	٤٨٠٣٧٧	٧	٢١١٣٢٢	٤٤	١٣٧٣٠٩	٢٩	٧٥٢٣٦	١٦	٥٦٥١٠	١٢
٠٨ الصناعات الدوائية	٣٢	٢٤٩٣٤٧	٦	٢٨٣٥٣	١٢	١٣٥٣٢٦	٥٤	٢٦٧٨٦	١١	٥٨٨٨٢	٢٤
٠٩ الصناعات التعدينية	٦	٣٥٩٧٤	١	٣٢٥٠٠	٦٣	١٠٠٦٠	٢٨	٣١٧٣	٩	٢٤١	-
اجمالى المشروعات الصناعية	٦٢٦	٣٨٩١٨٤٩	٨٥	١٢٢٦٤٤٤	٣١	١٥٥٣٣٨٥	٤٠	٤٧٣٨٦٩	١٢	٦٣٩١٥١	١٦
قطاع المشروعات التمويلية :											
٠١ شركات توظيف الاموال	١٩١	١٦٦٩٥٢٧	٥٥	٤٢٠٧٧٨	٢٥	٥٥٢٢٧٠	٣٣	٤٦٩٨٧٠	٢٨	٢٢٦٦٠٩	١٣
٠٢ البنوك	٧٢	٧٣٥٨٤٢	٤٢	٢٦٦٨٠٤	٣٧	٢٧١٢٦٦	٣٧	٥٠٣٧٢	٧	١٣٧٤٠٠	١٩
اجمالى المشروعات التمويلية	٢٦٣	٢٣٩٥٣٦٩	٩٧	٦٨٧٥٨٢	٢٨	٨٢٣٥٣٦	٣٤	٥٢٠٢٤٢	٢٢	٣٦٤٠٠٩	١٥

المصدر : الهيئه العامة للاستثمار .

تابـــع جدول (٤٠) : مساهمة القطاع العام والخاص فى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد
حـــــــتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠

(القيمه بالالف جنيه)

القطـــاع	عـدد الموافقات	اجمالى (١) رووس الامـوال المصرح بها	عـــدد المشروعات التى يساهم فيها القطاع العـام	مساهمة القطاع العام (٢)		مساهمة القطاع الخاص (٣)		مساهمة العـــرب		مساهمة الاجانـــب	
				قيمـــه المساهمه	٪	قيمـــة المساهمه	٪	قيمـــه المساهمه	٪	قيمـــة المساهمـــه	٪
قطاع المشروعات الزراعيه والثـــروة الحيوانيـــه											
٠١ مشروعات التكامل الزراعى والصناعى	١٣	١٢٩٩٤٥	٤	٤٠٦٣٥	٣١	٦٠٩٣٢	٤٧	٢٠٦٣٧	١٦	٧٧٥١	٦
٠٢ مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى	٢٠	٣ ٧٩٧٢	٥	١٣٠٥	٤	٢١٠٢٠	٥٥	٩٠٧٧	٢٤	٦٥٧٠	١٧
٠٣ مشروعات الثروة السمكيـــة	٨	٣٤٤٤٠	٣	٧٦٩٤	٢٢	٢٠٢٢٠	٥٩	٤٣٦٩	١٢	٢٢٥٧	٦
٠٤ مشروعات الثروة الحيوانية والداجنه	٧٢	١٩٠٥٩٦	٥	٢٠٥٦٨	١١	١١٩١٩٥	٦٢	٢٨٥٨١	١٥	٢٢٢٥٢	١٢
اجمالى مشروعات الزراعه والثروة الحيوانية	١١٣	٣٩٢٩٥٣	١٧	٧٠١٩٢	١٨	٢٢١٣٦٧	٥٧	٦٣٥٦٤	١٦	٣٨٨٣٠	١٠
قطاع المشروعات الانشائية :											
٠١ مشروعات الاسكـــان	٩٢	٦٦٠٠٢٥	٣	١٤١٧٠	٢	٥٥٢٥٨٣	٨٤	٩١٣٨٢	١٤	١٨٩٠	–
٠٢ مشروعات المقاولات	١٠٤	١٢٨٩٤٤	٧	٨٠٠١	٦	٩٠٩٩٧	٧١	١١٠٦٥	٨	١٨٨٨١	١٥
اجمالى المشروعات الانشائيـــة	١٩٦	٧٨٨٩٦٩	١٠	٢٢١٧١	٢	٦٤٣٥٨٠	٨١	١٠٢٤٤٧	١٣	٢٠٧٧١	٣
قطاع المشروعات الخدميـــة :											
٠١ شركات السياحـــة	١٤٧	١٤٨٠٠١٥	١٥	٢٧٦٣٤٤	١٨	٦٦١٠٧١	٤٥	٣٠٥٨٢٤	٢١	٢٢٦٧٧٦	١٦
٠٢ شركات النقل والمواصلات	١٠	٢٦٨٨٥	١	٦٨٩	٣	١٤٣٥٢	٥٣	٤٢٠٠	١٦	٧٦٤٣	٢٨
٠٣ المستشفيات والمراكز الطبية	٢٧	١٦٣٧٨٨	٢	٢٢٣٧٥	١٤	١٣٠٧٦٨	٨٠	٦٥٥٦	٤	٣٠٨٩	٢
٠٤ بيوت الخبرة الاستشارية	٢٨	١٢٣٧٨	٥	٣٤٣٠	٢٥	٦٥٠٦	٤٩	٤٨٠	٣	٣٩٦٢	٢٢
٠٥ مشروعات خدمات البترول	٥	٤٧٠٢٢	٢	١٦٧٨٢	٣٦	١٨٠٠٠	٤	–	–	٢٨٤٤١	٦٠
٠٦ الخدمات الاخرى	٤٥	٢٢٤٣٨٢	١٠	١٧١٤٣	٧	٧٦١٠٣	٣٣	٦١٥٣	٣	١٢٤٩٨٣	٥٧
اجمالى المشروعات الخدميـــة	٢٧٢	١٩٦٥٤٧١	٣٥	٣٣٧٦٣	١٧	٨٩٠٦٠١	٤٥	٣٢٣٢١٣	١٦	٤١٣٨٩٤	٢١
الاجمالـــى العـــام	١٤٧٠	٩٤٣٤٦١١	٢٤٤	٣٣٤٤١٥٢	٢٥	٤١٣٢٤٦٩	٤٤	١٤٨١٣٣٥	١٦	١٤٧٦٦٥٥	١٦

المصدر : الهيئه العامة للاستثمار .

جدول (٤٤) : مساهمة القطاع العام والخاص في المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد
حتى ١٩٩٠/١٢/٣١

(القيمه بالالف جنيه)

القطاع	عدد الموافقات	اجمالى (١) رؤوس الاموال المصرح بها	عدد المشروعات التى يساهم فيها القطاع العام	مساهمة القطاع العام (٢)		مساهمة القطاع الخاص (٣)		مساهمة العرب		مساهمة الاجانب	
				قيمه المساهمه	٪	قيمه المساهمه	٪	قيمه المساهمه	٪	قيمه المساهمه	٪
أولا : قطاع المشروعات الصناعية :											
٠١ صناعات الغزل والنسيج	٩٦	٩٨٨٧١٧	٧	٦٤٦٨٣٧	٦٥	١٧٨٦٩٨	١٨	٨٨٦٠٥	٩	٧٤٥٧٧	٨
٠٢ الصناعات الغذائية	١٠٧	٤٦١٧٠٨	١٨	٣٤٦٦٨	٨	٢٢٧٧٤٩	٤٩	٩٣٩٣٦	٢٠	١٠٥٣٦٥	٢٣
٠٣ الصناعات الكيماوية	١٢٦	٤٤١٤٠٦	١٢	١٩٢٤٨	٤	٢٣٨٤٠٨	٥٤	٧٩٨٩٢	١٨	١٠٣٨٥٨	٢٤
٠٤ الصناعات الخشبية	١٣	٧٩١٩٥	٣	٣٩٣٧	٥	٥٧٥٥٢	٧٢٫٦٤	١٥٠٠٤	١٩	٢٧٠٢	٣
٠٥ الصناعات الهندسية	٨٩	٥٩١٢١١	١١	٨٨٤١١	١٥	٣٤٢١٨٧	٥٨	٣٣٠٤٩	٥	١٢٨٥٦٤	٢٢
٠٦ صناعات مواد البناء	١٠٦	٥٩٠٨٣٨	١٨	١٦٩٢٢١	٢٩	٢٦٠٥٥٨	٤٤	٦٠٣٥٦	١٠	١٠٠٧٠٣	١٧
٠٧ الصناعات المعدنية	٥٢	٤٨٢٧١٥	٦	٢٠٦٤٠٢	٤٣	١٤٣٣٩٨	٣٠	٧٧٧٥٠	١٦	٥٥١٦٥	١١
٠٨ الصناعات الدوائية	٤١	٣٢٦٨٨٢	٧	٢٩٠٩٦	٩	١٨١٢٧٢	٥٥	٤٨٦٣٨	١٥	٦٧٨٧٦	٢١
٠٩ الصناعات التعدينية	٥	٦٠٧٥٠	١	٣٦٢٥٠	٥٩٫٧	٢١٢٨٨	٣٥	٣١٧٣	٥	٣٩	-
اجمالى المشروعات الصناعية	٦٣٥	٤٠٣٣٤٢٢	٨٣	١٣٢٤٠٧٠	٣١	١٦٥١١١٠	٤١	٤٩٩٣٩٣	١٢	٦٣٨٨٤٩	١٦
ثانيا : المشروعات التمويلية											
٠١ شركات توظيف الاموال	١٨٩	١٦٦٢٤٧٨	٥٥	٤٢٠٧٧٨	٢٥٫٥	٥٥١٩٤٢	٣٣	٤٦٥٨٦٩	٢٨	٢٢٣٨٨٩	١٣
٠٢ البنوك	٧٢	٧٦٧٥٢٢	٤٢	٢٩٨٤٥٥	٣٩	٢٧٤١٠٢	٣٦	٥٠٤٣٩	٧	١٤٤٥٢٦	١٩
اجمالى المشروعات التمويلية	٢٦١	٢٤٣٠٠٠٠	٩٧	٧١٩٢٣٣	٣٠	٨٢٦٠٤٤	٣٤	٥١٦٣٠٨	٢١	٣٦٨٤١٥	١٥

المصدر : الهيئه العامة للاستثمار .

تابـــع جدول (٤٤) : مساهمة القطاع العام والخاص في المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد
حـــــــتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠

(القيمه بالالف جنيه)

القطـــاع	عـدد الموافقات	اجمالى (١) رووس الامـوال المصرح بها	عـــدد المشروعات التى يساهم فيها القطاع العام	مساهمة القطاع العام (٢)		مساهمة القطاع الخاص (٣)		مساهمة العـــــربى		مساهمة الاجانـــب	
				قيمـــه المساهمه	٪	قيمـــة المساهمه	٪	قيمـــه المساهمه	٪	قيمـــة المساهمـــه	٪
ثالثا : مشروعات الزراعه والثروة الحوانية											
١ ـ مشروعات التكامل الزراعى والصناعى	١٨	١٥٨١٧٠	٤	٤٠٦٢٥	٢٦	٦٩٣٢٥	٤٤	٣٥٨٦٣	٢٣	١٢٣٥٨	٨
٢ ـ مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى	١٩	٣٢٨٨٧	٥	١٣٠٥	٤	٢١١٦٠	٦٤	٣٨٥٢	١٢	٦٥٧٠	٢٠
٣ ـ مشروعات الثروة السكيه	٧	٢٣٤٤٠	٣	٧٦٩٤	٣٣	٩٢٢٠	٣٩	٤٢٦٩	١٨	٢٢٥٧	١٠
٤ ـ مشروعات الثروة الحيوانية والداجنه	٧٤	٢١٣٠٢٥	٥	٢٠٥٦٨	١٠	١٣٩٩٦٩	٦٦	٢٨١٤٣	١٣	٢٣٣٤٥	١١
اجمالى مشروعات الزراعه والثروة الحيوانية	١١٨	٤٢٦٥٢٢	١٧	٧٠١٩٢	١٧	٢٣٩٦٧٤	٥٦	٧٢١٣٦	١٧	٤٤٥٣٠	١٠
رابعا : المشروعات الانشائية											
١ـ مشروعات الاسكان	٩٢	٦٦٦٠٧٥	٣	١٤١٧٠	٢	٥٥٨٦٣٢	٨٤	٩١٣٨٢	١٤	١٨٩٠	ـ
٢ ـ مشروعات المقاولات	١٠٤	١٢٨٩٤٤	٧	٨٠٠١	٦	٩٠٩٩٧	٧١	١١٠٦٥	٩	١٨٨٨١	١٥
اجمالى المشروعات الانشائية	١٩٦	٧٩٥٠١٩	١٠	٢٢١٧١	٣	٦٤٩٦٣٠	٨١٫٥	١٠٢٤٤٧	١٣	٢٠٧٧١	٣
خامسا : المشروعات الخدمية :											
١ ـ شركات السياحة	١٥٧	١٥٩٨٦١٥	١٥	٢٧٦٣٤٤	١٧	٧٣٩٥١١	٤٧	٢٢٧٥٨٤	٢٠	٢٥٥١٧٦	١٦
٢ ـ شركات النقل والمواصلات	١٠	٢٦٨٨٥	١	٦٨٩	٣	١٤٣٥٣	٥٣	٤٢٠٠	١٦	٧٦٤٣	٢٨
٣ ـ المستشفيات والمراكز الطبيه	٢٧	١٦٦٧٨٨	٢	٢٣٢٧٥	١٤	١٢٣٧٦٨	٨٠	٦٥٥٦	٤	٣٠٨٩	٢
٤ ـ بيوت الخبرة الاستشارية	٢٧	١٢٩٧٨	٥	٣٤٣٠	٢٦	٦٣١٠	٤٩	٢٧٨	٣	٢٨٦٠	٢٢
٥ ـ خدمات البترول	٥	٤٧٠٢٣	٢	١٦٧٨٢	٣٥٫٥	١٨٠٠	٤	ـ	ـ	٢٨٤٤١	٦٠
٦ ـ الخدمات الاخرى	٤٦	٢٥٣٠٢٣	١٢	١٨٦٤٨	٧	٨٨٨٤٢	٣٥٫٥	٦٠٠٠	٢	١٢٩٥٤٣	٥٥
اجمالى المشروعات الخدمية	٢٨٢	٢١٠٥٢٢٢	٣٧	٣٣٩٣٦٨	١٦	٩٨٤٥٨٤	٤٧	٣٤٤٧١٨	١٦	٤٣٦٧٥٢	٢١
الاجمالى العـام	١٤٩٢	٩٧٨٠٢٨٥	٢٤٤	٢٣٨٤٩٣٤	٢٤	٤٣٥١٠٤٣	٤٥	١٥٣٤٩٩٣	١٦	١٥٠٩٣١٧	١٥

المصدر : الهيئه العامة للاستثمار .

والملاحظ هبوط نسبة المساهمة المئوية للمستثمرين المصريين فى ١٩٩٠/١٢/٣١ عنه فى ١٩٩٠/٦/٣٠ للاستثمار فى مشروعات المناطق الحرة العامه فيما عدا المنطقة الحره العامه بالسويس والاسماعيلية والتى بلغت ٦٦٪ ، ٦٤٪ على الترتيب ، بالرغم من هبوط إجمالى قيمة المساهمة فى ١٩٩٠/١٢/٣١ عنه فى ١٩٩٠/٦/٣٠ من ١٨١٤٠ الف جنيه الى ١٧٨٦٢ الف جنيه - وعموما فإن الاتجاه العام يشير الى حالة تراجع فى مجال الاستثمار بنظام المناطق الحره العامه تحت ظلال أحداث أزمة الخليج .

كما يلاحظ عدم تغير أوضاع إقبال المستثمرين المصريين بالنسبه لمشروعات المناطق الحرة الخاصة وهذا ما تشير اليه بيانات الجدول رقم(٣٩) بالنسبة لمساهمة المستثمرين المصريين فى المشروعات الموافق عليها بنظام المناطق الحره الخاصه ، مما يعطى احساسا قويا بحالة الترقب التى خلقتها أزمة الخليج والتى سيظهر أثرها كذلك فى البيانات التى ستتاح عن عام ١٩٩١ لاحقا إتساقا مع تكريس حالة الترقب تلك خاصة فيما يتواكب مع التدرج بخطوات تحرير الاقتصاد المصرى .

ولاظهار مدى مساهمة القطاع العام والخاص فى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد فى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١ يوضح الجدول رقم(٤٠) والجدول رقم(٤١) على الترتيب ذلك ويمكن تسجيل الملاحظات التالية :-

(١) فى قطاع المشروعات الصناعية بالنسبه لاجمالى المساهمة فى المشروعات الصناعية لم تتغير نسبة مساهمة القطاع العام (٣١٪) خلال التاريخين المذكورين بالرغم من تغير قيم المساهمة بالالف جنيه بالنسبة لمختلف الصناعات ، وبالرغم

من الزيادة الطفيفه فى مساهمة القطاع الخاص (٤٠٪ فى ٦/٣٠) ، (٤١٪ فى ١٩٩٠/١٢/٣١) الا أنه هناك بعض المتغيرات فى قيم المساهمه بالالف جنيه ، كما اظهرت البيانات ثبات نسبتى المساهمة العربية (١٢٪) خلال التاريخين وكذلك نسبة مساهمة الأجانب (١٦٪) مما يؤكد على حالة الترقب التى سادت الفترة محل الإعتبار ومما سيكون له إنعكاس على الفترات اللاحقة خاصة فى عام ١٩٩١ كأجل منظور على الأقل وتأثيراته الممتده على مناخ الاستثمار بشكل عام وعلى إتاحة فرص عمل دائمة بشكل خاص . ومما يلاحظ كذلك تركز نسب المساهمة للقطاع العام فى صناعة الغزل والنسيج أو بالنسبه للقطاع الخاص منذ تركزت نسبة مساهمته فى الصناعات الخشبيه ، ولكن نسب مساهمة العرب تركزت حول الصناعات الغذائية ، بينما تركزت نسب مساهمة الأجانب حول الصناعات الكيماوية .

(٢) وفى قطاع المشروعات التمويليه (شركات توظيف أموال ، بنوك) فأننا نلاحظ تغيرات طفيفه فى نسب مساهمات كلا من القطاع العام والخاص والمساهمه العربيه والأجنبيه كنسب مئوية لإجمالى المشروعات التمويلية كانت على الترتيب فى ٦/٣٠ ، ١٩٩٠/١٢/٣١ . كالتالى :

٢٨٪ ، ٣٤٪ ، ٢٢٪ ، ١٥٪ بينما كانت فى ١٩٩٠/١٢/٣١ ٣٠٪ ، ٣٤٪ ، ٢١٪ ، ١٥٪ ، مع تغير القيمه بالالف جنيه بالنسبه للمساهمة عند كل تاريخ . والجدير بالملاحظة ثبات النسبه المئوية للمساهمه للقطاع الخاص فى شركات توظيف الأموال بالرغم من فجوة الثقة التى سادت مؤخرا خاصة بعد

السمعه المشكوك فيها فى نشاط ومصداقية هذه الشركات بين جماعات وأفراد المجتمع وما أصاب المجتمع المالى كذلك من أضرار.

(٣) أما فى قطاع مشروعات الزراعه والثروة الحيوانية ، فأننا سنجد نفس الأتجاه السابق المذكور فى النقاط السابقه فيما يتعلق بسيادة حالة الترقب التى أظهرتها الفترة المنظورة لأنعكاس أزمة الخليج ، حيث لم تتم تغييرات ملموسه فى النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والخاص والمساهمة العربيه والأجنبية ونلاحظ تركيز مساهمة القطاع العام على مشروعات الثروة السمكيه خلال الفترة (٦/٣٠ - ١٩٩٠/١٢/٣١) الذى بلغ ٢٢٪ ، ٣٣٪ على الترتيب ، بينما تركزت مساهمة القطاع الخاص خلال نفس الفترة . على مشروعات الثروة الحيوانية والداجنه التى بلغت ٦٢٪ ، ٦٦٪ على الترتيب ، بينما تحول تركيز المساهمة العربيه من مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى (١٩٩٠/٦/٣٠ بنسبة ٢٤٪) الى مشروعات التكامل الزراعى والصناعى (١٩٩٠/١٢/٣١ بنسبة ٢٣٪ من اجمالى المساهمات) . ولم يتغير اتجاه المساهمة الأجنبيه عن التركيز فى مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى خلال التاريخين بنسب مساهمة ١٧٪ ، ٢٠٪ من اجمالى المساهمات .

(٤) وبالنسبه للمشروعات الإنشائيه (الإسكان ، المقاولات) فأننا نلاحظ ثبات الإتجاه العام فيما يؤكد الملاحظات السابقه لحالة الترقب ، حيث لم تتم تغيرات ملموسه فى النسب المئوية لمساهمات القطاع العام والخاص والعرب والأجانب ، ولكنه جدير بالملاحظة إرتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص فى

إجمالى المشروعات الإنشائيه ٨١٪ ، ٥ر٨١٪ عند التاريخ ين المذكوريـــــن مع إرتفاع نسبة المساهمة فى مشروعات الإسكان عنها فى المقاولات وتميزهـــا بحالة ثبات كذلك عند نفس التاريخين (٦/٣٠ ، ١٩٩٠/١٢/٣١) عند ٨٤٪ ، ٧١٪ على الترتيب • ومع تركيز المساهمة الأجنبيه وثباتها عند ١٥٪ فى كـــلا التاريخين فى مشروعات المقاولات وانعدام هذه المساهمة تماما فى مشروعـــات الإسكان • ويمثل هذا بداية إتجاه المساهمة العربيه ولكن بنسبة زيادة طفيفه فى ١٩٩٠/١٢/٣١ عنه فى ١٩٩٠/٦/٣٠ بالنسبه لزيادة المساهمة فى مشروعـــــات المقاولات بنسبة ١ ٪ •

(٥) وفى قطاع المشروعات الخدمية ، تسود نفس الإتجاهات المسجلة بالملاحظـــات السابقه من انعدام حدوث تغيرات تؤثر على الإتجاه العام لما توضحه البيانـات ونسب المساهمات المئوية والأرقام بالالف جنيه كذلك وان حدثت تغـــيرات طفيفه فيها فهى لا تغير من هذا الإتجاه العام وسيادة مناخ حالة الترقـــب ، وكانت فى ٦/٣٠/ ١٩٩٠ على الترتيب ١٧٪ ، ٤٥٪ ، ١٦٪ ، ٢١٪ ، بالنسبـــه لمساهمات القطاع العام والخاص والعربى والأجنبى وفى ١٩٩٠/١٢/٣١ ، ١٦٪ ، ٤٧ ٪ ، ١٦٪ ، ٢١٪ لأجمالى المشروعات الخدمية ، وتمثل نسبة مشروعـــات خدمات البترول نسبة تركيز فى مساهمات القطاع العام بنسبة ٣٦٪ ، ٥ر٣٥٪ فى كلا التاريخين ، اما بالنسبه لتركيز مساهمات القطاع الخاص فـــــى المشروعات الخدمية فقد احتلت المستشفيات والمراكز الطبيه المركز الاول بنسبة مساهمة ٨٠٪ لكلا التاريخين ، وتوضح المساهمة العربيه اتجاه تركزها فى شركات السياحه بنسب ٢١٪ ،٢٠٪ على الترتيب بينما تأرجحـــــت

المساهمة الأجنبيه حول مشروعات خدمات البترول بنسبة مساهمة ثابته ٦٠٪ فى كلا التاريخين .

ويظهر التحليل لعرض بيانات مساهمة القطاع العام والخاص فى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد . فى أرقام الإجمالى العام ثبات إتجاه المساهمة تقريبا فى ١٩٩٠/٦/٣٠ ، ١٩٩٠/١٢/٣١ حيث كان كالتالى على الترتيب (٢٥٪ ، ٤٤٪ ، ١٦٪ ، ١٦٪) للقطاع العام والخاص والمساهمة العربيه والأجنبيه كذلك فى ١٩٩٠/١٢/٣١ (٢٤٪ ، ٤٥٪ ، ١٦٪ ، ١٥٪) .

ويوضح بيانات جدول رقم (٤٢) ، وجدول (٤٣) مساهمة القطاع العام والخاص في المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة في ١٩٩٠/٦/٣٠ حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ ٠

ونلاحظ التالـــــى :

(١) بالنسبه للمناطق الحره العامه فإن نسب مساهمة القطاع العام والخاص والمساهمـــــة العربيه والأجنبيه تراوحت فى كلا التاريخ ين على الترتيب كالتالى : قطاع عام ٤٪ ٥٪ مع تركز المساهمة بالمنطقة الحره العامه بالسويس والاسماعيلية ١٤٪ ، ١٥ ٪ على الترتيب ، وبالنسبه للقطاع الخاص ٥٥٪ ، ٥٢ ٪ مع تركز المساهمـــــــة بالمنطقه الحره العامه بالقاهرة ٦٧٪ ، ٦٥ ٪ على الترتيب أما المساهمه العربيـــــة فقد كانت نسبتها ١٥ ٪ ، ١٧ ٪ مع تركز المساهمة بالمنطقه الحره العامـــــــة ببورسعيد ٣٤٪ ، ٣٨ ٪ على الترتيب ، كما أظهرت المساهمة الأجنبيه تركزهـــا بالمنطقه الحره العامه بالسويس والاسماعيلية بنسبة ٣٣٪ ، ٣٢ ٪ على الترتيـــب ومن إجمالى المساهمة فى المناطق الحره العامه بنسب ٢٦٪ ، ٢٥ ٪ ٠

أما بالنسبه للمناطق الحره الخاصة فأنها لم تسجل أى تغير (حالة ثبات وترقب) عنه فى ١٩٩٠/٦/٣٠ حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ وكانت نسب مساهمة القطاع العام ١٩ ٪ ، الخاص ١٠٪ ، العرب ٥٣ ٪ (أكبر نسبه) ثم الأجانب (١٨٪) ٠ حيـــث تركزت المساهمات على الترتيب فى القطاع العام (المناطق الحره الخاصـــــــه بالاسكندرية) ، فى القطاع الخاص والمناطق الحرة الخاصة ببورسعيد) ، مساهمة العرب (المناطق الحرة الخاصة بالقاهرة) مساهمة الأجانب (المناطـــق الحره الخاصه بالسويس والاسماعيلية) بنسب ٥٢٪ ، ٨٦٪، ٩٧٪ ، ٨١٪ علـــى الترتيب السابق ٠

(٣) كانت نسب الاجمالى العام لمساهمة القطاع العام ، الخاص ، العربى ، الأجانب هى ١٣٪ ، ٢٨٪ ، ٣٨٪ ، ٢١٪ على الترتيب بالنسبه لكلا المناطق الحره العامه والخاصه ٠

جدول (٤٢) : بيان مساهمة القطاع العام والخاص فى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠

(القيمه بالالف جنيه)

المناطق	عدد	اجمالى رؤوس الاموال المصرح بها	عدد المشروعات التى يساهم فيها القطاع العام	مساهمة القطاع العام(٢)		مساهمة القطاع الخاص (٢)		مساهمة العرب	٪	مساهمة الاجانب	٪
				قيمة المساهمه	٪ (١ : ٢)	قيمة المساهمه	٪ (١ : ٣)				
أولا : المناطق الحرة العامة :											
١- المنطقة الحرة العامة بالقاهرة	٣٦	١٣٠٣٠٤	٣	٤٢٠٢	٣	٨٧٩٤٠	٦٧	٥١٣٠	٤	٣٢٠٣٢	٢٥
٢- المنطقة الحرة العامه بالاسكندرية	٧٣	٢٠٧٦٦٨	٢	٢٢٤١	١	١٣٣٠٢٢	٦٤	١٧٦٨٧	٨	٥٤٧١٨	٢٦
٣- المنطقة الحرة العامه ببورسعيد	٨٢	١٦٠٨٢٥	٥	١٢٤٣٠	٧	٥٣٢٨٣	٣٣	٥٥١١٧	٣٤	٣٩٩٩٥	٢٥
٤- المنطقة الحرة العامه بالسويس والاسماعيلية	٣٠	٢٨٢٢٢	٣	٣٩٦٧	١٤	١٤١٧٣	٥٠	٦٦٩	٢	٩٤١٣	٣٣
اجمالى المناطق الحرة العامة	٢٢١	٥٢٧٠١٩	١٣	٢٢٨٤٠	٤	٢٨٨٤١٨	٥٥	٧٨٦٠٣	١٥	١٣٧١٥٨	٢٦
ثانيا : المناطق الحرة الخاصة :											
١- المناطق الحرة الخاصة بالقاهرة	١٦	٤٥٥٤٦٨	٣	٢٢٨٧	٠ر١	٢٢٦٨٧	٧ر٢	٣٩٧٢٣٨	٨٧	٢٣١٥٦	٥
٢- المناطق الحرة الخاصة بالاسكندرية	١٧	٢٧١٨٦٩	٥	١٤١٧١٦	١ر٥٢	٤٧٠١١	١٧ر٣	٤٩٤٥	٢	٧٨١٩٧	٢٩
٣- المناطق الحرة الخاصة ببورسعيد	٢	٤٥٨	-	-	-	٣١٢	٨٦	-	-	٦٦	١٤
٤- المناطق الحرة الخاصة بالسويس والاسماعيلية	٨	٤١٣٠٨	٢	٩٩٠	٢	٢٧٤	١	٦٦٠٠	١٦	٣٣٤٤٤	٨١
اجمالى المناطر الحره الخاصة	٤٣	٧٦٩١٠٣	١٠	١٤٥٠٩٣	١٩	٨٠٢٦٤	١٠	٤٠٨٧٨٣	٥٣	١٢٤٨٦٣	١٨
اجمالى عام المناطق	٢٦٤	١٢٩٦١٢٢	٢٣	١٦٧٩٣٣	١٣	٣٦٨٧٨٢	٢٨	٤٨٧٣٨٦	٣٨	٢٧٢٠٢١	٢١

المصدر : الهيئة العامه للاستثمار .

جدول (٤٣) : بيان مساهمة القطاع العام والخاص فى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة حتى (٣١ / ١٢ / ١٩٩٠)

(القيمه بالالف جنيه)

المناطق	عدد	اجمالى رؤوس الاموال المصرح بها	عدد المشروعات التى يساهم فيها القطاع العام	مساهمة القطاع العام (٢)		مساهمة القطاع الخاص (٢)		مساهمة العرب	%	مساهمة الاجانب	%
				قيمة المساهمه	% (١ : ٢)	قيمة المساهمه	% (١ : ٣)				
أولا : المناطق الحرة العامة :											
١- المنطقة الحرة العامه بالقاهرة	٣٧	١٣٤٤٢٨	٣	٤٢٠٢	٣	٨٧٤٨٧	٦٥	١٠٦٣٠	٨	٣٢١٠٩	٢٤
٢- المنطقة الحرة العامه بالاسكندرية	٨٢	٢٦٣١٢٤	٢	٨٠٨٠	٣	١٥١٤٥٢	٥٨	٣١٤٩٨	١٢	٧١٠٩٤	٢٧
٣- المنطقة الحرة العامه ببورسعيد	٧٣	١٤٨٩٩٠	٤	١٢٢٦٤	٨	٤٥٧٧٩	٣١	٥٦٧٥٨	٣٨	٣٤١٨٩	٢٣
٤- المنطقة الحرة العامه بالسويس والاسماعيلية	٢٨	٢٧٠٤٧	٤	٤١٨٧	١٥	١٣٦٧٥	٥١	٤٨٢	٢	٨٧٠٣	٢٢
اجمالى المناطق الحرة العامة	٢٢٠	٥٧٢٥٨٩	١٣	٢٨٧٣٣	٥	٢٩٨٣٩٣	٥٢	٩٩٣٦٨	١٧	١٤٦٠٩٥	٢٥
ثانيا : المناطق الحرة الخاصة :											
١- المناطق الحرة الخاصة بالقاهرة	١٦	٤٥٥٤٦٨	٣	٢٣٨٧	١	٣٢٦٨٧	٧	٣٩٧٢٣٨	٨٧	٢٣١٥٦	٦
٢- المناطق الحرة الخاصة بالاسكندرية	١٧	٢٧١٨٦٩	٥	١٤١٧١٦	١ر٥٢	٤٧٠١١	١٧ر٣	٤٩٤٥	٢	٧٨١٩٧	٢٩
٣- المناطق الحرة الخاصة ببورسعيد	٢	٤٥٨	-	-	-	٣٩٢	٨٦	-	-	٦٦	١٤
٤- المناطق الحرة الخاصة بالسويس والاسماعيلية	٨	٤١٣٠٨	٢	٩٩٠	٢	٢٧٤	١	٦٦٠٠	١٦	٣٣٤٤٤	٨١
اجمالى المناطق الحرة الخاصة	٤٣	٧٦٩١٠٣	١٠	١٤٥٠٩٣	١٩	٨٠٣٦٤	١٠	٤٠٨٧٨٣	٥٣	١٣٤٨٦٣	١٨
اجمالى عام المانطق	٢٦٣	١٣٤١٦٩٢	٢٣	١٧٣٨٢٦	١٣	٣٧٨٧٥٧	٢٨	٥٠٨١٥١	٣٨	٢٨٠٩٥٨	٢١

المصدر : الهيئه العامه للاستثمار .

٢٠٤. التدفق الدولي للأستثمارات الى مصر ومدى تأثير الأزمة عليه

يعرض هذا المبحث للتدفق الدولي للأستثمارات الى مصر (مشروعات داخل البلاد + المناطق الحره) في محاولة لاظهار تأثير أزمة الخليج حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ عليها ٠ ويشمل العرض والتحليل ٠

* دول السوق الأوروبية المشتركه E.E.C.
* الولايات المتحدة الأمريكية
* دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية O.E.C.D.
* الدول الآسيوية ٠

ونبدأ العرض والتحليل الآن لمجموعة دول السوق الآوروبية المشتركه ٠

١٠٢٠٤. المشروعات الموافق عليها التى يساهم فيها مستثمرون من دول السوق الأوروبية المشتركه في ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١ ٠

(القيمه بالمليون جنيه)

جدول (٤٤)

البيان	عدد المشروعات		اجمالي رأس المال		المساهمه		اجمالي التكاليف الاستثمارية	
	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١
داخل البلاد	٣٢١	٣٢٣	٢٤١١	٢٥٥٢	٥٢١	٥٤٥	٤٤٧٠	٤٣٥٢
المناطق الحره	٤٩	٤٩	٥٢٢ر٣	٥١١	٥٧	٦١	٦٤٧ر٢	٦٣٣
الإجمالي	٣٧٠	٣٧٢	٢٩٣٣ر٣	٣٠٦٣	٥٧٨	٦٠٦	٥١١٧ر٢	٤٩٨٥

المصدر : الهيئه العامه للاستثمار٠

ونلاحظ زيادة عدد المشروعات داخل البلاد بمشروعين فقط خلال الفترة بزيادة فى اجمالى رأس المال بمقدار ١٤١ مليون جنيه وبزيادة فى المساهمة بمقدار ٢٤ مليون جنيه وبهبوط فى اجمالى التكاليف الاستثماريه المقدرة بمقدار ١١٨ مليـــون جنيه ٠

وبالنسبة لمشروعات المناطق الحره فإنه رغم ثبات رقم عدد المشروعـــات الا أننا نلاحظ هبوط إجمالى رأس المال بمقدار ٣ر١١ مليون جنيه وارتفاع قيمة المساهمه بمقدار ٤ مليون وهبوط إجمالى التكاليف الاستثمارية بمقدار ٢ر١٤ مليـــون جنيه ٠

والملفت للانتباه هو انخفاض اجمالى التكاليف الاستثماريه فى ٣١/١٢/ ٩٠ عنه فى ٣٠/٦/١٩٩٠ بمقدار ٢ر١٣٢ مليون جنيه بالنسبه للمشروعات داخل البلاد ومشروعات المناطق الحرة ٠

جدول (٤٥) : مساهمة السوق الأوروبية المشتركة فى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد قطاعيا فى ٦/٣٠ وحتى ١٢/٣١/ ١٩٩٠

(القيمه بالالف جنيه)

القطاع	قيمة المساهمه			
	٩٠/٦/٣٠	٪	٩٠/١٢/٣١	٪
المشروعات الصناعية :				
٠١ غزل ونسيج	٧٨٥٤	١	٧٦٦٨	١
٠٢ صناعات غذائية	٥٨٨٠٧	١٢	٦٥٨٦٠	١٤
٠٣ صناعات كيماوية	٤٠٤٧٨	٩	٤٠٧٢٨	٩
٠٤ صناعات خشبيه	٢١٦٣	٣	٢١٦٣	٢ر٧٣
٠٥ صناعات هندسية	٧٧٦٢٦	١٢	٥٩٨٢٣	١٠
٠٦ صناعات مواد البناء	٢٤١٣٤	٤	٢٤٢٢٤	٤
٠٧ صناعات معدنية	١٦٢٢٠	٣	١٦٢٢٠	٣
٠٨ صناعات دوائية	٢٩٥٧٠	١٢	٣٥٢٩٥	١١
٠٩ صناعات تعدينية	-	-	-	-
اجمالى المشروعات الصناعية	٢٥٦٨٥٢	٧	٢٥١٩٨١	٦
المشروعات التمويلية :				
٠١ شركات توظيف الأموال	٨٠٠٠٦	٥	٨٠٠٠٦	٤ر٨
٠٢ البنـــــوك	٦٧٨١٣	٩	٧٤٢٦٧	٩
اجمالى المشروعات التمويلية	١٤٧٨١٩	٦	١٥٤٢٧٣	٦

تابع جدول (٤٥) (القيمه بالالف جنيه)

القطـــاع	قيمـــة المساهمـــه			
	٩٠/٦/٣٠	٪	٩٠/١٢/٣١	٪
مشروعات الزراعه والثروة والحيوانيـــه				
٠١ مشروعات التكامل الزراعى والصناعـــى	٥٩٣١	٥	١٠٢٩٣	٦
٠٢ مشروعات استصلاح واستزراع الأراضـــى	٢١٠	٥	٢١٠٠	٦ر٥
٠٣ مشروعات الثروة السمكيه	٢٩٧	١	٢٩٧	١ر٥
٠٤ مشروعات الثروة الحيوانية والداجنه	٥٢٣٢	٣	٥٨٨٨	٢ر٥
اجمالى مشروعات الزراعه والثروة الحيوانية	١٣٥٦٠	٣	١٨٥٧٨	٤
المشروعات الإنشائية :				
٠١ مشروعات الاسكان	١٨٩٠	٥ر٠	١٨٩٠	٥ر٠
٠٢ مشروعات المقاولات	١٠٦٧٥	٨	١٠٦٧٥	٨
اجمالى المشروعات الانشائية	١٢٥٦٥	١ر٥	١٢٥٦٥	١ر٥
المشروعات الخدمية :				
٠١ شركات السياحه	٤٩٥٣١	٣	٦٥٠٣١	٤
٠٢ شركات النقل والمواصلات	٣٣٣٨	١٢	٣٣٣٨	١٢
٠٣ المستشفيات والمراكز الطبيه	٢١٠	٢ر٠	٢١٠	٢ر٠
٠٤ بيوت الخبره الاستشارية	٧٧٩	٦	٦٧٧	٥
٠٥ مشروعات خدمات البترول	٢٨١٤١	٦	٢٨١٤١	٩ر٥
٠٦ الخدمات الأخرى	٨٤١٤	٤	١٠١٣٠	٤
اجمالى المشروعات الخدمية	٩٠٤١٣	٥	١٠٧٥٢٧	٥
الاجمالى العـــام	٥٢١٢٠٩	٦	٥٤٤٩٢٤	٦

المصدر : الهيئة العامه للاستثمار ٠

* مستحدثه ومحسوبه من البيانات العامه المتاحه حتى ١٩٩١/١٢/٣١٠

الملاحظات :

(١) بالنسبه للمشروعات الصناعية فأن تغير نسبة المساهمة الدولية من ٧٪ الى ٦ ٪ فى كلا التاريخين المذكورين ربما يعكس الحاله التى عكستها فورا أزمة الخليج على التدفقات الدولية للاستثمارات بالرغم من أنها طفيفه - وواضح أن مجالات الأهميه تركزت فى الصناعات الغذائية فالصناعات الدوائية فالصناعات الهندسية خلال الفترة ٠

(٢) بالرغم من تغير القيمه بالالف جنيه بالنسبه للمشروعات التمويلية ألا أنه واضح التوجه نحو الإهتمام بالإستثمار فى قطاع البنوك (ثبات النسبة ٩٪ من المساهمه الدولية) ويفسر ذلك عدد البنوك الأجنبيه العامله فى مصر والتى مازالت تعمل رغم حدوث أزمة الخليج ٠

(٣) التغير الطفيف بالزيادة من ٣٪ الى ٤٪ بالنسبه للاستثمار فى اجمالى مشروعات الزراعه والثروة الحيوانية لم يعطى احساسا بتغير ملموس فى القيم بالالف جنيه للمساهمة فى مختلف انواع المشروعات بالقطاع رغم زيادتها بالنسبه لمشروعات استصلاح واستزراع الأراضى ٠

(٤) واضح عدم الإهتمام بالإستثمار فى المشروعات الأنشائية بما تظهرة النسبه المساهمة الدولية المتواضعه ٥ر١ ٪ الثابته فى كلا التاريخيين نظرا لثبات موقف القيم بالالف جنيه مما يشير الى تواضع المساهمه خلال الفترة والذى ربما يذهب الى أسوأ بظهور بيانات عام ١٩٩١ لتأثره بالتأكيد بظلال الأزمة سلبيا وتركزها حول مشروعات المقاولات ٠

(٥) وبالنسبه للمشروعات الخدمية تركز الاهتمام فى الاستثمار بشركات النقـــــــل والمواصلات ومشروعات خدمات البترول وبيوت الخبرة الاستشاريه بنسب ثابتـــه تقريبا فى كلا التاريخين مع اختلاف طفيف فى القيم الالف جنيه بالنسبـــــــــه لبيوت الخبره الاستشارية وكانت نسبة المساهمة الدولية للمشروعات الخدمية ٥ ٪ مع تغير طفيف فى القيم بالالف جنيه · ونلاحظ ارتفاع هذه النسبه عن نســـــب المشروعات الإنشائية ومشروعات الزراعه والثروة الحيوانية ·

(٦) وبالرغم من ثبات نسبة المساهمة الدولية فى الفترة (٦٪ من المساهمة الدوليـة) لاجمالى القطاعات الا انه يلاحظ احتلال الاستثمار فى المشروعات الصناعية أكبـر وزن عنه فى مشروعات القطاعات الاخرى ·

وواضح أن قصر طول الفترة للبيانات المتاحه (٦ شهور فقط) لـــــم توضح بشكل كاف الأثر الحقيقى لمدى انعكاس الأزمة على توقف الاستثمارات من دول السوق الاوروبية المشتركة - لوضوح استمرار الاتجاه العام الـــــذى كان سائدا حتى ١٩٩٠/٦/٣٠ ·

جدول (٤٦) : مساهمة السوق الأوروبية المشتركة فى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحره فى ١٩٩٠/٦/٣٠ حتى ١٩٩٠/١٢/٣١

(القيمه بالالف جنيه)

المناطق	المساهمه			
	٦/٣٠ قيمة المساهمه	%	١٢/٣١ قيمة المساهمه	%
المناطق الحره العامه :				
٠١ المنطقه الحره العامه بالقاهرة	١١٨٨٦	٩	١٢٧١٠	٩
٠٢ المنطقه الحره العامه بالاسكندرية	٧١٩٣	٣	١١٠٥٧	٤
٠٣ المنطقه الحره العامه ببورسعيد	١٧١٩٣	١١	١٤٠٥٦	١٠
٠٤ المنطقه الحره العامه بالسويس والاسماعيلية	١٧٦٣	٦	١٧٦٣	٧
إجمالى المناطق الحره العامه	٣٨٠٣٥	٧	٣٩٥٨٦	٧
المناطق الحره الخاصة :				
٠١ المناطق الحرة الخاصة بالقاهرة	١١٣٧٩	٢ر٥	١١٣٧٩	٢ر٥
٠٢ المناطق الحره الخاصه بالاسكندرية	٣٩٢٣	١ر٤	٣٩٢٣	١ر٤
٠٣ المناطق الحره الخاصه ببورسعيد	-	-	-	-
٠٤ المناطق الحره الخاصه بالسويس	٦٤٦٠	١٦	٦٤٦٠	١٦
اجمالى المناطق الحره الخاصه	٢١٧٦٢	٣	٢١٧٦٢	٣
الاجمالى العام	٥٦٧٩٧	٥	٦١٣٤٨	٥

المصدر : الهيئة العامه للاستثمار ٠

* محسوبه بواسطة الباحث من البيانات العامه المتاحه للهيئة خلال الفترة ٠

والملاحظ أنه مع ثبات بيانات المناطق الحرة الخاصة فى ٩٠/١٢/٣١ ، ٠٩٩٠/٦/٣٠ فإن تجمد موقف مساهمة السوق الأوروبية المشتركة أو عـــــــــدم الإقبال على مشروعات المناطق الحرة الخاصة لم يؤثر على تحريك بيانـــــــات الاستثمار بالمناطق الحره العامه والتى تحفظ بالاتجاه العام بنفس نسب الاستثمار ، وحيث احتلت المنطقة الحره العامه ببورسعيد على اكبر نسبة مساهمة مع تحرك طفيف فى القيمة بالالف جنيه ولكن تظل نسبة المساهمة الدولية هى نفسها عنـــد ٧ ٪ فقط ٠ وهنا كذلك لا تظهر بشكل ملموس آثار انعكاس أزمة الخليـــج على هذا المجال أيضا ٠

٠٢٠٢٠٤ عرض وتحليل تدفق استثمارات الولايات المتحده الأميريكية الى مصر

جدول (٤٧) مساهمة الولايات المتحدة الاميريكية فى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد قطاعيا فى ٩٠/٦/٣٠ حتى ٩٠/١٢/٣١

(القيمه بالالف جنيه)

القطـــاع	قيمـــة المساهمـــه			
	١٩٩٠/٦/٣٠	٪	١٩٩٠/١٢/٣١	٪
المشروعات الصناعية :				
٠١ غزل ونسيـــج	٢٣٥١٤	٢	٢٦٢١٦	٢
٠٢ صناعات غذائية	١٦٣٦١	٣	١٠٠٨٨	٢
٠٣ صناعات كيماوية	١٧٢٨٧	٤	١٧٢٨٧	٤
٠٤ صناعات خشبية	٢٣	٠ر٠٣	٢٣	٠ر٠٣
٠٥ صناعات هندسية	١٢٥٥٥	٢	١٢٥٥٥	٢
٠٦ صناعات مواد البناء	١٧٩٣٣	٣	١٧٩٣٣	٣
٠٧ صناعات معدنية	٦٧٠٢	١	٦٧٠٢	١
٠٨ صناعات دوائية	٢٤٧١٤	١٠	٢٦٢٩٥	٨
٠٩ صناعات تعدينية	-	-	-	-
اجمالى المشروعات الصناعية	١١٩٠٨٩	٣	١١٧٠٩٩	٣
المشروعات التمويلية :				
٠١ شركات توظيف الاموال	١٧٥٣	١ر٠	١٧٥٣	١ر٠
٠٢ البنـــــوك	٤٠٧٣٠	٥	٤٠٧٣٠	٥
٠٣ اجمالى المشروعات التمويلية	٤٢٤٨٣	٢	٤٢٤٨٣	٢
مشروعات الزراعه والثروة الحيوانية				
٠١ مشروعات التكامل الزراعى والصناعى	-	-	-	-
٠٢ مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى	٤٤٠٠	١٢	٤٤٠٠	١٣
٠٣ مشروعات الثروة السمكية	-	-	-	-
٠٤ مشروعات الثروةالحيوانية والداجنه	٨١٤	١	٨١٤	٥ر٠
اجمالى مشروعات الزراعه والثروة الحيوانيـــة	٥٢١٤	١	٥٢١٤	١

تابع جدول (٤٧)

القطـــاع	قيمة المساهمـــه			
	١٩٩٠/٦/٣٠	٪	١٩٩٠/١٢/٣١	٪
المشروعات الانشائية :				
٠١ مشروعات الإسكان	-	-	-	-
٠٢ مشروعات المقاولات	٢٤٢٢	٢	٢٤٢٢	٢
اجمالى المشروعات الانشائية	٢٤٢٢	٠ر٣	٢٤٢٢	٠ر٥
المشروعات الخدميـــه :				
٠١ شركات السياحه	٣٣٩٣٤	٢	٣٣٩٣٤	٢
٠٢ شركات النقل والمواصلات	-	-	-	-
٠٣ المستشفيات والمراكز الطبية	١٦١٩	١	١٦١٩	١
٠٤ بيوت الخبره الاستشارية	١٢٧٠	٩	١٢٧٠	١٠
٠٥ مشروعات خدمات البترول	-	-	-	-
٠٦ الخدمات الأخرى	١٢٢٤٦٥	٥١	١٢٥٣٠٩	٤٩ر٥
اجمالى المشروعات الخدمية	١٥٩٢٨٨	٨	١٦٢١٣٢	٨
الاجمالى العام	٣٢٨٤٩٦	٣	٣٢٩٣٥٠	٣

المصدر : الهيئة العامه للإستثمار ٠

* محسوبه ومعاد ترتيب بيانات الجدول من البيانات العامه المتاحه عن الفترة ٠

الملاحظـــات :

(١) تركيز الإستثمار فى الصناعات الدوائية (١٠ ٪ ـ ٨٪ من المساهمات الدولية) وبإجمالى مساهمة فى المشروعات الصناعية بنسبة ثابته خلال الفترة عند ٣٪ ، كما يتركز فى المشروعات التمويلية فى البنوك (٦٪ ـ ٥٪) وباجمالى مساهمة فى المشروعات التمويلية بنسبة ثابته خلال الفترة عند ٢٪ .

(٢) بينما لم تتجاوز إجمالى المساهمة فى قطاع مشروعات الزراعه والثروة الحيوانيـــة عن ١٪ خلال الفترة متركزة فى مشروعات استصلاح واستزراع الأراضـــــى (١٢٪ ـ ١٣٪) .

(٣) وبالنسبة للمشروعات الانشائية يتركز الاستثمار حول مشروعات المقاولات بنفس ثبات النسبه خلال الفترة عند ٢٪ ومن إجمالى المساهمة فى المشروعات عنـــد (٣ر٠ ٪ ـ ٥ر٠٪) .

(٤) وعلى غير هذا الاتجاه فقد وضح اتجاه الاستثمارات الأميريكية الى المشروعات الخدمية حيث ثبت نصيبها عند نسبة ٨٪ خلال الفترة من قيمة المساهمـــة بالمشروعات ـ ليصبح متوسط الاجمالى العام للمساهمة الأميريكية بالاستثمارات قطاعيا لا تتعدى ٣ ٪ من المساهمة الدولية خلال الفقرة من ٦/٣٠ ـ ١٩٩٠/١٢/٣١ - وهكذا تتدعم الملاحظة بضعف متابعة أثر الانعكاس لازمة الخليج نظرا لعـــدم تغير الاتجاهات العامه لتلك المؤشرات ـ مما يؤكد على ضرورة متابعة أثـــر وانعكاس الأزمة فى فترات لاحقه تظهر بياناتها خلال السنوات القادمة .

جدول (٤٨) مساهمة الولايات المتحدة الاميريكية فى المشروعات
الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحـــــــره
فى ٩٠/٦/٣٠ - وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١
(القيمة بالالف جنيه)

المناطـــــق	المساهمـــــــــــــه			
	٩٠/٦/٣٠	٪	٩٠/١٢/٣١	٪
المناطق الحره العامه :				
٠١ المنطقه الحره العامه بالقاهرة	١١٣٩٧	٩	١٠٤٤٢	٨
٠٢ المنطقه الحره العامه بالاسكندرية	٤٠٩٨٣	٢٠	٥٣٠٠٥	٢٠
٠٣ المنطقة الحره العامه ببورسعيد	١٠٥٦٦	٧	١٠٧١١	٧
٠٤ المنطقة الحره العامه بالسويس والاسماعيلية	-	-	-	-
اجمالى المناطق الحره العامه	٦٢٩٤٦	١٢	٧٤١٥٨	١٣
المناطق الحره الخاصة :				
٠١ المناطق الحره الخاصه بالقاهرة	٦٢١٥	١ر٤	٦٢١٥	١ر٤
٠٢ المناطق الحره الخاصه بالاسكندرية	١٥٤	٠ر١	١٥٤	٠ر١
٠٣ المناطق الحره الخاصه ببورسعيد	٦٦	١٤	٦٦	١٤
٠٤ المناطق الحره الخاصه بالسويس	٢٦٠٣٤	٦٣	٢٦٠٣٤	٦٣
اجمالى المناطق الحره الخاصة	٣٢٤٦٩	٤	٣٢٤٦٩	٤
الاجمالى العام	٩٥٤١٥	٧	١٠٦٦٢٧	٨

المصدر : الهيئه العامه للاستثمار ٠

* محسوبه بواسطة الباحث من البيانات العامه المتاحه للهيئة خلال الفترة ٠

والملاحظ أنه مع ثبات بيانات المناطق الحره الخاصة فى ١٩٩٠/١٢/٣١ ، ٦/٣٠/ ١٩٩٠ فإن تجمد موقف مساهمة الولايات المتحدة الاميريكية أو عدم الاقبال على مشروعات المناطق الخاصة لم يؤثر على تحريك بيانات الاستثمار بالمناطق الحره العامه والتى تحتفظ بالاتجاه العام لنفس نسب الاستثمار ، وحيث احتلت المنطقة الحره العامه بالاسكندرية على أكبر نسبة مساهمة مع تحرك طفيف فى قيم المساهمة بالالف جنيه ولكن تبقى نسبة المساهمة الدولية لتتراوح بين ١٣٪ - ١٢٪ ومرة أخرى لا تظهر هنا بشكل ملموس آثار انعكاس أزمة الخليج على هذا المجال بالنسبه لمساهمة الولايات المتحدة الاميريكية أيضا ٠

٠٣٠٢٠٤ عرض وتحليل لبيانات تدفق استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية O.E.C.D وبعض الدول الآسيوية ٠

ويعرض الجدول رقم (٤٩) والجدول رقم (٥٠) اجمالى المشروعات الموافق عليها والتى يساهم فيها مستثمرون من مجموعة O E C D وكذلك التى يساهم فيها مستثمرون من الدول الاسيوية ٠

جدول (٤٩) اجمالى المشروعات الموافق عليها والتى يساهم فيها مستثمرون من مجموعة O E C D فى ٩٠/٦/٣٠ حتى ١٩٩٠/١٢/٣١
(القيمه بالمليون جنيه)

البيان	عدد المشروعات		اجمالى رأس المال		المساهمة		اجمالى التكاليف الاستثمارية	
	٩٠/٦/٣٠	١٢/٣١	٩٠/٦/٣٠	٩٠/١٢/٣١	٩٠/٦/٣٠	٩٠/١٢/٣١	٩٠/٦/٣٠	١٢/٣١
٠١ داخل البلاد	٥٢٠	٥٢٥	٤٠٠٥	٤٢٦٢	١١٠٨	١٠٢٢	٧٦٢٨	٧٧٧٥
٠٢ المناطق الحره	٩٩	١٠١	٧٠٠ر٧	٧٠٤	١٧٤ر٧	١٨٦	٨٩١ر٧	٩١٥
الاجمالى	٦١٩	٦٢٦	٤٧٠٥ر٧	٤٩٦٦	١٢٨٢ر٧	١٢٠٨	٨٥١٩ر٧	٨٦٩٠

المصدر : الهيئة العامه للاستثمار.

الملاحظـــات :

(١) واضح أن هناك زيادة فى عدد المشروعات داخل البلاد بلغت عددها ٥ مشروعـــات ومشروعين للمناطق الحره باجمالى زيادة فى عدد المشروعات ٧ مشروعات وباجمالى زيادة فى رأس المال بلغ حوالى ٢٦١ مليون جنيه بالرغم من انخفاض قيم المساهمة الاجماليه بحوالى ٧٥ مليون جنيه وباجمالى تكاليف استثمارية بلغ ٨٦٩٠ مليـــون جنيه بزيادة بلغت حوالى ١٧١ مليون جنيه بنهاية الفترة فى ١٩٩٠/١٢/٣١ .

والارقام بهذه الاجماليات وان كانت تعكس تغيرات ايجابيه طفيفه للغايـــة - ولكنها غير جديرة بالتعميم للحكم على الموقف الاستثمارى لمجموعة دول O E C D خلال هذه الفترة - مثلما عكست بقية البيانـــــات سابقا حالة الترقب أو الجمود أو عدم وضوح آثار انعكاس أزمة الخليـــــــج على المجال الاستثمارى بشكل عام .

جدول (٥٠) إجمالى المشروعات الموافق عليها والتى يساهم فيها مستثمرون فى الدول الآسيوية فى ٩٠/٦/٣٠ حتى ١٩٩٠/١٢/٣١

(القيمه بالمليون جنيه)

البيـــان	عدد المشـروعات		إجمالي رأس المـال		المساهمـــــه		اجمالى التكاليـــف الاستثمارية	
	٩٠/٦/٣٠	٩٠/١٢/٣١	٩٠/٦/٣٠	٩٠/١٢/٣١	٩٠/٦/٣٠	٩٠/١٢/٣١	٩٠/٦/٣٠	٩٠/١٢/٣١
٠١ داخل البلاد	٣١	٣٢	٢١٨	٢١٣	٨٢	٨٣	٣٧٩	٤٠٢
٠٢ المناطق الحره	٤	٥	٦	٧	١	٢	١٢	١٤
الاجمالى	٣٥	٣٧	٢٢٤	٢٢٠	٨٣	٨٥	٣٩١	٤١٦

المصدر : الهيئة العامه للاستثمار ٠

وواضح من بيانات الجدول رقم (٥٠) زيادة عدد المشروعات بواحد لكل من مشروعات داخل البلاد والمناطق الحره وبهبوط فى اجمالى رأس المـــال الاجمالى بلغ ٤ مليون جنيه خلال الفترة رغم ارتفاع قيمة المساهمة بمليونيـــن من زيادة اجمالى التكاليف الاستثماريه بحوالـى ٢٥ مليون جنيه - فلا تشـــير هذه البيانات الى ما يعكس أثر أزمة الخليج بتغييرات حادة تغير من الاتجـاه العام للتدفق الاستثمارى للدول الاسيوية الى مصر - وقد يكون من المفضـــل تحديد فترة التحليل للبيانات عند اتاحتها لعام ١٩٩١ وما بعده لبيان مصداقية وواقعية التأثير بانعكاس الأزمة على هذا المجال.

٠٣٠٤ التدفق العربى والخليجى للإستثمارات الى مصر وإنعكاس أزمة الخليج عليـــــه

٠١٠٣٠٤ حركة رؤوس الأموال العربيه بين تجربة العمل العربى المشتركة وانطباعـات المستثمرين العرب حول مناخ الإستثمار ، والاحتمالات المستقبليـــــة لتداعيات إنعكاس أزمة الخليج عليها ٠

تشير البيانات أن إجمالى الأستثمارات العربيه الخاصه فيما بيـــن الدول العربيه مع نهاية الثمانينات (التى تم الترخيص بها فـى عـام ١٩٨٨) أنها بلغت نحو ٢٣٢ر٤ مليون دولار أميركى مقابل ٢٢٧ر٦ مليون دولار فى عـام ١٩٨٧ ، مسجلة بذلك زيادة بنسبة ٢ر١٤ ٪ عن عام ١٩٨٧ وقد احتلت جمهوريـة مصر العربيه المرتبه الأولى من حيث حجم الإستثمارات الوافده اليها خـــلال العام ، حيث بلغت نحو ٥١ر٩ مليون دولار مسجلة بذلك زيادة بنسبة ٦٣ر٦٩ ٪ عن عام ١٩٨٧ ، وتوالت بقية البلدان العربية الأخرى لتحتل المراتب التالـيه (تونس ـ المغرب ـ الجزائر ـ الامارات العربية ـ العراق ـ ليبيـــا ـ السعودية ـ لبنان ٠٠٠ الخ) ٠

أما بالنسبة للمستثمرين فقد احتلت الأستثمارات الوافدة مـــن السعودية المركز الأول حيث بلغت تلك الإستثمارات ٤٥ر٩ مليون دولار ثـــم تلتها فى المراكز التالية بقية الدول العربيه (ليبيا ـ الكويت ـ الأردن ٠٠الخ)

وبالنسبه للتوزيع القطاعى فقد احتل القطاع المالى والمصرفى المركـــز الأول حيث بلغت الإستثمارات العربيه فى هذا القطاع نحو ٩٢ر٠ مليون دولار او ما نسبته ٣٩ر٥٦ ٪ فى إجمالى الإستثمارات خلال هذا العام ٠ وجاء قطـاع

قطـــاع الصناعه فى المركز الثانى من حيث نصيبه من جملة الإستثمـــــارات حيث بلغت جملة الاستثمارات فى هذا القطاع نحو ٦٢ مليون دولار او ما نسبته ٦٦ر٢٦٪ من إجمالى الاستثمارات ، واحتل قطاع التجارة والمقاولات والخدمات المركز الثالث حيث بلغت الإستثمارات فى هذا القطاع نحو ٧ر٣١ مليون دولار أو ما نسبته ٦٤ر١٣ ٪ من الأجمالى ، يليه القطاع السياحى والعقارى وأخيـــرا القطاع الزراعى والثروة الحيوانية والصيد البحرى ٠

ويتضح من التوزيع الإقليمى للإستثمارات العربيه البينيه خلال عـــــام ١٩٨٨ ، أن الإستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون لـــدول الخليج العربيه احتلت المركز الأول حيث بلغت نحو ٨ر٩٩ مليون دولار او ما نسبته نحو ٩٤ر٤٢٪ من إجمالى الإستثمارات ، اتجه منها نحو ٦ر٧ مليون دولار الى دول المجلس ، أى ما نسبته ٦٤ر٧٪ من إجمالى استثماراتها ونحو ٢ر٩٢مليون دولار ، أى ٣٦ر٩٢٪ الى بقية الدول العربيه الأخرى ، وإحتلت استثمـــــارات بلاد الشام والعراق المركز الثانى حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ١ر٧٢ مليون دولار أو ما نسبته ٠٢ر٣١٪ من الإجمالى ٠ وإحتلت مجموعة دول المغرب العربـى المركز الثالث حيث بلغت إجمالى استثماراتها نحو ٩ر٥٢ مليون دولار او مـــا نسبته ١٧ر٢٣٪ من إجمالى الاستثمارات ، اتجه منها الى دول المجموعة نفسهـــا نحو ٢ر٣٥ مليون دولار أو ما نسبته ٣٢ر٦٥٪ من إجمالى استثماراتهـــــا ونحو ٧ر٧١ مليون دولار أو ما نسبته ٦٨ر٢٤ ٪ من استثمارات المجموعـــــة إتجهت الى باقى الدول العربية ، وإحتلت مجموعة دول وادى النيل والتـــــى تضم كلا من جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان المركز الرابع ، حيـــث

بلغت جملة الإستثمارات العائده لها نحو ٢ر٦ مليون دولار أو ما نسبته نحو ١٢ر١٪ من إجمالى الإستثمارات العربيه فيما بين الدول العربية وقد اتجه ٦٤ر٩٩٪ من هذه الإستثمارات الى خارج هذه المجموعة ، تليها باقى الدول العربيه (الصومال - جيبوتى واليمن الشمالى والجنوبى) بنسبة ٦٥ر٪ من جملة الإستثمارات العربيه البينيه على التوالى (١) .

غير أن ذلك كله لم يمنع الفوائض الماليه النفطيه المستثمره خارج نطاق الوطن العربى من أن تزداد باستمرار وحتى الآن (٢)، وهناك تقديرات كثيرة ومتنوعه لحجوم هذه الفوائض العربيه المستثمره فى الخارج. ولسنا هنا بصدد متابعة هذه التقديرات المتعدده ، غير أنها عموما تشير الى اتجاهات صعوديه قد تتفاوت معدلات نموها من تقدير الى آخر. من ذلك ما أورده أحدهم (٣) من أن الرصيد المتراكم لهذه الفوائض الموظفه خارج الوطن العربى قد بلغ فى نهاية العام ١٩٨٥ حوالى ٤ر٤١١ مليار (ألف مليون) دولار ، وأن هذه الأرصده قد تزايدت ، كما تناقصت من سنه الى أخرى بمعدلات مختلفه تراوحت بين زيادة سنوية مقدارها

---

(١) المؤسسة العربيه لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الإستثمارفى الدول العربية لعام ١٩٨٨- الكويت مايو ١٩٨٩. صص ٤٤ - ٤٥

(٢) د. عبد المنعم السيد على (نحو سوق ماليه عربيه كأداه جذب للأموال العربية المستثمره فى الخارج (ورقه قدمت الى ندوة اعادة تدوير الأصول العربيه المستثمره فى الخارج للمنطقه العربيه التى نظمها المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ١ - ٣ أبريل ١٩٨٩ ، المستقبل العربى - العدد ١٤٩ - ١٩٩١/٧ ص ص ١١٥-١٣٩

(٣) مصر ، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه (بالاهرام) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ (القاهرة : المركز ١٩٨٧ ، ص ١٦٢ .

٢ر١٣ ألف مليون دولار عام ١٩٧٨ وبين زيادة أخرى بلغت ٥ر٨٩ الف مليون دولار عام ١٩٨٠ ، في حين تناقصت بمقدار ٦ر٢٠ الف مليون دولار بين عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، كما تعرضت لخسارة بلغت فى أدنى تقدير لها ١٨١ الف مليون دولار حتى آخر عام ١٩٨٥ وذلك نتيجة لأنماط التوظيف ذاتها المتمثله بارتفاع وزن الإستثمارات السائلة القصيرة الأجل ، وضآله وزن الإستثمارات المباشرة فى توظيف هذه الفوائض ، حيث بلغت الأولى عام ١٩٨٥ حوالى ٤ر٤٩٪ من أجمالى الإستثمارات ، فى حين بلغت الثانية عام ١٩٨٢ حوالى ٢ر٦٪ من مجموع التوظيفات فى الولايات المتحدة الأميريكية - وقد تركزت الإستثمارات فى الأسواق النقدية والماليه فى الدول الرأسماليه الصناعيه، منها ٥ر٤٧٪ فى السوق الأوروبية و ٤ر٤٠٪ فى الولايات المتحده عام ١٩٨٥ ، هذا عدا عن سيطرة البلدان الرأسماليه الصناعيه المتقدمه بشكل مباشر أو غير مباشر ، على الجزء الأكبر من الاستثمارات الأخرى فى المؤسسات الماليه الدولية والخارجيه (الأوفشور) هذه الأرقام تشير فى الغالب الى الفوائض الرسميه المستثمرة فى الخارج . أما الاستثمارات الخاصه منها فليس هنالك إحصاءات مؤكده بشأنها ، ولكن أغلب المصادر تقدرها ما بين ١٠٠ الى ١٣٠ بليون دولار ، ٢٠٪ منها تمثلت باستثمارات مباشرة ، فى حين استمر الباقى فى أسواق المال المغربيه .(١)

---

(١) عبداللطيف يوسف الحمد ، (المصارف التجاريه العربيه فى مواجهة المرحلة القادمة) ورقة قدمت الى : بنك الخليج العربى ، أسواق الخليج المالية ، (البحرين : البنك ، ١٩٨٨) ص ١٤٨ .

وتشير إحصاءات بنك التسويات الدولية ، الى أن ودائع بلدان النفط العربيه فى مصارف بلدان منطقته قد بلغت فى يونيو ١٩٨٨ ما يقرب من ٥ر١٤١ بليون دولار ، مقابل قروض حصلت عليها من المصارف فى المنطقه نفسها بلغت فى التاريخ نفسه ما يزيد قليلا على ٦ر٦٧ بليون دولار أى بحدود ٥٠٪ من ودائعها ، مما يجعل صافى ودائعها يصل الى ما يقرب من ٧٤ بليون دولار . ولا تشمل هذه الاقتراضات الائتمان التجارى غير المصرفى الذى بلغ فى ديسمبر ١٩٨٧ حوالى ١ر٣٤ بليون دولار. وقد تمت هذه الاقتراضات فى منطقة بنك التسويات الدولية فقط ، وهى تشتمل على القروض المعطاه الى بلدان العجز العربيه من مصارف المنطقة ، والتى بلغت فى التاريخ الأخير نفسه ديسمبر ١٩٨٧ حوالى ٧ر٢٠ الف مليون دولار(١).

وهكذا استعاد العرب جزءا من فوائضهم الماليه بشكل مباشر ، وذلك من خلال اسواق النقد والمال فى البلدان الصناعيه المتقدمه ذاتها .

وكمتوسط عام قدر أن توزيع الإستثمارات الخارجيه لدول منظمة الأوابيك بين المناطق الجغرافيه المختلفه فى عام ١٩٨٣ ، كان كما يلى(٢):

---

(١) حول هذه الأرقام ، أنظر:

Bank of International Settlements, Bank and Financial Market Developments (December 1988).

(٢) منظمة الأقطار العربيه المصدره للبترول ، تقرير الامين العام السنوى الحادى عشر ١٩٨٤ ، (الكويت المنظمه ١٩٨٥) الجدول رقم (٣-٦) ، ص ٩٨ .

الولايات المتحده الأميريكية (بحدود)	٢٤ ٪
المملكه المتحده البريطانية (بحدود)	١٨ ٪
دول صناعيه أخرى (بحدود)	٣٦ ٪
دول نامية (بحدود)	١٦ ٪
مؤسسات دولية	٦ ٪
المجموع	١٠٠ ٪

وفى أحيان كثيره - ولانه اصبح مألوفا فى الوطن العربى - قد يكون من المفيد التذكير بمقومات الوطن العربى اذا اردنا تحقيق املنا فى نهضته وقيامه من كبوته الحاليه قبل أن تعصف به الأحداث المتغيره وبشكل متسارع فى العالم فالوطن العربى يشغل مساحة ١١ر١٤ مليون كم مربع اى ما يزيد على ٢٦٪ من مساحة الدول الصناعيه الست الكبرى فى العالم : الولايات المتحده ، اليابان ، المانيا ، بريطانيا ، فرنسا ، ايطاليا ويقدر سكان الوطن العربى فى عام ١٩٩٠ بحوالى ٢٢١ مليون نسمه ويتزايدون بمعدل ٣ ٪ سنويا تقريبا . ويقدر الناتج المحلى الإجمالى العربى عام ١٩٨٩ بحوالى ٣٨٣ بليون دولار بمتوسط قدره ١٧٣٤ دولار فى العام ويتميز الوطن العربى بالنفط الذى يستحوذ على ٦٠٪ من مخزونه العالمى (وينتج بحوالى ٢٠٪ تكلفه استخراجه من الولايات المتحده او بحر الشمال اما الغاز فيصل احتياطيه الى ٢١٪ من الاحتياط العالمى. وبالرغم من الموارد الضخمه البشريه والماديه الا ان نصيب القطاعات الانتاجيه فى الناتج المحلى لا يتعدى ٥ر٤٣٪ منها ٦ر١٩٪ صناعة استخراجيه و٤ر١٢٪ صناعة تحويلية وكهرباء ومياه و٥ر١٢٪ زراعه

وبينما قدرت الاستثمارات العربيه فى الخارج ٦٧٠ بليون دولار فإن المديونيه العربيه للخارج قدرت فى عام ١٩٨٨ بحوالى ٣ر١٣٦ بليون دولار أما خدمة هذا الدين فتبلغ حوالى ١ر٦١ بليون دولار مما يمثل عبئا ضخما على اقتصاد البلدان المدينه ويحد من قدرتها على النمو الضرورى اذ يمثل ٦ر٥٢ ٪ من اجمالى قيمة الصادرات السلعيه والخدمية ٠

ويمثل الوطن العربى سوقا رحبه للتجاره الخارجية قدر حجمها (صادرات وواردات) بحوالى ٢٢٤ بليون دولار عام ١٩٨٩ وتمثل تلك التجاره نسبة كبيرة من الناتج المحلى العربى مما يعنى زيادة ترابط المجموعة الاقتصادية العربيه وتلك الأجنبيه مما يحدد قدرتها على التحكم فى التنمية القومية ويظهر ذلك اذا عرفنا أن ٦٠٪ من التجاره العربية يتم مع البلدان الصناعيه المتقدمة اما التجارة العربية البينية فان حدودها لم تتجاوز ٦ ٪ ـ ٧ ٪ على احسن التقديرات ٠

أما الايرادات فتعتمد فى البلدان النفطيه اساسا على النفط ، اما الدول الاخرى فتعتمد على الضرائب لاسيما غير المباشرة وتقدر نسبة الانفاق على الدفاع والامن فى المتوسط فى السنوات الخمس الاخيره بحوالى ٣٢٪ من الانفاق العام مقابل ١٤٪ للانفاق على المجالات الاقتصادية و ٢٤ ٪ على القطاعات الاجتماعيه (تعليميه وصحيه ورعاية اجتماعية) اما الخدمات العامه فتستحوذ على حوالى ٢٧٪ ، اى أن ٨ر٧٠ بليون دولار للدفاع والامن و ١ر٣١ بليون دولار للخدمات الاقتصادية و ١ر٢٣ بليون دولار للقطاعات الاجتماعية ٠

واذا حاولنا التذكير بتجربة الاستثمار العربى المشتركه ، فاننا نسوق ذلك المثال للبحث الجيد عن (مناخ الاستثمار فى الوطن العربى ، (نشرة الاهرام الاقتصادى) فى (١٩٩٠/٥/٢ ، قدر الدكتور سميح مسعود حجم الاستثمارات العربيه البينيه فى عقد الثمانينات بحوالى ٢ر٨ بليون (مليار) دولار ، وهو ما يمثل تراجعا بالنسبه لعقد السبعينات الذى وصلت جملة استثماراته البينيه الى ٦ر٢ مليار دولار وكان التراجع فى الاستثمارات العربيه فى مصر والسودان وفى الدول الاخرى التى تعانى من انخفاض الاستثمار انخفاضا كبيرا ، فالاستثمارات العربيه فى مصر انخفضت حسب تقديرات د٠ سميح مسعود من حوالى ١٤٥٨ مليون دولار فى السبعينات الى ٦٥٤ مليون دولار فى الفترة حتى ١٩٨٨ من الثمانينات اى الى حوالى ٤٥٪ من مستواها السابق ٠ وفى السودان انخفضت الاستثمارات من ٧٣٣ مليون دولار الى ١٧٨ مليونا اى الى اقل قليلا من الربع (٢٤٪) ٠

ومع ذلك تبين بيانات الاستثمارات العربيه المباشرة فى الدول العربيه الاخرى للسنوات الثلاث الاخيرة (١٩٨٧ ـ ١٩٨٩) زيادة تدريجية فى حجم الاستثمارات ، مع تواضع حجمها الاجمالى ، ويوضح الجدول التالى الاستثمارات العربيه المباشرة حسب الدول العربية المضيفه الأكثر اهمية (١٩٨٧ ـ ١٩٨٩) ٠

جدول(٥١) : الاستثمارات العربيه المباشرة حسب الدول العربيه المضيفه الاكثر اهمية (١٩٨٧-١٩٨٩)

(بالمليون دولار)

الدول المضيفـــــه	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١ • الأردن	٤١ر٧	٦ر٨	٤ر٨
٢ • الإمـــارات	٣٦	١٥ر٦	٢١ر٧
٣ • البحريـــن	٣٦ر٧	٣ر٤	١٤ر٢
٤ • تونـــــس	١٥	٤١ر٦	٠
٥ • السعوديـــة	٠ر٤	١١ر٤	٩٢ر٦
٦ • السودان	٤١ر٨	-	٠ر٧
٧ • سوريـــا	٦ر٨	١ر٨	-
٨ • الكويت	٦ر٤	٧ر١	١٥ر٣
٩ • مصـــر	٣١ر٧	٥١ر٩	٧٧ر٨
١٠ • المغرب	١٨ر٢	٣٨ر٩	٨ر٤
١١ • دول اخرى	٣ر٠	٥٤ر٩	١٩ر٣
المجموع الكلى	٢٢٧ر٦	٢٣٢ر٤	٢٥٨ر٤

المصدر : المؤسسه العربيه لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية (١٩٨٨ - ١٩٨٩) الكويت ١٩٩٠ .

وواضح من الجدول ان اجمالى هذه الاستثمارات عام ١٩٨٩ لم يزد على ٢٥٨ر٥ مليون دولار اميركى ، وهو ما يشكل نسبة لا تذكر من حجم الفوائض العربية المستثمرة فى الخارج ٠

ومع تواضع الحجم الاجمالى للاستثمارات العربيه البينيه نلاحظ اتجاها مثيرا للانتباه وهو استقطاب الدول الغنيه مثل السعودية والكويت ، وكذلك الإمارات والبحرين للاستثمارات العربيه البينيه مع انخفاض نصيب الدول ذات العجز فى المدخرات والاستثمارات مثل الاردن ، تونس ، المغرب ، سوريا ، السودان ، وقد يرجع هذا الاتجاه الى نجاح سياسات تشجيع الاستثمار فيما بين دول مجلس التعاون الخليجى ، وايضا انجذاب الاستثمارات اليها من الدول العربيه الأخرى للاستفاده من الحوافز السخيه (من اعانات وطاقه رخيصه ، ومناخ عمل مشجع) ٠

ويلاحظ ان مصر قد احتلت المركز الثانى بعد السعودية كدولة مضيفة للاستثمارات العربيه ، مع استمرار تزايد الاستثمارات العربيه بها بمعدلات كبيرة (٧ر٦٣٪ ، ٥٠٪ فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ على التوالى وذلك لما يتوافر لها من مزايا اقتصادية وما تقدمه من حوافز ٠

وتعتبر صناديق التنميه وغيرها من مؤسسات التمويل العربيه من أهم صور التعاون الاقتصادى المعاصر بين الدول العربية ، ولقد بدأت مجهودات انشاء مؤسسات عربيه التمويل التنميه حتى قبل الطفره البترولیه فى أوائل السبعينات . وعلى المستوى العربى القومى أنشىء الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٦٧ ، وكانت دولة الكويت قد سبقت بانشاء الصندوق الكويتى للتنمية فى أوائل الستينات لدعم وجودها السياسى بعد الاستقلال . وبعد ذلك حدث انفجار كبير فى عدد ونوعيه مؤسسات التنمية العربيه القطريه والقومية ومع تعددها وتنوعها فانها تسعى جميعا الى تجميع الفوائض العربيه وتوجيهها فى المشروعات ذات الاستحقاق والتأثير التنموى الواضح فى الدول العربية ، ومع التزام الكثير من هذه المؤسسات بمعايير اقتصادية فى اختيار مشروعات الا انها لم تستطع ان تنفصل كلية عن الأهواء السياسية والتقلبات فى العلاقات العربية ، وبرغم من ان مصر كانت من المؤسسين الكبار فى معظم هذه المؤسسات المالية العربية الا انها فقدت مزايا عضويتها بعد المقاطعة العربية فى أواخر السبعينات ولمدة عشر سنوات تقريبا ونتج عن هذا الغياب تراجع مساهمة الكفاءات المصرية فى ادارة هذه المؤسسات ولعل الخطر الاكبر الذى اعترض طريق مشروعات التمويل العربية كان فى التوجه الفنى البحت للعاملين فيها واهمالهم للجوانب الاجتماعية المرتبطة بمجهوداتهم . ومن ناحية اخرى وجدت الكثير من مؤسسات التمويل العربية انه من الاسهل لها ان تستثمر اموالها خارج المنطقة العربية حيث تتوافر اسواق المال المتقدمة ، ويصبح من السهل توظيف الاموال فى مشروعات سريعة العائد ، وتورطت الكثير منها فى لعبة تمويل ديون امريكا اللاتينيه ، بينما انزلق غيرها فى مضاربات الاسهم والذهب . وهكذا ضاعت

فرصة استغلال الأموال العربيه فى تحقيق نهضة عربيه كبيره لان القائمين على هـــذه المؤسسات يفتقرون الى التوجه التنموى الصحيح أولانهم استسهلوا الحصول علـــــى عائد سريع فى الأسواق العالميه بدلا من القيام على دراسة وتنفيذ مشروعات مجزيـــة فى الدول العربيه المحتاجه • ويوضح الجدول التالى (جدول (٥٢) نصيب الـــدول العربيه المستفيده من المجموع التراكمي للعمليات التمويليه لمؤسسات التنمية العربية حتى ١٩٨٩/١٢/٣١•

جدول (٥٢) نصيب الدول العربيه المستفيده من المجموع التراكمى
للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربيـــــــة
حـــتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٩

(بالمليون دولار)

البلدان العربيـــه المستفيـــده	البنك الاسلامى	صندوق ابوظبى	صندوق الأوابيك	الصندوق السعودى	الصندوق العراقى	الصندوق العربـــى	الصندوق الكويتى	المجموع	حصص الدول ٪
مجموع الـــدول العربيه	٤٠٧٨ر٥٨	٩٣٥ر٣٢	٣٨٢ر٢١	٢٣٦١ر٠٥	١٠٩٨ر٩٩	٣٨٦٦ر٧٠	٢٩٩٤ر٩٥	١٥٧١٧ر٨٠	٥٤ر٧
الأردن	٥٤٥ر١٦	٣٧ر٤٣	٢٣ر٦٥	٢٦٣ر٧٢	٣٢٥ر٦٠	٢٩٧ر٩٠	٤٣٨ر٠٨	١٩٣١ر٦٨	٦ر٧
الامارات العربيه	٣٠ر١٣	٨ر١٦	٨ر١٦	–	–	–	–	٣٨ر٢٩	٠ر٢
البحريـــن	٢٤ر٦١	٥٥ر٧٠	–	٤٢ر٥٥	–	٥٧ر٥٣	١٠٥ر٣٦	٢٨٥ر٧٥	١ر٠
تونـــس	٣٤٣ر١٨	١٥٤ر٣٦	١٧ر٠	٢٥٢ر٣١	٢٥ر٠	٣١٦ر٩٣	٤٣٦ر٧٩	١٦٤٥ر٥٧	٥ر٧
الجزائـــر	١٠٠٦ر١٣	–	–	١٣٤ر٧٨	–	٢٦٣ر٦٠	٥٨ر٠٦	١٤٦٢ر٥٧	٥ر٠
جيبوتـــى	٣ر٣٣	٥ر٠٣	٦ر٠	٤١ر٢٢	٢٦ر٥٠	٣٩ر٢٨	٥٣ر١٩	١٧٤ر٥٥	٠ر٦
السودان	١٨٠ر٩٨	٣٥ر٦٨	٨٢ر٣٠	٢٤٨ر٩٤	–	٣٧٨ر٠٦	٣٣٢ر٠٦	١٢٥٨ر٠٢	٤ر٣
سوريـــا	١٣٠ر٠١	٢٧ر٣٥	١٢ر٠	٢٢٣ر٦٥	–	٢٩٣ر٨٠	١٦٢ر٢٤	٨٤٩ر٠٥	٢ر٩
الصومال	٨٩ر٩٤	–	٣٩ر٢١	١٠٠ر٦٧	٣٤ر٣٣	١٣٧ر١٥	١٠٧ر٣٢	٥٠٨ر٦٢	١ر٨
العراق	٣٢٢ر٩٢	–	–	٤٠ر٠٥	–	١٦٣ر٦٨	١٧ر٩٠	٥٤٤ر٦٥	١ر٩
عمـــان	٩٥ر٥٢	٢٣١ر٦٦	–	٦٣ر٩٢	–	٩٥ر٣٤	١٦٥ر١٩	٦٥١ر٦٣	٢ر٣
فلسطين	–	–	–	–	–	٩ر٨٤	–	٩ر٨٤	٠ر١
لبنان	٩ر٧٥	١٧ر٣٧	–	–	–	٣٨ر٣٩	٣٥ر٩٨	١٠١ر٤٩	٠ر٤
مصـــر	٥٨ر٠٢	١٤٢ر٤٨	٣٣ر٢٠	٢١٢ر٢٦	–	٤٩٦ر٢٦	٣٠٨ر٩٩	١٢٤١ر٢١	٤ر٣
المغرب	٥٩٣ر٠٢	٦٥ر٣١	٣١ر٤٠	٢١٧ر٦٨	١٩٠ر٧٠	٤٢٧ر٠٨	٢٩١ر٥٦	١٨١٦ر٧٥	٦ر٣
موريتانيا	٦٦ر٩٤	٤٢ر٠٢	٤٩ر٤٠	١٨٣ر٢٩	١٢٩ر٢٠	٢٣٠ر١٩	١٦٣ر٠١	٨٦٤ر٠٥	١ر٣
اليمن الشماليه	٢٢٢ر٧٧	٤٧ر١٢	٥٢ر٦٥	١٧٢ر٢٤	٣٥٢ر٦٦	٣٢٦ر٣٣	١٧٢ر٢٦	١٣٤٦ر١٣	٤ر٧
اليمن الجنوبية	٢٤٨ر٢٩	٦٥ر٦٥	٤٥ر٤٠	٦٣ر٦٣	١٥ر٠٠	٢٩٥ر٢٤	١٤٦ر٩٦	٨٨٠ر١٧	٣ر٠

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٠ .

كما يوضح الجدول التالى : جدول (٥٣) التوزيع القطاعى للاستثمارات العربيه بين الدول العربية
(١٩٨٨ - ١٩٨٩)

(القيمه بالدولار)

القطـــــاع	جملة الاستثمارات ١٩٨٨	٪	جملة الاستثمارات ١٩٨٩	٪	نسبة التغييـــر ٪
٠١ الزراعه والثروة الحيوانية والصيـــد البحرى	١٨ر٣٢٧ر٩٦٨	٧ر٨٩	٣٦ر٩٤٢ر١٣٣	١٤ر٢	١٠١ر٥
٠٢ الصناعى	٦١ر٩٦٠ر٥١٦	٢٦ر٦٦	٨٤ر٧١٠ر٧٠٠	٣٢ر٨	٣٦ر٧
٠٣ المالى والمصرفى	٩١ر٩٥١ر٢٠٤	٣٩ر٥٦	٧٤ر٠٣٢ر٤٠٢	٢٨ر٧	١٩ر٥
٠٤ التجارة والمقاولات والخدمات	٣١ر٧١٠ر٣٤٢	١٣ر٦٤	٤١ر٤٦٥ر٢٦٤	١٦	٣٠ر٨
٠٥ السياحه والعقارات	٢٨ر٧٤٢ر٣٠١	١٢ر٢٥	٢١ر٣٠٨ر٦١	٨ر٢	٢٥ر٩
الاجمالى	٢٣٢ر٤٣٢ر٣٣١	١٠٠	٢٥٨ر٤٥٨ر٦٥٠	١٠٠	١١ر٢

المصدر : السياسة الدولية ١٠٣ يناير ١٩٩١ عن جريدة الحياة اللندنية - ٥ نوفمبر ١٩٩٠
عن تقرير ضمان الاستثمار فى المنطقة العربية .

ولكن ذلك كله لم يكن يعمل على تحسين تلك الصورة التى كانت عليها الاستثمارات الخاصة العربيه قبل نشوب ازمة الخليج حيث ما هو معروف عن ان النسبة الكبرى من هذه الفوائض كان يتم استثمارها خارج المنطقة العربيـــــة ، وبديهى ان هذا الوضع غير مقبول من الناحية العربيه نظرا للاحتياجات الضخمـــة لعدد كبير من البلاد العربية الى هذه الاستثمارات لاستكمال بنيتها الاقتصاديـــة ومواصلة النمو وتجديد طاقاتها الانتاجية ٠

ومع ما يمكن زعمه من استحالة التأكد من حجم الأرصده العربية فـــى الدول الصناعيه الرأسماليه المتقدمة ، غير أنه يمكن الارتكان أو اللجوء الـــى التقديرات المنشورة والمتاحة من مراجع وهيئات يمكن الثقة بها والتى تقـــدر أرصدة الدول النفطية ب ٧٤٠ بليون دولار والارصده السربه من الدول غـــير النفطية بما يزيد على ٢٠٠ بليون دولار ، ومع امكانية زيادة سعر البتـــرول فى الفرصة التى ستسنح فى منتصف التسعينات لخروج عدد من المنتجيـــن الهامشيين الحالـيين على المستوى العالمى ليصبح البترول العربى هو المصـــدر الأساسى للمعروض العالمى ، فقد يزعم البعض أنه من الناحيه الماليه البحتـــه لا تقدم أى شواهد أو مبررات لتوقع حدوث تصعيد نصيب السوق العربيـــة لتدوير واستثمار الأرصده العربيه وذلك لعدة أسباب :(١)

---

(١) د٠ عصام الدين جلال ، الاهرام الاقتصادى (العدد ١١٤٠) ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ ص ٢١

(١) أن حاجة السوق العربيه أساسا للاستثمارات البينيه لسد الاحتياجات الضروريه وهى مجالات ليس لها مردود عاجل ومرتفع ٠

(٢) أن السوق العربيه لم تستكمل آليات تخطيط وتشغيل وادارة تدفق استثمارى على مستوى استيعاب نصيب معقول من هذه الأرصده المهاجره ٠

(٣) أن السوق العربيه لا تتيح الضمان للاستقرار السياسى والاقتصادى الذى يمثل المطلب المالى المبدئى لاصحاب الأرصده ٠

(٤) أن الارتباط المالى الضخم لأصحاب الأرصده بسوق عربيه سيطرح ضرورة ارتباط سياسى واستراتيجى لتأمين وحماية هذه الأرصده وهو ارتباط لا ترغب فيه وقد لا تستطيعه الفئات المالكه لهذه الأرصده طالما أن الأسواق العربيه تطرح لها بديلا أكثر انسجاما ومطابقه لتوجهاتها - واكثر من ذلك تفعل الأسواق غير العربيه ٠

(٥) أن استمرار نمو الاقتصاد الرأسمالى الغربى وارتفاع سعر الفائده يمثل مرحلة انصراف عن الانشغال ببدائل اقل عائدا وتأمينا ٠

(٦) أن الأزمة الاقتصادية الطاحنه المصاب بها جيران الكتله السكانية الثقيلة وذات النضج السياسى الاجتماعى تبدو احيانا كما كانت ضمانا لانشغال هذه المجتمعات بملاحقة لقمة العيش بدلا من تطلعات اقليميه او مخاطرات استراتيجيه ليست فى مصلحة المرتاحين للأوضاع القائمة ٠

(٧) ان طبيعة التركيبه السياسيه والاقتصادية والاجتماعية داخل دول النفط وفى المنطقه أدت الى ان التوجه الأساسى والارتباط الاولى هو من الناحيه الماليه والتجاريه (واصبح الأمنيه) بالدول الغربيه الكبرى (التحالف الدولى) وليس بالجيران العرب (مع او محايدى التحالف) ٠

ومن ثم فمازالت المسافات بعيده - حتى فى إبان أزمة الخليج - للحديث عن المشاركة والالتحام ومسئولية الأعباء اقتصاديا - وكل ما يدور هو من قبيل المساعده والمعونة واسقاط بعض الحسابات ، ولن يغير من ذلك سوى :

* إنكماش اقتصادى وإنخفاض كبير فى الفائده وحجم الاستثمار فى الدول الغربية بما يتبعه فى تضاؤل العائد من الهيام والهجرة لاموال النفط .
* فك الإرتباط بين الاقتصاد الغربى والنفطى بحكم انخفاض الطلب او دوام عدم الاستقرار والتهديد الأمنى الاقليمى وعدم رغبة او تجاوب الرأى العام الغربى لتحمل تبعات تعبئة طويلة ومكثفة ..؟!
* نمو التوجه نحو تكثيف العمل العربى المشترك باتجاه التعاون والوحدة الاقتصادية والعربيه فى المستقبل .

ويرى البعض[(١)] أنه من الخطأ أن نلقى اللوم على البلاد النفطيه تماما أو كلية فى هذا الصدد فأنه من الطبيعى أن يعمل المستثمر على تأمين امواله وان يسعى الى الحصول على عائد معقول عليها وكلا الأمرين (أمان رأس المال والحصول على العائد) لم يكن مؤكدا فى عدد كبير من البلاد العربيه نجد أن العقبة الكبرى التى حالت دون تدفق الاستثمارات الخاصه من بلاد الفائض الى بلاد العجز يرجع الى أن البلاد العربيه المستورده لرأسمال لم تهيىء نفسها لذلك بالقدر الكافى.

---

(١) (الاقتصادى يفتح ملف أزمة الخليج) - ماذا بعد الأزمة ؟ حديث د. سعيد النجار حول مقومات النظام الاقتصادى العربى الجديد ، الاهرام الاقتصادى (العدد ١١٤٢) ١٩٩٠/١٢/٣ ص ٢٤ .

فاذا نظرنا الى مصر مثلا - وهى أكبر البلاد العربية واكثرها قـــدرة على استيعاب نسبة عالية من الفوائض النفطية الاستثمارية - نجد أن العقبـــة الرئيسية فى طريق تدفق الاستثمارات الخاصة الينا تتـثمل فى عدد من العوامـل اهمها :

(١) تحكم البيروقراطيه حيث يجد المستثمر العربى نفسه امام شبكه معقده من الاجراءات لابد من استيفائها والموافقات التى لابد من الحصـــول عليها قبل أن يقوم بعمليه الاستثمار.

(٢) استحواذ القطاع العام على مساحات يمكن التنازل عنها وفتحها بوجـــة الاستثمارات الخاصة وطنية كانت أو عربية .

(٣) بعض الأحكام الموجوده فى قوانين العمل وفى نظام الضرائب وكذلك فـى بعض الأنظمة الأخرى القانونية والقضائية والمصرفيه التى تهم وتسهـــــل مهمة المستثمر .

(٤) بالرغم من الإعفاءات الضريبيه والضمانات والامتيازات الخاصة كما هو مبين فى القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الا انها لم تلعب دورا فى قـــــرار المستثمرالعربى أو الأجنبى وليست فى المقام الاول من الأهمية - لأن المهم فى نظر المستثمر هو أن يكون المناخ الاستثمارى مواتيا دون عقبـــات بيروقراطيه او تعقيدات لاضرورة لها ، وأن الاطار القانونى القضائـــى والعمالى والضرائبى اطارا معقولا يسمح له بالحركه والتصرف بسهولـــه.

وعلى ذلك إذا اردنا أن يكون أكثر قدره على إجتذاب الفوائض النفطيه فى استثمارات خاصة فإن نقطة البداية تتمثل فى تحسين المناخ الاستثمارى وإزالة العقبات التى تعترض المستثمر وفتح المجالات المغلقة أمام الاستثمارات الخاصة . وأن ما يتضمنه القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ من إعفاءات ومزايا وضمانات ليست بديلا عن المناخ الإستثمارى المواتى ولكنها مكمله له وهى تلعب دورها عندما تكون كل الظروف الأخرى مهيأة وملائمة لاستقبال الاستثمارات العربية .

وعن إنطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار فى الوطن العربى وزعت المؤسسه العربيه لضمان الاستثمار (١) استمارة استبيان على نخبة مختاره من المستثمرين العرب (مؤسسات وأفراد) فى مختلف الدول العربية روعى فيهم أن يكونوا ممن لهم تجارب استثماريه سابقه فى أكثر من دولة عربية واحدة ، وكذلك بهدف التعرف على آرائهم وإنطباعتهم حول مناخ الاستثمار فى الدول العربية بشكل عام ، وأرائهم حول مستجدات مناخ الإستثمار ومعوقاته فى الدول التى لهم تجارب استثماريه فيها باعتبارهم العنصر الفعال فى عملية تدفق الاستثمارات العربيه فيما بين الدول العربية.

وحيث أن هذا الإستبيان قد تم توزيعه خلال الأعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ أيضا ، فقد أمكن التعرف على التغيرات التى طرأت على آراء وانطباعات المستثمرين العرب خلال السنوات ١٩٨٥ - ١٩٨٨ .

---

(١) المؤسسه العربيه لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٨٨ ، الكويت ١٩٨٩ ، ص ص ٤٥ - ٤٩ .

وكانت أهم العناصر الجاذبه للاستثمار ، والمؤسسة على المقصود بمناخ الاستثمار وأنه مجمل الأوضاع القانونية والإقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تكون البيئة العامه التى يتم فيها الإستثمار ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة الى حد كبير إلا أنه قد أمكن حصر نحو إثنين وعشرين عنصرا يمكن فى مجموعها أن تعطى أهم العناصر المحفزه للمستثمر والتى يبنى عليها قراره الاستثمارى ٠

وقد إنطوى الإستبيان على أن يقوم كل مستثمر بترتيب هذه العناصر حسب أهميتها - من وجهة نظره - فى إتخاذ القرار بالإستثمار بالنسبه لمجموع الدول العربيه ، ويمكن تصنيف العناصر المشار اليها فى أربع مجموعات من حيث ترتيب أهميتها كباعث للمستثمر العربى فى إتخاذ قراره الإستثمارى وذلك على النحو التالى :

المجموعة الأولى :

- تمتع القطر المضيف بالإستقرار السياسى ٠
- حرية تحويل الأرباح وأصل الإستثمار للخارج ٠
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الإستثمار ٠
- الإستقرار الإقتصادى وثبات سعر صرف العملة المحلية ٠
- سهولة إجراءات تنفيذ الإستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية ٠

المجموعة الثانيـــة :

- إلتزام القطر بما يعقده من إتفاقيات مع الغير .
- وضوح القوانين المنظمة للإستثمار وثباتها .
- توفر البنيه الهيكليه وعناصر الإنتاج.
- إتساع حجم السوق الداخلى فى القطر .
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الإستثمار.
- المعرفه المسبقه بقوانين وأوضاع الإستثمار فى القطر .
- الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركيه .
- توفر الهياكل المؤسسيه اللازمة التى تمنح التسهيلات الإئتمانية
- إمكانية الحصول على نسبة عاليه من السيطرة على المشروع .

المجموعة الثالثـــة :

- المعرفة المسبقه بفرص الإستثمار المتاحه بالقطر .
- توفر شريك محلى موضع ثقه فى القطر المضيف .
- وجود جهة واحده للتعامل معها .
- الإستفاده من ميزة نسبيه فى القطر المضيف .

المجموعة الرابعـــة :

- نجاح مشاريع سابقة فى القطر .
- توفر سوق منظم لتداول الأوراق الماليه .

- سهولة التعامل مع الأوضاع الإجتماعيه فى القطر ٠
- توفر الرأى العام المحلى الذى يرحب بالمستثمر الوافد ٠

كما كانت أهم العناصر المعوقه للاستثمار - التى ابرزها المستثمرين الذين وجه لهم الإستبيان - فى كل قطر من الأقطار العربية التى تتوفر لهم فيها تجارب إستثماريه - وللحرص على نشر النتائج التجميعيه فقط ، أمكن تجميع المعوقات التى ذكرها المستثمرون فى أربع مجموعات تعكس أهميتها وذلك حسب درجة تكرارها على النحو التالى : -

المجموعة الأولى :

- عدم ثبات سعر صرف العملة المحليه
- عدم توفر الإستقرار السياسى ٠
- عدم إستقرار الأوضاع الإقتصادية ٠
- الروتين والبيروقراطيه وصعوبة إجراءات التسجيل والترخيص ٠
- القيود المفروضه على حركة رأس المال وتحويل للأرباح ٠

المجموعة الثانية :

- عدم توفر النقد الأجنبى ٠
- ضعف البنيه الأساسية ٠
- عدم توفر فرص الإستثمار
- محدودية السوق المحلية ٠
- كثرة القوانين وتضاربها ٠

المجموعة الثالثـــة :

- سيطرة القطاع العام على معظم الأنشطة الإقتصادية ·
- عدم الإعفاء من الضرائب والجمارك ·
- عدم استقرار قوانين الإستثمار ·
- الغموض فى القوانين ·
- عدم توفر سوق منظم للأوراق الماليه ·
- الزام المستثمر الوافد بالمشاركه مع مستثمر محلى·
- تفشى الفساد الإدارى ·
- تعدد الهيئات الرسميه المشرفه على إصدار التراخيص
- عدم وجود تشريعات لحماية رأس المال المستثمر·
- القيود المفروضه على إنتقال الأفراد وتحركاتهم ·
- عدم توفر عناصر الانتاج ·
- التسعيره الجبريه المفروضه من قبل الحكومة
- صعوبة الإستيراد من الخارج ·

المجموعة الرابعـــة :

- تسلط النقابات العماليه
- القيود المفروضه على عمليات التصدير ·
- ارتفاع تكاليف الإنتاج ·
- عدم الالتزام بالإتفاقيات المعقودة مع المستثمر ·
- عدم وضوح السياسات الإقتصادية ·

- عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب
- ازدواجية الضرائب ٠
- صعوبة التعامل مع الأوضاع الإجتماعية
- فرض عمالة معينه على المستثمر الوافد
- سياسة الإنغلاق الإقتصادى ٠
- عدم حرية تملك الأراضى والعقارات ٠
- إنكماش النشاط الاقتصادى ٠
- إنخفاض مستوى المعيشه ٠
- نقص الكوادر العليا المدربه ٠

المجموعة الخامسة :

- عدم توفر دراسات مسبقه عن فرص الإستثمار المتاحة
- عدم إمكانية الحصول على نسبة عاليه من السيطرة على المشروع ٠
- شح الموارد الماليه وعدم توفر التسهيلات الائتمانية
- تخلف الإدارة الاقتصادية فى القطر ٠
- عدم توفر حماية كافيه للصناعات المحليه
- عدم وجود حوافز كافيه للاستثمارات الوافده
- انخفاض مستوى الإنفاق الحكومى ٠
- عدم احترام ملكية الغير ٠
- التسلط الوظيفى٠
- ضعف دور القطاع الخاص ٠

- محدودية قدرة الدولة على المشاركة فى الاستثمار ٠
- إرتفاع أسعار الطاقة ٠

والسؤال المطروح هل بقيت عناصر المجموعة المحفزه او المعوقه على ما هو عليه بعد أزمة الخليج ؟؟؟ وحيث سارعت قطاعات من المواطنين فى دول الخليج نحو البنوك والمصارف لسحب ودائعهم وتحويلها الى الخارج بعد الاجتياج مباشرة ، كاجراء احتياطى فعلى سبيل المثال ، وطبقا للبيانات المنشورة سحب ما نسبته ٣٠ ٪ من الودائع فى بعض المصارف ، الأمر الذى أدى الى معاناة مصارف الامارات من قيود كبيرة على السيولة الماليه بها ، وعلى الرغم من أنه لا توجد أرقام رسميه حول حجم الأموال المسحوبه خلال هذه الفترة الا أن بعض التقديرات الدولية تشير الى أنها قد تصل الى ١٥ بليون دولار ، خاصة من السعودية ودول الخليج الأخرى ، وما ساعد على ذلك تحرك المصارف العالميه لاجتذاب هذه الأموال ٠

وعلى الجانب الآخر فقد قلصت المصارف الدوليه من عمليات منح خطوط ائتمان لمنطقة الخليج ، فى نفس الوقت عزفت معظم المصارف على تجنب الولوج الى المنطقة ، فمثلا بنك أوف اميركا) قرر اقفال وحدته المصرفيه الخارجية فى البحرين فى أواخر اغسطس ١٩٩٠ بعد وجود استمر أربعة عشر عاما ، ثم بدأت بيوت الأسهم والمصارف اليابانيه ترحل موظفيها توطئة لتقليص وجودها فى المنطقة ، فى المقابل يحتمل أن يؤدى ذلك الى تقلص الإستثمارات الداخلية لان معظمها عبارة عن اسهم فى شركات محليه من الصعب العثوعلى مشترين جدد لها فى مرحلة الأزمة الحاليه ٠

وهذا يعنى ان أثر الأزمة على المدى الطويل سيكون كبيرا ليس بالنسبة للمصارف فحسب ، بل للنظام المالى فى منطقة الخليج ، الأمر الذى سيؤدى الى تقليص حجم الإستثمارات الأوروبية والاميركيه فى المنطقة ، وأيضا تقليص حجم الإستثمارات العربيه فى بعض الدول العربية الأخرى.

هذا فضلا عن أن البرامج التخصصيه المعلنه من قبل معظم هذه الأقطار سوف تتوارى على الأقل فى ظل الظروف الحاليه .

وبصورة أكثر تحديدا ، لتوصيف خطورة الأزمة ، فأن البلاد العربية التى تعتمد اعتمادا مفرطا على البلدان الرأسماليه الغربية ، وهو ما فاقم من مشكلات الانكشاف للعوامل الخارجيه استيرادا وتصديرا على السواء ، وتدهور القدرة الشرائيه للبلدان العربية ، وبالتالى تقليص فرص الاستثمار الداخلى فى قدرة انتاجية وطنية وخضوع محتوى التجارة الخارجيه (السلع الداخله فى التبادل التجارى) لقرارات قوى الانتاج ومؤسسات الدعاية والترويج والشركات الدولية الكبيرة ، وحتى اشتراك بعض الدول العربيه مع الشركات المتعدية الجنسيات هو فى الاساس استجابة لما ترغب هذه الشركات فى الترويج له من سلع بما يوافق ذلك من توجيه خارجى المصدر لاستيراد السلع الرأسماليه والمواد الأولية والمهارات التقنيه والإدارية وبالتالى من خيارات تكنولوجية للشركات الأجنبية

وعلى الرغم من كل ما ذكرناه ، فانه يمكن القول أن صانعى القرار فى المنطقة العربية ، خاصة بالنسبة لدول الخليج النفطية ، سيكون عليهم عبئ إعادة صياغة الأمن السياسى الإقليمى بما يؤدى الى بناء قدرات عسكرية دفاعية لمواجهة أى غزو محتمل فيما بعد ، الأمر الذى سيتطلب دفع مزيد من الإستثمارات لشراء الأسلحة والتى يتم إنتاجها بصفة أساسية فى الدول الصناعية المتقدمة ، وستتوارى على الأقل فى المرحلة الحاليه أى مشروعات إقتصادية أوتنمية إقتصادية داخل الأقطار العربيه ٠

لان غياب أى تصور إنمائى شكل ومازال عائقا امام تدفق رؤوس الأموال وهو تصور مترتب عليه ليس إنتقاء كل هدف تكاملى بين اقتصاديات هذه البلدان لهذه التدفقات فقط ، ولكنه أيضا محدودية مساهمة هذه التدفقات فى عملية التنمية القطرية نفسها فى البلدان العربية المقترضة ٠

وأخيرا هنا يمكن أن يقال ٠٠ إن البيئة المناسبة لنجاح الإستثمارات لا تتوقف فقط على امكانات البلد الطبيعية والبشرية الماليه ، وانما تتوقف على درجة الثقة فى احتمالات اقتصادها القومى من حيث النمو أو الإنكماش ، واكثر ما يؤثر على الثقه المطلوبة هو السياسات الماكرو اقتصادية التى تسود الاقتصاد الوطنى ومدى استجابتها للحقائق المتغيرة ، بما لذلك من تأثير على ميزان المدفوعات والميزانية العامه وتبعا لذلك على معدلات التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف وبالتالى فعند الحديث عن تشجيع الإستثمار فاننا نتكلم عن كيفية ادارة الموارد الإقتصادية فى الدولة والإطار التنظيمى العام لعلاقات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ٠

ويمكن القول أن الغزو العراقى للكويت سيترك عددا من الآثار السلبية على اقتصاديات المنطقه لعدة سنوات قادمه وسيكون مجال الإستثمار أكثر المجالات تضررا من جراء هذا الغزو ، فقد اهتزت بالفعل ثقة رجال الأعمال العرب والأجانب بسبب هذه الأزمة ، فمناخ الإستثمار فى الدول العربية كان يعانى من فقدان الثقة أصلا ، وها هى الأزمة تقضى على الحد الأدنى الذى كان ، بل وتضيف اليه أبعادا أخرى أمنيه وسياسية . ولن تنجو مصر من هذا الضرر بدرجة أو بأخرى ولعل البيانات التى ستتاح اعتبارا من عام ١٩٩١ وما بعدها تؤكد ذلك أو ترحضه .

٢٠٣٠٤. عرض وتحليل لبيانات تدفق الإستثمارات العربية والخليجية الى مصر وإنعكاس أزمة الخليج عليها حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ .

يوضح الجدول التالى رقم (٥٤) اجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام الاستثمار الداخلى ونظام المناطق الحرة والتى يساهم فيها مستثمرين من الدول العربية (عدا دول الخليج) وكذلك التى يساهم فيها مستثمرون فى دول مجلس التعاون الخليجى فى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١ .

الملاحظات :

(١) من الملاحظ زيادة الإجماليات للدول العربيه (عدا دول الخليج) بالنسبه لعدد المشروعات (١٣ مشروعا) و لإجمالى رأس المال (١٣١ مليون جنيه) ولإجمالى التكاليف الإستثماريه (١٢٠٠ مليون جنيه) بينما زادت قيمة المساهمة بمقدار (٣١ مليون جنيه) .

(٢) من الملاحظ عدم تسجيل اى زيادة فى إجماليات بيانات دول مجلس التعاون الخليجى عدا الزيادة فى عدد المشروعات (٩ مشروعات) بينما هبطت اجمالى رأس المال (٥٨٤ مليون جنيه) ، وهبطت قيمة المساهمة (٢١٨ مليون جنيه) كما هبطت اجمالى التكاليف الاستثمارية (٩٠٠ مليون جنيه) .

ومن الملاحظه (١) ، (٢) هناك بداية تأثير وإنعكاس لازمة الخليج على مساهمات دول الخليج فى التدفقات الإستثماريه الى مصر وان كانت فى بدايتها فإن الأرقام لا تعكس الآثار المحتمله الأكثر إضرارا لهذا المجال كما ذكرنا من قبل - كما يلاحظ أن مساهمات دول مجلس التعاون الخليجى كانت تمثل نسبه مئوية من مجمل التدفق العربى (عربى + خليجى) .

البيـــــــــان	١٩٩٠/٦/٣٠	١٩٩٠/١٢/٣١
عدد المشـــروعات	٤٩ر٦ ٪	٤٩ر٣ ٪
اجمالى رأس المال	٥٦ر٣ ٪	٥٢ر٨ ٪
المساهمـــــــة	٧٨ر٩ ٪	٧٤ر٧ ٪
اجمالى التكاليف الاستثمارية	٦٠ر٦ ٪	٦٥ر٩ ٪

وذلك يؤكد بداية إنعكاس التأثير فور وقوع الأزمة فى شهورها الأولى .

جدول (٥٤) : اجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام الاستثمار الداخلى ونظام المناطق الحره والتى يساهم فيها مستثمرين من الدول العربيه (عدا دول الخليج) وكذلك التى يساهم فيها مستثمرون من دول مجلس التعاون الخليج فى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١

(القيمه بالمليون جنيه)

البيان	الدول العربيه (عدا دول الخليج)								دول مجلس التعاون الخليجى							
	عدد المشروعات		اجمالى رأس المال		المساهمه		اجمالى التكاليف الاستثمارية		عدد المشروعات		اجمالى رأس المال		المساهمه		اجمالى التكاليف الاستثماريه	
	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١	٦/٣٠	١٢/٣١
داخل البلاد	٣٢١	٣٤٠	١٧٣٥	١٨٦٠	٣٢٣	٣٤٨	٢٤٩٨	٣٦٨٨	٣٤٣	٣٥٢	٣٣٧٩	٢٧٩٥	١٠٢٧	٨١٠	٥٦٤٩	٤٧٤٨
المناطق الحره	٥٠	٥٤	٢٦٤٠	٢٦٤٦	٦٧	٧٣	٢٦٥٦	٢٦٦٦	٣٢	٣٢	٢٢٥٣	٢٢٥٣	٤٣٥	٤٣٤	٢٣١٠	٢٣١١
الاجمالى	٣٨١	٣٩٤	٤٣٧٥	٤٥٠٦	٣٩٠	٤٢١	٥١٥٤	٦٣٥٤	٣٧٥	٣٨٤	٥٦٣٢	٥٠٤٨	١٤٦٢	١٢٤٤	٧٩٥٩	٧٠٥٩

المصدر : الهيئه العامه للاستثمار .

* محسوبه ومصنفه بمعرفة الباحث من البيانات العامه المتاحه عن الهيئة .

جدول (٥٥) : مساهمة الدول العربيه مجتمعه فى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد قطاعيا فى ١٩٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١

(القيمة بالالف جنيه)

القطاع	قيمة المساهمة			
	١٩٩٠/٦/٣٠	٪	١٩٩٠/١٢/٣١	٪
المشروعات الصناعية :				
٠١ غزل ونسيج	٨٢٩٣٣	٩	٨٨٦٠٥	٩
٠٢ صناعات غذائية	٩٩٩٧٨	٢١	٩٣٩٢٦	٢٠
٠٣ صناعات كيماوية	٧٧٢٠٤	١٨	٧٩٨٩٢	١٨
٠٤ صناعات خشبية	١٥٠٠٤	٢١	١٥٠٠٤	١٩
٠٥ صناعات هندسية	٣٣٣٤٨	٥	٣٣٠٤٩	٥
٠٦ صناعات مواد البناء	٥٩٢٠٧	١٠	٦٠٣٥٦	١٠
٠٧ صناعات معدنية	٧٥٢٣٦	١٦	٧٧٧٥٠	١٦
٠٨ صناعات دوائية	٢٦٧٨٦	١١	٤٨٦٣٨	١٥
٠٩ صناعات تعدينية	٣١٧٣	٩	٣١٧٣	٥
اجمالي المشروعات الصناعية	٤٧٢٨٦٩	١٢	٤٩٩٢٩٣	١٢
المشروعات التمويلية :				
٠١ شركات توظيف الأموال	٤٦٩٨٧٠	٢٨	٤٦٥٨٦٩	٢٨
٠٢ البنوك	٥٠٣٧٢	٧	٥٠٤٣٩	٧
اجمالى المشروعات التمويلية	٥٢٠٢٤٢	٢٣	٥١٦٣٠٨	٢١
مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية				
٠١ مشروعات التكامل الزراعى والصناعى	٢٠٦٣٧	١٦	٣٥٨٦٢	٢٣
٠٢ مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى	٩٠٧٧	٢٤	٣٨٥٢	١٢
٠٣ مشروعات الثروة السمكيه	٤٢٦٩	١٢	٤٢٦٩	١٨
٠٤ مشروعات الثروة الحيوانية والداجنه	٢٨٥٨١	١٥	٢٨١٤٣	١٣
اجمالى مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية	٦٢٥٦٤	١٦	٧٢١٢٦	١٧
المشروعات الانشائية :				
٠١ مشروعات الاسكان	٩١٣٨٢	١٤	٩١٣٨٢	١٣ر٥
٠٢ مشروعات المقاولات	١١٠٦٥	٩	١١٠٦٥	٨ر٥
اجمالى المشروعات الانشائية	١٠٢٤٤٧	١٣	١٠٢٤٤٧	١٣
المشروعات الخدمية :				
٠١ شركات السياحه	٣٠٥٨٢٤	٢١	٣٢٧٥٨٤	٢٠
٠٢ شركات النقل والمواصلات	٤٢٠٠	١٦	٤٢٠٠	١٦
٠٣ المستشفيات والمراكز الطبية	٦٥٥٦	٤	٦٥٥٦	٤
٠٤ بيوت الخبره الاستشاريه	٤٨٠	٤	٣٧٨	٣
٠٥ مشروعات خدمات البترول	-	-	-	-
٠٦ الخدمات الأخرى	٦١٥٣	٣	٦٠٠٠	٢
اجمالى المشروعات الخدمية	٣٣٢٢١٣	١٦	٣٤٤٧١٨	١٦
الاجمالى العام	١٤٨١٣٣٥	١٦	١٥٣٤٩٩٢	١٦

المصدر : الهيئه العامه للاستثمار .

* مستخرجه ومحسوبه من البيانات العامه المتاحه حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ .

الملاحظات :

(١) بالنسبة للمشروعات الصناعيه لم تتغير نسبة المساهمة الدولية خلال الفترة (١٢٪) رغم حدوث تغير فى القيمة الإجماليه لها بالالف جنيه نحو الزيادة (بلغت ٢٦٥٢٤ الف جنيه) . مما يؤكد الاحساس بحالة الترقب التى أحدثها الإنعكاس المبدئ لأزمة الخليج ، ومستقبل توقف الاستثمارات العربيه الى مصر . والملاحظ أن النسب عبرت عن الإهتمام وترتيب الأولوية للاستثمار الصناعى كالتالى : صناعات خشبيه - غذائية - كيماوية - معدنية - دوائية ... الخ مما يعكس إهتمام المستثمرين العرب بصناعات دون أخرى.

(٢) بالنسبة للمشروعات عبرت النسب الثابته عن تأكيد حالة الترقب رغم تغيرات طفيفة فى إجماليات قيمة المساهمة بالالف جنيه ونلاحظ الإرتفاع الطفيف فى قيمة المساهمة للمشروعات المتجهة نحو البنوك عنها فى شركات توظيف الأموال مع هبوط النسبة الإجمالية للمساهمة الدولية فى مجمل المشروعات التمويلية مما يؤكد التمهيد لبداية تأثر المجال الاستثمارى بالأزمة .

(٣) على غير المتوقع سجلت إجماليات مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية ارتفاعا فى اجمالى قيمة المساهمة بالالف جنيه (٩٥٦٢ الف جنيه) كما زادت النسبة بمقدار ١٪ من اجمالى المساهمة الدولية . وسجلت الزيادة النسبه المئوية للمساهمة فى مشروعات التكامل الزراعى والصناعى بمقدار ٧ ٪ بينما هبطت نسبة المساهمة الدولية الى النصف (١٢٪) بالنسبة لمشروعات استصلاح واستزراع الأراضى ، كما سجلت نسبة المساهمة لمشروعات الثروة السمكيه زيادة قدرت

بـ ٦٪ من المساهمة الدولية رغم ثبات قيمة المساهمة بالألف جنيه (٤٢٦٩ الف جنيه) وأخيرا سجلت نسبة المساهمة فى مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة هبوطا قدرة (٢ ٪) . كما طبقت قيمة المساهمة المقدرة بالالف جنيه (٤٣٨ الف جنيه) .

(٤) تمثل حالة الجمود والثبات لبيانات المشروعات الانشائية (الإسكان والمقاولات) بداية حالة ركود طويلة لتدفق الاستثمارات العربية فى هذا المجال نظرا لاتجاه تلك الإستثمارات الى تعمير مادمرته الحرب فى الكويت والعراق .

(٥) وبالنسبه للمشروعات الخدمية بالرغم من ثبات نسبة المساهمة الدولية (١٦ ٪) الا أن نسب المساهمات الدولية فى أنشطة تلك المشروعات تظهر تراجعا ولو طفيف للتمهيد لبداية حالة ركود رغم زيادة القيم الإجماليه بالالف جنيه خاصة فى مجال شركات السياحه (٢١٧٦٠ الف جنيه) وربما كان ذلك امتدادا لحالة إقبال سابقة لم يظهر أثرها فى فترة لاحقة (١٩٩٠/١٢/٣١) .

جدول (٥٦) : مساهمة الدول العربيه مجتمعه فى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحره فى ١٩٩٠/٦/٣٠ ٠
وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١ (القيمة بالالف جنيه) ٠

المناطق	قيمة المساهمة			
	١٩٩٠/٦/٣٠	٪	١٩٩٠/١٢/٣١	٪
المناطق الحره العامه :				
٠١ المنطقة الحره العامه بالقاهرة	٥١٣٠	٤	١٠٦٣٠	٨
٠٢ المنطقة الحرة العامه بالاسكندرية	١٧٦٨٧	٩	٣١٤٩٨	١٢
٠٣ المنطقة الحره العامه ببورسعيد	٥٥١١٧	٣٤	٥٦٧٥٨	٣٨
٠٤ المنطقة الحرة العامه بالسويس والاسماعيلية	٦٦٩	٣	٤٨٢	٢
اجمالى المناطق الحره العامة	٧٨٦٠٣	١٥	٩٩٣٦٨	١٧
المناطق الحره الخاصة :				
٠١ المناطق الحرة الخاصة بالقاهرة	٣٩٧٢٣٨	٨٧ر٢	٣٩٧٢٣٨	٨٧ر٢
٠٢ المناطق الحره الخاصة بالاسكندرية	٤٩٤٥	١ر٨	٤٩٤٥	١ر٨
٠٣ المناطق الحرة الخاصة ببورسعيد	-	-	-	-
٠٤ المناطق الحره الخاصة بالسويس	٦٦٠٠	١٦	٦٦٠٠	١٦
اجمالى المناطق الحرة الخاصة	٤٠٨٧٨٣	٥٣	٤٠٨٧٨٣	٥٣
الاجمالى العام	٤٨٧٣٨٦	٣٨	٥٠٨١٥١	٣٨

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار ٠

* محسوبة ومصنفه بواسطة الباحث من البيانات العامه المتاحه للهيئة خلال الفترة ٠

والملاحظ :

أنه برغم ثبات بيانات المناطق الحرة الخاصة خلال الفترة - فان ذلك لم يؤثر على تحرك بيانات المناطق الحرة العامه التى سجلت بياناتها زيادات فى القيم الإجمالية للمساهمة وكذا النسب المئوية للمساهمة الدولية بالنسبة للمناطق الحره العامه بالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد وهبوطها بالمنطقة الحره العامة بالسويس والاسماعيلية فقط- وربما لاتعكس بيانات المناطق الحرة بشكل عام أية تغيرات ملموسة تغير من الاتجاه العام تأثرا بأزمة الخليج والمتوقع أن تتيح بيانات فترات لاحقة امكانية متابعة التأثير المتوقع أن يكون ذات اتجاهات سلبية بالنسب لتدفق الاستثمارات العربية لهذا المجال كذلك .

٠٤٠٤ الوضع الإستثمارى وإنجازاته وآفاقه بعد أزمة الخليج

فى إجتماع الهيئة العليا للاستثمار برئاسة الرئيس محمد حسنى مبارك يوم ١٩ / ٦ / ١٩٩١ ، تمت الموافقة على عدد من المشروعات الإستثمارية الجديدة فى مجالات الصناعة ، والزراعه والغذاء ، واستصلاح الأراضى ، والسياحة ، والخدمات ، بتكاليف استثمارية تصل الى نحو ٦ مليارات و ٤٠٠ مليون جنيه توفر ٦٧٠٠ فرصة عمل جديدة ٠

ويبلغ إجمالى رؤوس أموال تلك المشروعات ٣ مليارات و ٦٧١ مليون جنيه ٠ بالإضافة الى ٦٠٤ ملايين جنيه وافقت الهيئه على زيادتها فى رؤوس أموال ٢٦ مشروعا ٠ وهنا يجدر التنويه الى ما تم مناقشته فى التالى :

(١) القوائم السلبية ويكون الإستثمار فيها طبقا لموافقة هيئة الإستثمار لتنفيذها وما عداها يكون الإستثمار فيها مفتوحا مما يسهل ويزيل مختلف العقبات أمام المستثمرين ، لان ذلك يوضح المجالات المفتوحه للإستثمار عدا عدة أنشطة ومنتجات محددة ٠

(٢) جواز تحويل حصة من الأرباح الرأسماليه ، وهو الأمر الذى كان محظورا من قبل وأصبح الآن ممكنا بموافقة هيئة الإستثمار دون العرض على مجلس ادارتها أو اللجنة العليا ، وهذا أمر يشجع على الإستثمار ٠

(٣) الموافقة على إضافة مجالات جديدة لم يكن مسموحا الاستثمار فيها من قبل وذلك بالإضافة الى المجالات الأخرى القائمة فى قانون الإستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ،

وأهم هذه المجالات هو قيام مكاتب استشاريه استثمارية فى مجالات الكهربـــاء ، ومشروعات المياه ، والصرف الصحى ، بالإضافة الى النقل البحرى والنقـــل الجوى والطيران العارض ٠

(٤) الموافقة على إنشاء عدد من الشركات القابضة طبقا لقانون الإستثمار فى شكـــل شركات مساهمة وهذا لم يكن موجودا من قبل ٠

ولكن فى تعقيب للدكتور عثمان محمد[1] عثمان حول ما جاء بأرقام مشروعـــات الإستثمار هذه قال :

(٠٠٠ ولكن تفحص الأرقام التى تضمنتها تفاصيل هذه الإستثمارات أثـــار عندى ملاحظة هامة ٠ والرقمان الأساسيان هما إجمالى التكلفة الإستثماريه لهذه المشروعات (٦٤٠٠ مليون جنيه) وحجم العماله التى يوفرها إنشاء هذه المشروعات الجديدة (نحـــو ٦٧٠٠ فرصة عمل) وشملت القائمة الإضافية للموافقات ٢٢ مشروعا بتكلفة قدرها ٤٢٥ مليون جنيه وتوفر نحو ٢٠٠٠ فرصة عمل ٠ أن معنى هذه الأرقام أن متوسط التكلفة الإستثماريـــة للمشروع الواحد يتراوح حول ٤٥ مليون جنيه فهذه المشروعات اذن ليست صغيره ٠ وربمـا أغلبها كبير نسبيا ٠

ومن ناحية أخرى وهو الأهم أن فرصة العمل الواحده تحتاج فى المتوسط نحو مليـــون ومعنى هذا الرقم ببساطه أن معظم هذه المشروعات ذو كثافة رأساليه عاليه ٠ فهـــل يتلاءم هذا مع ظروف سوق العمل المصريه وإنتشار البطاله وبخاصة فى أوساط المتعلميـــن ، ويؤدى هذا الوضع الى التساؤل عن أسباب ميل المستثمرين الى تفضيل احلال رأس المـــال

(١) الاهرام الاقتصادى ، العدد رقم ١١٧٢ ، ١٩٩١/٧/١ (مجرد ملاحظة استثمارية) ص ٤٩٠

محل العماله ، هل رخص رأس المال ؟ ما تأثير إنخفاض معدل فائدة الإفترا ض، والإعتماد على استخدام القروض - قصيرة الأجل فى تمويل استثمارات ؟ هل ارتفاع معدل الأجر ؟ ألفا عامل سيتقاضون ١١ مليونا جنيه حسب دراسات الجدوى لقائمة المشروعات الإضافيـــة فأين هى الميزة النسبيه لرخص الأيدى العامله المصريه نتيجة وفرتها - البطاله !

أم أن ذلك مرهون بطبيعة التكنولوجيا المستوردة ونوعية الآلات التى يوردهـــــا الشريك الأجنبى أو المنتج الرئيسى للاسم التجارى لنوع السلعة المنتجة ؟

أم أن ذلك كله يؤدى الى هذه النتيجة ؟ أم أن الأمر كله ينطوى على مبالغـــة فى الأرقام لأغراض غير واضحه .

ويبقى السؤال الذى لا أجد له إجابه سريعة اذا إستمر التوسع الإستثمارى بنفـــس هذا النمط ، وساعدت سياسة تشجيع الاستثمار على إتباع أساليب انتاج عالية الكثافـــة الرأسماليه على هذا النحو ، دون أن يترتب على إنشاء هذه المشروعات توسع فى التصدير فكيف ستكون أوضاع الاقتصاد المصرى والمجتمع بعد بضعة سنوات ؟ ألا يستحق الأمر بحثا مستفيضا ؟ ... وبحق هل لا يستأهل الأمر بحثا مستفيضا !!

ونضيف الى ذلك - أنه مهما قيل عن حسن السياسات الماليه والنقدية وسياسات سعر الصرف التى اتخذت مع بداية برنامج الاصلاح الإقتصادى ، الا أن محور الإصلاح سيظل مرتبطا بتدفق الإستثمار فى الإقتصاد المصرى سواء كانت هذه الإستثمارات محليه أو عربيه أو دولية . وتشجيع الإستثمار وتحفيزه لا يعنى فقط استمرار الإعلان عن موافقات جديدة ولكنه أيضا المحافظة على الإستثمارات القائمة سواء كانت تحت التنفيذ أو فى شكل إستكمال أو توسعات وهى استثمارات حصلت على موافقات سابقة وفى طريقها للإنجاز .

وعلى الجانب الآخر من المعروف أن الإستثمارات تحتاج الى أموال ويأتى جزء منها عن طريق الموارد الذاتية أو عن طريق الإقتراض من الجهاز المصرفى وهذه طبيعة الإستثمار . ولانه من الناحية العملية لا يوجد استثمار يتم كله عن طريق الموارد الذاتية ، اذن فاقتراض المستثمرين من الجهاز المصرفى هو أمر ضرورى ليس فقط للمستثمر ولكنه أيضا وظيفة البنك الذى يقوم بتوظيف المدخرات حتى يتسنى له دفع الفوائد لأصحاب هذه المدخرات . واذا اتفقنا على سياسة تشجيع وتحفيز وتوسيع الإستثمار فان ذلك فى غالب الظن لا يتسق مع تحجيم الإئتمان ، ووضع السقوف بأثر رجعى الذى يكبل من الآداء المصرفى وتقييد حرية البنوك فى استثمار المدخرات لديها ، مع الحرص كذلك فى الحكم على آثار التوسع الإئتمانى لما قد ينشأ من آثار تضخمية غير مرغوب فيها أثناء المرحلة الانتقاليه التى يمر بها الإقتصاد المصرى عبر برنامج للاصلاح وما يمكن أن يقود به الى آمال تحديد الاقتصاد المصرى فى فترة تقل عن خمس سنوات قادمة .

ان ذلك يفرض تنشيط سوق راس المال لتساهم فى إرساء اسس مرنه لتمويل الاستثمارات وحتى يتم ذلك يلزم اعادة النظر وترشيد موضوع السقوف

الائتمانية الآمنه للمستثمرين فى أنشطة تمس صميم الانتاج وتتجه بالاقتصاد تدريجيا صوب التصدير ٠

وفى إطار الجهود المبذولة لتشجيع دخول النقد الأجنبى وتشجيع حركة التعامل فى سوف الأوراق الماليه فى المرحلة المقبله (بعد أزمةالخليج) سيتم أتخاذ عدد من الاجراءات التى تضمن حق السمتثمرين بالعملات الأجنبيه - المستخدمة فى شراء أسهم من سوق الأوراق الماليه - فى اعادة رؤوس أموالهم وتحويل أرباحهم السنوية من خلال السوق الحرة للنقد الأجنبى ، بدلا من قيامه بتحويل العملات الأجنبيه الى جنيه مصرى لشراء أوراق ماليه من خلال أسواق الأوراق الماليه حيث لا يكفل هذا النظام لهم اعادة أموالهم بالعملات الأجنبيه الى الخارج عند بيع هذه الأسهم بالجنيه المصرى ٠

وفى الواقع فإن آثار وانعكاس أزمة الخليج الحقيقيه الذى يمكن حسم تقديره اقتصاديا يتعدى زمن استمرار المدى الزمنى للأزمة حتى اتمام تحرير دولة الكويت ، وهو أمر فى الواقع يجب أن نعترف بصعوبة التنبؤ بآثاره الممتده (بفعل تأثير المضاعفات) ومنها مثلا - تبعا لرأى خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال - الإرتفاع فى أسعار المواد الأولية نظرا لامكانية الإرتفاع المتوقع لأسعار البترول والإرتفاع فى أسعار النقل البحرى والجوى وكذلك تكاليف الشحن والتأمين للصادرات والواردات للبضائع ومن أقرب الأمثلة على ذلك إرتفاع التأمين البحرى بنسبة زيادة تقدر بحوالى ٢٥ ٪ ٠

وبالرغم من حالة الترقب فإن مزيدا من طلبات التقدم بمشروعات استثماريه للموافقة عليها مازالت ترد الى الهيئة القائمة على الاستثمارفى مصر لبحثها الى جانب ما تم الموافقة عليه فعلا الى جانب أن نشاط التخزين بالمناطق

الحره وفر للبلاد رصيدا للصدمه حيث أعطى البلاد القدرة على امكانية الامـــداد بالمواد الأوليه والمواد الغذائية تحت كل السيناريوهات التى كان يمكن أن تؤثر الأزمة على الاقتصاد المصرى ، ولكن لا يخفى ما للأزمة من تأثير على تأجيـــل بعض أنشطة ترويج المشروعات الإستثماريه سواء فى الداخل أو الخارج مـــع افتراض حالة يجب العمل على توخى كل الحذر والعمل على تلافى أثارهـــا المستقبلية لتحول الاستثمارات الى مناطق أخرى تفرضها الأوضاع الدوليـــة استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا ٠

وتوضح قائمة الانجازات خلال الفترة من ١٩٩٠/٧/١ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١ (الفترة التى تم الحصول فيها على كل البيانات المتاحه عن الاستثمار فى مصر) ما تم انجازة فى المجالات التاليه وكما يلخصها الجدول رقم (٥٧) ٠

أ ـ المشروعات الموافق عليها خلال الفترة ٠

ب ـ الزيادات فى رؤوس الأموال للمشروعات خلال الفترة ٠

ج ـ المشروعات التى دخلت مرحلة الانتاج خلال الفترة ٠

د ـ المشروعات التى دخلت مرحلة تحت التنفيذ خلال الفترة ٠

جدول (٥٧) : قائمة الانجازات خلال الفترة من ٩٠/٧/١ وحتى ٩٠/١٢/٣١

البيـــــان	أ		ب		ج		د	
	داخل البلاد	مناطق حره	داخل البلاد	مناطق حرة	داخل البلاد	مناطق حره	داخل البلاد	مناطق حـره
عدد المشروعات	٣٤	١٨	-	-	٩	١	١٣	٢
رأس المال(مليون جنيه)	١٨٧ر٨	٢٨ر٣	١٢١ر٨	١٦	١٠٥ر٤	٠ر٦	٧٨ر٢	٣ر٢
التكاليف الاستثمارية (مليون جنيه)	٣٨٤ر٧	٤٦ر٨	-	-	٢٠٩ر٦	١ر١	١٤٤ر٣	٤ر٣
عمالـــه	١٢٠٤٤	٢٣٧٨	-	-	٢٧٠٠	٣١	١٣٢٢	٤٠٠
أجور (بالمليون جنيه)	٢٠ر٦	١ر١٠	-	-	١٣ر٠	١ر٠	٩ر٦	١ر٣

المصدر : الهيئه العامه للاستثمار .

* مصنفه بمعرفة الباحث من البيانات العامه المتاحه عن الهيئة خلال الفترة .

المراجـــــــــع

(حسب ترتيب ورودهـــــــا)

١ - دكتور سيد النجار ، نحو استراتيجيه قومية للاصلاح الاقتصادى ، دار الشرق القاهرة ، ١٩٩١ .

٢ - الاهرام الاقتصادى (مجلة اسبوعية) ، العدد ١١٥٨ ، ١٩٩١/٣/٢٥ .

٣ - الاهـــــرام (جريده يومية) ، ١٩٩١/٥/٢٦

٤ - الاهـــــرام (جريده يومية) ١٩٩١/٦/٢٢ .

٥ - الاهـــــرام(جريدة يومية) ، ١٩٩١/٧/١٤ .

٦ - الهيئة العامه للإستثمار - الجداول والبيانات الاحصائية ١٩٩٠/٦/٣٠ - ١٩٩٠/١٢/٣١ .

٧ - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار (الكويت) تقرير مناخ الاستثمـــار فى الدول العربيه (١٩٨٩/٨٨) .

٨ - الاهرام الاقتصادى ، (مجلة اسبوعية) ، العدد ١١٤٠ ، ١٩٩٠/١١/١٩.

٩ - الاهرام الإقتصادى ، (مجلة اسبوعية) ، العدد ١١٤٢ ، ١٩٩٠/١٢/٣ .

١٠ - الأهرام الإقتصادى ، (مجلة اسبوعية) العدد ١١٤٥ ، ١٩٩٠/١٢/٢٤ .

١١ - الأهرام الإقتصادى ، (مجلة اسبوعية) العدد ١١٤٩ ، ١٩٩١/١/٢١.

١٢ - الأهرام الاقتصادى ، (مجلة اسبوعية) ، العدد ١١٦٦ ، ١٩٩١/٥/٢٠.

١٣ - السياسة الدولية (ربع سنوية) العدد ١٠٣ - يناير ١٩٩١ .

١٤ - المستقبل العربى (مجلة شهرية) العدد ١٤٩ يوليو ١٩٩١.

١٥ - الأهرام الإقتصادى (مجلة اسبوعية) العدد ١١٧٢ ، ١٩٩١/٧/١.

١٦ - الأهرام (جريدة يومية) ١٩٩١/٦ /٢٦ .

* تم الرجوع الى مطبوعات الهيئة العامة للاستثمار - ومن أمثلتها :

- قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية ٠
- المزايا والإعفاءات فى قانون الاستثمار ٠
- اجراءات الموافقة وتأسيس المشروعات فى اطار قانون الإستثمار٠
- المناطق الحرة فى مصـــــر ٠
- البـرنامج الأوروبى - المصرى لتنمية الاستثمار ٠

(European - Egyptian Investment Promotion Program.)

خاتمة عامـــــــــــة

تعددت التقارير التى حاولت إظهار الأثار والانعكاسات والأضرار الناجمة عن أزمـــة الخليج الثانيـة والتى ترتبت عليها حرب تحرير الكويت ٠

وواضح أن التداعيات والآثار لانعكاسات أزمة الخليج على الاقتصادات العالميـــــه اختلفت وتباينت من منطقة الى أخرى ، ومن دولة الى أخرى طبقا للارتباطات الاقتصاديـــة والسياسية المختلفة بمنطقة الخليج ٠

ولاشك أن الاقتصادات العربية بشكل عام هى أكبر الاقتصادات التى تحملت (وستتحمل مستقبلا) أفدح الخسائر ، وقد تعرض الاقتصاد المصرى بشكل خاص لضربات قاسيـــــة ستكون لها آثارها الحادة والممتده الأثر سلبا على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة المصرية فى الأعوام المقبله المتواكبه مع تدرج عملية الاصلاح الاقتصادى بشكل عام نظرا للبدء فى تنفيذ حزم التغيير للبرنامج ـ ويعتبر الفصل الاول من الدراسة محاولة لقراءة فى عمليـة التغيير هذه تحت ظل هذه الظروف العاصفة من التحولات العالميه متزامنه مع ماأحدثتـــــه أزمة الخليج على المستوى الاقليمى وإزمان الاختلالات الماكروواليكرو إقتصادية محليا ٠

ويبلور الفصل الثانى من الدراسة تأثير الأزمة وانعكاسها على الصادرات والـــواردات المنظوره ٠ التى عبر عنها عجز الميزان التجارى المصرى بحوالى ٦ مليار دولار مابيـــــن صادرات مستهدفة لم يتم تصديرها بالاضافة الى تكاليف اضافية للواردات نتيجة لارتفـــاع أجور النقل والشحن والتأمين ٠٠٠الخ مما ينعكس على ميزان المدفوعات المصرى بشكـــــل رئيســـــى ٠

كذلك فقد اتضح فى الفصل الثالث للدراسة تلك الآثار السلبية المتعدده على الصادرات غير المنظوره والتى تضافرت مع الآثار السلبية الاخرى بالنسبة للصادرات المنظوره فى إحداث العجز المتوقع لميزان المدفوعات المصرى ٠

وبالرغم من تلك الحوافز والمزايا والتسهيلات والتشريعات التى تستنقى مناخ الاستثمار وتعطى كافة الفرص خلال الفترة القادمة ، الا ان الدراسة من خلال الفصل الرابع والأخير لها أظهرت حالة من الترقب اوضحت عنها البيانات التى لم تظهر حركة محسوسة لتغيير الاتجاه العام خلال فترة الأزمة مع ماسيتواكب من توقع تغير اتجاه وتوجه حركة الاستثمارات العالميه فى الفترة القادمة ٠

وأخيرا٠٠٠ لم تكن الدراسة لتركز على كشف حساب بالخسائر والبحث عن تعويضها او مايمكن ان يعتبر مغنما للظروف التى أحاطت بها من أولها حتى نهايتها - وحسبها ان تكون قراءة مبدئية ومرحلة اولية تحتاج الى خطوات تالية لاتعتمد فقط على التوقعات او التحليل لبيانات فترة محددة وقصيرة تبتسر معها امكانية تعميق التحليل العلمى الموثق المؤسس على بيانات متاحة مؤكده تظهر أصداؤها لفترة مقبلة طويلة نسبيا، تساعد على استجلاء ماوقع للاستفاده منه مستقبلا لتعزيز وتعميق عملية صنع واتخاذ القرار خاصة فيما يتعلق بخطورة الاعتماد على القطاعات الخدمية لتأثرها وتعرضها انكشافا على ماتؤثر به الظروف السياسية والاقتصادية المحلية والاقليمية والعالمية ، وايجاد المعنى الذى يترجم الاعتماد على الذات أولا فى مجمل الأولويات الوطنية للفترة الحرجة لانجاح تدرج برنامج الاصلاح الاقتصادى ومساهمة القطاعات السلعية والدور الذى ستلعبه امكانات قطاع الاعمال العام والتحول الى القطاع الخاص ومساهمة كل منها فى انجاح حزم

السياسات الكفيلة بتحقيق عملية تدرج هذا البرنامج - وحساب كل ثمن مهما كان نوعه ان تباطأ عزم النية وحزم الأمور وجرأة القرار المحسوب .

... وتقديرا من الباحث الرئيسى للآراء القيمه التى وردت فى تحكيم البحث ، ولاعطاء كل ذى حق حقه ... نورد فى الفقرات التاليه مايعزز جزء الخاتمه العامه فى أن الفكرة الجوهرية هى أن أزمة الخليج ، وان ظهرت فى بدايتها كمصدر خساره كبيرة اقتصادية لمصر ، قد انتهت بنتائج طيبة جدا لم يكن من الممكن الوصول اليها فى الظروف العادية .. فقد حدثت سلسلة مترابطة من التطورات المواتيه لمصر نتيجة لوقوفها مع الشرعيه الدولية وتتلخص فى الآتى:

(أ) كوفئت مصر فى نادى باريس (وقبله) بشروط اعفاء لبعض الديون واعادة جدولة للبعض الآخر لم يحصل على مثلها سوى بولنده ولن تحصل عليها دولة أخرى .

(ب) ترتب على ماتقدم انخفاض العبئ السنوى لخدمة الدين الخارجي لمصر وامكان تفاهم مصر وصندوق النقد الدولي على كيفية احداث التوازن الخارجى والداخلى فى الاقتصاد المصرى وذلك بالاتفاق على اجراءات للتحكم فى الطلب الكلى بمعدل مقبول اجتماعيا وسياسيا ، وهو ماكان مستعصيا من قبل ...

(ج) ترتب على ماتقدم الاتفاق مع البنك الدولى على الشق الثانى المتكامل مع سبق فى مجال الاصلاح الاقتصادى وهو تنشيط الانتاج والعرض ، وكذلك الاتفاق مع هيئة التنميه الدوليه على الشق الثالث فى برنامج الاصلاح الاقتصادى وهو انشاء الصندوق الاجتماعي للتنميه بمنح وقروض ميسرة يتولى البنك الدولى المناداة بها والدعوة اليها ...

(د) ترتب على ماتقدم قيام البنك الدولى بالدعوة الى انعقاد المجموعة الاستشارية الدولية فى باريس فى يوليو ١٩٩١ لقيام المؤسسات والدول الصديقة المانحة بالنظر فى تدبير التمويل الخارجى لمصر على المدى القصير استكمالا لتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى وتلافيا لاجهاضه بسبب أى نقص فى التمويل . وقد فاقت النتائج لهذا الاجتماع كافة التوقعات . ومن ثم يمكن القول بأن مصر قد اتيحت لها نتيجة لأزمة الخليج فرصة غير متكررة للوقوف من كبوتها الاقتصادية ولمساندتها فى اعادة ترتيب أوضاعها الداخلية لاستئناف مسيرة التنمية على أسس راسخة ... والله ولى التوفيق .

الملاحـــــق

قرار رئيس جمهوريـــــة مصـــــر العربيـــــة رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١

بانشـــــاء الصندوق الإجتماعى للتنميـــــة

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١
بانشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية

رئيس الجمهورية

بعد الاصلاح على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء .

قـــرر

(مـــــادة ( )

ينشأ بمجلس الوزراء صندوق يسمى (الصندوق الاجتماعى للتنمية) يتمتع بالشخصية المعنوية ويتبع رئيس مجلس الوزراء او من ينيبه .

(مـــــادة ٢)

يختص الصندوق الاجتماعى للتنمية بما يأتى :

- تعبئة الموارد الماليه والفنيه العالمية والمحلية للمعاونة فى تنمية الموارد البشريـــــة ورفع المعاناة عن محدودى الدخل باعداد وتنفيذ مشروعات محددة لزيادة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشى لهم .
- دعم برنامج الاصلاح الاقتصادى .

(مـــــادة ٣)

تتكون موارد الصندوق من المنح والهبات والمبالغ التى ترد من الافراد ، والحكومات الاجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية والمحلية لاغراض الصندوق والمبالـــــغ التى تخصص له فى الموازنة العامة للدولة ٠

(مـــــادة ٤)

تسرى على أموال الصندوق القواعد والاحكام المتعلقة بالاموال العامة وبالرقابـــــة عليها وللصندوق فى سبيل اقتضاء حقوقه اتخاذ اجراءات الحجز الادارى٠

(مـــــادة ٥)

ينشأ حساب خاص للصندوق بالبنك المركزى المصرى ، ويكون الصرف من أمـــوال هذا الحساب وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء ويرحـل الفائـض من سنة مالية لاخرى ٠

(مـــــادة ٦)

يتولى ادارة الصندوق مجلس برئاسة رئيس مجلس الوزراء او من ينيبه وعضويته اعضـاء بعضهم من الشخصيات العامه يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويصدر بتشكيـل المجلس وتنظيمه وسير العمل به قرار من رئيس مجلس الوزراء ٠

ويكون للصندوق امانة فنية تتكون من أمين عام الصندوق والعدد اللازم من الموظفيـن ويتولى الامين العام تصريف شئون الصندوق وتنفيذ قرارات مجلس الادارة وتمثيل الصندوق امام القضاء وفى صلاته بالغير ٠ ويصدر باختيار الامين العام وبباقى العاملين بهـــــدة الامانة وتحديد معاملتهم المالية قرار من رئيس مجلس الوزراء ٠

(مـــــــادة ٧)

يكون تنفيذ المشروعات التى يقرها الصندوق ويمولها من خلال الوزارات والاجهـــزة والمؤسسات والشركات المصرية المعنية بالدولة سواء من القطاع العام أو من القطاع الخاص .

(مـــــــادة ٨)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدورة .

(حسنى مبـــــارك)

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ رجب سنة ١٤١١ هـ .

الموافـــق ٢٩ ينايـــر سنة ١٩٩١ م .

وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء

(المستشار / احمد رضوان)

سلسلة من القضايا صدرمنها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية منطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ ـ ١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦). (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ـ١٩٧٨). (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها. (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه اجزاء). (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩. (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر). (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء). (أبريل ١٩٨٢)
(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين). (سبتمبر ١٩٨٢)
(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (أكتوبر ١٩٨٣)
(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية (نوفمبر ١٩٨٣)
(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)
(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (أكتوبر ١٩٨٥)
(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا. (أكتوبر ١٩٨٥)
(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)
(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبر ١٩٨٥)
(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبر ١٩٨٥)
(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبر ١٩٨٥)
(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وأصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)
(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية (يوليو ١٩٨٦)
(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)
(٣٥) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.
(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)
(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)
(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية . (مارس ١٩٨٨)
(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ، ١٩٨٥.
(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ - بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية — أكتوبر ١٩٨٨

٤٢ - نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالغاء — أكتوبر ١٩٨٨

٤٣ - دور الصناعات الصغيرة فى التنمية
دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى — أكتوبر ١٩٨٨

٤٤ - دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة . — أكتوبر ١٩٨٨

٤٥ - الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية — فبراير ١٩٨٩

٤٦ - امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى
فى الايرادات العامة للدولة فى مصر . — فبراير ١٩٨٩

٤٧ - مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر — سبتمبر ١٩٨٩

٤٨ - دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية للقطاع الزراعى — فبراير ١٩٩٠

٤٩ - الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع أشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر . — مارس ١٩٩٠

٥٠ - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية . — مارس ١٩٩٠

٥١ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى — مايو ١٩٩١

٥٢ - بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر — سبتمبر ١٩٩٠

٥٣ - بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى — سبتمبر ١٩٩٠
وتكنولوجى

٥٤ - التخطيط الاجتماعى والانتاجية — أكتوبر ١٩٩٠

٥٥ - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقة . .

٥٦ - دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٧ - بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٨ - بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٩ـ	سياسات اطلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠ـ	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١ـ	الامكانيات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١
٦٢ـ	امكانيات التكامل الزراعى بين دول مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣ـ	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤ـ	بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظه مطروح(جزئين) الجزء الاول : القطاعات الانتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٤ـ	بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظه مطروح(جزئين) الجزء الثانى : القطاعات الخدمية والبنية الاساسية	
٦٥ـ	مستقبل انتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ـ	الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ـ	الانتاجيُة فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧ـ	خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوربا ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم والعربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨ـ	ميكنه الانشطه والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩ـ	ادارة الطاقه فى مصر وضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا	ديسمبر ١٩٩١
٧٠ـ	واقع وافاق التنمية فى محافظه الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢